كلية الدراسات العليا

برنامج التاريخ الإسلامي

القدس بين ثورتين: دراسة في الأوضاع الأمنية ١٨٢٥-١٨٣٥

Jerusalem between two Revolutions 1825-1835: Study of the Security Situation

صابرين صلاح الدين

إشراف:

الدكتور موسى سرور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ العربي الإسلامي

من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت-فلسطين

٢٠١٥م

القدس بين ثورتين: دراسة في الأوضاع الأمنية ١٨٢٥-١٨٣٥

Jerusalem between two Revolutions 1825-1835: Study of the Security Situation

صابرين صلاح الدين ١١١٥٣٢٣

أيار ٢٠١٥

لجنة الإشراف والمناقشة

د. موسى سرور (رئيساً)

د. نظمي الجعبة (عضواً)

د.عامر بركات (عضواً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ العربي الإسلامي

من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت-فلسطين

٢٠١٥م

الإهداء

إلى من علمني الكثير وحرص عليّ أكثر وأكثر فكان دوماً طاقة هائلة للعطاء تغمرني

والدي العزيز

إلى التي ربت فأحسنت فكان حنانها بحراً يعانق أطراف الأرض كلها، إلى التي غمرتني بمحبة تعجز الكلمات عن تسطير حروفها

أمي الغالية

إلى الذين لو طلب مني أن اختار لاخترتهم... فبهم عرفت لذة أن أمشي مرفوعة الرأس عالية الجبين، إلى الذين يقيمون داخلي، وقد سطروا في ذاكرتي أحلى المواقف وأوقدوا جذوة الجد والاجتهاد في روحي وساعدوني أن أقفز من بطن الحلم وأجتاز الصعوبات لأستقر مكاني

إخواني وأخواتي

إلى فرسان العلم وبحر الاجتهاد

طلاب جامعة بيرزيت

إلى كل أولئك أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور موسى سرور لما بذل من جهدٍ كبير في مطالعة هذا العمل ومتابعته، وتقديم الملاحظات بخصوصه، والذي كان لعلمه الواسع وخبرته الجمة ومعرفته الكبيرة وذوقه الرفيع أكبر الأثر في تنقيح هذا العمل وتهذيب حواشيه وترابط أجزائه حتى بدا على ما هو عليه

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة النقاش لقبولهم نقاش هذا العمل ومتابعته وإبداء ملاحظاتهم القيمة فيه.

المحتويات

قائمة الجداول

الموضوع **الصفحة**

قائمة الملاحق

الموضوع **الصفحة**

ملخص الدراسة بالعربية

شهدت مدينة القدس عام ١٨٢٥ ثورة قام بها سكان مدينة القدس ومشايخ وفلاحو النواحي ضد والي دمشق، بسبب قيامه بفرض ضرائب باهظة على السكان في الوقت الذي عانى منه السكان من ظلم وبطش عبد الله باشا والي عكا الذي قام بدوره بإخماد هذه الثورة. وبعد انتقال القدس نتيجة لطموح محمد علي باشا في امتداد حكمه ليشمل بلاد الشام، شهدت أيضاً المدينة ونواحيها ثورة أخرى عام ١٨٣٤ ضد الحكومة المصرية، بسبب سياسة إبراهيم باشا التي جاءت عكس ما توقع سكان القدس عشية ترحيبهم بحملته، وقد تمكن إبراهيم باشا من إخمادها عام ١٨٣٥.

ومن هنا نرى إن القدس خلال الفترة الممتدة بين عامين ١٨٢٥ و ١٨٣٥ شهدت تقلبات سياسية وثورتين في مرحلتين مختلفتين، مما كان له أثر كبير على أوضاع القدس الأمنية. وفي ظل هذه الثورات والتمردات والظروف التي عاشتها مدينة القدس، وبسبب انتقالها من حكم إلى آخر، كان من البديهي أن تشهد البلاد حالة من الفوضى أدت إلى انتشار الجرائم بأنواعها المختلفة، الأمر الذي أثر على الأمن والاستقرار داخل مدينة القدس.

تحاول الدراسة الكشف عن أثر صراع ولاة صيدا ودمشق على القدس، وما تمخض عنه من انتقال القدس من إدارة عثمانية إلى إدارة مصرية جديدة على الاستقرار الأمني داخل المدينة وخارجها خلال الفترة (١٨٢٥-١٨٣٥)، وتفترض الدراسة أن الوضع الأمني في القدس ونواحيها ومعدل الجريمة فيها كان خلال السنوات القليلة (١٨٢٥-١٨٣١) التي سبقت الحكم المصري أفضل من سنوات الحكم المصري (١٨٣١-١٨٤٠)، وأن الحكم المصري لم يجلب الأمن والاستقرار الذي توقعه سكان القدس بعد ترحيبهم بهذا الحكم الجديد، وأن الحكم المصري وما جاء به من سياسات إدارية جديدة تعارضت مع مصالح أعيان القدس ومشايخ النواحي، مما قاد إلى الثورة ضده عام ١٨٣٤.

اعتمدت في هذه الدراسة على مصدر مهم هو سجلات محكمة القدس الشرعية، إضافة إلى استخدامها محفوظات الملكية المصرية، وباستخدام هذه المصادر واعتماداً على العديد من المناهج (كالمنهج التاريخي الوصفي والمنهج الإحصائي والمنهج التاريخي المقارن إضافة إلى استخدامها المنهج التاريخي التحليلي) استطاعت الباحثة الوصول إلى نتيجة مفادها أن الدولة المصرية خلقت وضعاً أمنياً صعباً تميز بالقتل والنهب والسرقة، ليس من قبل الأهالي فحسب وإنما من قبل الدولة نفسها، التي استغلت حالة الفوضى في القدس ونواحيها لتقوم بالمشاركة في عمليات السرقة والنهب أثناء الثورة، وبعد الثورة لجأت إلى سياسة تأديب السكان وقتل الثوار لتمردهم عليها. وأنه على الرغم من ارتفاع حالات التعدي على الحقوق (قضايا الأوقاف والميراث والقضايا المالية وخلافات الجيران) في فترة الإدارة العثمانية (١٨٢٥-١٨٣١م) مقارنة بفترة الإدارة المصرية (١٨٣١-١٨٣٥م)، إلا أن ذلك لا يعكس ولا يظهر أن الأوضاع الأمنية كانت خلال فترة العهد المصري أفضل من الفترة السابقة له، فجرائم القتل قليلة، وقضايا السرقة عددها أقل بكثير من فترة الإدارة المصرية، ووجود حالات من التمرد من السكان على الدولة العثمانية، لم يكن غريباً عن الدولة المصرية التي واجهتها مثل هذه الحالات خلال ثورة ١٨٣٤ عندما دخل الفلاحون مدينة القدس، إضافة إلى قضية تعدي اليهود على المسجد الأقصى الذي لم يسبق لأحد أن تعدى عليه بهذه الجرأة في فترة الإدارة العثمانية.

Abstract

In 1852, Jerusalem witnessed the outbreak of a revolution led by residents of the city and *shykhs* and peasants of the provinces against the governor of Damascus in response to the prohibitive high taxes he imposed on the residents who, at that same time, were suffering from the oppression of *Abdallah pacha*, governor of Acre, who suppressed that revolution. After Jerusalem became under the rule of *Muhammad Ali pacha*, who ambitiously sought to rule over all *the Bilad al- Sham*, the city witnessed another revolution in 1834 against the Egyptian government as a result of Ibrahim pasha's policy which disappointed the expectations of the residents who had previously welcomed his campaign. But again, *Ibrahim pacha* could end that revolution in 1835.

Thus, we see that the period that extended between the years 1825 and 1835 had seen several political unrests and two revolutions in two different phases which largely affected the security situation of Jerusalem. Due to the revolutions and uncertainties that Jerusalem had witnessed, in addition to being transferred from one rule to another, chaos and crimes prevailed in the City and negatively affected its stability and security.

This study seeks to explore Sidon and Damascus governors' struggle over Jerusalem, and consequently transferring Jerusalem from the Ottoman rule to the Egyptian rule, and how that struggle affected the security conditions and stability in the city and its suburbs during the period (1825-1835). The study suggests that security condition during the rule of the Ottomans within the period from 1825 to 1831 was much better, along with lower crime rates, than during the Egyptian rule period which extended from 1831 to 1840; contrary to residents' expectations who welcomed it, the Egyptian rule failed to offer them security and stability, and its policies also contradicted with the interests of the upper-class figures of Jerusalem and *shykhs* of its provinces, which consequently led to the outbreak of 1834 revolution.

The researcher has relied in this study on an important source; the registers of Jerusalem Sharia Court, in addition to using the books of the Egyptian monarchy. Using these sources and following several methodologies (like historical description, statistical, comparative historical methodology and analytical historical methodology), the researcher could reach a major conclusion that the Egyptian state had created a difficult security conditions featured by murders, plunder, and robbery which were practiced by the state

officials, not by the inhabitants, who exploited the chaos that prevailed in the city and its provinces to plunder and steal. Moreover, after the revolution ended, the Egyptian state punished inhabitants and murdered rebellions for rebelling against it. The study also concludes that, despite the many infringement cases (like Waqf issues, inheritance, financial issues and neighbor disputes) that occurred during the Ottoman rule (1825-1831), in contrast to the Egyptian rule, but that didn't mean that security conditions during the Egyptian rule were better than during the Ottoman one; During the Ottoman rule, murder and robbery recorded much lower rates than during the Egyptian one. Revolts, like in the Ottoman period, also broke out during the Egyptian rule; the Egyptians experienced such revolts in 1834 when the peasants entered Jerusalem. Moreover, Jews were never courageous like they were during the Egyptian rule when they dared to, when no one ever dared to during the Ottoman period, target *al-Aqsa* Mosque.

المقدمة

شهدت القدس ونواحيها منذ وفاة الجزار عام ١٨٠٤ وحتى سقوطها، تحت سيطرة الجيوش المصرية عليها عام ١٨٣١ حالة أمنية غير مستقرة، تمثلت في ظهور بعض التمردات على السيادة العثمانية. ففي عام١٨٠٨ شهدت القدس صراعاً بين الطوائف الدينية على أثر إحراق الجزء الغربي من كنيسة القيامة، واتهام الأرمن بذلك[١] ، وما أعقب هذه الحادثة من تمرد الإنكشارية على والي القدس العثماني[٢].

لم يكن هذا التمرد الوحيد والأخير الذي اندلع في مدينة القدس ضد الدولة العثمانية قبيل الحكم المصري لفلسطين، بل شهدت الفترة السابقة للحكم المصري ثورات وتمردات قام بها سكان مدينة القدس ونواحيها ضد الولاة والمسؤولين العثمانيين. ففي فترة عبد الله باشا (١٨١٩–١٨٣١) الذي خلف سليمان باشا في حكم عكا، حدث صراع بين عبد الله باشا وولاة الشام وحلب، ساهم هذا الصراع في عدم استقرار أمور الحكم في لوائي القدس ونابلس، حيث سعى الولاة إلى كسب الزعماء المحليين المتنفذين إلى جانب أحدهم[٣].

إضافة إلى ذلك اندلعت ثورة في مدينة القدس ونواحيها عام ١٨٢٤؛ كان سببها قيام الوالي الجديد لدمشق مصطفى باشا بفرض ضرائب مرتفعة على سكان القدس، بلغت عشرة أضعاف الضرائب المعتاد دفعها[٤]. رفض الفلاحون دفع الضرائب التي فرضها مصطفى باشا، وثاروا على المتسلم الجديد الذي عُين لجمع هذه الضرائب؛ الأمر الذي دفع مصطفى باشا إلى الخروج لجمع هذه الأموال بنفسه من ألوية

---

[١]. العسلي، كامل جميل. "القدس تحت حكم العثمانيين ١٥١٦-١٨٣١م" **القدس في التاريخ**. تحرير وترجمة: كامل جميل العسلي، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٢، ص٢٥٩.

[٢]. مناع، عادل. **تاريخ فلسطين في آواخر العهد العثماني ١٧٠٠-١٩١٨م (قراءة جديدة)** .ط٢. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣، ص١١٣-١١٤.

[٣]. مناع، عادل. مناع، عادل. **لواء القدس في اواسط العهد العثماني الادارة والمجتمع منذ اواسط القرن الثامن عشر حتى حملة على باشا سنة ١٨٣١م**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٨، ص٣٥.

[٤]. العسلي، كامل جميل. **مصدر سابق**، ص٢٦٠.

القدس وجنين، ونابلس، وقمع تمرد الفلاحين، وبعد أن جمعها عاد مرة ثانية إلى دمشق[٥]، وبعد عودة مصطفى باشا إلى دمشق استأنف سكان القدس الثورة مجدداً عام ١٨٢٥ [٦].

في ظل هذه الظروف التي كانت تعصف بفلسطين عامة، والقدس خاصة، وعدم وجود استقرارٍ أمني وحدوث ثورات وتمردات متتالية، برز محمد علي باشا ليستغل هذه الظروف في تحقيق مشروعه التوسعي في بلاد الشام بالقوة خاصةً بعد رفض السلطان طلب محمد علي باشا في الحصول على بلاد الشام سلمياً، كتعويض عن تدمير أسطوله في معركة نفارينو عام ١٨٢٧ أثناء إخماده ثورة اليونان. فاستغل محمد علي حالات التمرد التي كان يقوم بها السكان المحليون خصوصاً الأعيان على عبد الله باشا (١٨١٩–١٨٣١) وتارةً أخرى على والي دمشق، وأخذ يجهز لحملة عسكرية بقيادة ابنه إبراهيم باشا، الذي استطاع السيطرة على بلاد الشام بما فيها مدينة القدس[٧]، ورغم حالة الإستقرار الأمني الذي شهدته المنطقة في بداية حكم إبراهيم باشا إلا أن هذا الاستقرار الأمني والانسجام ما بين إبراهيم باشا وسكان وسط فلسطين لم يستمر طويلاً حيث توالت الثورات على الحكم المصري في المدن الفلسطينية وقراها بما فيها مدينة القدس عام ١٨٣٤ [٨].

في ظل هذه الثورات والتمردات والظروف التي عاشتها مدينة القدس بسبب انتقالها من الحكم العثماني إلى الحكم المصري، كان من البديهي أن تشهد البلاد حالة من الفوضى أدت إلى انتشار الجرائم بأنواعها المختلفة، الأمر الذي أثر على الأمن والاستقرار داخل مدينة القدس، وسيتم تسليط الضوء عليها أثناء تناول الأوضاع الأمنية لمدينة القدس بين ١٨٢٥–١٨٣٥.

---

[٥]. مناع، عادل. **" تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٢٦.
[٦]. العسلي، كامل جميل. **مصدر سابق**، ص٢٦٠-٢٦١.
[٧]. شوفاني، الياس. **تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى عام ١٩٤٨م**. ط١. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦، ص٢٥٩-٢٦١.
[٨]. الشوفاني، الياس. **مصدر سابق**، ص٢٦٢.

تحاول الدراسة الكشف عن أثر صراع المتنفذين، وما تمخض عنه من انتقال القدس من إدارة عثمانية إلى إدارة مصرية جديدة وعلى الاستقرار الأمني داخل المدينة وخارجها خلال الفترة ١٨٢٥-١٨٣٥، فهل كان لهذا الصراع ولهذه التحولات السياسية أثر على الوضع الأمني في مدينة القدس ونواحيها؟، وهل تقلصت نسبة الجريمة بأنواعها المختلفة (قتل، سرقة، اغتصاب، اعتداءات على حقوق الآخرين) أم زادت خلال الفترة ١٨٣١-١٨٣٥، عما كانت عليه في السابق؟، وهل جلب الحكم المصري الجديد الأمن والاستقرار لسكان المدينة المقدسة ونواحيها كما توقعه سكانها؟، أم أن الأوضاع الأمنية داخل القدس وخارجها قبيل السيطرة المصرية كانت أكثر استقراراً منها في ظل الحكم الجديد، رغم حالة صراع النفوذ التي شهدتها المدينة قبيل سيطرة إبراهيم باشا؟

تفترض الدراسة أن الوضع الأمني في القدس ونواحيها ومعدل الجريمة فيها كان خلال السنوات القليلة (١٨٢٥-١٨٣١) التي سبقت الحكم المصري أفضل من سنوات الحكم المصري (١٨٣١-١٨٤٠)، وأن الحكم المصري لم يجلب الأمن والاستقرار الذي توقعه سكان القدس بعد ترحيبهم بهذا الحكم الجديد، وأن الحكم المصري وما جاء به من سياسات إدارية جديدة تعارضت مع مصالح أعيان القدس ومشايخ النواحي، مما قاد إلى الثورة ضده عام ١٨٣٤.

تكتسب الدراسة **أهميتها** من كونها تعالج موضوعاً في غاية الأهمية، وتغطي مرحلة انتقالية شهدت تغيير الحكم العثماني، والانتقال إلى حكم جديد وسياسات وإدارات جديدة في ظل الحكم المصري. وتسلط الدراسة الضوء على إحدى أهم الفترات التاريخية التي عاشتها مدينة القدس، والتي لم تحظ بدراسة موسعة ودقيقة تكشف تداخلات الأحداث التي جرت في مدينة القدس في فترة(١٨٢٥-١٨٣٥). إضافة إلى اعتمادها على مصدر تاريخي مهم، ألا وهو سجلات محكمة القدس الشرعية، التي تعتبر المنبع الأساسي للمعرفة التاريخية حول تلك الحقبة الزمنية، مما لا شك فيه أن السجلات تتضمن وثائق حول مجريات

الأحداث في القدس، سواء مراسيم حكومية وفرمانات سلطانية، أم وثائق تعاقدية، وتركات، وضرائب سواء ما كان متعلقاً بأهل الذمة كالجزية مثلاً، أو ما تعلق بالمسلمين. كما تقدم لنا معلومات عن الأساليب المستخدمة في جمع الضرائب وموقف السكان منها، إضافة إلى أنها منبعاً مهماً يوثق للحوادث والجرائم التي كانت تحدث وكان يبت فيها قضائياً عن طريق القاضي[٩].

كما أن السجلات تقدم لنا معلومات قيمة من ناحية سياسية وأمنية، فهي تكشف لنا بالتفصيل عن مجموعة من الأوامر السلطانية الصادرة من اسطنبول تجاه مدينة القدس ونواحيها، والمراسلات من الوالي للسلطان خصوصاً في فترة الاضطرابات الأمنية والثورات الداخلية وتمردات الجند وغيرها، وتوضح لنا مدى قدرة الدولة على ضبط الأوضاع الأمنية في المنطقة. فهي تمثل وصفاً دقيقاً وصادقاً لمجموعة كبيرة من الموضوعات التي يمكن توضيحها اعتماداً على السجلات[١٠].

تعد سجلات محكمة القدس الشرعية المصدر الأهم الذي يعالج تاريخ القدس ونواحيها، لما لها من أهمية كبرى في الكشف عن كثير من تفصيلات الحياة اليومية للمجتمع المقدسي سواء داخل المدينة أو في أريافها، والتعرف على جديد المعلومات التاريخية حول التاريخ المدني لسكان مدينة القدس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بمختلف طوائفه ومذاهبه الدينية، كما أنها تشمل الجانب السياسي والتفاعلات السياسية في داخل مدينة القدس وخارجها، فهي تقدم صورة شاملة لمعاملات الناس وتظهر دورهم في

---

[9].Mandaville. Jone. " The Jerusalem Shar'a Court Records: A Supplement and Complement to the Central Ottoman Archives " **Studies On Palestine During The Ottoman Period**. Edited by: Moshe Maoz. Jerusalem, 1975, Part 2. p. 519-520,.

[١٠]. Mandaville. Jone. **Op. cit**., p. 522.

تكوين تاريخهم[١١]، كما أنها تتصف بنقل الوقائع بدقة وأمانة، لأنها غير مدونة بقصد النشر، وإنما كتبت بقصد توثيق حقوق السكان من الضياع[١٢].

تكتسب السجلات أهميتها من كونها تعبر عن حقيقة المجتمع المحلي من خلال تناولها التطورات الداخلية للمجتمع المقدسي، على العكس من المصادر الأخرى التي تركز على المظاهر الخارجية للمجتمع المقدسي دون النظر إلى التطورات الذاتية الداخلية للمجتمع المحلي[١٣]، فهي تغطي كل ما يخص مدينة القدس وقراها وسكانها وأراضيها، كما أن الفرمانات والأوامر الواردة في السجلات قد غطت جميع المواقع التابعة للمدينة من مواقع مدنية وريفية وبدوية، إضافة إلى أن سكان القدس من مدنيين وفلاحين بكافة طوائفهم ومللهم قد اعتادوا على رفع قضاياهم إلى المحكمة الشرعية في مدينة القدس[١٤]، ومن هنا برزت أهميتها لكونها ذات طابع محلي على العكس من المصادر الأخرى فهي لا تركز على المدينة وسكانها فقط وإنما تعطينا معلومات قيمة عن التبعية الإدارية للقرى والأرياف التابعة إدارياً للقدس في الفترة التي تغطيها الدراسة[١٥].

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من البحث اعتمدت الدراسة على العديد من **المناهج** منها: المنهج التاريخي الوصفي القائم على سرد الأحداث ووصف الأحوال الأمنية والجرائم المختلفة في الفترة التي تغطيها الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي؛ وذلك لعمل جرد كامل لجميع الجرائم والأوضاع الأمنية التي رصدتها سجلات محكمة القدس الشرعية في فترة الدراسة وتفريغ هذه المعطيات في جداول والخروج من خلال هذا المنهج بإحصائيات تبين مقدار الجرائم والخلل الأمني في مدينة القدس في فترة الحكم المصري، وباستخدام المنهج التاريخي المقارن في مقارنة الوضع الأمني لمدينة القدس

---

[١١]. سرور، موسى. " سجلات محكمة القدس الشرعية إشكاليات منهجية" **أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين**. ط٢. تحرير: زكريا محمد وآخرون، مراجعة: صالح عبد الجواد، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١، ص٢٣-٢٤، ٢٧.

[١٢]. هلسة، محمد عقل. **سواحرة الواد في بيت المقدس وأكنافه " دراسة تاريخية استقصائية تحليلية"**. ط١. (ن.د) فلسطين، ٢٠١٠، ص٦.

[١٣]. سرور، موسى. **مصدر سابق**، ص٤١.

[١٤]. هلسة، محمد عقل. **مصدر سابق**، ص٥.

[١٥]. سرور، موسى. **مصدر سابق**، ص٣٤.

خلال السنوات السابقة للحكم المصري (١٨٢٥–١٨٣١) بالوضع الأمني للقدس خلال الفترة (١٨٣١–١٨٣٥)، وساهم المنهج التاريخي التحليلي بتحليل المعلومات والجداول والبيانات التي تم التوصل إليها من سجلات محكمة القدس الشرعية، والمصادر الأخرى من أجل الخروج من خلالها بنتائج لإثبات أو دحض فرضية الدراسة.

تتناول هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من (١٨٢٥–١٨٣٥)؛ لأن هذه الفترة شهدت تغيرات سياسية أثرت على مدينة القدس ونواحيها، فالدراسة تبدأ بعام ١٨٢٥ حيث شهدت فيها مدينة القدس ثورة قام بها سكان المدينة وفلاحو النواحي، ضد والي دمشق بسبب قيام الأخير بفرض ضرائب باهظة على السكان في الوقت الذي عانى منه السكان من ظلم وبطش عبد الله باشا والي عكا الذي قام بدوره بإخماد هذه الثورة. وتنتهي الدراسة عند عام ١٨٣٥ وهو العام الذي تمكن إبراهيم باشا فيه من إخماد الثورة التي اندلعت في مدينة القدس ونواحيها عام ١٨٣٤ بسبب سياسة إبراهيم باشا التي جاءت عكس ما توقع سكان القدس عشية ترحيبهم بحملته.

ومن هنا شهدت هذه الفترة تقلبات سياسية وثورتين في مرحلتين مختلفتين، مما كان له أثر كبير على أوضاع القدس الأمنية. ورغم قصر الفترة الزمنية ١٨٣١ إلى ١٨٣٥ والتي يمكن أن نعتبرها غير كافية للحكم على مدى نجاح الحكم المصري في القدس في تحقيق الأمن والاستقرار إلا أن هذه الدراسة ستكتفي بهذه السنوات لأننا نفترض أن قيام ثورة ضد هذا الحكم بعد سنوات قليلة من وجوده بالرغم من ترحيب السكان به دليلاً على خيبة أمل السكان من سياساته.

لعل أبرز **الصعوبات** التي واجهتني في أثناء إعداد الدراسة هي كيفية التعامل مع سجلات محكمة القدس الشرعية، فأغلب هذه السجلات كتبت بلغة عربية ركيكة، وتضمنها الكثير من المفاهيم والمصطلحات الفقهية واللغوية غير المفهومة بالنسبة لي. إضافة إلى كثرة الأخطاء اللغوية والإملائية مما

يجعلها صعبة القراءة والتحليل بسبب رداءة الخط وعدم وضوح اللغة خصوصاً وأنها مسجلة على (الميكروفيلم)، أو نسخ ورقية مصورة من مكتبة الجامعة العبرية. كما أن الاعتماد على هذه السجلات لدراسة الوضع الأمني لمدينة القدس ليس بالأمر السهل، فالمعلومات التي نتوصل إليها من السجلات بخصوص الأوضاع الداخلية لمدينة القدس ونواحيها بحاجة إلى عملية تحليل وربط مع التطورات الخارجية التي أثرت على فلسطين في الفترة التي تتناولها الدراسة. كما أن سجلات محكمة القدس التي تغطي فترة الدراسة غير مفهرسة، الأمر الذي يستدعي دراسة شاقة لكل السجلات التي تغطي تلك الفترة. حيث تعاملنا مع عشر سجلات يغطي كل سجل منها احداث سنة كاملة. ويتكون كل سجل بما لا يقل عن ٣٠٠ صفحة.

علاوة على ذلك، إن مدينة القدس في الفترة التي تتناولها الدراسة كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من بلاد الشام، فمن الصعب جداً أن يتم فصل تطور الأوضاع والحالة الأمنية لمدينة القدس في تلك الفترة بمعزل عن الأحداث التي طرأت على بلاد الشام في نفس الفترة. كما أن هناك صعوبة في تحديد الجوانب التي يشملها الوضع الأمني إن كانت تقتصر على السرقة، القتل، الاغتصاب أم تتعداها لتشمل الاعتداءات على الأملاك العامة والخاصة وغيرها. إضافة إلى أن هناك العديد من الوثائق التي تغطي فترة الدراسة ولكن أغلب هذه الوثائق إما في اسطنبول مركز الحكم العثماني أو القاهرة مركز الحكم المصري أو في مدن بلاد الشام الأخرى التي شهدت هي الأخرى تغييراً للحكم العثماني، واستبداله بالحكم المصري، مما يعني صعوبة السفر والوصول إلى مثل هذه الوثائق. وبسبب هذه المشكلة اقتصرت الدراسة على استخدام سجلات محكمة القدس الشرعية المتوفرة في مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية كمصدر أساسي ومهم للدراسة، وما حصلنا عليه من نسخ مصورة من السجلات من المكتبة العبرية، عدا عن المحفوظات الملكية المصرية المنشورة.

هنالك العديد من **الكتب والدراسات** التي تناولت الحكم المصري لمدينة القدس، من خلال تناولها لموضوع الحكم المصري لفلسطين ولكن بشكل عام، ومن هذه الدراسات دراسة خالد محمد صافي المعنونة بـ "الحكم المصري في فلسطين ١٨٣١-١٨٤٠" ترجمة تحسين عليان والمنشورة في بيروت بواسطة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام ٢٠١٠، ورغم الإضافة التي أضافتها هذه الدراسة إلى قاعدة البحوث التاريخية بوصفها من أوائل الدراسات التي تخصصت في الحديث عن فلسطين في فترة الحكم المصري على عكس الدراسات السابقة التي تناولت فلسطين في السياق العام عند الحديث عن بلاد الشام في العهد المصري، إلا أن هذه الدراسة ركزت وبشكل أساسي على إبراز التغييرات التي أدخلها محمد علي وابنه إبراهيم على فلسطين من جهة ومن جهة أخرى بينت هذه الدراسة أطماع محمد علي باشا في فلسطين ومحاولته استغلال الموارد البشرية والاقتصادية فيها، ونتيجة معرفة الأهالي بهذه الأطماع قاموا بثورة على الحكم المصري. كما أن هذه الدراسة أبرزت موقف الدول الأوروبية والدولة العثمانية من توسع محمد علي باشا في فلسطين وسورية، ورغم تناول الكاتب ثورة عام ١٨٣٤ التي حدثت في مدينة القدس وإشارته إلى الاضطرابات التي حدثت في فلسطين في فترة الحكم المصري إلا أن الكاتب لم يبرز الوضع الأمني لمدينة القدس مقارنة بالفترة السابقة للحكم المصري، ولم يتناول موضوع الجرائم في مدينة القدس في نفس الفترة.

وهناك بعض الدراسات التي تناولت الحديث عن مدينة القدس في فترة الحكم المصري ، ولكنها جاءت أغلبها في السياق العام لدراسة تاريخ بلاد الشام ولم تختص بمدينة القدس ووضعها الأمني تحديداً، ومن هذه الدراسات دراسة لطيفة محمد سالم المعنونة بـ " الحكم المصري في الشام ١٨٣١-١٨٤١" والمنشورة في مدينة القاهرة بواسطة مكتبة مدبولي عام ١٩٩٩، فهذه الدراسة تناولت الحكم المصري لبلاد الشام بشكل عام، غير متخصصة في موضوع القدس وغير متطرقة إلى الوضع الأمني في المدينة إلا بمقدار يسير جداً، فدراسة لطيفة سالم انطلقت من الاعتقاد القائم على أن الحكم المصري

هو من جلب الحداثة والتطور لبلاد الشام، وهو أول من خطى ببلاد الشام نحو الحداثة والانفتاح، عكس ما كان عليه الوضع في فترة الحكم العثماني، معتمدة على وثائق الأرشيف المصري ووثائق وزارة الخارجية البريطانية، ورغم أهمية الوثائق التي اعتمدت عليها إلا أنها غير كافية، فبما أنها تتناول موضوع يختص ببلاد الشام فكان حري بها أن تعتمد على وثائق خاصة ببلاد الشام، تبين أوضاع بلاد الشام وموقفهم من الحكم المصري مثل سجلات المحاكم الشرعية. ودراستنا تفترض عكس ما توصلت اليه لطيفة محمد سالم.

وعلى غرار ذلك، هناك بعض الدراسات التي خصصت تحديداً للبحث في أوضاع مدينة القدس متناولة فترة الحكم المصري للقدس، ومن هذه الدراسات دراسة موشيه معوز المعنونة بـ" القدس في الحقبة الحديثة التغييرات السياسية والاجتماعية"، والمنشورة في القدس عام ١٩٩٢، فهذه الدراسة تناولت الحكم المصري للقدس معتبرة أن عملية تحديث وتغيير مدينة القدس لم تبدأ إلا مع الحملة المصرية على بلاد الشام، ومصورة المجتمع المقدسي قبل الحكم المصري بأنه مجتمع سلبي الحياة راكدة فيه، وأن مدينة القدس في فترة الحكم العثماني كانت مدينة مهملة تنقصها النشاطات الاقتصادية والثقافية ولم يكن لها أهمية من الناحية السياسية والإدارية كما أنه ركز على حالات التمرد التي قام بها السكان المحليين في الفترة السابقة للحكم المصري، وتناسى تماماً الثورات التي قام بها سكان فلسطين وتحديداً القدس ضد الحكم المصري عام ١٨٣٤، كما أن الكاتب لم يعتمد على مصادر مهمة كسجلات محكمة القدس الشرعية واكتفى ببعض المراجع ليخرج باستنتاجات لا تعتمد على أسس علمية دقيقة.

ومن هنا يتبين لنا أن موضوع الأوضاع الأمنية في مدينة القدس في فترة (١٨٢٥-١٨٣٥)، لم تتناولها الدراسات بشكل مخصص، وإنما تناولت فقط التغيرات السياسية في القدس أثناء الحديث عن بلاد الشام أو في سياق الحديث عن فلسطين بشكل عام. كما أن مسألة الجرائم ومدى انتشارها في المجتمع

المقدسي في فترة الدراسة لم تتطرق إليها أية دراسة سابقة، وبذلك تكون هذه الدراسة متميزة في طرح الموضوع عن جميع الدراسات السابقة خاصة وأن هذه الدراسة معتمدة في الأساس على مصدر مهم وهو سجلات محكمة القدس الشرعية التي تغطي الفترة (١٨٢٥–١٨٣٥).

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول، الفصل الأول يحمل عنوان "**الصراع على النفوذ في فلسطين بين عامي (١٨٢٥–١٨٣٥) وموقف سكان القدس منه**"، وفيه تم الحديث عن حالات الصراع بين الولاة والزعماء على السلطة في الفترة الممتدة بين عامين (١٨٢٥–١٨٣٥) التي شهدتها فلسطين بشكل عام ومدينة القدس بشكل خاص. وموقف سكان القدس من هذا الصراع.

أما الفصل الثاني فيحمل عنوان "**الوضع الأمني في القدس في ١٨٢٥–١٨٣١**"، قبيل سيطرة إبراهيم باشا على القدس (١٨٢٥–١٨٣١)، موضحة فيه الاضطرابات التي حدثت في هذه الفترة وثورات التمرد التي كان يقوم بها أهالي القدس ضد ولاة الدولة العثمانية خصوصاً أحداث ١٨٢٥و١٨٢٦، وذلك لتوضيح الظروف التي مهدت للحكم المصري لمدينة القدس. كما سيتم تناول الأوضاع الأمنية في تلك الفترة وأنواع الجرائم وأعدادها، وذلك من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية.

"**الأوضاع الأمنية في القدس ما بين الاستقرار والتدهور١٨٣١–١٨٣٥**"، هذا ما حمله الفصل الثالث عنواناً له، وفيه سيتم مناقشة الأوضاع الأمنية خلال أول أربع سنوات من الحكم المصري لمدينة القدس، خصوصاً فترة ثورة ١٨٣٤، معتمداً على سجلات محكمة القدس الشرعية حيث تناول الحديث عن سيطرة إبراهيم باشا عل القدس وموقف السكان منها. كما سيتناول الأوضاع الأمنية فيها، وتم فيه إجراء دراسة مقارنة بين الفترة الممتدة من(١٨٢٥ إلى ١٨٣١) والفترة (١٨٣١ إلى ١٨٣٥) وذلك لمعرفة نسبة معدلات الجرائم والحالة الأمنية في لقدس، في فترة الدراسة، ومن ثم الخروج بنتائج حول ذلك.

الفصل الأول

الصراع على النفوذ في فلسطين بين عامي (١٨٢٥-١٨٣٥)

وموقف سكان القدس منه

الصراع السياسي بين حكام عكا وولاة دمشق على وسط فلسطين بعد وفاة الجزار:

شهدت مدينة القدس في الفترة السابقة للحكم المصري مرحلة اضطرابات سياسية، تمثلت في الصراع على النفوذ بين ولاة الشام وولاة صيدا حول بسط السيطرة عليها، مما أثر على الحياة السياسية لمدينة القدس، لتشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي. ومما لا شك فيه أن تمتع مدينة القدس بأهمية من الناحية الدينية والتاريخية جعلها محط أطماع الولاة والحكام، ليتنافسوا فيما بينهم على مد توسعهم السياسي إليها، ونتيجة لذلك دخل والي الشام ووالي صيدا مرحلة تنافس وصراع طويل –كما سيمر معنا في هذا الفصل– انتهى لصالح ولاة صيدا، بفضل تدخل محمد علي باشا الذي استغل هذا الصراع ليبسط نفوذه على المنطقة.

لم يكد الصراع بين ولاة الشام وصيدا على منطقة القدس وغيرها من مناطق وسط فلسطين أن ينتهي، حتى شهدت هذه المدينة المقدسة تنافساً جديداً وأشد خطورة مما سبق بين واليها عبد الله باشا وحاكم مصر محمد علي باشا. وقد انتهى هذا التنافس بدخول الإدارة المصرية لمنطقة بلاد الشام بما فيها القدس ونتج عن ذلك إنتقال القدس إلى مرحلة إدارية جديدة تختلف عن المرحلة السابقة، الأمر الذي عكس أثره على مجمل الأوضاع في مدينة القدس ونواحيها. ففي هذا الفصل سيتم مناقشة التنافس الخطير الذي شهدته مدينة القدس بين ولاة الدولة العثمانية ، لنبين كيف انعكس هذا الصراع على أوضاع القدس، ونوضح موقف سكان القدس ونواحيها من هذا الصراع.

عينت الدولة العثمانية بعد وفاة الجزار عام ١٨٠٤ سليمان باشا والياً على صيدا وحاكماً على عكا، لسد الفراغ السياسي الذي شكله غياب الجزار. وأضافت إلى حكمه بعد عام ١٨٠٧ سناجق يافا، اللد، الرملة، وغزة، بعد أن كانت هذه السناجق في السابق تابعة لولاية دمشق. وفي الفترة ما بين(١٨٠٩-١٨١١) كلفته الدولة العثمانية بتسلم ولاية دمشق إلى جانب ولاية صيدا[١٦].

على الرغم من أن منطقة وسط فلسطين، بما فيها القدس كانت تابعة إدارياً لوالي دمشق، إلا أن الثلث الأول من القرن التاسع عشر شهد ازدياداً ملحوظاً لنفوذ والي صيدا فيها وأصبحت تحت يده[١٧]. وقد كان لعوامل متعددة دوراً في تمكين والي صيدا وحاكم عكا سليمان باشا من بسط سلطته على القدس، منها انشغال ولاة الشام في هذه الفترة بالتصدي لهجمات الوهابيين في الجزيرة العربية من جهة[١٨]، ومن جهة أخرى فإن أغلب ولاة دمشق لم يستمروا طويلا في حكمها، وبالكاد يستمر الواحد منهم أكثر من عام، إضافة إلى انشغالهم بتسيير قوافل الحج ومرافقتها، مما جعلهم غير قادرين على توجيه عساكرهم إلى مناطق بعيدة عنهم كمنطقة وسط فلسطين بما فيها نابلس والقدس. وفي المقابل كان حكام عكا يحكمون مدى الحياة ويعينون خلفا لهم من بعدهم، مما مكن حكام عكا تأسيس قوة عسكرية خاصة مكنتهم من السيطرة على وسط فلسطين بما فيها القدس ونابلس[١٩].

عينت الدولة العثمانية سليمان باشا حاكماً انتقالياً على دمشق عام ١٨١٦، ريثما تعين علي باشا والياً عليها، مما ساهم في زيادة بسط نفوذ سليمان باشا على منطقة وسط فلسطين[٢٠]، ورغم أن سليمان

---

١٦ . Safi. Khaled . **The Egyptian Rule in Palestine 1831-1840 A Critical Reassessment** .Berlin: Mensch & Buch Verlag, 2004. P. 21.

١٧ . العسلي، كامل جميل. **مصدر سابق**، ص٢٥٩.

١٨ . صافي، خالد محمد. **الحكم المصري في فلسطين ١٨٣١-١٨٤٠م.** ترجمة: تحسين عليان، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٠، ص٢٦.

١٩ . دوماني. بشارة. **إعادة اكتشاف فلسطين أهالي جبل نابلس ١٧٠٠-١٩٠٠**. ط١. ترجمة: حسني زينة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨، ص٥٢.

٢٠ . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٦.

باشا في أواخر عهده (١٨١٧-١٨١٩) لم يعين والياً مرة أخرى على دمشق، إلا أن نفوذه وتدخله في شؤون جبال وسط فلسطين ازداد عما كان عليه في السابق، بسبب اعتماد الدولة العثمانية عليه لإقرار الأمن في جبل نابلس والقيام بمشاريع الإعمار والترميم في القدس. ساعده في بسط نفوذه على وسط فلسطين عدم مقاومة الأهالي له. فأهالي القدس ونابلس كانوا معتادين منذ عهد الجزار على ازدياد نفوذ حكام عكا في منطقتهم – رغم مقاومتهم للجزار – إلا أن سياسة سليمان باشا القائمة على عدم استغلال نفوذه لابتزاز الأموال من السكان على عكس الجزار قد ساهمت في قبوله وعدم التمرد عليه. وهو ما أدى إلى توطيد العلاقة بين أفراد النخبة الحاكمة في ألوية جبال فلسطين الوسطى وبين ولاية عكا[٢١].

رغم تقبل السكان لسليمان باشا خلال فترة حكمه لعكا (١٨٠٤-١٨١٩)، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور حالات من عدم الاستقرار الأمني في ولايته والمناطق المجاورة له ، تمثلت في اندلاع ثورة الإنكشارية في القدس على خلفية حريق كنيسة القيامة[٢٢]، ففي ٣٠ أيلول عام ١٨٠٨ حرقت كنيسة القيامة الأمر الذي تسبب في تدمير جزء كبير من حائطها الغربي، وقد اتهم الأرمن في هذا الحريق لأنه شب في القسم المخصص لهم في الكنيسة[٢٣]، فتدخل الجيش الإنكشاري ومنع إتمام أعمال الترميم التي أمر السلطان العثماني الروم بالقيام بها داخل الكنيسة نتيجة لتحريض الأرمن لهم[٢٤]، والحقيقة أن الجيش الانكشاري كان مستاء من تمركز قوات جديدة في قلعة القدس[٢٥].

بدأ الجيش الإنكشاري بتحريض السكان على إيقاف أعمال الترميم، ولم يكتفوا بذلك بل استعملوا أسلحتهم أيضاً لعرقلة عملية الترميم رغم أمر السلطان، وهجموا على قلعة القدس وطردوا المتسلم

---

٢١. مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين"** **مصدر سابق**، ص١٠٨.

٢٢. العارف، عارف. **المفصل في تاريخ القدس**. ط٤. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧، ص٥٤٠.

٢٣. Sroor, Musa ." The Real Estate Market in Jerusalem between Muslims and Christians (1800-1810)" **Oriente Moderno**, Volume 93, Issue 2, 2013, p. 7.

٢٤. العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٠.

٢٥. أرمسترونغ، كارين. **القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث**. ترجمة: فاطمة نصر، محمد عناني. مصر: سطور، ١٩٩٨، ص٥٦٠.

مصطفى باشا خارج مدينة القدس، وأعلنوا سيطرتهم على مدينة القدس وقلعتها[٢٦]، فأمر السلطان سليمان باشا والي صيدا بالقضاء على هذه الثورة، فأرسل سليمان باشا أبا زرعة على رأس جيش لحصار القدس[٢٧]، ونجحت الحملة في القبض على المتمردين وتم إعدام ستة وأربعين منهم وأرسلت رؤوسهم إلى دمشق[٢٨].

كما شهدت المنطقة في فترة ولايته تجدد الصراع مرة أخرى مع أبي المرق حاكم يافا وغزة[٢٩]،حيث اشتهر باستبداده وتسلطه على أهل القدس ويافا، إضافة إلى علاقته السيئة بالحجاج المسيحيين الذين فرض عليهم ضرائب باهظة[٣٠]، مما أدخله في صراع مع سليمان باشا، فاستغل محمد علي حاكم مصر ذلك الصراع ليتدخل في بلاد الشام، الذي كان يطمع في ضمها إلى حكمه، فأخذ محمد علي يحرض ويدعم أبي المرق في تمرده ضد سليمان باشا، لكن سليمان باشا تخلص من أبي المرق واستولى على متصرفيته في يافا وغزة عام١٨٠٧[٣١]. لم يكن تمرد أبي المرق هو التمرد الوحيد الذي وجه لسليمان باشا، فقد حدثت محاولة تمرد أخرى ضد سليمان باشا قام بها أبو نبوت[٣٢] حاكم غزة ويافا بهدف الاستقلال عن ولاية عكا، ولكن سليمان باشا سرعان ما استطاع القضاء على تمرده[٣٣].

---

[٢٦] . Sroor, Musa. **<u>Op. cit</u>**., p. 7.

[٢٧] . المدني، زياد. **<u>مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥-١٢٤٥هـ/ ١٨٠٠- ١٨٣٠م</u>**. ط١. (د.م): منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٦، ص٤٦-٤٧.

[٢٨] . ارمسترونغ، كارين. **<u>مصدر سابق</u>**، ص٥٦٠.

[٢٩] . **أبو المرق:** غزي، حكم منطقة جنوب فلسطين (ألوية القدس ويافا وغزة) مرتين واصطدم مع احمد باشا الجزار أثناء حكمه لعكا، وبعد وفاة الجزار تجدد الصراع بينه وبين سليمان باشا، وتم القبض عليه وإعدامه بأمر سلطاني سنة ١٨١٢، للمزيد عنه أنظر ل مناع، عادل. **<u>أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠-١٩١٨م</u>**. القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٦، ص٣٢-٣٤.

[٣٠] . العسلي، كامل جميل. **<u>مصدر سابق</u>**، ص ٢٥٩.

[٣١] . شوفاني، الياس. **<u>مصدر سابق</u>** ، ص٢٥٩.

[٣٢] . **أبو نبوت:** تسلم لواء يافا وغزة في الفترة ما بين (١٨٠٧-١٨١٩)، في فترة ولاية سليمان باشا لصيدا تخوف سليمان من بعض مظاهر الاستقلال التي كان يتمتع بها، وزاد عبد الله باشا من تحريض سليمان باشا بعد تعيينه مساعد للوالي، مما دفع سليمان باشا على عزل أبو نبوت، حيث استغل خروج أبو نبوت في عام ١٨١٩ لمرافقة قافلة الحج، وأقفل أبواب يافا وأعلن عزله أبو نبوت عن يافا وعين بدلاً منه مصطفى بك، للمزيد أنظر مناع، عادل. **<u>"أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠-١٩١٨م" مصدر سابق</u>**، ص٣٥-٣٨.

[٣٣] . مناع، عادل. **<u>" تاريخ فلسطين" مصدر سابق</u>**، ص ١١٩-١٢٣، ص١٢٤.

توفي سليمان باشا عام ١٨١٩ فخلفه في الحكم عبد الله باشا، واستلم ولاية صيدا ويافا والرملة وغزة، وقد منحته الدولة العثمانية لقب وزير[٣٤]. شهدت عكا في فترة سليمان باشا استقرار سياسي، كان سبباً أساسياً في تفوق عكا سياسياً وعسكرياً على ولاية دمشق، لكن سياسة عبد الله باشا اختلفت عن سياسة سابقه سليمان باشا. فقد عرف عن سليمان باشا العدل والمعاملة الحسنة مع الأهالي، بينما سياسة عبد الله باشا كانت تشبه سياسة الجزار في قسوة تعامله مع الحكام المحليين والأهالي، وظهر ذلك في تعامله مع أهالي عكا، ومع أمراء جبل لبنان وأعيان ألوية جنين ونابلس والقدس. لذلك لم تمنحه الدولة العثمانية ولاية دمشق مثلما سبق وأن فعلت مع الجزار ومع سليمان باشا[٣٥]، ففي عام (١٨١٩) عينت الدولة العثمانية درويش باشا والياً على دمشق[٣٦].

منذ أن عينت الدولة درويش باشا والياً على دمشق، بدأ الصراع بينه وبين عبد الله باشا، فقد حاول والي دمشق إعادة بسط نفوذ دمشق على وسط فلسطين بما فيها مدينة القدس، ووقف تدخلات عبد الله باشا في المنطقة. أدرك درويش باشا رغبة عبد الله باشا في بسط نفوذه على دمشق، لذلك حاول التصدي لطموحاته. فدخلت عكا في صراع مع دمشق حول منطقة وسط فلسطين وجنوبها خصوصاً فيما يتعلق بنابلس والقدس وميناء يافا، حيث أن هذه المناطق كانت تتبع إدارياً لدمشق لكنها فعلياً بيد حكام عكا، واستمر الصراع إلى أن تحول ميزان القوى لصالح عكا[٣٧].

تشير بعض المصادر إلى أن يهود دمشق لعبوا دوراً في ازدياد العداء بين درويش باشا وعبد الله باشا، وذلك انتقاماً من عبد الله باشا والي صيدا بسبب قتله لأمين خزينته الصراف حاييم اليهودي، الذي كان صاحب فضل عليه بتعيينه والياً على عكا بسبب تقربه من سليمان باشا. فبدأوا بتحريك والي دمشق

---

[٣٤] صافي، خالد محمد. **المصدر السابق**، ص٢٧.

[٣٥] . مناع، عادل. "**تاريخ فلسطين**" **مصدر سابق**، ص١٢٤.

[٣٦] . مجهول المؤلف. **تاريخ حوادث الشام ولبنان أو تاريخ ميخائيل الدمشقي ١١٩٢-١٢٥٧هـ \ ١٧٨٢-١٨٤١م**. ط٢. تحقيق وتقديم: أحمد غسان سبانو، دمشق: دار قتيبة، ١٩٨٢، ٦٧.

[٣٧] Safi. Khaled **Op. cit**., p. 22. .

ضد عبد الله باشا[٣٨]، وقد ساند أهالي القدس ونابلس درويش باشا؛ وذلك بسبب تخوفهم من طموحات عبد الله باشا، وخشيتهم من أن تتأثر مصالحهم وحقوقهم التي منحتها لهم الدولة العثمانية[٣٩]، مما دفع عبد الله باشا إلى تزوير فرمان صادر السلطان مضمونه عزل درويش وقيام بشير الشهابي والي جبل لبنان بقيادة جيش لمحاربته في دمشق، وبالفعل حدث ذلك وهزم درويش باشا، مما أدى إلى غضب السلطان على عبد الله باشا وبشير الشهابي، لذلك أصدر السلطان فرماناً بعزل كل من عبد الله باشا عن ولاية صيدا[٤٠] وبشير الشهابي عن ولاية جبل لبنان[٤١] وتعيين درويش باشا بدلاً من عبد الله باشا والياً على صيدا إضافةً إلى حكمه دمشق، وتنصيب مصطفى باشا والياً على عكا[٤٢].

لم يكتف السلطان في ذلك، بل حرض كل من راغب باشا والي طرابلس، ومصطفى باشا والي حلب، ودرويش باشا والي دمشق على حصار عبد الله باشا في عكا للتخلص منه، ودام الحصار تسعة أشهر إلا أن تدخل محمد علي باشا والي مصر[٤٣] بعد أن هرب إليه بشير الشهابي والي جبل لبنان، واستنجد به للتدخل من أجل إقناع السلطان محمود الثاني بالعفو عنه وعن عبد الله باشا وإعادتهما إلى منصبهما [٤٤]. وذلك لما هو معروف عن المكانة العالية التي يتمتع بها محمد علي باشا آنذاك عند السلطان العثماني محمود الثاني بعد نجاحه في القضاء على خطر الوهابيين في الجزيرة العربية، ولحاجة الدولة العثمانية إليه لإخماد ثورة اليونان عام ١٨٢٣ نتيجة فشل العساكر العثمانية في ذلك[٤٥].

بدأت الرسائل تتوافد على محمد علي باشا من أجل التدخل لمساعدة عبد الله باشا بعد حصار والي الشام له، وتضييقه عليه وعلى سكان جبل القدس ونابلس وغزة أيضاً، وانتشار الفتن والدسائس في تلك

---

[٣٨] . الدمشقي، ميخائيل. **مصدر سابق**، ص ١٣٧-١٣٨.
[٣٩] . Safi. Khaled**.** **Op. cit**., p. 22.
[٤٠] . الدمشقي. ميخائيل. **مصدر سابق**، ص١٣٧-١٣٨.
[٤١] .أبو عز الدين، سليمان. **إبراهيم باشا في سوريا.** ط٢. بيروت: المطبعة العلمية ليوسف صادر، ١٩٢٩، ص٣٩.
[٤٢] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٨.
[٤٣] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٤.
[٤٤] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**. ص٣٩.
[٤٥] . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص٣٥.

المناطق بسبب والي الشام درويش باشا[٤٦]، ولم يطلب منه الوساطة فقط من أجل استصدار العفو عنه من الدولة العثمانية، بل طلب منه القتال إلى جانبه " اطلب من والدي باشا مدداً فإذا هاجموني فسأحارب إلى أن يأتيني جوابه"[٤٧].

وجد محمد علي في ذلك فرصة للتدخل في بلاد الشام وتوطيد العلاقة مع حكامها المحليين، فاستمالته لوالي صيدا ووالي جبل لبنان تعتبر خطوة مهمة لتحقيق هدفه الذي كان يطمح إليه وهو الاستيلاء على بلاد الشام، خصوصاً والي عكا عبد الله باشا. فقد كان محمد علي باشا يرغب في تحويله إلى أداة في يده من أجل مساعدته لاحقاً في تحقيق أطماعه بالحصول على بلاد الشام، فاغتنم هذه الفرصة وتوسط لدى السلطان العثماني في العفو عن عبد الله باشا وبشير الشهابي[٤٨]، كما أنه زود عبد الله باشا أثناء حصار الدولة العثمانية له بما يلزمه من مؤن "رزاً وسكراً" لولا تدخل والي حلب ومصادرتهم ومنعهم من الوصول إلى عبد الله باشا[٤٩].

عفا السلطان العثماني نتيجة لوساطة محمد علي باشا، عن عبد الله باشا وعن بشير الشهابي، ففي ٢٣ آذار عام ١٨٢٢، أصدر السلطان فرماناً لمحمد علي باشا يتضمن ثلاثة حلول ويخبره فيه بالعفو عن عبد الله باشا[٥٠] ويخيره بين خروجه من عكا ومجيئه إلى مصر، وبين السماح له بالبقاء في عكا وإرجاع منصبه إليه مقابل خمسة وعشرين ألف كيس يدفعها للدولة[٥١]، لم يستطع عبد الله باشا دفع المبلغ كاملاً؛ وذلك بسبب استيلاء درويش باشا ومصطفى باشا على الأموال الميرية لسنتي ١٨٢١ و١٨٢٢[٥٢]،

---

[٤٦] . رستم، أسد. **محفوظات الملكية المصرية ١٢٢٥-١٢٤٧هـ/ ١٨١٠-١٨٣٢م**. ج١. ط٢، لبنان: منشورات المكتبة البوليسية، ١٩٨٧، محفظة ٨ رقم ٥٤، ٥ آب ١٨٢٢، ص٣٣-٣٦.

[٤٧] . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**. ج١. محفظة ٨رقم ٥٦، ١ أيلول ١٨٢٢، ص٣٨-٤٠. (اعتاد عبد الله باشا في خطابه مع محمد علي باشا على أن يناديه بوالدي).

[٤٨] . أبو عز الدين، سليمان. **مصر سابق**، ص٣٩-٤٠، ٤٨.

[٤٩] . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**.ج١. ، محفظة ٨ رقم ٩٤، ١٩ كانون الأول ١٨٢٢، ص٤٥-٤٦.

[٥٠] . رستم، اسد. **المحفوظات الملكية المصرية**.ج١. ، محفظة ٨ رقم ١١٢. ص٤٦-٤٧

[٥١] . نوفل، نوفل نعمة الله. **كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في اقليمي مصر وبر الشام**. أوجزه: جرجي يني، حققه: ميشال أبي فاضل –د. جان نخول، لبنان: جروس برس، ١٩٩٠، ص ٢٦٣.

[٥٢] . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**. ج١. دفتر ١٤، رقم ١١٢، ص٥٦.

فسمح له محمد علي باشا أن يؤخر العشرة آلاف ودفعها هو عنه، ونتيجة لتقاعس عبد الله باشا عن دفع المال قامت الدولة العثمانية بإضافة خمسة آلاف كيس كغرامة تأخير، فأصبح المبلغ ثلاثون ألفاً[٥٣].

في ٣١ آذار عام ١٨٢٣ صدر فرمان رسمي بالعفو عن عبد الله باشا وإعادته مرة ثانية لمنصبه كوالي لصيدا[٥٤]، وأرسل محمد باشا رسالة إلى عبد الله باشا في ٢ نيسان يخبره بقرار الدولة العثمانية بالعفو عنه[٥٥]. لكن السلطان أخذ يافا والرملة وغزة منه[٥٦] وبعد فترة ليست بطويلة عادت مرة أخرى تلك المناطق تحت سيطرة والي صيدا[٥٧] بعد أن طلب عبد الله باشا من محمد علي باشا التدخل لدى السلطات العثمانية من أجل إعادة هذه المناطق لعهدته مرة أخرى. إضافة إلى طلبه ضم نواحي التركمان وجميع المناطق التي انفصلت عنه وألحقت بولاية دمشق بعد خلافه مع الدولة العثمانية. ونتيجة لوساطة محمد علي أعادت الحكومة العثمانية جميع المناطق إلى ولاية صيدا[٥٨]. أما درويش باشا فقد صدر فرمان من السلطان بعزله عن ولاية دمشق، وتعيين صالح باشا الصدر الأعظم السابق والياً عليها بدلاً منه، بعد أن ثبت ضعف درويش باشا[٥٩].

بالتالي يكون الصراع قد حسم لصالح حكام عكا وأظهر تفوقهم على ولاة الشام وسيطرتهم على وسط فلسطين، بما فيها القدس من جهة[٦٠]، ومن جهة أخرى أسهم تدخل محمد علي باشا لحل هذا الصراع في زيادة مركزه سياسياً وعسكرياً باعتراف السلطان وولاته المحليين في بلاد الشام[٦١]. فقد أعلن عبد الله باشا من خلال مراسلاته لمحمد علي باشا عن طاعته له، وحرصه على مرضاته، "سأصرف كل

---

٥٣ .سالم، لطيفة محمد. **الحكم المصري في الشام ١٨٣١-١٨٤١م**. ط٣. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص٢٥.

٥٤ . رستم، أسد. **الحفوظات الملكية المصرية**. ج١. محفظة ٨، رقم ١١٦ ، ص٤٧.

٥٥ . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**. ج١. محفظة ٨، رقم ٢٧، ص٤٧.

٥٦ . صافي، خالد. **مصدر سابق**، ص٢٨.

٥٧ . مناع، عادل **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص٣٤.

٥٨ . سالم، لطيفة محمد. **مصدر سابق**، ص٢٥-٢٦.

٥٩ . سيسالم، عصام ناجي، وزكريا إبراهيم السنور. **تاريخ فلسطين في أواسط العهد العثماني (١٧٠٠-١٨٣١م)**. ط١. غزة: رابطة الكتاب والأدباء الفلسطينيين، ٢٠١٠، ص٢٥٩.

٦٠ . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص ٢٨.

٦١ . مناع، عادل.**"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص٣٥.

جهودي في سبيل الحصول على مرضاة السلطان ومرضاتكم"[٦٢]، كما أعلن أن ولايته هي ولاية محمد علي باشا، وأن حصن عكا هو من أقوى حصون محمد علي، إضافة إلى المراسلات والهدايا المتبادلة بين الطرفين[٦٣].

ساهم ذلك، في زيادة تدخل محمد علي باشا في أمور بلاد الشام فحاول استمالة سكان عكا إلى جانبه، لذلك أرسل عام ١٨٢٣ وفداً من مصر محملاً بمبلغ من المال، كانت مهمتهُ في الظاهر تحسين العلاقة بين عبد الله باشا وبين الدولة العثمانية بسبب ما حدث من جفاء في العلاقة في الفترة الأخيرة بين الطرفين، لكن في الحقيقة كانت مهمته التواصل مع السكان وإيجاد جماعة تؤيد محمد علي باشا في عكا يعتمد عليها وقت الحاجة، إلا أن عبد الله باشا كان واعياً لمهمة الوفد. لذلك قطع عليهم الطريق فاستقبلهم خارج عكا، وأكرمهم ورحب بهم، لكنه منعهم من الاتصال بالسكان، بحجة انتشار وباء بين السكان. وبالتالي تكون مهمة الوفد قد فشلت[٦٤].

أراد محمد علي باشا استغلال قوات بلاد الشام في حرب المورة عام ١٨٢٣، حيث أمر كل من الأمير بشير وعبد الله باشا أن يجهزا عدداً من الجيوش تقدر بأربعة ألاف مقاتل من جبل لبنان وعشرة آلاف من ولاية صيدا وتهيئتها لإرسالها إلى المورة لمساعدة جيوش إبراهيم باشا في حال احتاج المساعدة[٦٥]، ورغم موافقتهم بذلك لكنه لم يطلب منهم إرسالها فعلاً لأنه لم يعد بحاجة لتلك الجيوش[٦٦].

ألح محمد علي باشا على عبد الله باشا في الإسراع بدفع الأموال التي تعهد للدولة العثمانية بدفعها[٦٧]، ونتيجة لعدم توفر المبلغ المطلوب لاحقاً فرض عبد الله باشا ضرائب باهظة على سكان ولايته لجمع الأموال المطلوبة. وقد عانى الأهالي من قسوة الملتزمين بجمع الضرائب، مما أدى إلى قيام حركات تمرد

---

[٦٢] . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**. ج١، محفظة٨، رقم ١٢٢، ص٤٩-٥٠.
[٦٣] . سالم، لطيفة. **مصدر سابق**، ص٢٦.
[٦٤] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص٤٢، ٤٩.
[٦٥] . ابو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص٤٢-٤٣.
[٦٦] .ابو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص٤٩.
[٦٧] . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**. ج١، دفتر ١٤، رقم ٧٥، ص٥٣/ دفتر ١٤، رقم ٣١٩، ص٥٩؛ دفتر ١٤، رقم ٣٥٨، ص٦٠.

في الولاية ضده زادت من نقمة الأهالي عليه[٦٨]، وانتشرت المجاعات في لواء صيدا وأنحاء فلسطين، الأمر الذي جعل رهبان الأديرة في ٢٠ آب ١٨٢٦ يطلبون المساعدة من محمد علي باشا ليمدهم بالمؤن اللآزمة "٥٠٠ اردب حنطة و ٥٠ اردباً ارز بالسعر الرايج والثمن لمضي سنة"[٦٩].

ظهرت الاحتجاجات في القدس ونابلس عام ١٨٢٧ بسبب الزيادة في فرض الضرائب لتسيير قوافل الحج وانتشار القحط والجوع، وانتشرت فيها الثورات والقلاقل؛ مما أدى إلى انتشار قطاع الطرق واللصوص من الأعراب وتم تعرض قافلة الحج للعدوان، وأخفق الوالي بالقضاء على اللصوص[٧٠]، وقد رصدت سجلات محكمة القدس الشرعية حالات من السرقة قامت في القدس ونواحيها خلال هذه الفترة[٧١]، فقام السلطان بعزله وعين عبد الرؤوف باشا والي حلب سابقاً[٧٢] بدلاً منه. امتدت فترة ولاية عبد الرؤوف باشا ثلاث سنوات، شهدت خلالها بلاد الشام استمراراً للقلاقل والثورات، حيث ثارت منطقة وسط فلسطين خصوصاً منطقة جبل نابلس، بسبب فرضه ضرائب جديدة، ونتيجة لفشله في إخماد هذه الثورات طلبت الدولة العثمانية من عبد الله باشا التدخل لقمع هذه الثورات[٧٣]، كما أدى فشل والي الشام في قمع ثورات القدس ونابلس والخليل إلى سحب أقاليم فلسطين عام ١٨٣٠ من تحت سيطرته وتسليمها لعبد الله باشا[٧٤]، في الوقت الذي بدأ فيه محمد علي باشا يستعد لغزو بلاد الشام.

---

٦٨ . سيسالم، عصام. **مصدر سابق**، ص٢٦٥.

٦٩ . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**. ج١. محفظة ١١، رقم٣، ص٨٨.

٧٠ . سيسالم، عصام. **مصدر سابق**، ص٢٧٣.

٧١ . **سجل محكمة القدس الشرعية**. رقم٣١١، أواسط ذي الحجة ١٢٤٢هـ / تموز ١٨٢٧م، ص٨١./ س.ش، ٣١٢، غرة ربيع الأول ١٢٤٣هـ (تشرين أول ١٨٢٧م)، ص٤.؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**. رقم ٣١٢، ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٣هـ /تشرين الأول ١٨٢٧م، ص٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م ، ص٦٩.

٧٢ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، ٣١٣، ٢١ربيع الثاني ١٢٤٤هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٨٢٨م، ص٤.

٧٣ . سيسالم، عصام. **مصدر سابق**، ص٢٧٣.

٧٤ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ١٧ربيع الثاني ١٢٤٦/ ٤تشرين الأول ١٨٣٠م، ص٦٣-٦٤.

سكان القدس وأريافها عشية الحملة المصرية:

تختلف مدينة القدس عن غيرها من المدن الفلسطينية لكونها مدينة مقدسة للديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، وبالتالي شملت سكاناً من ثلاث طوائف[٧٥]، لا يوجد إحصائيات دقيقة لعدد سكان القدس خلال فترة الدراسة، ولكن على الأرجح أن عدد سكان القدس في أوائل القرن التاسع عشر حسب الإحصائيات التي قدمها الرحالة الغربيين ما يقارب ٨٧٧٤ نسمة، وذلك نقلاً عن المحافظ التركي في مدينة القدس عام (١٨٠٦)، حيث شكل المسلمون الأغلبية السكانية في المدينة فبلغ عددهم ٤,٠٠٠ شخصاً، واليهود ٢,٠٠٠، بينما شكل المسيحيون اليونان ١,٤٠٠، والكاثوليك ٨٠٠، والأرمن ٥٠٠. أما في عام ١٨٣٥ وهو العام الذي تقف عنده الدراسة فقدر عدد السكان ب ١٢,٠٠٠ نسمة[٧٦].

لم تكن مدينة القدس مثل باقي المدن الفلسطينية مركزاً لسكان الريف، فلم تسكن فيها العائلات الريفية ولم تسيطر على شؤونها. فسكان مدينة القدس كان منهم التجار والحرفيين من العلماء والأعيان والأفندية، كان التنافس بين الأعيان على المناصب الدينية في القدس على أوجه؛ لأن هذه المناصب كانت مصدراً لكسب الثروة والهيبة في المدينة [٧٧]، وقد حصل سكان القدس من أفندية وعلماء على امتيازات متعددة، منحتها لهم الدولة العثمانية، وذلك لحاجتها لهم بسبب قيامهم بدور الوسيط ما بين الحكومة المركزية وما بين السكان المحليين. من هذه الامتيازات الوظائف المتوارثة التي كانت تمنحهم

---

٧٥. صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٤٠.

٧٦. Ben Arieh. Yehoshua, "The Population of the Large Towns in Palestine During the First Eighty Years of the Nineteenth Century, According to Western Sources" **Studies on Palestine During The Ottoman Period**. Edited by: Moshe Maoz.. Jerusalem, 1975 Part 1., p. 51.

٧٧. صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٤٠.

إياها الدولة العثمانية إضافة إلى توليهم إدارة الأوقاف الخيرية الهامة في القدس والتي تعود عليهم بالنفع المالي والمكانة والنفوذ المجتمعي[٧٨].

انقسم أفندية القدس إلى يمن وقيس[٧٩] حالهم حال الريف المقدسي أيضاً، لذلك نجد أن أفنديات القدس، تحالفوا مع شيوخ الريف المقدسي، فعائلة الحسيني كانت على رأس الحلف اليمني وعائلة الخالدي كانت على رأس الحلف القيسي[٨٠]. أما الريف المقدسي فكان الانقسام اليمني والقيسي على أوجه، لذلك نجد أنه في الفترة السابقة للحكم المصري استطاع الحلف اليمني الذي تزعمته عائلة أبو غوش في قرية العنب[٨١] والتي امتدت سيطرتها على طول المنطقة الممتدة من الساحل الفلسطيني إلى مدينة القدس، استطاع أن يتغلب على الحلف القيسي، وأن يتمتع بالحكم الذاتي في هذه المنطقة، بسبب حمايتها الطريق الواصل بين القدس والساحل، وسيطرتها على هذا الطريق المهم، الأمر الذي مكنها من الحصول على عوائد من ضريبة الغفر[٨٢]، والتي تجبيها من الحجاج والزوار والتجار الذين كانوا يعبرون المنطقة وخصوصاً القادمين من يافا إلى القدس[٨٣].

كان إبراهيم أبو غوش من أكثر المستفيدين من هذه الضريبة بسبب سيطرته على الطرق الرئيسية الواصلة بين الساحل والقدس، هو وأخوه جبر أبو غوش الذي قدر ما يتم جمعه من ضريبة الغفر سنوياً ما بين أربعين أو خمسين كيساً، عدا عن الضرائب التي يتقاضاها من الحجاج النصارى عند دخولهم

---

[٧٨]. Baer. Gabriel. "Jerusalem's Families of Notables and the Wakf in the Early 19th Century" **Palestine in the late ottoman Period Political, Social and Economic Transformation**. Edited by: David Kushner. Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi Press, 1986, p. 119.

[٧٩]. تعود هذه الانقسامات إلى فترة ما قبل الإسلام، حيث كان يحدث منازعات قبلية بين عرب الشمال (قيس) وعرب الجنوب (يمن)، ومع انتشار الإسلام انتشر هذا الانقسام ووصل إلى منطقة بلاد الشام. صافي، محمد خالد. **مصدر سابق**، ص٣٧.

[٨٠]. صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٤٠.

[٨١]. مناع، عادل. **"لواء القدس"مصدر سابق**، ص٢٧١.

[٨٢]. **ضريبة الغفر:** هي ضريبة تجبى من الحجاج القادمين إلى القدس عبر ميناء يافا، لقاء حمايتهم في أثناء دخولهم مدينة القدس، وفي أثناء زيارتهم كنيسة القيامة، نصفها للدولة والنصف الآخر للأشخاص الذين يرافقون الحجاج في طريقهم بين يافا والقدس. القضاة، احمد حماد إبراهيم. **نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية**. ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص٣٤٦.

[٨٣]. صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٣٩.

كنيسة القيامة، فقد كان يتقاضى بارة عن كل حاج بصفته بواباً للكنيسة[٨٤]، وبلا شك كانت هذه الضرائب سبباً في تذمر السكان من الدولة العثمانية وولاتها في الفترة السابقة للحكم المصري[٨٥]. أما الحلف القيسي في الريف المقدسي فترأسته عائلة سمحان، التي كانت تسكن في قرية رأس كركر غرب رام الله. وكانت هذه العائلة تسيطر على الطريق الواصل بين نابلس والقدس، إلا أن نفوذها كان أقل بكثير من عائلة أبو غوش اليمنية[٨٦].

عشية الحملة المصرية على فلسطين توقفت حركة الحج في مدينة القدس، وبسبب ذلك تضرر سكان القرى الواقعة على الطريق الواصل بين يافا والقدس من أمثال أبو غوش، حيث كان سكان القرى يعتاشون –إضافة للضرائب– على الأموال التي يحصلون عليها من جراء تأجيرهم الجمال للنصارى الروم القادمين من ميناء يافا إلى القدس، وعند توقف حركة استئجار الجمال لجأ سكان القرى إلى وكيل الروم في القدس الشريف لطلب أموال تعويض عن خسارتهم نتيجة لتوقف حركة استئجار الجمال، مما جعل عبد الله باشا يصدر الأمر بمنع هذه التعديات بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٨٣١:

" ... ان بطريق ملة الروم بالقدس الشريف المقيم بمحروسة الاستانة العلية قدم العرض [والانها] الى الباب العالي دامت له المفاخر والمعالي ان مقدما كانت تدوارد زوارهم الى اسكلة يافه وبمعرفة وكيله المقيم بالقدس الشريف يستاجروا جمال القرايا لاجل تحمل اسبابهم وامتعتهم وبهذه السنين الماضية لعدم ورود زوارهم فصاروا اهل القرايا يحضروا لعند الوكيل ويتشكوا من تعطيل جمالهم عن الشغل في نقل مهمات الزوار ويطلبون منه دراهم بلا موجب ولا حق ويعملوا تعدى وأذية للوكيل والرهبان واسترحم منع ورفع تعدياتهم عنه وعن الرهبان وعن الدير ... فبناء على ذلك وقوع تعديات ودعاوى يقتضى دفعها ومنعها عنه ولا يكون رؤيتها الا بالباب العالي وان لا يحصل مضرا فان كان هذا واقع يحصل الاهتمام من طرفنا بمنعه"[٨٧].

ومن الجدير بالذكر أن الريف الفلسطيني لم يشهد صراعاً طائفياً إطلاقاً عكس مدينة القدس، فالانقسام بين القيسية واليمنية في القرى الفلسطينية امتد ليصل إلى القرى المسيحية التي أصبحت جزءاً

[٨٤] .القضاة، احمد حماد إبراهيم. **مصدر سابق**، ص٣٤٧.
[٨٥] . سالم، لطيفة. **مصدر سابق**، ص٣٦.
[٨٦] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٣٩.
[٨٧] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/٣١ تشرين الأول ١٨٣١م، ص ١١١.

من هذا الصراع. فقرية بيت لحم كان سكانها من المسلمين والمسيحيين تابعين لصف اليمن، بينما بيت جالا كانوا قيسيين. ومن هنا يمكن القول أن مشهد الصراع الطائفي بين المسيحيين والمسلمين من جهة، وبين الطوائف المسيحية من جهة أخرى تغيب عن الريف الفلسطيني، في الوقت الذي ظهر فيه تحزبات بين القيسية واليمنية، عكس مدينة القدس التي شهدت مثل هذا الانقسام بين المسلمين وبين النصارى في فترة حرب اليونان، وبين الطوائف نفسها في أعقاب حريق كنيسة القيامة ومسألة ترميم الكنيسة[٨٨].

إن العلاقة التي ربطت أفنديات القدس بالفلاحين ومشايخهم في الريف المقدسي كانت قائمة على المصلحة المشتركة، فمن جهة كان سكان الريف بحاجة للأفنديات من أجل السماح لهم ببيع منتجاتهم الزراعية في أسواق مدينة القدس، ومن جهة أخرى الأفنديات من أمثال عائلة الحسيني كانوا بحاجة لمشايخ عائلة أبو غوش التي تسيطر على الطريق الواصل بين يافا والقدس، من أجل تأمين مصالحهم عن طريق ميناء يافا الذي يعتبر حلقة الوصل لمدينة القدس مع العالم الخارجي[٨٩] هذا عدا عن العلاقة الاقتصادية المشتركة التي ربطت كل من سكان القدس والريف المقدسي من خلال مؤسسة الأوقاف، فقد حرص الواقفون من سكان مدينة القدس على تأمين مصادر دخل دائمة لمؤسساتهم الوقفية داخل المدينة، تمثل بعضها بالأراضي الزراعية من مزارع وقرى، مما أدى إلى إيجاد شبكه من العلاقات الاجتماعية والإدارية المتمثلة بين القائمين على المؤسسات الوقفية، والمستفيدين منها من أهل المدينة وبين سكان الريف القاطنين في المناطق الموقوفة لصالح المؤسسات الوقفية، والعاملين فيها [٩٠].

رغم هذه العلاقة الوطيدة القائمة على المصلحة المشتركة التي ربطت سكان مدينة القدس مع سكان الريف المقدسي، إلا أنه في فترات معينة كان يحدث انقسام بين الطرفين خصوصاً فيما يتعلق بالموقف من الدولة العثمانية، هذا الانقسام ظهر في أعقاب ثورة القدس عام ١٨٢٥، فخلال هذه الثورة رفض

---

[٨٨] . مناع، عادل. **"لواء القدس" مصدر سابق**، ص ٢٧٨.

[٨٩] . مناع، عادل. **"لواء القدس" مصدر سابق**، ص٢٨٥-٢٨٦.

[٩٠] . سرور، موسى. " الأوقاف الإسلامية في حارة النصارى في القدس والتحول إلى ملكية مسيحية في أواخر العهد العثماني" **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**. عدد ٤١-٤٢، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠١٠، ص١٤٥-١٤٦.

الريف المقدسي الاستمرار بالثورة_ رغم مشاركته بها في البداية_ حيث رغب في الاستسلام لعبد الله باشا بعد أن أمرته الدولة العثمانية بقمع الثورة، ورغم معارضة سكان مدينة القدس لذلك، إلا أن مشايخ الفلاحين في الريف المقدسي استسلموا للحملة، الأمر الذي أضعف موقف سكان مدينة القدس، وجعلهم يستسلموا لعبد الله باشا وتنتهي ثورتهم[٩١].

أما بالنسبة لعلاقة الأفنديات بالدولة العثمانية ورجالها، فقد استطاع أفنديات القدس تعزيز مكانتهم وبسط نفوذهم على جميع أنحاء مدينة القدس وقضائها من نابلس شمالاً حتى غزة جنوباً، وذلك من خلال توثيق علاقاتهم مع الدولة العثمانية ورجالها من جهة، وحكام وولاة عكا ودمشق من جهة أخرى، ناهيك عن الثروة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية التي استطاع هؤلاء تكوينها، فساهمت في تعزيز وبسط نفوذهم على القدس ونواحيها. لقد تنافست العائلات المقدسية على منصب نقابة الأشراف ومنصب المفتي واستغلت تقربها من رجال الدولة العثمانية ومن حكام عكا ودمشق في سبيل حصولها على تلك المناصب، فمن المعروف أن عائلة الحسيني ورثت أباً عن جد هذه الوظائف، من خلال تقربها من رجال الدولة العثمانية عن طريق وكلائهم وأصدقائهم في عاصمة الدولة العثمانية.

على الرغم من أن تلك المناصب يأتي تعيينها من الدولة، إلا أن ولاة عكا ودمشق كانوا ذا تأثير في ترجيح أحد الأطراف المتنافسة في الوظائف على الآخر، ففي بعض الأحيان كانت هذه الوظائف تكون شاغرة لسبب ما ولفترة مؤقتة، فكان باستطاعة ولاة دمشق تعيين أحد الأشخاص فيها مؤقتاً ريثما يصدر التعيين الرسمي من الدولة العثمانية، وفي أكثر الأحيان يكون هذا التعيين المؤقت هو الطريق لتعيين دائم. وقد سبق وأن أشرنا أنه في كثير من الأحيان كان حكام عكا يعينون ولاة لدمشق إضافة إلى مناصبهم، مما أدى إلى زيادة نفوذهم في لواءي القدس ونابلس أكثر من ولاة دمشق، هذا الأمر ساهم في ازدياد نفوذ العائلات المقدسية وتحديداً عائلة الحسيني التي ربطها بحكام عكا خاصة عبد الله باشا علاقة

---

[٩١] . المدني، زياد عبد العزيز. "**القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥ـ١٢٤٥هـ/ ١٨٠٠ـ١٨٣٠م" مصدر سابق**، ص ٤٧.

قوية، وبشكل خاص بعد إضافة الدولة العثمانية لمدينة عكا لواءي غزة ويافا، فمصالح آل الحسيني في منطقة الساحل تتطلب توطيد العلاقة مع حكام عكا[٩٢].

ساهمت العلاقة التي ربطت آل الحسيني مع عبد الله باشا في وضع هذه العائلة في مأزق في الفترة التي تدهورت فيها علاقة الدولة العثمانية مع عبد الله باشا، مما أدى إلى تضرر مصالح آل الحسيني في العاصمة العثمانية[٩٣] . لقد استهدفت الدولة العثمانية جميع من وقف وساند عبد الله باشا أثناء تدهور علاقتها معه، ومن ضمنهم عمر عبد السلام الحسيني نقيب أشراف القدس، الذي عمدت الدولة العثمانية إلى عزله من منصبه وإبعاده عن القدس، ثم أصدرت عفواً عنه بعد أن اشترطت عليه قطع علاقته بعبد الله باشا[٩٤].

لم يكن هذا الموقف هو الوحيد لعمر النقيب في دعمه لعبد الله باشا، ففي أثناء حصار إبراهيم باشا لعبد الله باشا في عكا، ساهم عمر أفندي في تحريض العلماء على عدم تقديم الطاعة لمحمد علي باشا وابنه إبراهيم. وبالفعل، لم يقدم العلماء على تقديم الطاعة إلا بعد أن سقطت عكا في يد إبراهيم باشا، ولم يقتنع عمر النقيب بالحكم المصري، فما أن اندلعت الثورة في مدينة القدس ضد الحكم المصري عام ١٨٣٤ حتى سارع إلى المشاركة فيها للتخلص من الحكم المصري. وبالتالي يتبين لنا أن عائلة الحسيني وبعض العلماء والأعيان من مدينة القدس لم يكونوا مرحبين بالحكم المصري، ولم يقدموا الطاعة إلا بعد سقوط عكا[٩٥]. ولكن ذلك لا يعني أن جميع الفئات كانت مؤيدة لعبد الله باشا فسكان مدينة القدس لم ينسوا ما فعله عبد الله باشا من قتل وتدمير لقمع ثورتهم عام ١٨٢٦[٩٦].

---

[٩٢] .مناع، عادل. **"لواء القدس" مصدر سابق**، ص٢١٨-٢٢٣.
[٩٣] . مناع، عادل. **"لواء القدس" مصدر سابق**، ص ٢٢٦-٢٢٧.
[٩٤] . مناع، عادل **"اعلام فلسطين" مصدر سابق**، ص١٢٠-١٢١.
[٩٥] . مناع، عادل.**"إعلام فلسطين" مصدر سابق**، ص١٢٠-١٢١.
[٩٦] . سيسالم، عصام ناجي. **مصدر سابق**، ص٢٧٩.

هذا حال المسلمين، أما أهل الذمة من اليهود والمسحيين، فقد كانوا يعيشون على ما حصلوا عليه من امتيازات ومعونات من الخارج، إضافة إلى عمل بعضهم في التجارة والحرف المتعلقة بالحج[٩٧]. فرغم أن الدولة العثمانية سمحت للنصارى بتولي بعض الوظائف خصوصاً المالية، ونظراً لخبرتهم في هذا المجال، إلا أنها منعتهم من الحصول على وظائف أخرى ومهمة في الدولة[٩٨]، كما أنها فرضت عليهم قيوداً تمثلت في منعهم من ركوب الخيل والحمير، وفرض عليهم زيّاً خاصاً بهم ذا لون أسود أو أزرق يختلف عن زيّ المسلمين، كما أنهم منعوا من لبس العمائم، وحمل السلاح ، ومنعوا كذلك من الاختلاط بالحمامات العامة رجالاً ونساءً مع المسلمين، ومن اقتناء الجواري والعبيد[٩٩]. إضافة إلى أنها أرهقتهم مالياً بالضرائب العديدة التي فرضت عليهم، فبالإضافة للجزية التي فرضها الإسلام عليهم مقابل حمايتهم، فرضت الدولة العثمانية عليهم ضرائب عديدة نذكر منها ضريبة الدورة التي يأخذها الوالي عند تفقده الرعايا، ضريبة العيدية التي يجمعها أعيان القدس من الأديرة، وضريبة رسم العبودية التي تأخذها الدولة من الأديرة بعد نهاية موسم الحج، وضريبة عوائد سنوية تدفع عادة إلى الوالي ومتسلم القدس، وضريبة الغفر التي تؤخذ مقابل حمايتهم وعند دخولهم كنيسة القيامة، وضريبة العادة المعتادة والتي تدفعها الأديرة إلى أعيان القدس مقابل حمايتها من التعديات[١٠٠]. واستمر ذلك حتى فترة التنظيمات وصدور مرسوم شريف كولخانة عام ١٨٣٩.

أثرت ثورة اليونان عام ١٨٢٣ على علاقة الدولة العثمانية بالنصارى في بلاد الشام بشكل عام والقدس بشكل خاص، وزادت من الضغوط المفروضة عليهم ، وذلك لاعتقاد الدولة العثمانية أن روسيا تحرض النصارى عليها لأنها على نفس مذهبهم[١٠١] . ففي أثناء الثورة وجه السلطان فرماناً إلى أهالي

[٩٧] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٤٠.
[٩٨] . سالم، لطيفة. **مصدر سابق**، ص٣٨.
[٩٩] . القضاة، احمد حماد. **مصدر سابق**، ص٤٤٢-٤٤٣.
[١٠٠] . القضاة، احمد حامد. **مصدر سابق**، ص٤٤٢-٤٤٣.
[١٠١] . نوفل، نوفل نعمة الله. **مصدر سابق**، ص٢٥٥.

القدس يخبرهم فيه أن يكونوا متسلحين، وأن يحموا مدينة القدس والأماكن المقدسة، وصودرت أسلحة النصارى في القدس، إلا أن درويش باشا والي الشام وقف إلى جانب النصارى حيث أرسل جنداً وأمرهم بالمرابطة بقلعة القدس استعداداً لأية حالة طارئة[١٠٢]، ووجه تعليماته لسكان القدس بعدم قتل أي مسيحي إلا بموافقته، كما أنه أرسل للقاضي في القدس يحذره من إساءة المعاملة للمسيحيين[١٠٣].

وخلال هذه الأحداث تسلح المسلمون في مدينة القدس وعلى رأسهم متسلم القدس آنذاك سليمان أفندي وعساكر الانكشارية بقيادة موسى بك الغزاوي في القدس، وبيت جالا، وعين كارم، وهاجموا البطريركية الأرثوذكسية[١٠٤]، وانتشرت الفوضى في المدينة وبدلاً من أن يقوم المتسلم بتهدئة الأوضاع زاد منها بمشاركته فيها[١٠٥] . فسليمان أفندي كان يهودياً واعتنق الإسلام وكان يكن للمسيحيين السوء، فاتهم مسيحيي القدس بالتآمر مع اليونان، وحرض سكان القدس عليهم[١٠٦]. كما أنه رفع الضريبة على المسيحيين من ستين ألف قرش إلى مئة ألف[١٠٧].

وازداد الوضع سوءاً بإرسال السلطان محمود الثاني فرمانا إلى نائبه في القدس محمد علي الخالدي يأمره فيه بقتل الرهبان الروم، ولكن النائب لم يطبق القرار وتأخر في تنفيذه واكتفى بتحذير الرهبان الروم، فتراجع السلطان عن قراره ليصدر فرماناً آخراً بالعفو عنهم، ويلاحظ أن سياسة الدولة العثمانية كانت قائمة على التمييز بين الطوائف المسيحية، ففي الوقت الذي أصدر السلطان محمود هذا الفرمان المحرض على قتل رهبان الروم، أصدر أمراً للاتين بالسماح بتعمير القسم المخصص لهم من كنيسة القيامة، كما سمح لهم السلطان محمود الثاني بتعمير غرف جديدة في ديرهم. أما بالنسبة لموقف أفنديات القدس من هذه الفتنة، فقد حاول أفنديات القدس تهدئة السكان وحضهم على عدم الاعتداء على

---

[١٠٢] . العارف،عارف. **<u>مصدر سابق</u>**، ص٥٤٢.
[١٠٣] . العسلي، كامل جميل. **<u>مصدر سابق</u>**، ص٢٦٠.
[١٠٤] . القضاة، احمد حامد. **<u>مصدر سابق</u>**، ص٤٤٤.
[١٠٥] . العارف، عارف. **<u>مصدر سابق</u>**، ص٥٤٢.
[١٠٦] . العسلي، كامل جميل، **<u>مصدر سابق</u>**، ص٢٦٠.
[١٠٧] . العارف، عارف. **<u>مصدر سابق</u>**، ص٥٤٢.

المسيحيين في مدينة القدس، وعدم تصديق الإشاعات المغرضة، واستمرت محاولاتهم حتى هدأت الأوضاع وعاد السلم إلى مدينة القدس[١٠٨].

هذا بالنسبة لموقف الدولة العثمانية من النصارى، أما بالنسبة لعلاقة سكان القدس المسلمين بالنصارى، فقد كانت جيدة والسبب في ذلك ما يحدث من خلافات بين الطوائف المسيحية، فكان كل منهم يحاول تنمية العلاقات مع حكام وأعيان القدس المسلمين بشكل خاص، وعامة الناس من سكان المدينة؛ وذلك لتعزيز نفوذهم في مدينة القدس، لذلك حرص رؤساء الأديرة سواء اللاتين أو الروم أو الأرمن على تقديم الهدايا إلى الحكام والأعيان والمساعدات للفقراء، كما أن الأديرة كانت تقوم بدفع ضرائب إلى خزينة الحاكم[١٠٩].

أما بالنسبة إلى اليهود، فمعاملة الدولة العثمانية لهم لم تكن تختلف عن معاملتها للنصارى، حيث أن القاعدة الأساسية لمعاملة كلاهما، كانت تنطلق من كونهم أهل ذمة، حيث فرضت عليهم الجزية، كما أنها فرضت عليهم لبس السواد، ومنعتهم من إنشاء كنس جديدة في المدينة، ولم تكن تأخذ بشهادتهم في المحكمة الشرعية. أما بالنسبة لعلاقتهم مع السكان المسلمين فكانت قائمة على مصالح مشتركة بين الطرفين، حيث كان اليهود يدفعون الأموال للسكان المحليين مقابل حمايتهم لهم ولقبورهم أيضاً[١١٠]. كما سمح لهم بالدخول إلى الحائط الغربي من البراق للصلاة عنده من جهة حارة المغاربة، وذلك بسبب العلاقة الودية التي جمعتهم بالمسلمين[١١١].

وما كادت تنتهي الاضطرابات التي حدثت في القدس على خلفية حرب اليونان عام ١٨٢٣، حتى حدثت اضطرابات أكثر خطورة في المدينة، حيث قامت ثورة عام ١٨٢٤ ضد والي دمشق مصطفى باشا

---

[١٠٨] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٢٥، ٥٤٢-٥٤٣.
[١٠٩] . العسلي، كامل جميل. **مصدر سابق**، ص٢٥٨.
[١١٠] . المدني، زياد. **مدينة القدس وجوارها خلال فترة ١٢١٥-١٢٤٥هـ/ ١٨٠٠-١٨٣٠م**. ط١. (د.م): منشورات دار الأعمال، ١٩٩٦، ص٢٢٩-٢٣٠.
[١١١] . أرمسترونغ، كارين. **مصدر سابق**، ص٥٥٩.

نتيجة رفعه الضرائب. حيث حدث اتحاد بين سكان المدينة ومشايخ فلاحي الريف المقدسي[١١٢]، ورغم إخمادها إلا أنها عادت وتجددت مرة أخرى عام ١٨٢٥[١١٣] . استخدمت الدولة العثمانية لإخمادها أعمالاً عنيفة أثارت سخط السكان، لذلك لم يقوموا بالوقوف إلى جانبها أثناء اجتياح محمد علي باشا لبلاد الشام، بل على العكس من ذلك نجد أن مشايخ القدس وكذلك الأمر بالنسبة لنابلس والخليل قدموا الطاعة لإبراهيم باشا وتعاونوا معه[١١٤]، خصوصاً مشايخ منطقة نابلس الذين أصبح نفوذهم خلال الحكم المصري يمتد تقريباً من شمال فلسطين إلى جنوبها، حيث عين قاسم الأحمد متسلماً على القدس، وابنه محمد متسلماً على نابلس، وآل عبد الهادي استلموا متسلمية يافا وجنين وعكاً، مما زاد من أهمية هذه العائلة لدى الحكومة المصرية[١١٥]، ففي خلال ثورة ١٨٣٤ بقيت مساندة للحكومة المصرية في حين أن عائلة قاسم الأحمد خرجت على الحكومة المصرية[١١٦].

وفي عام ١٨٢٦، قرر السلطان محمود الثاني القيام بإصلاحات للنهوض بالدولة العثمانية وإخراجها من الضعف الذي كانت تمر به، فأجرى إصلاحات في الجيش والإدارة، فبدأ بالقضاء على الإنكشارية بإنشاء جيش نظامي جديد، كما أنه قام بتجريد العلماء من إمكاناتهم المالية والإدارية، حرصاً منه على منعهم من التمتع بالسلطة الذاتية وأمر والي صيدا ووالي دمشق بإجراء تلك الإصلاحات لأنه لا يستطيع معاداة العلماء مباشرة بسبب المكانة الروحية التي يتمتعون بها بين الناس، وأدى ذلك إلى إضعاف القوة السياسية التي يتمتع بها العلماء[١١٧].

ومما لا شك فيه أن تلك الإصلاحات قد أخافت العلماء على مكانتهم، لذلك نجد أن أهالي القدس، بما فيهم العلماء رغم معارضة البعض منهم للحكم المصري، إلا أنهم سارعوا بمجرد سقوط عكا إلى

---

[١١٢] . أرمسترونغ، كارين. **مصدر سابق**، ص٥٦٢.
[١١٣] . المدني، زياد. **مدينة القدس وجوارها خلال فترة ١٢٥١-١٢٤٥هـ/ ١٨٠٠-١٨٣٠م مصدر سابق**، ص٤٧.
[١١٤] . مناع، عادل. **"لواء القدس" مصدر سابق**، ص٢٤٩.
[١١٥] . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٤٠.
[١١٦] . النمر، إحسان. **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**. ج١. ط٢. نابلس: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٧٥، ص٣٢٥-٣٢٦.
[١١٧] . سيسالم، عصام. **مصدر سابق**، ص٢٦٨-٢٦٩.

الاستسلام حرصاً منهم على الحفاظ على امتيازاتهم، التي حاولت الدولة العثمانية في الفترة السابقة للحكم المصري أن تحرمهم منها، ولكن سرعان ما ظهر لهم عكس ذلك، فما أن ثبتت الدولة المصرية أقدامها في مدينة القدس وغيرها من المدن الشامية حتى سارعت إلى حرمانهم من النفوذ والسلطة.

نستنتج مما سبق أن أوضاع سكان القدس من المسلمين وأهل الذمة ساهمت بشكل أو بآخر في سهولة سقوط مدينة القدس تحت السيطرة المصرية أثناء حملتها على بلاد الشام، فالمسلمون وخصوصاً العلماء قد ساءتهم سياسة السلطان العثماني وولاة الشام وصيدا في رغبتهم من تقليل نفوذهم وحكمهم الذاتي الذي تمتع به لفترة طويلة، كما ساءهم السياسة القاسية التي مارستها ضدهم الدولة العثمانية في فترة الثورة عام ١٨٢٥، عندما أعلنت القدس وأريافها الثورة على الوالي بسبب فرضه ضرائب باهظة تزيد على عشرة أضعاف الضرائب التي كان سكان القدس ونواحيها معتادين على دفعها. أما أهل الذمة من نصارى ويهود كانوا راغبين في تغيير ظروفهم السيئة التي عاشوها في فترة الدولة العثمانية، والتخلص من المعاملة السيئة التي عاملتهم بها الدولة العثمانية، مما جعل سكان القدس والنواحي يرحبون بالحكم المصري الجديد، معتقدين بأنه سيجلب لهم الأمن والاستقرار وستتحسن أوضاعهم عن الفترة السابقة.

الصراع العثماني المصري على فلسطين:

لم تكن أطماع محمد علي باشا في بلاد الشام خافية على الحكومة العثمانية، فاهتمامه ببلاد الشام ازداد بعد نجاحه في حملته ضد الوهابيين في الحجاز سنة ١٨١٣، وكان قد تقدم بعدة طلبات إلى الدولة العثمانية لضم منطقة بلاد الشام إلى حكمه[١١٨]، حتى أنه اقترح دفع مبلغ من المال للسلطان العثماني[١١٩]، إلا أن مطالبه قوبلت بالرفض لذلك ترك هذه الفكرة ريثما تسمح له الفرصة المناسبة لإعادة المحاولة مرة أخرى.

تجددت محاولاته عقب تدمير أسطوله في معركة نفارينو البحرية عام ١٨٢٧[١٢٠]، خصوصاً وأن محمد علي لم يشترك في الحرب اليونانية ويتحمل الخسارة إلا بعد أن وعده السلطان بإعطائه منطقة بلاد الشام بعد انتهاء الحرب، وما أن انتهت الحرب حتى طالب السلطان تنفيذ وعده، إلا أن السلطان تنصل من وعده ورفض منحه بلاد الشام[١٢١]، وعاود المحاولة وطلب من السلطان ضم ولاية صيدا مكافأة له، إلا أن الدولة العثمانية منحته جزيرة كريت بدلاً منها، فعرض على السلطان مرة أخرى دفع ١٠٠ ألف كيس سنوياً مقابل ضم بلاد الشام لحكمه [١٢٢]ورفضت الحكومة العثمانية طلبه، حينها قرر أن يضم بلاد الشام بالقوة بعد فشله في ضمها بالطرق السلمية، لكنه كان ينتظر الفرصة المناسبة للإقدام على هذه الخطوة[١٢٣].

لم تكن رغبة محمد علي باشا في ضم بلاد الشام نابعة فقط من هدفه في بسط السيطرة والتوسع خارج حدود مصر، وإنما أيضا لضم بلاد الشام، والتي لها أهمية بالغة بالنسبة لمحمد علي ووجوده في

[١١٨] . مناع، عادل.**"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٣١.
[١١٩] . سالم، لطيفة. **مصدر سابق**، ص ١٨.
[١٢٠] . مناع، قراءة جديدة، **مصدر سابق**، ص١٣١.
[١٢١] . دودويل، هنري. **الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة**. ترجمة: احمد محمد عبد الخالق وعلي احمد شكري، تقديم : محمد عفيفي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٧، ص١٢٢.
[١٢٢] . سالم، لطيفة. **مصدر سابق**، ص٢٠.
[١٢٣] . مناع، عادل.**"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٣١.

مصر. فبلاد الشام تشكل مصدراً للأخشاب والفحم الحجري والنحاس، وهي مواد كان محمد علي باشا في أمس الحاجة إليها من أجل مشاريعه الصناعية التي كان يرغب في إتمامها في دولته لبناء مصر الحديثة، إضافة إلى رغبته في الاستفادة من رجال بلاد الشام ذوي القوة، مما يؤدي إلى زيادة قوة جيشه من ناحية ومن ناحية أخرى من الممكن تحويل أعداد منهم إلى جنود في الجيش المصري مما يؤدي إلى التخفيف عن الفلاح المصري من التجنيد الإجباري[١٢٤]. إضافة إلى الأهمية الدينية لبلاد الشام كونها تضم مدينة القدس الشريف، والأهمية الثقافية لاحتوائها على مدينة دمشق، مركز الحضارة العربية الإسلامية الأموية[١٢٥]، كل هذا كان من بين الدوافع التي دفعت محمد علي لاحتلال بلاد الشام.

كانت الدولة العثمانية على يقين بعزم محمد علي باشا على القيام بهذه الخطوة، لذلك قامت عام ١٨٣٠ بتعيين عبد الله باشا حاكماً على ألوية جنين ونابلس والقدس وبالتالي أصبح عبد الله باشا والي صيدا مسيطراً على جميع أنحاء فلسطين[١٢٦]. وهذه من ضمن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة العثمانية للوقوف في وجه أطماع محمد علي التي كانت واضحة من خلال تلميحاته المتكررة للحصول على بلاد الشام[١٢٧]، في الوقت الذي بدأت العلاقة تسوء بين عبد الله باشا والي صيدا وبين محمد علي باشا بسبب تدخل محمد علي باشا المستمر في شؤون ولاية صيدا، وتخوفه من زيادة قوة محمد علي باشا في المنطقة[١٢٨]، إضافة إلى تقاعسه في أداء بقية الأموال المفروضة عليه من الدولة العثمانية مقابل الإعفاء عنه، فقد كان يصر على أن دفع المال يكون لمن تعهد بدفعه[١٢٩].

وازدادت العلاقات سوءاً بين محمد علي باشا وبين عبد الله باشا بسبب لجوء عبد الله باشا إلى تهريب القمح من مصر بطريقة غير قانونية عن طريق غزة، عندما أصاب القحط ولاية صيدا وملحقاتها غزة

---

[١٢٤] . ابو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص٥١-٥٢.
[١٢٥] . سالم، لطيفة. **مصدر سابق**، ص٢٢.
[١٢٦] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ٢١ ربيع الأول ١٢٤٦هـ/ ٨ أيلول ١٨٣٠م، ص٦٧-٦٨.
[١٢٧] . مناع، عادل. **" لواء القدس" مصدر سابق**، ص٤٦.
[١٢٨] . ابو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص٥٠.
[١٢٩] . سيسالم. عصام. **مصدر سابق**، ص٢٦٦.

والرملة ويافا عام ١٨٢٧، في الوقت الذي كانت فيه مصر تعاني من نقص بالقمح[١٣٠]، الأمر الذي استفز محمد علي باشا وأرسل إلى عبد الله باشا يأمره بإعادة ما هربه " محمد علي باشا إلى عبد الله باشا تهريب الحنطة من مصر ووجوب منع ذلك ... إعادة الحنطة المهربة والجمال التي حملتها"[١٣١].

سارع عبد الله باشا منذ استلامه ألوية فلسطين الوسطى ومنها القدس إلى أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع محمد علي باشا من الوصول لتلك المناطق، ففي ٥ أيلول عام ١٨٣٠م عزل متسلم مدينة القدس السابق أباظة إبراهيم ونصب مكانه الشيخ سعيد المصطفى[١٣٢] " فكينا متسلمية سنجق القدس الشريف من عهدة أباظة إبراهيم أغا ووجهناها لعهدة الشيخ سعيد المصطفى"، ووصى من خلال الفرمان الذي أرسله إلى أهالي القدس طاعة المتسلم الجديد كما أنه أمر المتسلم الجديد بمباشرة أعماله والعمل على ضبط أمور المدينة وحمايتها من السفهاء[١٣٣]، (أنظر ملحق رقم ١).

كانت هناك مخاوف لدى السلطان العثماني من دخول عناصر داعمة للحكم المصري إلى المناطق التابعة للدولة العثمانية، لذلك أرسل السلطان فرمانات إلى كل الإيالات تؤكد عليهم ضرورة حمايتها ومنع دخول أي شخص إليها دون تذكرة سفر تبين الجهة التي يقصدها وتكون مختومة. وبناءً على ذلك أرسل عبد الله باشا بتاريخ ٢٨ تموز ١٨٣١م إلى متسلم القدس الشيخ سعيد المصطفى فرماناً يؤكد فيه ضرورة تنفيذ أوامر السلطان، ومنع دخول أي أحد إلى مدينة القدس دون تذكرة، كذلك منع خروج أي أحد منها دون تذكرة تكون مختومة من محكمة القدس الشرعية، والقبض على كل شخص لا يحمل تذكرة مرور وإرساله إلى عكا، لينظر بأمره عبد الله باشا، حتى العساكر لم تسلم من هذا القرار، فالقرار يشمل الرعايا والعساكر العثمانية أيضاً:

---

١٣٠ . سيسالم، عصام. **مصدر سابق**، ص٢٧١.
١٣١ . رستم، أسد. **المحفوظات المصرية الملكية**. ج١. دفتر ٢، رقم ١٤٢، ص٩٤.
١٣٢ . حول سعيد مصطفى أنظر مناع، عادل. **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠-١٩١٨م**ع، ص٢٠٢-٢٠٤.
١٣٣ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ص ٧٧-٧٨.

"... والذي ما بيده تذكرة تمسكوه وترسلوه لطرفنا تحت الحفظ وتعرضو لدينا عن أمره كذلك بعد ألان تنتبهو فإذا حضرا حد لطرفكم من عساكرنا المنصورة المحمدية المختصة بذات شخصا وما يكون بيده تذكرة تمسكوه وتوجهوه لطرفنا وانتبهو لهذه المأمورية..."[١٣٤].

وفي محاولة من عبد الله باشا كسب ود السكان وخصوصاً الطوائف النصرانية، بعد المعاناة التي عانتها هذه الطوائف في الفترة السابقة خصوصاً في وقت حرب اليونان ١٨٢٣، حاول عبد الله باشا استمالتها إلى جانبه من خلال إصدار فرمان في ٢٤ أيلول عام ١٨٣١، لرفع الضرر عن طائفة الأرمن، حيث كان يؤخذ منها ضرائب عادة الدورة أكثر من أديرة الروم والإفرنج بحسب الشكوى التي قدمها بطريق الأرمن يعقوب في دير مار في القدس:

"... بطريق الأرمن الموجود بدير مار ياقوب بالقدس فبحسب الترسيم القديم كان يؤخذ إلى خزينة الوالي سنوى سبعة الاف واربعمائة وسبعين غرش من بطريق الروم ومثلها من وكيل الافرنج اما من بطريق الأرمن المرقوم ما حصل قناعه بذلك بل جبرا كان يؤخذ منه بكل سنة سبعة الاف واربعمائة وسبع وسبعين غرشاً أسدياً"[١٣٥].

ومن جانب آخر قام بإلغاء الرسوم الإضافية التي كان يأخذها الوالي أثناء جباية الدورة كرسم اكرامية بغير حق:

"... وحين خروج الوالي بطريق الدوره كان يوخذ من كل دير برسم اكرامية زيادة عن خمسماية ذهب وكانت تتطلب وتؤخذ من الرعية بوجه التحريم... صدر الأمر والتنبيه بعدم اخذ ادنى شيء من الملة المرسومة لا بوجه هدية ولا عوائد..." ، وبالتالي امر عبد الله باشا بالمساواة بين الأرمن وغيرهم من الطوائف "بطريق الارمن المرسوم يعطى الى خزينة الوالي سنوى بوجه مقطوع اربعين الف غرش كما يعطون ملة الروم ... وبعد الان لا يطلب من الطائفة المرسومة زيادة..."[١٣٦].

لم تكن طائفة الأرمن الطائفة الوحيدة التي حاول عبد الله باشا استمالتها إلى جانبه، فلقد حاول التقرب من طائفة الروم، مثلما سبق وأن أشرنا أنه قام بمنع التعديات على وكيل الروم ورهبانهم وخاصة تلك المتمثلة بتعدي سكان القرى الواقعة على طريق يافا_القدس عليهم ومطالبتهم بتعويض مالي بسبب

[١٣٤] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٨ صفر ١٢٤٧هـ/ ٢٨ تموز ١٨٣١م، ص٥٧-٥٨.
[١٣٥] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٧هـ /٢٤ أيلول ١٨٣١م، ص ٩٥.
[١٣٦] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٧ربيع الآخر ١٢٤٧هـ /٢٤ أيلول ١٨٣١م، ص٩٥.

توقف استئجار جمالهم وتوقف حركة الحج، حيث أصدر فرماناً لمنع تلك الأعمال بتاريخ ٣١ تشرين الأول عام ١٨٣١[١٣٧].

كما أنه حاول التقرب من العلماء المسلمين أيضاً ففي كانون الأول من عام ١٨٣١، أرسل عدة رسائل إلى متسلم القدس يطلب منه أن يصرف هبات لرجال الدين المسلمين الذين يعملون في المقامات ومنها مقام النبي داود[١٣٨]، إضافة إلى تكليف متسلم القدس سعيد المصطفى بتاريخ ٣٠ تموز ١٨٣٠، تعيين الشيخ إبراهيم هندية "امامة ونظارت الجامع الشريف" داخل المسجد الأقصى المبارك، نظراً لأن الشيخ إبراهيم هندية "رجل صالح ومن عمدة المدرسين"[١٣٩]. وسارع أيضاً إلى توطيد العلاقة مع الأمير بشير الثاني والي جبل لبنان من خلال إرسال الهدايا له لإظهار مودته ومحبته؛ وذلك رغبة منه في كسب ود الأمير بشير واستمالته إلى جانبه في حال عزم محمد علي باشا فعلاً على توجيه جيشه لمحاربة عبد الله باشا [١٤٠].

ومن ضمن محاولات الإصلاح التي قام بها عبد الله باشا في مدينة القدس عام ١٨٣١، حل تيمارات (إقطاعات الاراضي الميرية) القدس والبالغة ٨٢ وتخصيص مصروفاتها للعساكر، ففي ٢٥ آب ١٨٣١ أرسل عبد الله باشا فرماناً إلى متسلم القدس سعيد المصطفى يأمره بحل التيمارات التي حددها في الفرمان وجمع محصولاتها عن سنة ١٢٤٥هـ (١٨٢٩م) وسنة ١٢٤٦هـ (١٨٣٠م).

" ... بان من الزعماء وارباب التيمارات انحل جانب منهم...انحل جانب تيمارات في سنجق القدس الشريف يبلغ اثنين وثمانين تيمارا فهي من حين حلها ترتيب ترتيب شريف ملوكي ان يكون محصولها لجانب الخزينة العامرة الملوكية لانها تخصصت لمصارف العساكر المنصورة المحمدية..."[١٤١].

---

١٣٧ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٣١ تشرين الأول ١٨٣١م، ص١١١.

١٣٨ . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٣٣.

١٣٩ . رستم، اسد. **الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا**. م١. ط٢. لبنان: المكتبة البوليسية، ١٩٨٧، ص٢٣.

١٤٠ .رستم، أسد. "**الأصول العربية " مصدر سابق**، ص٣٣-٣٤.

١٤١ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٧ ربيع الأول ١٢٤٧هـ /٢٥ آب ١٨٣١م، ص٧١-٧٢.

ازدادت حالات السرقة في فترة حكمه لمتسلمية القدس نتيجة لإهمال متسلم القدس الشيخ سعيد باشا في إدارة الأمور في مدينة القدس وازدياد الشكاوى ضده من أهالي المدينة، بسبب سوء تعامله مع العلماء وأهانته لهم واستماعه للمفسدين، إضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في مدينة القدس، حسب ما ورد في فرمان عبد الله باشا الذي وجهه إلى أرباب الأمر والنهي في القدس[١٤٢]، والفرمان الذي وجهه إلى حسين بك وكيل متسلم القدس[١٤٣]_ مما دفع عبد الله باشا أن يرسل وراء سعيد باشا للتحقيق معه بشأن الشكاوى التي صدرت ضده، وبعد التحقيق في الشكاوى، عزل عبد الله باشا سعيد المصطفى عن متسلمية القدس في تشرين أول عام ١٨٣١، ونصب مكانه شاهين آغا متسلم لواء غزة السابق:

"... سوء حال متسلمنا في القدس سعيد المصطفى وارتكابه الاطوار والاحوال المغايرة رضانا بمخالفة الشريعة المطهرة واهانته الى العلماء واستماعه للمفسدين ومطاولته وتعديه عن الاشراف وطمعه على الرعايا واذية المخلوقات وتسليط السارقين على بيوت الرعية وحيث هذه الامور بجميعها مغايرة رضانا فامرناه بالحضور لهذا الطرف وبحضوره [تحققا هذا] الواقع جميعه فالحال صدر امرنا بعزله تنصب متسلمنا افتخار الاماجد والاعيان متسلمنا في لواء غزة اسبق مملوكنا وولدنا الحاج محمد شاهين اغا زيد مجده [وعجلة] اصدرنا لكم مرسومنا هذا بسرعة ..."[١٤٤].

وضح عبد الله باشا أن سعيد باشا لم يكتف فقط بالإساءة للعلماء واستماعه للمفسدين وسوء اهتمامه بالأمن، وإنما قام أيضا بسرقة أموال الخزينه، لذلك تضمن الفرمان أيضاً مصادرة أمواله "... [منطمع] ايضا على اموال خزينتنا وداخل عليه مبالغ كلية وبنا مقتضى تخلصها من موجوداته ..."، ولم يكتف عبد الله باشا بسجن سعيد باشا بل طلب من المتسلم الجديد القبض على أخيه وابنه وأقاربه الموجودين في القدس ومصادرة أموالهم:

" بعد تلاوت مرسومنا [هذا] علنا يرمى القبض على اخ وابن سعيد المصطفى الموجودين بالقدس وعلى من يوجب من... واقاربه ويوضح اليد على جميع موجوداته وموجوداتهم من ... وموجود وخيل واسلحة ورزق

---

[١٤٢] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم٣١٥ ،٢١ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ /٢٧ تشرين أول ١٨٣١م، ص١٠٦.
[١٤٣] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم٣١٥، ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ /٢٧ تشرين أول ١٨٣١م، ص١١٠.
[١٤٤] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ص١٠٦، ص١١٠.

وجميعها يكون له ولهم من كلي وجزي ويحرره بدقة موضح ويرسل [الدفتر] بطرفنا وتبقى المضبوطات المرقومة تحت الحفظ لحين يصدر له امرنا بخصوصها فيكون معلوم جميع المخاطبين مضمون مرسومنا بعزل المتسلم السابق وتنصيب المتسلم المومى اليه ونصب الوكيل المذكور بالقدس..."[١٤٥].

وعند دراستنا لسجلات محكمة القدس الشرعية خلال الفترة التي حكم فيها سعيد مصطفى متسلمية القدس، والتي تمتد من ٢٩ تموز ١٨٣١، وحتى الفترة التي صدر بحقه قرار العزل وهي ٢٧ تشرين أول ١٨٣١، نجد أن سجلات محكمة القدس الشرعية[١٤٦] خالية تماماً من أية حادثة سرقة في مدينة القدس، مع العلم أن عبد الله باشا كان قد بين في فرمانه أن حالات السرقة قد ازدادت " وتسليط السارقين على بيوت الرعية"[١٤٧]، والذي يظهر أن سعيد مصطفى كان على اتصال بمحمد علي باشا هو وأقرباؤه، وكانوا على استعداد لمساعدة محمد علي باشا في حملته، لذلك عمل عبد الله باشا على القبض عليه هو وابنه وأخيه وزجه في السجن، ولكن ذلك لم يستمر لفترة طويلة فبعد أن دخل إبراهيم باشا إلى عكا عام ١٨٣٢، سارع بالإفراج عن سعيد وأقربائه، وعينه متسلماً على غزة، كما عين ابنه مصطفى متسلماً على يافا ثم متسلما على القدس عام ١٨٣٦[١٤٨]، وهذا يبين مدى العلاقة التي ربطت أسرة سعيد المصطفى مع محمد علي باشا وابنه إبراهيم.

استغل محمد علي باشا الأوضاع التي كانت تمر بها الدولة العثمانية بشكل عام وبلاد الشام بشكل خاص من عدم استقرار سياسي وبادر بتجهيز حملته. كانت الدولة العثمانية تعاني من ضعف عسكري بسبب انتقال جيشها من الإنكشارية إلى الجيش النظامي، وخسارتها في معركة نفارينو البحرية عام ١٨٢٧ وخروجها مهزومة من الثورة اليونانية واستقلال اليونان عنها، مما أدى إلى فقدان الدولة العثمانية قوتها البحرية، وبالتالي لن تستطيع التصدي للأسطول المصري[١٤٩]، كما أن تلك الخسائر والهزائم جعلت

---

١٤٥ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ص ١٠٦، ص١١٠.
١٤٦ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤-٣١٥.
١٤٧ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ /٢٧ تشرين أول ١٨٣١م، ص١٠٦.
١٤٨ . مناع، عادل. **"أعلام فلسطين" مصدر سابق**، ص٢٠٣.
١٤٩ . سيسالم، عصام. **مصدر سابق**، ص٢٨٥.

سكان الإمبراطورية على اقتناع بأن السلطان محمود الثاني غير صالح لإدارة الإمبراطورية والتي وصلت لدرجة الضعف الشديد[١٥٠].

أما بالنسبة لأوضاع بلاد الشام فقد كانت مشجعة لمحمد علي لتوجيه حملته إليها، فقد كان هناك سخط من سكان بلاد الشام على الدولة العثمانية وولاتها، فاندلعت في دمشق ثورة ضد واليها سليم باشا. كما ثارت القدس ونابلس ضد واليها عبد الله باشا[١٥١]، مما جعل شيوخ نابلس يقدمون يد العون والمساعدة لإبراهيم باشا أثناء حملته على بلاد الشام للتخلص من عبد الله باشا، والضرائب التي كانت تفرض عليهم من غير وجه شرعي ولا تدخل إلى الخزينة العثمانية وإنما تذهب إلى جيوب الولاة والموظفين. هذا عدا عن تحكم آل أبي غوش في الطريق بين نابلس والقدس وغزة مثلما سبق وان أشرنا، فكانوا يفرضون الضرائب على التجار والأشخاص القاصدين بيت المقدس والحجاج النصارى[١٥٢]، كل ذلك أدى إلى جعل الأوضاع الأمنية مضطربة، والحكام في مناطق الشام مشغولين بجمع الضرائب، لذلك حقد السكان المحليين عليهم، وتطلعوا إلى محمد علي باشا لتخليصهم من هذا الظلم[١٥٣].

كما كان محمد علي واثقاً من وقوف بشير الشهابي إلى جانبه في حملته نظرا إلى العلاقة القوية التي تربطه بالأمير بشير الشهابي أمير جبل لبنان. أما بالنسبة لعكا وتحصيناتها فلم تكن تخيف محمد علي باشا، لأنه على يقين بالضعف العسكري الشديد الذي أصاب الدولة العثمانية والذي لن يمكنها من تقديم المساعدات الكافية لعبد الله باشا، وبالتالي الأجواء كانت مشجعة لمحمد علي باشا لتوجيه حملته لبلاد الشام[١٥٤]، لذلك تشجع محمد علي باشا للإقدام على تسيير هذه الحملة، وكان ينتظر الفرصة المناسبة لتوجيه حملته مستغلاً الظروف التي تمر بها بلاد الشام.

---

[١٥٠] . دودويل. هنري. **مصدر سابق**، ص١٢١.
[١٥١] . توما، إميل. **فلسطين في العهد العثماني**. ط١. القدس: دار الفجر، ١٩٨٣، ص٨٤-٨٥.
[١٥٢] .سالم، لطيفة. **المصدر سابق**، ص٣٥-٣٦.
[١٥٣] . سيسالم، عصام. **مصدر سابق**، ص٢٨٦.
[١٥٤] . توما، إميل. **مصدر سابق**، ص٨٤-٨٥.

اتخذ محمد علي باشا من حادثة هرب ستة ألاف مصري من فلاحي الشرقية إلى القدس ونابلس وغزة بسبب الضرائب والتجنيد ذريعة لاحتلال بلاد الشام، حيث أرسل إلى عبد الله باشا يطلب منه تسليم الفارين إليه وتنبيه المشايخ في تلك المناطق إلى عدم إيواء أي منهم، إلا أن عبد الله باشا رفض إعادتهم على اعتبار أن المصريين هم رعايا عثمانيين ولهم حق الإقامة في الأرض العثمانية، وبأن محمد علي باشا إذا رغب في إعادتهم فعليه أن يستصدر أمراً من السلطان بشأنهم، ورغم وساطة الأمير بشير لحل الخلاف إلا أن كلا الطرفين كان مصراً على موقفه[١٥٥].

عندما رفض عبد الله باشا تسليم محمد علي باشا الفارين أرسل حمله إلى بلاد الشام في تشرين الثاني عام ١٨٣١ بقيادة ابنه إبراهيم لقتال عبد الله باشا وضم بلاد الشام بالقوة[١٥٦]. أمر محمد علي الجيش بالتحرك براً عن طريق العريش وبحراً في آن واحد، وذلك من أجل حصار عكا من الجهتين وعين ابنه إبراهيم قائداً عاماً للجيش، وسليمان بك الفرنساوي قائم مقام له، وبلغ تعداد الجيش ستة ألاف من المشاة وأربعة آلاف من الفرسان[١٥٧].

وصل خبر حملة محمد علي باشا جيشه بقيادة ابنه إبراهيم باشا، فبعث عبد الله باشا برسالة إلى أهالي بيت المقدس بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٨٣١، يحثهم للوقوف بجانبه وصد قوات محمد علي باشا بقوله:

"... ووجوه واعيان وأرباب التكام وعموم أهالي مدينة القدس الشريف زيد علومهم وقدرهم بعد السلام التام بمزيد الإعزاز والإكرام والسوال عن عزيز خواطركم المنهى إليكم قبل تاريخه اعرض لنا متسلمنا في لوا غزة والرملة ولد والخليل ويافه اباظه إبراهيم أغا بأن وردت الأخبار عن قدوم عسكر من جهة والي مصر إلى العريش وشيوعهم

---

١٥٥ . سالم، لطيفة. **مصدر سابق**، ص٣٠.
١٥٦ . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٢٨.
١٥٧ . علي، محمد كرد. **خطط الشام**. ج٣. ط٣. بيروت: مكتبة النوري، ١٩٨٣، ص٥١.

أنهم قادمين الى غزة... وصدرت أوامرنا إلى مشايخ نواحي سنجق القدس الشريف ومشايخ جبل نابلس بالتجريد بالعدد والبارود بمضارية هذا اللعين الخارجي عاصي السر والسلطان فنكون يدا واحدا...."[١٥٨].

وقد بعث برسالة أخرى إلى متسلم القدس وأهالي المدينة يطمئنهم فيها بقدوم العون من الدولة العثمانية بقيادة قبطان باشا المعظم ووصوله إليه بتاريخ ١٩ من تشرين الثاني ويحثهم على الالتزام بطاعة السلطان[١٥٩].

اختلف موقف سكان مدينة القدس من الحملة المصرية، فنرى انقساماً بين موقف الريف وموقف المدينة من رفض التعاون مع إبراهيم باشا من أمثال محمد شاهين متسلم القدس[١٦٠]، فبالرغم من إصدار إبراهيم باشا فرماناً بإبقائه متسلماً على القدس[١٦١] إلا أنه رفض وهرب من القدس، في الوقت الذي دخل بعض مشايخ القدس في طاعة محمد علي وابنه إبراهيم ومنهم الشيخ إبراهيم أبو غوش، والشيخ ملحم اللحام والشيخ إسماعيل سمحان وطلبوا الأمان من إبراهيم باشا[١٦٢]، إلا أن تلك العلاقة التي ربطت سكان الريف بالمصريين لم تستمر طويلاً فعندما تضررت العائلات الريفية من سياسة الحكم المصري كعائلة آل سمحان وأبو غوش وآل عمرو، تزعمت هذه العائلات الثورة عام ١٨٣٤ للتخلص من الحكم المصري، كما سيمر معنا لاحقاً[١٦٣].

انطلق إبراهيم باشا بحملته في ٣ تشرين الثاني ١٨٣١ بحراً إلى مدينة حيفا، التي دخلها واتخذها مقراً له ومستودعاً للمؤن والذخائر ومن ثم انطلق من حيفا عن طريق البحر باتجاه عكا، في الوقت الذي سبقته حمله برية عن طريق العريش للوصول إلى عكا لحصارها براً[١٦٤]، والتي استطاعت أن تدخل جميع المدن التابعة إلى عكا وهي غزة والرملة ويافا وحيفا والقدس جميعها دون قتال أو مقاومة من سكانها،

---

١٥٨. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ٢٩ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/٤ تشرين الثاني ١٨٣١م، ص١١٢-١١٤.
١٥٩. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٤ جمادى الأخرى ١٢٤٧هـ/ ١٩ تشرين الثاني ١٨٣١م، ص١٢١.
١٦٠. مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٣٣.
١٦١. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ٢٥ جمادى الأخرى ١٢٤٧هـ/٣٠ تشرين الثاني ١٨٣١م، ص١٢٣.
١٦٢. رستم، اسد. **"المحفوظات الملكية" ج١ مصدر سابق**، وثيقة ٣٦٠، ص١٣٣-١٣٥.
١٦٣. مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٧٤.
١٦٤. فريد بك، محمد. **تاريخ الدولة العلية العثمانية**. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧، ص٢٣٣.

وعين إبراهيم باشا في كل منها متسلماً يتولى إدارتها نيابة عنه[١٦٥]. وبعد هذه الإنجازات بدأ إبراهيم باشا بحصار مدينة عكا في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٨٣١ براً وبحراً لمنع وصول الإمدادات إليها حتى لا يفشل في فتحها مثلما حدث في حملة نابليون بونابرت عام ١٧٩٩.

اعتبر السلطان محمود الثاني محمد علي باشا عاصياً وأرسل وراء عثمان باشا وأمره بالسير لمحاربة إبراهيم باشا ومساعدة عبد الله باشا، وما أن سمع إبراهيم باشا باستعداد عثمان باشا لمواجهته حتى توجه هو إليه بعد أن ترك مجموعة من جيوشه تحاصر عكا، والتقى معه عند حمص وهزمه هناك، ثم عاد مرة أخرى لحصار عكا[١٦٦]، وكان عبد الله باشا قد استنجد بالأمير بشير لمساعدته منذ وصول جيش إبراهيم باشا إلى يافا، فجهز بشير نفسه لنجدة عبد الله باشا، ولكن إبراهيم باشا ما إن وصل عكا حتى بعث وراء بشير لمساعدته لاقتحام عكا، فتباطأ بشير في مساعدة إبراهيم باشا، فبعث إبراهيم إلى والده يخبره بعدم تلبية بشير دعوته بالقدوم لمساعدته في اقتحام عكا، فما كان من محمد علي باشا إلا أن بعث برسالة تهديد إلى بشير الذي سرعان ما أحضر جيشه لمساعدة جيوش إبراهيم باشا في اقتحام عكا[١٦٧].

فرض إبراهيم باشا الحصار على مدينة عكا مدة سبعة أشهر[١٦٨]، وضربها بالمدافع واقتحم أسوارها، ومن ثم حاصر عبد الله باشا في برج الخزنة، واشتد القتال بين الطرفين وأدى ذلك إلى قتل أعداد كثيرة من جيش عبد الله باشا مما أجبرهم على طلب الأمان والاستسلام لجيش إبراهيم باشا[١٦٩]، وأخذ عبد الله باشا أسيراً لمصر، وبالتالي تكون بوابة بلاد الشام قد سقطت في يد الحكم المصري. وبعد فتح عكا توجهت جيوش إبراهيم باشا إلى سواحل بلاد الشام ففتحها كلها، اللاذقية وطرابلس وبيروت وصور

---

[١٦٥] . رستم، أسد. **حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول**. ج١+٢. ط٢. لبنان: منشورات المكتبة البوليسية، ١٩٨٦، ص١٤.
[١٦٦] . فريد بك، محمد، **مصدر سابق**، ص٢٣٤.
[١٦٧] . نوفل، نوفل نعمة الله. **مصدر سابق**، ص٢٧٨.
[١٦٨] . علي، محمد كرد. **المصدر السابق**، ص٥٢.
[١٦٩] . رستم. اسد. **" حروب إبراهيم ". مصدر السابق**، ص١٧-١٨.

وصيدا، ومن ثم توجه إبراهيم باشا للسيطرة على دمشق [١٧٠]، وبعد أن خضعت له دمشق سارت جيوشه نحو الشمال ووصلت إلى مدينة كوتاهية في منطقة الأناضول ١٨٣١ وأسرت قائد الجيش العثماني التركي رشيد باشا، وكادت أن تسقط الأستانة، لولا تدخل الدول الأجنبية[١٧١] ومنعه من دخولها وقبوله باتفاقية كوتاهية عام ١٨٣١[١٧٢].

أقلق توسع إبراهيم باشا دولة انجلترا التي تخوفت من امتداد حكمه إلى العراق وبلاد الشام وبلاد العرب الأخرى، لذلك استمالت إلى جانبها روسيا والنمسا وانضمت إليها فرنسا للوقوف في وجه توسعه. ورغم أن فرنسا كانت من الدول المشجعة لتوسع محمد علي باشا خصوصاً في مصر، لكي لا تقع مصر تحت الاستعمار الإنجليزي مما يؤثر على وجود فرنسا في الجزائر، إلا أنها في النهاية انضمت إلى التحالف الأوروبي في وجه إبراهيم باشا وأجبرته على قبول صلح كوتاهية١٨٣١[١٧٣]، الذي نص على منح محمد علي باشا ولاية مصر مدى حياته، وتعيينه والياً على ولايات الشام الأربع عكا، طرابلس، حلب ودمشق، إضافة إلى تعيينه والياً على جزيرة كريت، وتعيين إبراهيم باشا والياً على إقليم أضنه[١٧٤]، وبالتالي انسحبت قوات محمد علي باشا من منطقة الأناضول، بعد أن أصبحت المنطقة الممتدة من أضنه إلى غزة تابعة لولاية مصر وتحت حكم محمد علي باشا[١٧٥].

كانت بلاد الشام عامة، وفلسطين خاصة، مكاناً للحروب وداراً للفتن، وبالتالي فقدت الأمن والعدل، وتعددت حوادث النهب والسرقة، فازداد عدد قطاع الطرق واللصوص نتيجة لحالة الفلتان الأمني، وانتشرت العصابات في أنحاء البلاد وزادت أطماعهم، ففرض الخارجون عن القانون ضريبة سميت

---

[١٧٠] . علي، محمد كرد. **مصدر السابق**، ص٥٢.
[١٧١] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٢٨.
[١٧٢] . رستم، أسد. **بلاد الشام في عصر محمد علي باشا ١٨٣١-١٨٤١م**. جمعته: لميا رستم شحادة، ط١. لبنان: المكتبة البوليسية، ١٩٩٥، ص٢٦.
[١٧٣] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص ٤٢٩.
[١٧٤] . فريد بك، محمد. **مصدر سابق**، ص ٢٣٥.
[١٧٥] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص ٤٢٩.

"الخوة" على أبناء السبيل، وسلبوا أمتعتهم، وانتشروا في قرية العناب[١٧٦]، وفي حيفا ووادي القرن وقلعة المضيق وأريحا وجسر الشغور وبانياس وغيرها[١٧٧]، مما سهل على إبراهيم باشا السيطرة على البلاد.

استولى إبراهيم باشا على بلاد الشام قاطبة بما فيها القدس، وعمل على إصلاح البلاد وتطور العمران، والتخلص من أصحاب الشقاوة والفساد في بلاد الشام، فخاف منه البعض وهرب البعض الآخر، واستطاع أن يفرض هيبته وقوته على سكان بلاد الشام[١٧٨] بما فيها القدس، التي شهدت نقطة تحول خلال فترة حكم إبراهيم باشا بسبب ما طبقه من أنظمة تحديثية وإصلاحات غيرت أسلوب الحياة في مدينة القدس[١٧٩]، فأول خطوة اتخذها هي تعيين محمد شاهين آغا متسلماً للقدس كما كان في السابق وذلك بعد إصداره فرماناً بذلك في تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٨٣١م [١٨٠]، ومن ثم عاد وعين يحيى بك الآي بك[١٨١] القدس سابقاً متسلماً للقدس في ١ كانون الثاني ١٨٣١م[١٨٢] بعد أن رفض محمد شاهين إعادة تعيينه مرة أخرى[١٨٣]. وبسبب " بطاية يحيى بيك في خدامة المصلحة"[١٨٤] صدرت الأوامر من إبراهيم باشا في ١٨ شباط ١٨٣٢م بفك متسلمية القدس منه وتنصيب الحاج محمد سعيد أغا متسلماً عليها[١٨٥]. ولأنه هو الآخر بطيء في تأدية المصلحة العامة عين في ٢١ كانون الأول ١٨٣٢ بدلاً منه قاسم الأحمد متسلماً للقدس[١٨٦].

---

١٧٦. **العناب**: قرية على طريق الحج ما بين يافا وبيت المقدس.
١٧٧. رستم، أسد. **"بلاد الشام في عصر محمد علي" مصدر سابق**، ص٣٣.
١٧٨. علي، محمد كرد. **المصدر السابق**. ص: ١٢٢.
١٧٩. أرمسترونغ، كارين. **مصدر سابق**، ص٥٦٢.
١٨٠. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ص١٢٣.
١٨١. الآي بك: مصطلح يطلق على أصحاب التيمار وكان يطلق على قواد الجندرمة الموجودة في الولايات. (صابان، سهيل. **المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠، ص٢٣)
١٨٢. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ص١٢٩.
١٨٣. Safi, Khaled. **Op. cit**., p. 64..
١٨٤. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٦، ص٤٥.
١٨٥. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٦، ص٤٥.
١٨٦. رستم، اسد. **"الاصول العربية" ج٢**، ص٤٢-٤٣.

ساهمت إصلاحاته في البداية في تشجيع التجارة واستقرار الأوضاع الأمنية، كما شملت إصلاحاته تعديل نظام الضرائب[١٨٧]، كما أرسل مرسوماً إلى حكام نابلس والقدس يأمرهم بالتسامح مع أهل الذمة من اليهود والنصارى سواء المقيمين في المدينة أو الزوار وإلغاء الضرائب التي كانت تؤخذ منهم ظلماً، فألغيت ضريبة الغفر، كما منعت معاملتهم باحتقار[١٨٨]. إلا إن هذا الاستقرار الأمني والانسجام ما بين إبراهيم باشا وسكان وسط فلسطين لم يستمر طويلاً حيث توالت الثورات على الحكم المصري في المدن الفلسطينية وقراها بما فيها مدينة القدس عام ١٨٣٤ [١٨٩].

يتبين لنا أن الظروف التي مرت بها بلاد الشام من تنافس بين الولاة في بسط السيطرة على منطقة وسط فلسطين بما فيها مدينة القدس ونواحيها ساهمت بلا شك، في زيادة الأوضاع تدهوراً وسوءاً حيثُ قدموا مصالحهم الخاصة على المصالح العامة، الأمر الذي زاد من تذمر السكان بسبب صراع الولاة على السلطة، ناهيك عن الضرائب الباهظة التي كان يفرضها الولاة وهي ضرائب غير شرعية لم يكن السلطان هو من يفرضها وإنما تخضع للمطامع الشخصية للولاة، مما زاد الأمر سوءاً ونتج عن ذلك ثورة عام (١٨٢٥)، كردة فعل على سياسة الوالي تجاه السكان.

رغم محاولات الإصلاح التي أجراها عبد الله باشا لكسب سكان القدس من مسلمين وأهل ذمة إلى جانبه إلا أنها لم تكن كافية، فسكان القدس لم ينسوا يوماً سياسته القاسية التي عانوا منها في فترة ثورة ١٨٢٥، وبناءً على ذلك دفعت الظروف السيئة التي عاشها السكان للاستسلام للإدارة المصرية الجديدة رغبة في الخلاص، ولكن هل جلب الحكم المصري الاستقرار والأمن الذي تمناه سكان القدس؟، خصوصاً وأنه لم يمضِ على الوجود المصري فترة طويلة حتى اندلع بها ثورة جديدة ضد الإدارة المصرية، وللإجابة عن ذلك علينا القيام بدراسة معمقة لهذه الثورة لمعرفة إن كانت الإدارة المصرية قد

---

[١٨٧] . ابو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص٧٦.
[١٨٨] . رستم، أسد. **"الاصول العربية ج١" مصدر سابق**، ص٨٧-٨٨.
[١٨٩] . الشوفاني، الياس. **مصدر سابق**، ص٢٦٢.

جلبت الأمن والاستقرار الذي نشده سكان القدس منها عند دخولها للمدينة، لذلك سوف يتم دراسة الأوضاع الأمنية في الفترة السابقة تحت الحكم العثماني بين (١٨٢٥–١٨٣١) ومقارنتها بفترة الإدارة المصرية (١٨٣١–١٨٣٥).

الفصل الثاني

الوضع الأمني في القدس بين (١٨٢٥-١٨٣١)

عانت الدولة العثمانية خلال فترة الدراسة من أوضاع متردية وضعف عام في الإدارة انعكس على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في بلاد الشام بشكل عام ومدينة القدس بشكل خاص. ففي الفترة السابقة للحكم المصري ، عانت مدينة القدس وأريافها من حالة تمثلت بانتشار الفوضى وانعدام الأمن وتسلط الولاة والحكام التي كانت تعينهم الدولة العثمانية على الأهالي، عن طريق زيادة الضرائب وتسلط جندهم عليهم وغيرها من الأمور، الأمر الذي أدى بالسكان إلى إعلان الثورة في القدس (١٨٢٥-١٨٢٦) على والي الشام ومتسلم القدس.

ومما لا شك فيه أن هذه الثورة عكست حالة من عدم الاستقرار الأمني لمدينة القدس في الفترة التي امتدت بها، وهو ما أثر بدوره على أوضاع المدينة في الفترة اللاحقة، مما يجعلنا نتساءل إن كانت تلك الثورة وما خلفتها من أوضاع أمنية سبباً في سهولة سقوط القدس تحت الحكم المصري أثناء الحملة المصرية على بلاد الشام، ولا يمكننا أن نجزم حدوث ذلك قبل إجراء دراسة شاملة لأوضاع القدس الأمنية وسكانها في تلك الفترة، وهو ما سيتم التركيز عليه في هذا الفصل.

ثورة عام ١٨٢٥-١٨٢٦:

أدركت الدولة العثمانية الضعف الذي انتاب درويش باشا كما أوضحنا سابقاً، بسبب ما حدث بينه وبين عبد الله باشا، الأمر الذي جعل السلطان العثماني ينزع ولاية دمشق منه ويمنحها لمصطفى باشا والي حلب سابقاً عام ١٨٢٤[١٩٠]. بدأ مصطفى باشا ولايته بفرض ضرائب باهظة على السكان في مدينة القدس بحجة تمويل قوافل الحج[١٩١]، إلا أن الغرض الحقيقي وراء هذه الضرائب هو تغطية نفقات صراعه مع والي صيدا عبد الله باشا[١٩٢]، فقد طالب بدفع أعشار أكبر من التي كانت تدفع في السابق حيث بلغت عشرة أضعاف الأعشار المعتادة[١٩٣]، فلم يوافق السكان على دفع تلك الضرائب، لذلك واجه المتسلم صعوبات بالغة في جمع الضرائب من السكان، فقام الوالي بعزله وتعيين الحاج عثمان آغا متسلماً جديداً بدلاً منه لجمع الأموال المطلوبة[١٩٤]، إلا أن المتسلم الجديد أيضاً واجه نفس الصعوبات، ولم يكتف السكان برفض دفع الضرائب بل قام مشايخ وفلاحو المناطق الريفية في القدس بالهجوم على المدينة وطرد متسلم القدس منها، وعلى رأسهم آل أبي غوش[١٩٥].

حاول والي دمشق القضاء على الاضطراب الذي حدث بالقوة، وأمر متسلم القدس بتحصيل الضرائب بزيادة ضعفي الأعشار المعتادة بدلاً من العشرة أضعاف؛ وذلك في محاولة منه لتهدئة السكان وتخفيف نقمتهم عليه. ورغم تلك الإجراءات إلا أن الثورة لم تهدأ، فواصل الفلاحون ومشايخهم الثورة ورفضوا دفع الضرائب التي عليهم، وطردوا الجباة من قراهم. وعندما يئس المتسلم منهم أرسل إلى الوالي يخبره بما حدث ويطلب منه المساعدة، فما كان من مصطفى باشا إلا أن جهز جيشاً قدر بخمسة آلاف جندي، توجه به إلى مدينة نابلس. وقد نحج بهذه الخطوة في إجبارهم على دفع الضرائب المفروضة عليهم.

١٩٠. العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٤.
١٩١. شوفاني، الياس. **مصدر سابق**، ص٢٦٠.
١٩٢. مناع، عادل. **"لواء القدس" مصدر سابق**، ص٣٦.
١٩٣. العسلي، كامل جميل. **المصدر السابق**، ص٢٦٠.
١٩٤. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م، ص٢٨.
١٩٥. مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٢٦.

توجه مصطفى باشا بعد ذلك إلى منطقة جبل القدس، وتفاجأ بأن أهالي المنطقة لم يكونوا في استقباله، فأمر جيشه بتدمير المنازل ومصادرة الأموال، ولكن جيشه وجد القرى فارغة من سكانها تماماً، حيث أن الفلاحين بعد أن سمعوا ما حدث في نابلس هجروا القرى واختبأوا في الكهوف والجبال[١٩٦]، وتحصنوا في الأديرة، مثلما فعل سكان بيت صفافا وصور باهر وبعض سكان بيت جالا وبيت لحم الذين تحصنوا في دير مار الياس هرباً من والي دمشق[١٩٧].

استفز موقف سكان جبل القدس والي دمشق مصطفى باشا فعذب كل من رفض دفع الضرائب من فلاحين وأفندية، حتى الرهبان لم ينجوا من بطشه فقد شدد عليهم وبطش بهم بسبب حمايتهم للفلاحين وإيوائهم لهم في أديرتهم. وعمّ مدينة القدس وقراها الذعر والخوف من الوالي[١٩٨]، واستطاع أن يقبض على أحد الزعماء الذين شاركوا بالثورة من آل أبي غوش ولم يعفُ عنه إلا بعد أن دفع أخوه فديه له تقدر بمبلغ ٣٥ كيساً[١٩٩]. وتوسط رؤساء الطوائف المسيحية لدى الوالي للعفو عن الفلاحين، وذلك خشية من أن يدمر الوالي أديرتهم بمدفعيته، بسبب إيوائهم للثوار[٢٠٠]. وقد استجاب الباشا لهذه الوساطة ولأن موسم الحج كان على الأبواب وافق مصطفى باشا وأعطى الفلاحين فرصة التوبة، وقام بإجراء تعيينات جديدة لرجال الحكم والإدارة في مدينة القدس[٢٠١].

بعد أن غادر والي دمشق مدينة القدس تجددت الثورة مرة أخرى في العام التالي في مدينة القدس وأريافها عام ١٨٢٥[٢٠٢]، فاشترك الأفندية مع الفلاحين في هذه الثورة، وامتدت الثورة لتشمل بيت لحم أيضاً، فاضطر المتسلم إرسال قسم كبير من قوته المرابطة في القلعة إلى بيت لحم لإخماد الثورة فيها،

---

[١٩٦]. العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٤- ٥٤٥.
[١٩٧]. مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٢٦.
[١٩٨]. العارف عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٥.
[١٩٩]. مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٢٦.
[٢٠٠]. العسلي، كامل جميل. **مصدر سابق**، ص٢٦٠.
[٢٠١]. مناع، عادل. **" قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٢٦.
[٢٠٢]. المدني، زياد عبد العزيز. **القدس وجوارها خلال الفترة ١٢٠١-١٢٤٥هـ/١٨٠٠-١٨٣٠م مصدر سابق**، ص٤٧.

واستغل الثوار في مدينة القدس وقراها من مسلمين ومسيحيين وأفندية وفلاحين فرصة عدم وجود عدد كبير من الجنود وخروج المتسلم وثاروا، وحاصروا القلعة وأسروا الجنود الموجودين فيها[٢٠٣]، وعندما عاد من بيت لحم لم يسمح له الثوار بدخول المدينة[٢٠٤]. وانتخب أهالي القدس زعيمين من العساكر المحلية "الليرلية"[٢٠٥] لتولي أمور القلعة ويقودا الثورة هما يوسف آغا الجاعوني (جبه جي باشي) وهو مسؤول عن مخزن الأسلحة، وأحمد أغا العسلي (الدزدار) وهو قائد القلعة[٢٠٦]، استمر متسلم القدس وجنوده ثلاثة أيام وهم يحاولون الدخول إلى مدينة القدس دون جدوى، فاضطر متسلم القدس التوجه إلى الرملة وطلب مساعدة من حاكم عكا عبد الله باشا[٢٠٧].

بدأ الحكام الجدد الذين تم اختيارهم لإدارة أمور المدينة والثورة سياستهم بتخفيض الضرائب عن السكان، وإعفاء سكان بيت لحم المسيحيين من أغلب الضرائب[٢٠٨]؛ وذلك رغبة منهم بتوثيق العلاقات بين المسيحيين والمسلمين[٢٠٩]. لم تكن الثورة حكراً على المسلمين، بل شارك فيها المسيحيون جنباً إلى جنب مع المسلمين، خصوصاً في الريف المقدسي[٢١٠].

وصلت أخبار الثورة واضطراب الأوضاع الأمنية في مدينة القدس وقراها إلى السلطان، وبسبب تخوف سكان القدس من ردة فعل السلطان ووالي الشام ، بادر علماء القدس وأعيانها بمراسلة السلطات العثمانية وعبد الله باشا والي صيدا ومحمد علي باشا والي مصر، لشرح الأسباب التي أدت إلى قيامهم

---

[٢٠٣] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٥.
[٢٠٤] . العسلي، كامل جميل. **مصدر سابق**، ص ٢٦٠.
[٢٠٥] . المدني، زيد عبد العزيز. **مصدر سابق**، ص٤٧.
[٢٠٦] . مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٢٦.
[٢٠٧] . مناع، عادل. **"اعلام فلسطين" مصدر سابق**، ص٦٩.
[٢٠٨] . العسلي، كامل جميل. **مصدر سابق**، ص٢٦١.
[٢٠٩] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٦.
[٢١٠] . مناع، عادل. **"لواء القدس" مصدر سابق**، ص٣٨.

بالثورة؛ وذلك تجنباً لنقمة والي الشام والسلطان العثماني، فرد السلطان العثماني محمود الثاني على تلك الرسائل بفرمانات سلطانية حازمة تأمرهم بإنهاء الفتنة ووقف الثورة فوراً[٢١١].

بدأت الاحتجاجات وحالات التذمر في هذه الفترة تزداد ضد والي الشام مصطفى باشا، بسبب سياسته القائمة على العنف والقسوة، ووصلت إلى السلطان شكاوى عديدة ضد هذا الوالي ليس فقط من سكان القدس، بل من دمشق أيضاً وخصوصاً من التجار، كما أن الحجاج في هذا العام ١٨٢٥ شكوا من نقص المؤن وعدم اهتمام الوالي بتوفير الحماية الكافية لقافلة الحج، الأمر الذي دفع السلطان محمود الثاني بعزله عن منصبه[٢١٢]، وتنصيب ولي الدين باشا مكانه في عام ١٨٢٦[٢١٣].

حاول والي الشام الجديد ولي الدين إقناع أهالي القدس بدفع ما عليهم من ضرائب من أجل تسيير قافلة الحج وإنهاء التمرد، لذلك أرسل إليهم فرماناً في ٣ شباط ١٨٢٦ يأمرهم فيه بدفع الأموال[٢١٤]، ومع اقتراب موسم الحج عاد مرة أخرى وبعث الوالي الجديد فرماناً ثانياً في آذار عام ١٨٢٦، إلى سناجق القدس وجنين ونابلس، يحمل في ثناياه لهجة شديدة القوة تختلف عن لهجة الفرمان السابق، حيث تضمن الفرمان التهديد والوعيد لتخويف الأهالي لدفع الضرائب المفروضة عليهم للكتخدا عثمان أفندي الذي أرسله لجمع أموال الضرائب وتأديب الخارجين عن طاعة الدولة العثمانية والعصاة. وكان ولي الدين باشا قد أمر سكان السناجق الثلاثة المذكورة في الفرمان بطاعة الكتخدا عثمان ودفع ما عليهم لتسيير قوافل الحج، وقد منح والي الشام عثمان أفندي صلاحيات واسعة تمثلت بعزل الموظفين وتولية آخرين رغم أن هذه من صلاحيات المتسلم "... مأذون من طرفنا بالتحصيل والربط والعزل والنصب وأمره من أمرنا"[٢١٥].

---

٢١١. مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٢٧.
٢١٢. مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٢٧.
٢١٣. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، ص ٧٤-٧٥.
٢١٤. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ٢٥ جمادى الأخرى ١٢٤١هـ/ ٣ شباط ١٨٢٦م، ص٢.
٢١٥. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، شعبان ١٢٤١هـ/ آذار ١٨٢٦م، ص٣١.

فور وصول الكتخدا عثمان أفندي إلى مدينة نابلس لجمع الضرائب، بادر علماء مدينة القدس وأعيانها بإرسال الرسائل إليه قبل توجهه إلى مدينتهم، يشرحون له حال سكان القدس والضائقة الإقتصادية التي تعاني منها المدينة "... ورد عرض محضركم المتضمن شكوى حال الرعايا [الفقرا] وعدم وجود الحبوب بتلك الأطراف والسمسم"[٢١٦]، فقد عانت المنطقة في تلك الفترة من نقص الأمطار الأمر الذي انعكس على الأوضاع الاقتصادية وارتفعت الأسعار وانتشر الغلاء خصوصاً بما يتعلق بالحنطة[٢١٧]، وتخوف السكان من تقدم الكتخدا مع جيشه إلى المدينة لذلك طالبوا منه في رسائلهم بعدم توجه جيوشه إليهم، وتعهدوا له بدفع ما عليهم من أموال:

" ... من طرفنا ومن طرف سعادة أفندينا ولي النعم الشفقة والرحمه بعدم توجهنا بالعسكر المنصورة لذلك الطرف لأجل راحة [الفقرا] وعدم التغلبة على الرعايا وتعهدتم بتوريد الأموال الميرية"[٢١٨].

قرر الكتخدا عثمان مراعاة أحوال سكان مدينة القدس والبقاء في نابلس وعدم إرسال جيشه إلى القدس، بعد أن تعهد له سكان المدينة بدفع الضرائب وإرسالها له في نابلس مع الشيخ أحمد أبو السعود[٢١٩] القاضي الشافعي في مدينة القدس[٢٢٠]، وتعهد له أبو السعود بذلك[٢٢١]، ورغم تلك الوعود المقطوعة من سكان المدينة والقاضي إلا أن تلك الوعود لم يتم تنفيذها، لكن الكتخدا كان مضطراً لترك المنطقة والعودة إلى دمشق لتجهيز قافلة الحج، بسبب اقتراب موعد الحج[٢٢٢]. ولم يستطع الوالي حماية قافلة الحج عام ١٨٢٦ وتأمين الخدمات المطلوبة، ففي أثناء عودة القافلة من الحجاز تعرضت القافلة

---

٢١٦ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، ص٤٥-٤٦.
٢١٧ . الشهابي، حيدر أحمد. **لبنان في عهد الامراء الشهابيين**. تحقيق: أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، ج٣. ط٢. لبنان: منشورات المكتبة البوليسية، ١٩٨٤، ص٧٨٥.
٢١٨ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، ص٤٥-٤٦.
٢١٩ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، ص ٤٥-٤٦.
٢٢٠ . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٢٨.
٢٢١ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، ص٤٥-٤٦.
٢٢٢ . مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٢٨.

للهجوم، فمات عدد كبير من الحجاج الأمر الذي جعل السلطان يعزل والي الشام ولي الدين ويضبط أمواله، ويعين غيره[٢٢٣].

أصدر السلطان أمره إلى عبد الله باشا بإخضاع الثوار والقضاء على الثورة، فوجد عبد الله باشا في تدخله فرصة لبسط سيطرته المباشرة على نابلس والقدس والخليل[٢٢٤]، ومن أجل ذلك أرسل عبد الله باشا نائبه (الكيخيا) إلى مدينة القدس ومعه ألفا جندي[٢٢٥]، وسبعة مدافع. وصل الكيخيا موسى بك إلى مدينة الرملة وأخذ بمراسلة آل أبي غوش لكي يأمن جانبهم من ناحية، ولكي يفصلهم عن سكان المدينة ويبعدهم عن الثوار من ناحية أخرى[٢٢٦]، واتفق معهم على السماح له بالمرور إلى مدينة القدس من دون أن يعترضوا طريقه هو وجنوده[٢٢٧]. وبعد ذلك واصل مروره حتى وصل مدينة القدس وعسكر بالقرب من كنيسة القديس جورج، وكان أهل المدينة من المسلمين قد استعدوا لقدوم عساكر عبد الله باشا، لذلك بادروا إلى توثيق أواصر العلاقة مع الطوائف الأخرى من المسيحيين واليهود، حيث عهدوا لهم بسد أبواب مدينة القدس بالحجارة تأهباً لهجوم جيوش عبد الله باشا[٢٢٨].

أرسل الكيخيا في البداية إلى زعماء القدس رسائل يطالبهم فيها بوقف الثورة، والاستسلام وفتح أبواب القلعة، إلا أنهم رفضوا الاستسلام، ورفضوا الموافقة على فتح مدينتهم للأجانب الألبان أو الأتراك، مسلمين كانوا أم مسيحيين، وعندما أيقن رفضهم أمر جنوده بإطلاق النار على الثوار، واستمرت المواجهات بين الطرفين، حتى وصل للكيخيا مدداً من عبد الله باشا ومدافع، فوزع الكيخيا الجنود والمدافع على الجهات الأربعة للمدينة[٢٢٩].

---

[٢٢٣] .الشهابي، حيدر أحمد. **مصدر سابق**، ص٧٨٥.
[٢٢٤] . Safi, Khaled. **Op. cit**., p. 23.
[٢٢٥] . العسلي، كامل جميل. **مصدر سابق**، ص٢٦١.
[٢٢٦] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٦.
[٢٢٧] . مناع، عادل. **" تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٢٨.
[٢٢٨] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٧.
[٢٢٩] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٧.

بدأ الكيخيا بضرب المدينة بالمدفعية من جبل الطور وبدأت القنابل تنزل على المدينة دون تمييز[٢٣٠]، وفي هذا الوقت حدث خلاف بين سكان مدينة القدس وبين سكان قرى القدس، وهو ما جعل مشايخ سكان القرى يخالفون سكان المدينة ويستسلمون للحملة، الأمر الذي أضعف موقف سكان المدينة[٢٣١]. ومن جهة أخرى كانت المؤن قليلة، وانتشر الجوع في المدينة، وكاد أن يقضي على الفقراء، إضافة إلى انتشار الذعر والخوف لدى الأطفال والنساء بسبب القصف المتواصل[٢٣٢]، مما اضطرهم إلى الاستسلام[٢٣٣]. بدأ السكان بمفاوضات مع الكيخيا انتهت بالعفو العام عن أهالي القدس والثوار[٢٣٤]، وأعطى الأمان لزعماء الثورة للخروج من المدينة[٢٣٥]، والإبقاء على الضرائب القديمة كما هي دون زيادة عليها، كما تم الاتفاق على منع الجند من التدخل في شؤون السكان والمدينة، واستسلم السكان للكيخيا وأعطوه مفاتيح القلعة، فدخلها ووضع فيها ثلاثمائة جندي[٢٣٦].

أما بالنسبة إلى زعيما الثورة علي يوسف الجاعوني وأحمد آغا الدزدار، فقد قبض عليهما الكيخيا وأرسلهما إلى عكا، لينظر عبد الله باشا في أمرهما، إلا أن عبد الله باشا التزم بما تم الإتفاق عليه وأطلق سراحهما، لكنه اشترط عليهما عدم البقاء في القدس، فنفى علي يوسف آغا إلى الرملة[٢٣٧]، وأحمد آغا الدزدار إلى نابلس، لمدة قصيرة ثم عاد مرة أخرى إلى القدس وتولى منصبه السابق قائداً للقلعة[٢٣٨]، وعملَ بأوامر السلطان وسلم عبد الله باشا والي الشام مدينة القدس بعد أن تمكن من إخضاعها[٢٣٩]، وبالتالي نجح عبد الله باشا في قمع الثورة، الأمر الذي رفع من مكانته لدى السلطان محمود الثاني،

---

[٢٣٠] . العسلي، كامل جميل. **مصدر سابق**، ص٢٦١.
[٢٣١] . المدني، زياد عبد العزيز. **مصدر سابق**، ص٤٧.
[٢٣٢] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٨.
[٢٣٣] . المدني، زياد عبد العزيز. **مصدر سابق**، ص٤٧.
[٢٣٤] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٨.
[٢٣٥] . العسلي، كامل جميل. **مصدر سابق**، ص٢٦١.
[٢٣٦] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص ٥٤٨.
[٢٣٧] . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٢٩.
[٢٣٨] . مناع، عادل. **" أعلام فلسطين" مصدر سابق**، ص١٧٩-١٨٠.
[٢٣٩] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص ٥٤٩.

واستطاعت عكا بفضله أن تثبت مرة أخرى قدرتها على منافسة دمشق[٢٤٠]. وقام والي الشام بتعيين عثمان آغا متسلماً جديداً لمدينة القدس في ٢٠ كانون الأول ١٨٢٦[٢٤١]، وفور تعيينه بدأ بمطالبة سكان القدس وقراها بدفع الضرائب المتأخرة عن السنتين (١٨٢٥-١٨٢٦)[٢٤٢].

[٢٤٠] . سيسالم، عصام. **مصدر سابق**، ص٢٦٨.
[٢٤١] . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٢٩.
[٢٤٢] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٥٤٩.

تأثير ثورة ١٨٢٥-١٨٢٦ على الأوضاع الأمنية في مدينة القدس وأريافها:

بعد أن تمكنت الدولة العثمانية بمساعدة والي صيدا من القضاء على الثورة في مدينة القدس وأريافها، قررت تعزيز سيطرتها المباشرة على المنطقة، وتقليل الحكم الذاتي الذي تميزت به منطقة جبل القدس؛ لكي لا يتجرأ سكان القدس وأريافها على التمرد عليها مرة أخرى. لذلك قام والي دمشق بإصدار أوامره بوضع حاميات عسكرية على بعض القرى الواقعة على الطرق الرئيسية إلى الشمال من مدينة القدس. لقيت هذه الخطوة معارضة شديدة من مشايخ العائلات الريفية المتنفذة في المنطقة من أمثال آل السمحان وآل أبو غوش، فقد أيقن هؤلاء أن قبولهم لوجود هذه الحاميات العسكرية في مناطقهم يعني نهاية الحكم الذاتي الذي تمتع به هؤلاء المشايخ في مناطقهم[٢٤٣].

رغم انتهاء ثورة القدس عام ١٨٢٦، ورغم ما تم الاتفاق عليه مع السلطات العثمانية والتي تمثلت بالعفو العام عن السكان مثلما سبق وان أشرنا، إلا أن الدولة العثمانية لم تنس ما أقدم عليه أهالي القدس وأريافها من تحدي لسلطاتها ولم تغفر لهم ذلك. انتشرت بين السكان أخبار بعزم رجال الدولة العثمانية على إجراء أعمال انتقامية في المدينة ضد الأهالي الذين شاركوا بالثورة، الأمر الذي تسبب في نزوح بعض السكان من مدينة القدس من المسلمين وأهل الذمة أيضاً، فقام والي بلاد الشام بإصدار فرمان بين فيه أن تلك إشاعات من "أرباب الفساد" كما منح السكان "أمان سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم" للنازحين من أجل العودة إليها، وممارسة أعمالهم وذلك لأن الأمور الاقتصادية كانت قد توقفت بسبب نزوحهم عن المدينة، وتوقف أشغالهم[٢٤٤].

" انه قد زحلكم وساويس من اقاويل ارباب الفساد ونزحتم عن اوطانكم وتركتم اسبابكم فهذا شي ضد رضانا فالان جل مرادنا راحة الفقر والرعايا ودايع رب البرايا فالمراد بوقوفكم على مرسومنا هذا ترفعو هذه المخابلات من بالكم وترجعو الى محلاتكم تتعاطوا اشغالكم وامور معاشكم ولكم من لدنا راي الله وامان سيدنا محمد رسول

---

٢٤٣. مناع، عادل. **"لواء القدس" مصدر سابق**، ص٢٤٨.

٢٤٤. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٤ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ ٢ كانون الأول ١٨٢٧م، ص٢٠.

الله صلى الله عليه وسلم... وبمنه تعالى لم تشاهدون من لدنا غير الحماية والصيانة والراحة المرتبة من ساير الوجوه اعلموه واعتمدوه غاية الاعتماد"[٢٤٥].

ورغم ذلك الأمان الذي منحه الوالي لسكان القدس ونواحيها، إلا أن الموظفين العثمانيين لم يلتزموا به، فباشروا بسلسلة أعمال انتقامية ضد السكان، استهدفت سكان القرى تحديداً، وقد ورد في سجلات محكمة القدس الشرعية حالات تدل على السياسة الانتقامية التي قام بها متسلم القدس ضد بعض القرى التابعة لمدينة القدس بسبب مشاركتها بأعمال الثورة وتحديها للسلطة العثمانية، ومنها قرى رام الله وبيت جالا والجديرة.

أظهرت السجلات الدور المهم لنساء الريف المقدسي في أحداث ثورة ١٨٢٦ جنباً إلى جنب مع الرجال، فقد باشرت الدولة العثمانية في القيام بأعمال عنف ضد الريف المقدسي انتقاماً من الفئات المشاركة بالثورة، ولم تنجُ النساء من تلك الأعمال، حيث قام متسلم القدس في كانون الأول من عام ١٨٢٧ بإصدار الأوامر إلى عساكره بالقبض على النساء من قريتي رام الله وبيت جالا وإحضارهن إلى القدس، وسجنهن بسبب مشاركتهن في الثورة، الأمر الذي أثار الأهالي بسبب مخالفة هذا العمل لعاداتهم وأعرافهم، وقام الأهالي برفع الشكاوي إلى والي الشام. وبناء على الشكوى التي قدمت للوالي، أصدر أمره في ١١ كانون الأول إلى متسلم القدس والأعيان والعلماء بإطلاق سراح النساء، وعدم التعرض لهن مرة أخرى، موضحاً في الفرمان بأن هذا العمل أقدم عليه المتسلم من تلقاء نفسه ودون إذن الوالي:

"... انه طرق مسامعنا بان متسلمنا بالقدس الشريف حافظ رامي القبض على بعض حريم من قرايا بيت جالا ورام الله والحال لم جرت العادة بالسبق على الحريم فهذا اشي ضد رضانا وعلى كل حال لم نعطي به الرخصة بامور مثل هذه فالمراد حالا وقوفكم على امرنا هذا تطلقوا سراحهم وتخلو سبيلهم يتوجهوا على قراياهم من دون معارضة لهم لان بحوله تعالى وسطوة سيف الدولة العلية نصرها رب البرية في كل ... يدنا طايلة على رجالهم ومن الان وصاعد اياكم والمعارضة الى الحريم ولا يبدى من احد معارضة ايا الحريم بوجه من الوجوه"[٢٤٦].

---

[٢٤٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٤ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ ٢ كانون الأول ١٨٢٧م، ص٢٠.
[٢٤٦]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ ١١ كانون الأول ١٨٢٧م، ص٢١.

لم تكن قريتي رام الله وبيت جالا الوحيدتين اللتين عانتا من بطش المتسلم، بل عانت أيضاً من ذلك قرية الجديرة، حيث أمر متسلم القدس عساكره بالتوجه إليها لتأديب سكانها الذين شاركوا بالثورة بحجة عدم دفع أموال الميري، الأمر الذي أجبر السكان على الهرب من القرية خوفاً من دفع الغرامات، فأصدر والي دمشق أوامره في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٨٢٧ إلى متسلم القدس بهدم وتخريب القرية بما تشمله من أبنية وأشجار، وذلك لتأديبهم على الوقوف في وجه الدولة العثمانية ورفض دفع الضرائب. لقد أرادت الدولة العثمانية أن تعمل على إعادة السيطرة على منطقة جبل القدس وكسر شوكة الريف المقدسي؛ لكي لا يتجرأ مرة أخرى و يعلن التمرد والعصيان عليها.

"... انو انه طرق مسامعنا بأن اهل قرية جديرة من ناحية [قضية من سنجق] القدس الشريف تركو قريتهم وفرو هاربين [منا] لا يدفعوا اموال الميري الذي عليهم لطرف خزينتنا... عقلهم حيث غير خافي للجميع ان اموال الميري حق مربوطة زمرتبة بمصارف طريق الحاج الشريف ولا يمكن الاغضا عن تحصيلها بوجه من الوجوه لان معاذ الله تعالى اذا صار ادنى تهاون او قصور بامور الاموال الميرية يكون باعث لتعطيل امور الحاج الشريف والعياذ بالله من ذلك فالمراد منكم ان كان صحيح ... اهالي قرية الجديرة المرقومة بالحال توجهوه معمارية وقطاعين وتحضر الات الهدم وقطع الاشجار بطرفكم وتعرضوا لدينا كي نقدر لكم اوامرنا بهدم القرية المرقومة وقطع اشجارها ومحو اثارها لأن كل من صار منهم ادنى تهاون بدفع اموال الميرية وكل من نزحو من قريتة لغيرها لازم عن خراب قريتهم وهدم جدرانها وقطع اشجارها بالطبة "[٢٤٧].

[٢٤٧] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ٥ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ ٢٣ تشرين الثاني ١٨٢٧م، ص٢٧.

الأوضاع الأمنية في القدس ما بين (١٨٢٥-١٨٣١):

يتضح لنا أن حالة من عدم الاستقرار الأمني وانتشار الفوضى قد عمّت مدينة القدس، والمناطق المجاورة لها خلال الفترة الزمنية التي يتناولها هذا الفصل (١٨٢٥-١٨٣١)، وهي الفترة التي حدثت فيها ثورة عمت مدينة القدس ونواحيها، وقد نتساءل إن كانت هذه الثورة وما تبعها من أحداث قد انعكست على الحالة الأمنية في مدينة القدس، من حيث انتشار للجرائم، والتعدي على حقوق السكان، مما يأخذنا إلى الاعتقاد بأن الفوضى الأمنية التي عاشتها المنطقة قبيل الحكم المصري هي التي دفعت سكان القدس والمناطق المجاورة إلى الترحيب بالحكم المصري، اعتقاداً بأن الحكم المصري سيجلب الاستقرار الأمني الذي طالما حلموا به.

ولكن من الصعب إطلاق مثل هذا الحكم، قبل دراستنا دراسة مفصلة للأوضاع الأمنية لمدينة القدس وجوارها خلال فترة ثورة عام ١٨٢٥ وما قبل الحكم المصري، ولا يوجد أصدق ولا أدق من سجلات محكمة القدس الشرعية، لإعطائنا صورة شاملة عن تلك المعلومات وهذا ما قمنا به في هذا الفصل، حيث أجرينا جرداً كاملاً للسجلات التي غطت الفترة الزمنية (١٨٢٥- ١٨٣١)، وهي السجلات (٣٠٩-٣١٥)، وخرجنا بإحصائيات تبين ما حدث خلال الفترة الزمنية المذكورة من جرائم قتل، وحالات سرقة، وتعديات على حقوق الآخرين وغيرها من القضايا، كما يظهر ذلك في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١):

جدول يبين إحصائيات القضايا التي وردت في سجلات محكمة القدس الشرعية لفترة (١٨٢٥–١٨٣١) في مدينة القدس ونواحيها

	عدد القضايا ونوعها							
العام	اعتداءات من الجند	تمرد على أوامر الدولة	سرقة	قتل	اغتصاب	خلافات مالية	خلافات اجتماعية	التعدي على أملاك الغير
١٨٢٥م	١	ـــ	ـــ	٢	ـــ	٣	٢	٢
١٨٢٦م	٢	١	ـــ	ـــ	ـــ	٥	٣	٢
١٨٢٧م	٢	٢	٤	ـــ	١	١٠	٤	١
١٨٢٨م	ـــ	١	ـــ	ـــ	ـــ	١	٢	١
١٨٢٩م	ـــ	ـــ	١	ـــ	ـــ	٨	٢	١
١٨٣٠م	ـــ	ـــ	ـــ	١	ـــ	٤	٣	١
١٨٣١م	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	٦	١	٣
المجموع	**٥**	**٤**	**٥**	**٣**	**١**	**٣٧**	**١٧**	**١١**

١. سياسة الولاة وموظفو الدولة التعسفية:

كشفت سجلات محكمة القدس الشرعية بعض التجاوزات التي كان يقوم بها بعض الموظفين التي تعينهم الدولة العثمانية في القدس، حيث كان بعضهم يستغلون مناصبهم لمصالحهم الشخصية، أو في إلحاق الأذى بأهالي القدس والقرى المجاورة، أو في اختلاس أموال الدولة، وقد ورد في سجلات محكمة القدس استياء السكان من بعض الموظفين التي كانت تعينهم الدولة، ففي قرية بيتونيا ذكرت السجلات استياء الأهالي من تصرفات شيخ ناحية بيتونيا الشيخ إسماعيل السمحان، حيث اشتكى السكان من أسلوبه

في التعامل معهم وما لحق بهم من أذى بسبب تصرفاته، مما جعل الوالي يقدم في ١٩ أيار ١٨٢٥م على عزله وتعين بدلاً منه، استجاباتاً لرغبة السكان، (أنظر ملحق رقم ٢):

" ... ما عرضتم بخصوص رعايانا اهالي قرية بتونة وتوابعها وانه حاصل لهم الثقلة من الشيخ اسماعيل السمحان عليهم والا امرهم ..... ملتمسين رفع ايد المذكور عنهم وتنصب الشيخ عبد اللطيف الريان شيخا عليهم كما كان ومتعهدين بأداء قرش الميري والزخاير وخدامة لطرق خزينتنا فقبلنا التماسكم وصدرة اوامرنا الى اسماعيل السمحان بان يسلم القرايا المذكورة المرقومتين الى متسلمنا المومى اليه لكي يسلمهم لشيخ عبد اللطيف الريان وكذلك... الشيخ حسين عبد الهادي والشيخ قاسم الأحمد بأن يعملوا همة باستخلاص القرايا من اسماعيل السمحان وتسليمهم إلى متسلمنا المومى اليه حسب التماسكم واصدرنا لكم مرسومنا هذا "[٢٤٨].

كما تشير السجلات إلى أن بعض أصحاب النفوذ من فئات المجتمع المقدسي قد استغل مكانته ومكانة والده ولجأ إلى استخدام القوة من أجل ابتزاز الناس، مستنداً إلى وقوف أصحاب النفوذ من كبار العسكر والموظفين معه– وهم الذين أطلقت عليهم السجلات اسم أهل العرف–[٢٤٩]، وتغطيتهم على أفعاله، وقد ذكرت سجلات محكمة القدس الشرعية بتاريخ آب ١٨٢٦، شكوى قدمها رجل من عامة الناس على أحد موظفي الدولة، استغل منصبه بصفته كتخدا[٢٥٠]، وقربه من أهل العرف، وأقدم على سلب الرجل محاصيله بالقوة:

" ادعى الحاج خليل جزكي الفرخ على حسين كتخدا ابن المرحوم مصطفى اغا كتخدا قلعة يافا...الوكيل عن نفسه والوكيل الشرعي من قبل اخيه محمد ابن مصطفى اغا المرقوم الثابتة وكالته عنه حسبما وكله بالمجلس الشرعي الحاضر معه بالمجلس الشرعي وقال في تقرير دعواه عليه انه اخذ مني بحكم السيف [جبي أعلي خمسين] حبية حنطة واربعين حبيبة شعير وعشرة حبابي سمسم اخذهم مني بالقهر والغلبة بمعرفة حاكم العرف والان اريد اخذ ما ذكر من الحبوب من المدعي عليه بالوجه الشرعي..." [٢٥١].

---

[٢٤٨] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ٢ شوال ١٢٤٠هـ/ ١٩ أيار ١٨٢٥م، ص٣٣.

[٢٤٩] .حول أهل العرف انظر إلى (السوارية، نوفان. "القدس في ظل الحكم العثماني ١١١٢-١١٢٣هـ/ ١٧٠٠-١٧١١م دراسة في الأوضاع الداخلية من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية"، **مؤتة للبحوث والدراسات**، م١٤، ع ٨، ١٩٩٩، ص١١٦، ص١٣٤).

[٢٥٠] . الكتخدا: هو الوكيل والنائب لأصحاب المناصب العليا في الدولة العثمانية. (المصري، حسين مجيب. **معجم الدولة العثمانية**. ط١. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٤، ص١١٢).

[٢٥١] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، محرم ١٢٤٢هـ/ آب ١٨٢٦م، ص١٢٩-١٣٠.

كما أن البعض كان يستغل منصبه، ليقوم باختلاس أموال الدولة، بدعوى تكذيب العامة في مسألة دفعهم لما عليهم من التزامات مالية للدولة، حيثُ ظهر في سجلات محكمة القدس في كانون الأول عام ١٨٢٦، أن مصطفى وكيل متسلم القدس قد أنكر قيام ترجمان وكيل طائفة الروم في القدس بدفع ما عليه من أموال للدولة، علماً أنه أخذ من الراهب ما يتوجب عليه دفعه للدولة، ومن ثم أنكر أن الراهب قد دفع المبلغ للدولة، إلا أن القضاء قد أثبت قيام الراهب فعلاً بدفع ما عليه من أموال للدولة:

"ادعى مصطفى وكيل خرج إبراهيم أغا ابازه متسلم القدس الشريف على فخر الملة المسيحية الراهب [واتين] ترجمان وكيل طايفة الروم بالقدس حالا بموجب تذكرة من [يعلم] طالب السنجق بختم جناب المتسلم المومى اليه واطلب ذلك من الوكيل المرقوم بالوجه الشرعي سيل المدعي عليه اجاب ان حين جاء المدعي بالتذكرة ودفع له الوكيل المرسوم الثمن الثمانية غرش اسدية بالتمام والكمال ولم يبق له من احد [الحوالة] المرقومة الدرهم المفرد فانكر المدعي مصطفى قبض ذلك من الوكيل المرسوم فعتد ذلك طلب مولانا الحاكم الشرعي من وكيل الراهب المرسوم بينة شرعية تشهد له بدفع المبلغ بالثمانية غرش اسدية الحوالة المرقوم لها المدعي مصطفى فاحضر للشهادة كل واحد من السيد [جواد] افندي وابراهيم الاسود فشهدوا ان وكيل رهبان دير طايفة الروم حالا واتين الراهب دفع الى مصطفى وكيل خرج جناب ابراهيم اغا الثمانية غرش الذي تحول بها من قبل جناب المتسلم من اصل المال الميري المطلوب من الوكيل المسفور حين جاه بتذكرة الحوالة فقبلت شهادتهما بذلك القبول الشرعي فلما ثبت ما قامت به البينة الشرعية منع مولانا مصطفى وكيل خرج من دعواه هذه المنع الشرعي وعرفه انه حيث ثبت الدفع بشهادة الشاهدين المرقومين فليس له معارضه مع الوكيل المرسوم بخصوص ذلك .... حرر في اواخر جمادى الاولى سنة اثنين واربعين ومائتين والف"[٢٥٢]

وهناك بعض التجاوزات كانت تتم من متسلم القدس نفسه تجاه السكان، فقد مر معنا في أعقاب ثورة القدس(١٨٢٥-١٨٢٦)، كيف أن المتسلم تجاوز العادات والأعراف وسجن نساء من قريتي رام الله وبيت جالا دون علم والي الشام، الذي استنكر ذلك ورفضه وطالب بالعفو عنهن [٢٥٣]، إضافة إلى ما حدث في قرية الجديرة من تدمير لها ولأشجارها بأمر من الوالي[٢٥٤].

---

٢٥٢. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، جمادى الأولى ١٢٤٢هـ/ كانون الأول ١٨٢٦م، ص٤١.
٢٥٣. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ ١١ كانون الأول ١٨٢٧م ، ص٢١.
٢٥٤. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ٥ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ ٢٣ تشرين الثاني ١٨٢٧م، ص٢٧.

٢. محاولات تمرد على أوامر الدولة:

على الرغم من قمع ثورة القدس، إلا أن الأوضاع لم تستقر في مدينة القدس في الفترة اللاحقة لها، فقد كشفت السجلات من خلال الفرمانات التي تضمنتها، حالات من عدم الرضا في القدس وجوارها، من قبل الأهالي فيما يتعلق بالقائمين بتنفيذ أوامر الدولة العثمانية من أمثال المتسلم، تمثلت تلك القضايا بمحاولة تمرد على أوامر الدولة العثمانية، ورغم قلة هذه الحالات، إذ أننا لم نعثر إلا على أربع حالات فقط، إلا أن مدلولها كان كبيراً جداً، فهذه الحالات تبين عدم رضا الأهالي بالأمر القائم في تلك الفترة، وتخوفهم المستمر من الدولة العثمانية، مما قد يقودنا إلى استنتاج أسباب ترحيب السكان بالحكم المصري، والسهولة التي دخل بها هذا الحكم إلى مدينة القدس.

ذكرت السجلات انتشار ما يعرف بأهل الشقاوة والفساد، خصوصاً في الفترة اللاحقة لثورة القدس ١٨٢٥، حيث صدر منهم أعمال تخالف المألوف، مما جعل والي الشام يصدر الأوامر في ٢٣ أيلول عام ١٨٢٦، بالقبض على المتواجدين بالمدينة، وعدم السماح لعودة الخارجين منها، أنظر ملحق رقم (٣):

"... بخصوص [لاشقيا والاسقاه] الذي ظهر منهم الفساد والعصاوة في السابق والأمور المغايرة في البلدة فالأن مقتضى رمي القبض عليهم [والطلوع] من حقهم بنظر الشقاوة الذي سلف منهم وعصاتهم على ولاة الأمور فالمراد مهما كان موجود منهم ودخل البلدة ترموا القبض عليهم وتطلعوا من حقهم واما الذي فروا هاربين وخرجوا من البلدة فهو[ردي] منفين من البلدة المراد منكم لا تدعوا احد منهم يدخل إلى مدينة القدس الشريف بوجه من الوجوه بل يتوجهوا لغير ايالتنا "[٢٥٥].

لم تتوقف أعمال "أرباب الفساد" بحسب ما أطلق عليهم في الفرمانات التي وردت في سجلات محكمة القدس الشرعية، على التمرد على "ولاة الأمور"، بل تسببوا أيضاً في إخافة سكان القدس "مسلمين وأهل ذمة" من الدولة العثمانية وموظفيها، ففي عام ١٨٢٧، أخذ أرباب الفساد بنشر شائعات وأقاويل بين السكان أدت إلى نزوحهم عن القدس، أنظر ملحق رقم (٤):

---

[٢٥٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ٢١جمادى الأولى ١٢٤٤هـ/ ٢٠ كانون الأول ١٨٢٦م، ص١٣.

"انه قد [زحلكم] وساوس من اقاويل ارباب الفساد ونزحتم عن اوطانكم وتركتم اسبابكم فهذا اشي ضد رضانا... ترفعوا هذه المخابلات من بالكم وترجعوا الى محلاتكم تتعاطوا اشغالكم وامور معاشكم ولكم من لدنا راي الله وامان سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم"[٢٥٦].

وهذا قد يفسر عدم الثقة بالدولة العثمانية، والتخوف الدائم منها، خصوصاً بعد الأحداث التي مرت بها مدينة القدس أثناء الثورة، كما تمرد أهالي مدينة القدس ونواحيها على المتسلم حافظ محمد آغا بعدم طاعة أوامره، مما جعل الوالي يصدر فرماناً بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٨٢٧، يشدد فيه على طاعة المتسلم ويحذر من عواقب العصيان:

" انه طرق مسامعنا بأن البعض من الأهالي البلدة ومن الخارج صاير منهم عدم انقياد وقلة اطاعة لاوامر متسلمنا بالقدس المومى اليه فهذا شي ضد رضانا ولا يمكن [تعظمانه] رخصة بذلك حيث انه هذه الامور موجبة الى [تغلبة الفقرا] والرعايا وعواقبها وخيمة [واستغربنا سلونكم عن امور] مثل [هذه] اذا انتم ان وجدتم وجوه بلده [الشي] مثل هذا انتم [مسؤلين] عنه وفيما بعد يترتب عليكم الملام او محقق عندكم اننا لانسمح بوقوع [مواد] مثل هذه وكان مقتضي انكم توخد الدنيا عن الاشقيا المتجاوزين الحدود كي نباشر [الطلوع] من حقهم وترتب جزرهم لأن من حمده تعالى عساكرنا [كثيرة] وبحوله تعالى كل من صدر منه عدم الطاعة لاوامر متسلمنا سوف يحل به سيف الانتقام ويصير عبرة لأنام فالمراد بوقوفكم على امرنا هذا تكونوا المنضمون سامعين ولا [تعازه] مبادرين وبمخالفته متجانبين وتكونوا انتم ومتسلمنا بالاتقان والاتحاد قلبا وقالبا وتشهدو تلاوته على [الأنام] ويكون معلوم الاشقيا المتظاهرين بانشأ الفساد وكل من [يلزم] حدوده ويمشي في ادبه وبحسن سلوكه بما فيه رضى الله تعالى ورضانا وتحذروهم وتنذروهم من عواقب ذلك غاية التحذير معاذ الله تعالى بعد الآن ان طرقا مسامعنا بأن ظهر من أحد داخلا وخارجا فما له لا يغني عن حاله وخطيئة في... ولومه على نفسه ويندم حيث لا ينفعه الندم ولا يقدر على رد الجواب فبنا على ذلك اصدرنا لكم مرسومنا هذا من ديوان الشام."[٢٥٧].

لم تتوقف أعمال الأهالي على التمرد على أوامر المتسلم، بل تجاوزته إلى نشر الشائعات، الأمر الذي تسبب في تأخر تحصيل "مطالب الخزينة"، فأرسل والي الشام بتاريخ ٤ شباط عام ١٨٢٨، فرماناً يحذر الأهالي وخصوصاً التجار من هذه الأعمال:

---

[٢٥٦]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٤ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ ٢ كانون الأول ١٨٢٧م، ص٢٠.
[٢٥٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٧ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/٧ تشرين الأول ١٨٢٧م، ص٥.

"صدر الموالي العظام المولى الهمام مولانا منلا افندي مويد الشريعة النبوية بالقدس الشريف دامت فضايله على الأنام وافتخار العلماء والمدرسين مفتي افندي زيد علومه وفرع الشجرة الزكية طراز العصابة الهاشمية نقيب الاشراف السيد عمر افندي زيد شرف سيادته وفتخار الاماجد والاكارم متسلمنا بالقدس حالا اباظة ابراهيم اغا زيد مجده وبقية وجوه البلدة زيد مفاخرهم وقدوة الاماثل والاقران مير الاي زيد قدره تحيطون علما انو انه طرق مسامعنا الاشعات[ ] والاقاويل الباطلة الناتجة من بعض اشخاص [يتجار] ويلفظها من غير معرفة ومن ذلك صاير تأخير نتاج مطالب خزينتنا فالمراد ترفعو هذه الوسواس والأوهام من ضميركم وتتركوا هذا القيل والقال الفارغ الذي لا أصل له وتكون جميعا (متتحدين) باشغالكم واعمالكم ويكون براحة البال من هذه المخابلات الفاسدة وتسجلوا صالح الدعوات الخيرية لحضرة مولانا السلطان نصره العزيز الرحمن ولنا حجاج المسلمين وزمرة الموحدين فبنا على ذلك أصدرنا لكم مرسومنا هذا من ديوان الشام والقدس ونابلس فبوصوله ووقوفكم على مضمونه تعملوا بموجبه وتحاشوا مخالفته اعلموا ذلك واعتمدوه غاية الاعتماد والحذر من الخلاف"[٢٥٨].

٣. حالات السرقة والقتل:

رصدت سجلات محكمة القدس الشرعية حالات سرقة وقتل، وهذه الحالات وجدت في مدينة القدس في الفترة الزمنية التي يشملها الفصل، وهي ظواهر لا تكاد تخلو من مجتمع من المجتمعات ولا بأي فترة تاريخية كانت، كما أن الذي يلفت الانتباه هو قلة عددها، رغم أن هذا العدد لا يمكن أن يعكس العدد الحقيقي لمثل هذه الحوادث، لاعتقادنا بأن هناك من يلجأ إلى حل المشاكل عن طريق العرف العشائري، بعيداً عن المحكمة والقانون خاصة في القرى والأرياف. حوادث السرقة في الفترة الزمنية التي يشملها الفصل قليلة، لم تتجاوز خمس حالات فقط، إما لسرقة الحيوانات[٢٥٩]، أو لسرقة مجوهرات[٢٦٠]، أو لسرقة المال[٢٦١] (أنظر إلى ملحق رقم ٥)، ولقد تم إعادة الحقوق إلى أصحابها حسب ما ورد في سجلات محكمة

---

[٢٥٨] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم٣١٢، ١٩ رجب ١٢٤٣هـ /٤ شباط ١٨٢٨م، ص٣٣.
[٢٥٩] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ أيلول ١٨٢٧م، ص٤.
[٢٦٠] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ذي الحجة ١٢٤٢هـ/ تموز ١٨٢٧م، ص٨١؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ١٢ تشرين الأول ١٨٢٧م، ص٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م، ص٦٩.
[٢٦١] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، ص٢.

القدس، بناءً على ما ثبت في البينة إما بشهادة الشهود[٢٦٢] أو بأداء اليمين[٢٦٣]، وعندما كان يعجز المدعي عن إحضار البينة كانت تبطل دعوته[٢٦٤]، وهذا ما يوضحه جدول رقم (٢):

جدول رقم (٢): حالات السرقة التي ظهرت في السجلات ما بين (١٨٢٥-١٨٣١م) في مدينة القدس ونواحيها

	السارق	المسروق	نوع المسروقات	كيفية حدوثها	الحكم الشرعي	تاريخ القضية
١	الذمي عطا الله سالم ابو الركب الرومي وأخيه	مصطفى حمود الصباغ	مجوهرات ذهبية (عقد ما شاء الله به تعاليق ذهبيه عددها أربعين)	أحضر المدعي المجوهرات لكي يقوم المدعيان عليهما بإصلاحها، إلا أنهما أنكرا حدوث ذلك.	بطلت دعوته لعدم قدرته على إحضار بينة تثبت صحة دعوته.	ذي الحجة ١٢٤٢هـ/ تموز ١٨٢٧م[٢٦٥].
٢	حسن عبده النعمان المقدسي	رمضان الحبشي اللدي	حصان (كديش)	اشترى رمضان كديش من حسن عبده، وعندما ذهب إلى الناصرة تبين أن الكديش لإسماعيل آغا الذي أحضر شهود من الناصرة وأخذ الكديش، وعاد رمضان إلى القدس ليطالب حسن بثمن الكديش، وقد ادعى حسن بأنه اشترى الكديش من شحادة وشريكه صالح.	بعد أن ثبت للحاكم الشرعي صحة أقوال حسن بشهادة شهود، أمر الحاكم الشرعي رمضان بعدم التعرض لحسن، ولا لمن باعه الكديش، وبأن البيع قد تم فعلاً، ولا يحق لرمضان استرجاع المبلغ.	ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ أيلول ١٨٢٧م[٢٦٦].
٣	الخواجا اسعد كلس الخليلي	حسين ابن الحاج احمد الرشيد المصري ووالدته سعدية	مجوهرات ذهبية (كردان)	أن المدعيين قد أضاعا الكردان منذ تسع سنوات، ومن ثم وجدوه عند المدعي عليه.	أبطلت الدعوة بسبب عجز المدعيين عن إثبات صحة دعواهما وبسبب يمين المدعي عليه، ابقي القاضي الكردان تحت تصرف المدعي عليه.	٢٢ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ١٢ تشرين الأول ١٨٢٧م[٢٦٧].
٤	حسن الدباغ زوج المرحومة رقية ابنة فطومة مصطفى المصري	فطومة مصطفى المصري	مجوهرات ذهبية (جوز أساور ذهب وعقد ما شاء الله ذهب)	أن المدعية قد وضعت المجوهرات عند ابنتها وزوجها وعندما طلبتهم أنكرهم الزوج وادعى بأنها من ملك زوجته رقية المتوفية منذ أن تزوجها.	أمر القاضي بضم المسروقات إلى تركة المتوفية رقية احمد جوارة، ويتم تقسيمها إلى الورثة حسب الشرع، بعد أن عجزت السيدة فطومة من إحضار شهود تطابق شهادتهم صحة دعواها.	١٤٢٣هـ/ ١٨٢٧م[٢٦٨].

[٢٦٢] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ أيلول ١٨٢٧م، ص٤.
[٢٦٣] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ١٢ تشرين الأول ١٨٢٧م، ص٥.
[٢٦٤] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ذي الحجة ١٢٤٢هـ/ تموز ١٨٢٧م، ص٨١؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ١٢ تشرين الأول ١٨٢٧م، ص٥.
[٢٦٥] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ذي الحجة ١٢٤٢هـ/ تموز ١٨٢٧م، ص٨١.
[٢٦٦] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ أيلول ١٨٢٧م، ص٤.
[٢٦٧] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ١٢ تشرين الأول ١٨٢٧م، ص٥.
[٢٦٨] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م، ص٦٩.

٥	احمد الصوالحي المصري	الحاج عوض من قرية عطارة والذمي نصطاص تماري والذمي عبده الطبه	مبلغ مالي قدره مائة وثماني وأربعين قرش اسدي.	ادعى احمد أنه بات في مصبنة، وانه كان معه المبلغ في جرابه، وعندما ذهب في اليوم التالي إلى السوق ليشترى بأمواله لم يجد المبلغ في جرابه.	التمس الحاكم الشرعي يمين المدعي عليهم، فحلفوا اليمين بعدم سرقتهم للمبلغ المذكور وبالتالي منع الحاكم الشرعي احمد من دعواه.	١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م [٢٦٩].

عند اطلاعنا على الجدول السابق، نجد أن حالات السرقة كانت قليلة جداً، اقتصرت على خمس حالات فقط، خلال سبع سنوات، وهذا العدد القليل من حالات السرقة يستوقفنا قليلاً، ففي مدينة مكتظة بالسكان من جميع الفئات كمدينة القدس، كان من المتوقع أن نجد حالات سرقة أكثر من هذا العدد، وهذا ما يدفعنا إلى التفكير في الأوضاع الاقتصادية لسكان القدس ونواحيها، فمن المعروف والشائع أن انتشار حالات السرقة ليس لها علاقة بالوضع الأمني فحسب، بل لها أيضاً علاقة بالمستوى الاقتصادي للسكان، وبالتالي إن وجود عدد قليل من حالات السرقة هو مؤشر واضح على أن الأوضاع الأمنية في المدينة كانت مستقرة نوعاً ما، مما أدى إلى عدم انتشار لمثل هذه الحالات.

وإذا ما تمعنا في الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) السابقين، لوجدنا أن حالات السرقة لم تحدث في العام الذي حدثت به الثورة أو حتى في العام الذي يليه، وإنما حدثت في سنوات لاحقة، وبلا شك فهو مؤشر على أن مدينة القدس ونواحيها رغم اندلاع الثورة فيها، إلا أن هذه الثورة لم تؤثر على أوضاع السكان الأمنية، وإنما أثرت على الوضع الأمني للدولة العثمانية، فالثورة لم يكن لها انعكاس على السكان في حياتهم اليومية، ولم يستغل السكان حالة "الفلتان الأمني" الذي عاشته القدس خلال فترة الثورة، للقيام بأعمال سرقة، وإنما انعكاس الثورة اقتصر على علاقة السكان بالدولة، والتمرد عليها. والجدير بالملاحظة أن جميع القضايا التي ذكرها جدول رقم (٢)، أثبت القضاء بطلانها، بسبب عدم قدرة المدعي (المسروق) على إحضار بينة تثبت حدوث السرقة.

---

[٢٦٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، ص٢.

أما بالنسبة لحالات **القتل**، فلا يمكن اعتبار أن وجود مثل هذه الحالات هو انعكاس لضعف الأمن في مدينة القدس وجوارها في الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة، فالسجلات لم ترصد سوى ثلاث حالات فقط أنظر إلى ملحق رقم (٦)، حالتان حدثتا في عام ١٨٢٥م، وحالة واحدة فقط حدثت في عام ١٨٣٠، كما يوضحها جدول رقم (٣):

جدول رقم (٣): حالات القتل في مدينة القدس ونواحيها خلال (١٨٢٥-١٨٣١م)

	القاتل	المقتول	الأداة	الحكم الشرعي	تاريخ القضية
١.	يوسف عبد الله الخواجا	محمد صالح الصفدي	رصاص من الطبنجة	دفع يوسف الدية ومقدارها ألف وثلاثمائة قرش اسدية إلى أهل القتيل، بعد أن ثبت حدوث القتل عن طريق الخطأ	صفر سنة ١٢٤١هـ/ أيلول ١٨٢٥م[٢٧٠].
٢.	رشيد مصطفى عارف حجيج	عارف خليل منكة	غير معروفة، لم تذكرها السجلات	تم الصلح وأسقطت زوجة القاتل فطومة حقها من القود عن القاتل وحصلت على ثلاثمائة غرش اسدية حسب ميراثها من زوجها، وأخذ الورثة الدية واسقط القود عن القاتل.	صفر سنة ١٢٤١هـ/ أيلول ١٨٢٥م[٢٧١].
٣.	الحاخام اليهودي ياسف فري وزوجته.	ابن حسن فتح الله كسروري	بحرق ثيابه	تم براءة اليهودي ياسف، بسبب عجز حسن فتح الله عن إحضار بينة تثبت قيام اليهودي بقتل ابنه، ذلك لأن الشهود الذين أحضرهما حسن وهم الحاج احمد، وذمي رومي لم يتعرفا على أن هذا اليهودي هو نفسه الذي أحرق الطفل.	رمضان سنة ١٢٤٥هـ/ آذار ١٨٣٠م[٢٧٢]

إن وجود ثلاث حالات قتل فقط خلال سبع سنوات في مدينة مكتظة بالسكان من جميع الطوائف كمدينة القدس، لا يمكن أن يمثل انعكاساً لمجمل أوضاع مدينة القدس وجوارها من ناحية أمنية. كما أن الحالة الوحيدة التي حدثت خلال الثورة عام ١٨٢٥، حدثت بطريق الخطأ ولم تحدث عمداً، مثلما بينت السجلات في الحالة الأولى من الجدول رقم (٣) :

" لما وقع بقضا الله تعالى وقدرته خرج الرصاص من طبنجة وهي في يد السيد يوسف ابن عبد الله الخواجا واصاب محمد ابن صالح الصفدي في راسه وهو مار في الطريق العام تجاه دكان اخيه شهة[جهة] امه ومات في ليله وطلب والده المرقوم ووالدته القصاص من يوسف المرقوم ولم يثبت عليه شي من القصاص بل الخطا

---

[٢٧٠]. **<u>سجل محكمة القدس الشرعية</u>**، رقم ٣٠٩، صفر ١٢٤١هـ/ أيلول ١٨٢٥م، ص٧١.
[٢٧١]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، صفر ١٢٤١هـ/ أيلول ١٨٢٥م، ص٧٢.
[٢٧٢]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، رمضان ١٢٤٥هـ/ آذار ١٨٣٠م، ص٣.

حسب اقراره والزم الدية وطال النزاع بينهم فتوسط المصلحون على ان تكون الدية الف وثلثماية غرش اسدية مع براة ذمة يوسف من هذه الدية فدفع سيد يوسف المبلغ المذكور الى صالح الصفدي والدا القتيل والى اخيه لطفي الصفدي الوكيل عن الحرمة خديجة بنت الشيخ مصطفى الدسوقي الثابت وكالته عنها بالصلح والابرا بشهادة الحج عبد القادر ابو فرحة ومصطفى صيام مه تصريفها الشيخ محمد الدسوقي التصريف الشرعي وبعد [ ] المبلغ المرقوم من دعوى العمد ومن والديه البراة العام الشرعية قبضهما بدل الدية بحضرة والمعاينة فكان ما قبضه صالح والد القتل من مبلغ الدية ثمانية وسبعة وستون غرش[ووثلثا] غرش وما قبضه لطفي لموكلته خديجة ام القتيل اربعمائة وثلاث وثلاثون غرشاً وثلث ولم يتبقى بذمة يوسف من مبلغ الصلح الدرهم الفردوز في شهادتهما انهما ابرا ذمة والد يوسف وذمة اخوته وهو قاسم واسعد وعبد الرحمن وحسن ومحمد وحسين البراة الشرعية يقويهما لاحق[للاجيل] والموكلة قبل يوسف وايله[ولعنونة] فموجب ذلك كله عرف مولانا صالح والد اهل [ ] الدية حيث صدر الصلح والابرا سم على ذلك كله بعد تقدم دعوا بخصوص العمد[وغرس] الاخطأ ومنع من دعواهما هذه المنع الشرعي في حرر في اوائل صفر الخير سنة احدى واربعين ومائتين والف سنة ١٢٤١هـ"[٢٧٣].

فالسجلات بينت أن الحالة السابقة تمت بالخطأ ومن غير عمد، وتم فيها القتل بإطلاق الرصاص من الطبنجة، ومثل هذا النوع من الأسلحة كان منتشراً في مدينة القدس وجوارها منذ الربع الأول من القرن السادس عشر، وبالتالي مثل هذه الأسلحة كانت متواجدة في القدس ونواحيها منذ تقريباً أكثر من قرنين من الزمان، ومع ذلك لم يتم استخدامها حسب ما أشارت السجلات خلال الست سنوات إلا في حالة واحدة فقط[٢٧٤]، وقد تم حل القضية حسب ما بينت السجلات بدفع الدية لأهل القتيل بعد أن ثبت أن القتل قد حدث بالخطأ وليس بالعمد، وبالتالي سقط القصاص عن القاتل، وتم حل الإشكال بين العائلتين.

أما الحادثة الثانية[٢٧٥] فلم توضح الأداة التي تم استخدامها في عملية القتل، وتم فيها أيضاً حل القضية بدفع القاتل الدية لأهل المقتول، بعد أن أسقط أهل القتيل حقهم من القاتل، وبالتالي أسقط القاضي القصاص عن القاتل، ومن خلال السياق يفهم أن القتل قد حدث عمداً، وهي الحالة الوحيدة التي حدثت عمداً خلال السبع سنوات:

---

[٢٧٣]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، صفر ١٢٤١هـ /أيلول ١٨٢٥م، ص٧١.
[٢٧٤]. السوارية، نوفان رجا. **مصدر سابق**، ص١١٨.
[٢٧٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، صفر ١٢٤١هـ /أيلول ١٨٢٥م، ص٧٢.

" لما كان في سنة قتل السيد عارف ابن المرحوم السيد خليل مكة وثبت ان قاتله السيد رشيد ابن السيد الحاج مصطفى عارف حجيج زاده حضر يوم تاريخه زبدة السادات والأئمة الكرام الاي بيك زاده السيد سليمان افندي الازهري الوكيل الشرعي عن الحرمة فطومة بنت المرحوم السيد احمد منكه زوجة المقتول والوارثة منه بحق الربع لعدم الولد الثابت وكالة عنها سيذكر فيه من الصلح والابرار عن حق القصاص من القاتل بشهادة وتصريف كل واحد من زوجها الان وهو السيد قاسم الخوجا ووالده السيد عبد الله الخوجا ثبوتا وتصريفا شرعيا واقر واعترف واشهد السيد سليمان على [لسان] موكلته فطومة زوجة المقتول السيد عارف المرقوم بحسب اختيارها ورضا عن طيب قلبها وانشراح صدرها انها اسقطت حقها من القود عن قاتل زوجها وهو السيد رشيد ابن السيد الحاج مصطفى حلبي عارف الحجبي وارتضت بالدية عن القصاص وانها قبضت من يد السيد رشيد حجيج عن ربعها في الدية مبلغا وقدره ثلثمائة غرش اسدية وقدارات حسب ميراثها من زوجها المذكور ذمة قاتله من القود ومن الدية وانها رضيت بالدية واسقاط القود عن السيد رشيد وقد وصلها من ذالك تماما وكمالاً وانها بعد الآن لا تستحق ولا تستوجب قتل السيد السيد رشيد لاقوداً ولا دية ولا حقاً من ساير الحقوق الشرعية وقد ابرات ذمته من ذالك كله ابراه العامة الشرعية يقولها لا حق في قبله وحكم مولانا بسقوط القصاص عن السيد رشيد حيث [اخذ] الورثة [قبل] الدية واسقط القيود عن القاتل وعرفهما ان ليس لباقي[في ثبته] مطالب سوى الدية شرعا حقها شرعا فطلب السيد رشيد[سطر] ما وقع ليكون بيده سنداً لوقت الطلب محرر كما هو الواقع في وايل صفر الخير سنة احدى واربعين ومائتين والف" [٢٧٦].

أما في الحالة الثالثة التي وردت في سجلات محكمة القدس الشرعية، فكانت دعوى اتهام بالقتل توجه فيها شخص مسلم ضد حاخام يهودي وزوجته، حيث اتهمهما بقتل ابنه أثناء غيابه هو وزوجته عن المنزل:

"ادعى السيد حسن فتح الله كسروري على اليهودي الحاخام ياسف[فري] الحاضر معه بالمجلس الشرعي قائلا في دعواه على اليهودي انه سكن هو واليهودي في دار وقف جده [المعينوس] وفي يوم الخميس[نصف] شهر تاريخه خرجت مع زوجتي من الدار وابقينا لنا فيها صبي وبنت صغيرين غلقنا الباب عليهما باب الدار فدخل اليهودي وزوجته من جهتهما على ساحة داري واشعل النار في ثياب الغلام وهو ابن ثلاث سنين فاضرمت النار في ثياب الغلام الذي على بدنه فاحرقت جسده ومات بسبب ذلك واليهودي وزوجته ينظران ذلك ولم يقربا الغلام ففزعت اهل المحلة من رايحة الحريق وكسروا باب الدار فوجد الولد محترقا في ثياب بدنه واليهودي وزوجته حداه ينظرانه فقالت بهما الناس لم تطفوا ثياب الغلام حيث انهما عنده وتركتاه يحترق في ثيابه فاجابهما لا نقدر على ذلك وطلب المدعى من مولانا الحاكم الشرعي الحكم الشرعي في ذلك سئل المدعى عليه اليهودي ياسف اجاب بالانكار لاحراق الغلام وذكر انه كان في تلك الساعة في دكان لحام بمحلته فجاء رجل واخبره ان الولد احترق في دارك فنهضت للدار وجدت جماعة في داخل الدار والفلاح في وسط الدار يطفون ثياب الفلاح ولا يعلم من حرقه وزوجته كانت تغسل ثيابها في حوزتها وما علموا بذلك فطلب مولانا من السيد حسن المدعى بينة فشهد ان

---

[٢٧٦] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، صفر ١٢٤١هـ /أيلول ١٨٢٥م، ص٧٢.

المدعى عليه وزوجته هما المحرقان لولده ومات بسبب ذلك فغاب واحضر رجل مسلما[مصر ياسيني] الحاج احمد وذميا روميا فشهدا انهما كانا ماران في تلك[المسكن او المحلة] فوجدا جماعة على باب الدار ليفتحوه فلم يقدروا على فتحه فاخذت المسلم الغيرة فصعد على حايط باب الدار وفتح الباب للناس ووجد يهودي وامرأة يهودية وهذا الغلام وهو يحترقا في ثياب بدنه فقالا لهما لماذا لم تطفيا ثياب الغلام فقال لا نقدر على ذلك ولا ندري ان اليهودي الذي وجدناه والمرأة اليهودية هما المدعى عليه وزوجته[ام غيرها] لان اليهودي كان غير هذا الشخص الشكل فلم تقبل شهادتهما وردت بسبب التردد في تعين اليهودي هل هو المدعى عليه او غيره لسيما ولم[يقينا] ان الاحتراق صدر من اليهودي المدعى ثم طلب البينة من المدعى ايضا فغاب فاحضر المسلم الاول مكرر شهادتهما الاولى فعند ذلك عرف مولانا الحاكم الشرعي ان المدعى السيد حسن لم يثبت احراق اليهودي المدعى عليه الغلام شرعا ومنعه من التعرض لليهودي وزوجته بسبب ذلك منعا شرعيا معتمدا على فتوى صادرة من عمدة العلماء والمدرسين العظام مولانا السيد الحاج محمد طاهر افندي الحسيني مفتي القدس الشريف"

وبحسب القضية التي وردت في السجلات لم يثبت للمحكمة صدق دعوى والد القتيل السيد حسن فتح الله، وذلك لعجزه عن إحضار بينة تثبت صحة دعواه، وبالتالي منع والد القتيل من التعرض لليهودي، بسبب عدم ثبات إحراق اليهودي للطفل، وهذه الحادثة تبين مدى عدالة القضاء في تلك الفترة رغم أن المتهم يهودي، إلا أن القاضي لم يثبت التهمة عليه بسبب عجز المدعي من إحضار شهود تثبت التهمة على القاتل[٢٧٧].

٤. قضايا الاغتصاب:

لم تكن حالات القتل والسرقة هما الحالتان الوحيدتان اللتان وجدتا في مدينة القدس خلال الفترة الزمنية (١٨٢٥-١٨٣١)، بل سجلت محكمة القدس الشرعية قضية اغتصاب واحدة، قام بها رجل لامرأة بكر وهي "نفيسة بنت الحج قاسم"، كشفت هذه الحادثة بعد زواجها من "خميس بن حسن"، مما اضطرها لإخبار زوجها بما حدث معها ومن هو الفاعل، وقام زوجها بالشكوى على المتهم "محمد أبو رسلان" وبعد إنكار المتهم بما وجه إليه من تهم، ونتيجة لعدم استطاعة زوجها "خميس بن حسن" إحضار شهود لإثبات ما

[٢٧٧] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، رمضان ١٢٤٥هـ/آذار ١٨٣٠م، ص٣.

حدث، تم إبطال الدعوة[٢٧٨]، وهذه حالة واحدة وجدت في السجلات، وهي بلا شك لا تعكس الواقع، فنحن في القرن الحادي والعشرين نتجنب أن نرفع مثل هذه القضايا إلى المحاكم لكونها ذات حساسية خاصة، ترفضها العادات والتقاليد وينظر إليها المجتمع نظرة شك وريبة، فما بالك بتقاليد وأعراف القرن التاسع عشر الميلادي. كما أن وجود مثل هذه الحالة يعكس الواقع الأخلاقي للسكان أكثر من كونه يمثل الواقع الأمني، خصوصاً وأنه يتبين من خلال الأسماء التي ذكرتها السجلات أن المتهم من عامة الناس، وليس من أصحاب المناصب والوظائف العليا في الدولة، أو من أصحاب الوجهاء والأعيان في مدينة القدس، كما أن اكتشاف هذه الحالة بعد زواج المعتدى عليها يقودنا إلى الشك في حدوثها

[٢٧٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ٢٩ رمضان ١٢٤٢هـ/ ٢٥ نيسان ١٨٢٧م، ص٥٤.

٥. خلافات مالية:

انتشرت في فترة الدراسة حالات تتعلق بخلافات مالية بين السكان في مدينة القدس ونواحيها، بلغت ٣٨ حالة، والجدول التالي يبين هذه الحالات بالتفصيل:

الجدول رقم (٤):

الخلافات المالية التي ظهرت في سجلات محكمة القدس الشرعية ما بين (١٨٢٥-١٨٣١م) في مدينة القدس ونواحيها

	المدعي	المدعي عليه	سبب الخلاف	الحكم الشرعي	التاريخ
١	مصطفى جاويش الوكيل عن اسما الصوص	إبراهيم مكية الحام	ادعى مصطفى بأن لموكلته بذمة المدعى عليه ثلاثمائة قرش أسدية، كان قد قبضها لموكلته من تركة زوجها، اعترف المدعي عليه بذلك لكنه ذكر بأنه دفع لها من المبلغ مائتين وأربعين قرشاً في ثلاث سنين، ولم يبقَ لها بذمته سوى ستين قرشاً أسدياً.	طلب الحاكم الشرعي من إبراهيم بينة تثبت صحة دعواه، فأحضر للشهاد كل من أحمد غوشه ومحمد الدسوقي وشهدا بصحة أقوال المدعي عليه، عندها أمر الحاكم الشرعي إبراهيم بدفع الستين قرشاً للمدعية، ودفعها إبراهيم وتم تبرئة ذمة إبراهيم.	رجب ١٢٤٠هـ/ شباط ١٨٢٥م[٢٧٩].
٢	عبيد (بزبزت)	حسين عبد الله قاسم الموسوس	ادعى أن له بذمة حسين مبلغ من المال قدره مائة قرش أسدي بقية حساب شراكه التي بينه وبين المدعى عليه وثمن نيل إفرنجي كان أخذه بعد قطع الشراكه، وقد أنكر ذلك حسين، وقال أن له بذمة المدعى مائتي قرش كان قد أقرضهما له، وبأنه ارتضيا على مائتين وخمسين قرشاً منها المائتان المدفوعة مسبقاً وخمس وعشرون حاسبه بهما عن أرباح وبقي له خمس وعشرون أسديه وتعهد السيد حسين بدفعهم له، وبين أنه صدر الصلح وتبرئة الذمة بينه وبين السيد عبيد، وقد أنكر السيد عبيد صدور الصلح بينه وبين المدعي عليه.	طلب الحاكم الشرعي من حسين بينة تثبت صدق دعواه فأحضر للشهادة كل من السيد سليمان العالم والسيد سعيد زعرة، وقد شهدا بحدوث الصلح بين عبيد وحسين وتبرئة السيد عبيد ذمة السيد حسين، عند ذلك منع الحاكم الشرعي عبيد من دعواه على حسين.	٢٠ شوال ١٢٤٠هـ/ ٦حزيران ١٨٢٥م[٢٨٠].
٣	محمد إبراهيم الشاغوري الرملي الوكيل عن والده إبراهيم	الحاج أحمد القطب	ادعى أن لإبراهيم برغوت ابن عم والده عند الحاج أحمد ثمانية أحمال صابون بطريق الأمانة، وان إبراهيم برغوت توفى في يافا ولا يوجد له وريث سوى والده، وقد أقر الحاج أحمد قطب بذلك وأنكر ورثة إبراهيم الشاغوري لإبراهيم البرغوت.	طلب الحاكم الشرعي من محمد بينة تثبت صدق دعوته، فأحضر للشهادة السيد الحاج إبراهيم علي والسيد حسن راشد واللذان شهدا أن إبراهيم برغوت المتوفي بيافا أقر لهما أنه لا وارث له إلا إبراهيم الشاغوري، فلما ثبت صحة ما ادعاه محمد أمر الحاكم الشرعي الحاج أحمد قطب تسليم المدعي الثمانية أحمال	ذي الحجة ١٢٤٠هـ/ تموز ١٨٢٥م[٢٨١]

[٢٧٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، رجب ١٢٤٠هـ/ آذار ١٨٢٥م، ص٢٦.
[٢٨٠]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ٢٠ شوال ١٢٤٠هـ/ ٦ حزيران ١٨٢٥م، ص٣٨.
[٢٨١]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ذي الحجة ١٢٤٠هـ/ تموز ١٨٢٥م، ص٥٦.

				من الصابون.	
٤	خضرا بنت محمد الوصية على ولد ولدها علي بن أحمد علي زين بن الشيخ أحمد أبو شوشة.	أحمد صالحون السقاسي	ادعت أن لفاطمة بنت الشيخ احمد أبو شوشة في ذمة أحمد السقاسي خمسة قروش أسدية، وأن فاطمة توفيت ولا يوجد لها وريث سوى محمد ابن ابن أخيها علي زين أحمد أبو شوشة، وتطلب من أحمد الخمسة قروش، وقد اعترف أحمد بالخمسة قروش وأنكر وراثة القاصر لفاطمة.	طلب الحاكم الشرعي من الحاجة خضرا بينة تثبت صحة دعواها، فأحضرت للشهادة عبيد عنابنة، ومحمد القاعود وشهدا شهادة تثبت صحة حديثها، عند ذلك أمر الحاكم الشرعي أحمد بتسليم المبلغ للوصية خضرا.	رجب ١٢٤١هـ/ آذار ١٨٢٦م[٢٨٢]
٥	أحمد الزبيدي الخليلي	محمد جلال الخليلي	ادعى أحمد أنه تشارك مع محمد بمبلغ قدره ثلاثة ألاف وثمانية قرشاً وواحد وثلاثون قرشاً ونصف القرش من مبلغ النصف بموجب عقد للشراكة، ومحمد وضع النصف، وأن محمد سافر مع مال الشراكة الإسكندرية، وأرسل إلى المدعي بعض الأشياء التي اشتراها من المبلغ وأرسلها بسفينة، وفي أثناء الطريق احترقت السفينة وما عليها من الأشياء التي تم شراؤها والتي تقدر مع رأس مال الشركة خمسة ألاف وتسعمائة وسبعون قرش ونصف قرش أسديه، وبقي محمد في مصر يبيع ويشتري بمال الشراكة لمدة أربع سنوات ولم يعرف المدعي شيء عن الشراكة، ويطالب احمد المدعى عليه بنصف رأس مال الشراكة، مع مبلغ ستمائة وعشرة ريالات فرنجية ثمن كفالة صابون، كانا قد أخذاها من ذمي، وأن المدعي دفع نصف الثمن وبقي النصف، وقد اعترف المدعي عليه بصحة الشراكة وبثمن الصابون لكنه بين أن الصابون بقي عند أحمد، أما بالنسبة لعقد الشراكة فقد بين أنه حصل خسارة في البيع، كما ادعى بأنه أرسل إليه أرز ليبيعها لكنه تصرف بها بلا إذن، وأخذها رغماً عن أمينه، إلا أن محمد وضح بأنه باعها ولم يغصبها.	بعد أن تبين للحاكم الشرعي أن موضوع الغصب لم يثبت، أمر المدعي بدفع قيمتها يوم بيعها للمدعي عليه، وبأن الخسارة يتحمل المدعي نصفها، ووضح للمدعي أن موضوع الصابون وكفالته لم يثبت وأن على الدائن أن يرفع دعوة بخصوص الصابون لاسترداد ثمن الصابون كاملاً؛ وذلك لأنها لا تدخل بعقد الشراكة.	رمضان ١٢٤١هـ/ نيسان ١٨٢٦م[٢٨٣]
٦	كامل قاسم اشتية الدباغ	سليمان أفندي عبد الله الوكيل الشرعي عن نفيسة مصطفى الدباغ	ادعى أن نفيسة منذ خمسة أشهر باعته جميع الحصة الشايعة، وقدرها خمسة عشر قيراطا وثلاثة أخماس قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً في جميع الدار القائمة في القدس في عقبة منلا بثمن قدره ألف وثمانمائة قرشا أسديا وقبضتهم بيدها، وقد أنكر سليمان حدوث ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من قاسم اشتية بينة بشرائه للحصة التي ذكرها، فأحضر للشهادة كل من السيد الحاج رفاعي محمود درويش الرفاعي وخليل عنتر السقا فشهدا بصحة دعواه، وبأن نفيسة قد قبضت الثمن، وعندها بين الحاكم الشرعي لكامل أن له الحق في التصرف بالحصة المذكورة دون	١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م[٢٨٤].

[٢٨٢] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، رجب ١٢٤١هـ/ آذار ١٨٢٦م، ص٥٧.
[٢٨٣] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، رمضان ١٢٤١هـ/ نيسان ١٨٢٦م، ص٤٦-٤٨.
[٢٨٤] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، ص٦٢-٦٣.

				معارض أو منازع.	
٧	إبراهيم بن محمد	عمر أغا بن شعبان أبي الخرق	ادعى أن والده ترك له دار وأرض في القدس وأن عمه واضع يده على هذه الأملاك عن طريق الرهن، وادعى أن والده قد دفع المبلغ كاملاً لعمه، لذلك طالب أن يرفع عمه يده عن أملاك والده المتوفي، أنكر عمر ذلك وبين أن الأملاك آلت إليه عن طريق الشراء بحجج شرعية، وقد أنكر إبراهيم بيع والده الأرض والدار لعمه.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي عليه بينة شرعية تثبت صحة ما تضمنته الحجج فأحضر للشهادة كل من محمد علي أفندي الخالدي، والسيد محمد أفندي الزقاق والحج فتح الله الزقاق، فشهدوا بصحة ما تضمنته الحجج، عندها منع الحاكم الشرعي المدعي من دعوته.	ذي القعدة ١٢٤١هـ/ حزيران ١٨٢٦م[٢٨٥]
٨	إبراهيم افندي هندية الوكيل عن الذمي نعمه وبشورة بنات الذمي عيسى الرومي وأخيهما عبد النور	بكر الدنف وكيل الذمي عطا الله البرامكي الرومي	ادعى أن عيسى توفي وانحصر إرثه في زوجته هيلانة وأولاده نعمه وبشورة وعبد النور وموحي ومتري، وبناته مارية زوجة عطا لله، وأن والدهم ترك لهم نصف بيارة، وقدرها اثنا عشر قيراطا في أسكلة يافا، وأن عطا لله واضع يده بغير حق، أنكر عطا الله ذلك وادعى أن جميع الورثة باعوا له الأثنى عشر قيراطا بمبلغ ألف ومائتين قرش أسدي، وقبضوا ذلك من يد السيد سليمان جلبي قطينه، وأنه متصرف في البيارة مدة اثنتي وعشرين سنة.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي عليه بينة تثبت صحة دعواه فاحضر للشهادة ذميان وشهدا بصحة البيع، بعد أن ظهر صحة أقوال عطا الله وبسبب طول فترة المدة التي تزيد عن خمسة عشر عاما فإن الحاكم رد دعوة وكيل المدعوين، وسمح لعطا الله بالتصرف في نصف البيارة.	ذي الحجة ١٢٤١هـ/ تموز ١٨٢٦م[٢٨٦]
٩	علي عثمان زعرة وعبد السلام بن إبراهيم زعرة	موسى زغرة وأخيه محمود زغرة ولدا المرحوم حسن زغرة	ادعيا علي وعبد السلام أن المدعيين عليهما أن جدتهما آمنة اشترت من زوجها عيسى زعرة جدنا خمسة قراريط في جميع الدار الكائنة في القدس، والتي هي تحت يد المدعي عليهما، أنكر المدعي عليهما ذلك وبينا أن نصف الدار جاري في تصرف والديهما منذ فترة طويلة، وباقي الدار في تصرف محمد أبو البيض بن أحمد المصري، وبقية ورثة والده، وأن والد المدعيين عليهما يؤجرا الدار ويقبضا أجرتها؛ وذلك بعلم والدا المدعيين لمدة تزيد عن خمسين سنة.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي عليهما بينة تثبت صحة حديثهما، فحضر للشهادة كل من إبراهيم الطوحلي والحاج مصطفى البنجي ويوسف العناني وقد شهدوا أن والدي المدعى عليهما متصرفان بالدار منذ أكثر من ثلاثين عاما، عندما ثبت صحة أقوالهما رد الحاكم الشرعي دعوة علي وعبد السلام لثبات أدلة المدعى عليهما، ولأن القضية لا يبت، فيها لأنه مضى عليها؛ أكثر من خمسة عشر عاما.	جمادى الثاني ١٢٤٢هـ/ كانون الثاني ١٨٢٧م[٢٨٧]
١٠	عبد القادر بن المرحوم محمد اسعد العلمي والسيد موسى ابن المرحوم السيد عبد الغني العلمي	السيد محمد ابن المرحوم الحاج إبراهيم خضر	ادعى كل من عبد القادر وموسى أن محمد استأجر منهم حمام الترك بأجره قدرها في كل يوم عشرون أسدي، وبأن محمد قد ادعى بأن تعمير الحمام قد كلفه أكثر من أجرة الحمام وبدأ يستقص ما دفعه بالتعمير من أجرة الحمام، وبين المدعي عليه أن تعمير الحمام والمسجد التابع له كلفه أكثر من ألفين واثنين وثمانين أسدي بموجب حجة مختومة وبمعرفة المدعيين، اللذين أنكرا ذلك.	طلب الحاكم الشرعي بينة من المدعي عليه تثبت صحة أقواله فأحضر شهود شهدوا بصحة أقوال المدعي عليه محمد إبراهيم خضر، فأمر الحاكم الشرعي المدعيين بعدم التعرض للمدعي عليه، وبأن يقتص من أجرة الحمام لسداد المبلغ الذي قدره ألفان واثنين وثمانين أسدية.	٢٢ جمادى الثاني ١٢٤٢هـ/٢٠ كانون الثاني ١٨٢٧م[٢٨٨]

[٢٨٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ذي القعدة ١٢٤١هـ/ حزيران ١٨٢٦م، ص٨٣-٨٤.
[٢٨٦]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ذي الحجة ١٢٤١هـ/ تموز ١٨٢٦م، ص٩٩-١٠٠.
[٢٨٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، جمادى الثاني ١٢٤٢هـ/ كانون الثاني ١٨٢٧م، ص٢٠.
[٢٨٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ٢٢ جمادى الثاني/ ٢٠ كانون الثاني ١٨٢٧م، ص٢٢.

١١	الشيخ محمد التميمي الخليلي الوكيل عن فطومة	محمد المداح	ادعت أن محمد واضع يده على دار في باب العمود، وهي مكان سكنه، مقابل أجرة سنوية قيمتها ثمانية عشر زلط، والحال أن أجرة مثيلها مائة زلطاً ، وطالبت برفع الأجرة إلى المائة، وقد اعترف محمد باستئجار الدار ووضح أن الأجر المذكور، هو أجر سكنها لا غير وأنه أحدث فيها تعمير بمبلغ يزيد عن خمسمائة غرش بالإستدانة، وذلك بعد أن تم الكشف عليها من قبل الحاكم الشرعي والسماح له بالتعمير عن طريق الاستدانة بموجب حجة أخرجها المدعي عليه، وقد أقر المدعي بذلك لكنه أنكر حدوث التعمير فعلا.	عين الحاكم الشرعي من جانبه كاتبه عبد الرحمن اللدي وجقداره قطعي أغا ومحضره قويدر ومعهم معمار باش عثمان صادق والحاج إبراهيم... للكشف على الدار إن كان قد حدث فيها تعمير أم لا، وبعد الكشف تبين أن التعمير قد كلفه ما يقارب خمسمائة قرشاً أسدياً ثمن أخشاب وأحجار وأجرة معلمين، وشهدوا أن أجرة الدار حالياً مبلغ عشرون زلطا، وبالتالي أمر الحاكم الشرعي الوكيل عن المدعية بعدم المطالبة برفع الأجرة أكثر من عشرين زلطاً ، كما ثبت قيامه بالتعمير بالاستدانة بمبلغ الخمسمائة زلط.	شعبان ١٢٤٢هـ/ آذار ١٨٢٧م[٢٨٩]
١٢	أحمد المصري	عبد الله الرمزي	ادعى بأنه أقرض عبد الله ثمانية ريالات ولم يعيد له المبلغ، وقد أقر عبد الله بأخذ المبلغ لكنه ادعى بأنه أعاده لأحمد ولم يتبقَ له سوى ثلاثة عشر قرشاً، ولكن عبد الله أنكر ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من عبد الله بينة تشهد دعواه، فأحضر للشهادة محمد العموري وأحمد فتور وإبراهيم... فشهدوا بأن عبد الله قد أعاد المبلغ ولم يبقَ لأحمد سوى ثلاثة عشر قرشاً، عندها منع الحاكم الشرعي أحمد المصري من دعواه، وأمر عبد الله بدفع الثلاثة عشر قرشاً.	رمضان ١٢٤٢ه/ نيسان ١٨٢٧م[٢٩٠]
١٣	إبراهيم هندية الوكيل الشرعي عن السيدة زبيدة بنت المرحوم السيد عبد الله عرفات	السيد حسن صالح الفخة	ادعى إبراهيم أن المدعي عليه وأخوه إسماعيل وحسن الجبالي اشتروا ستة قراريط من البيارة والشلاف الكائن في أسكلة يافا، المعروفان بكرم التوت، من اخ الموكلة السيد محمد بثمن قدره ألف قرش أسدي واشترى هو وأخوه من السيدة طرفندة قيراط، ونصف قيراط وخمسين قيراط من البيارة والشلاف، واشتروا من عبد الله الغصين هو وأخيه قيراط ونصف قيراط من البيارة والشلاف بثمن قدره خمسمائة قرش أسدي واشتروا كذلك من عبد الله عرفات ثلاثة قراريط بثمن قدره خمسمائة قرش أسدي، وعندما علمت الموكلة بذلك بينت أنها تملكت ذلك كله بحق (الشفعة)[٢٩١]، لكونها شريكة في البيارة والشلاف وطلب الموكل من المدعي عليه الشفعة فلم يصدق المدعي عليه ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من الوكيل بينة تشهد صحة دعواه، فأحضر شهود شهدوا بصحة حديث الوكيل، وهو أن الموكله عندما بلغها بيع أخيها وأختها وابن أخيها للأملاك أشهدت الشهود فوراً بأن ذلك كله آل إليها بحق الشفعة، عندها أثبت القاضي الشرعي حدوث الشفعة فعلاً، وبين أن جميع الأملاك أصبحت للسيدة زبيدة بالثمن المذكور جبراً على المشتري، وليس للمشتري على زبيدة سوى ثمن العقارات والذي يبلغ ألفين وخمسة وثلاثين قرشاً أسدياً.	شوال ١٢٤٢هـ/ أيار ١٨٢٧م[٢٩٢]

[٢٨٩]. **<u>سجل محكمة القدس الشرعية</u>**، رقم ٣١١، شعبان ١٢٤٢هـ/ آذار ١٨٢٧م، ص٤٩.
[٢٩٠]. **<u>سجل محكمة القدس الشرعية</u>**، رقم ٣١١، رمضان ١٢٤٢هـ/ نيسان ١٨٢٧م، ص٥٢.
[٢٩١]. **حق الشفعة:** هو حق الجار والمقربين في الشراء حتى لو قبض البائع الثمن.
[٢٩٢]. **<u>سجل محكمة القدس الشرعية</u>**، رقم ٣١١، شوال ١٢٤٢هـ/ أيار ١٨٢٧م، ص٦٤-٦٥.

١٤	محمد آغا سيرزلي	إبراهيم أبو غوش	ادعى أنه في الخامس من رمضان ١٢٤٠هـ، دفع عن الشيخ إبراهيم هو ومحمد أفندي ابو السعود في كفالة ستة عشر ألف وخمسه مائة وخمسة وأربعين قرشاً أسدياً ، لخدمة مصطفى باشا والي الشام بطريق الحوالة، وبموجب حجة مؤرخه، دفع من ذلك أبو غوش اثنى عشر ألف وأربعة مائة قرشاً أسدياً بطريق الحوالة وبقي أربعة ألاف ومائة وخمس وأربعون قرشاً، وطالب إبراهيم بالمبلغ.	سأل الحاكم الشرعي أبو غوش عن صحة دعوى محمد فأقر واعترف بحدوث ذلك، لكنه تحجج بحجج غير مقنعه، فأمره الحاكم الشرعي إبراهيم بدفع المبلغ لمحمد آغا.	ذي القعدة ١٢٤٢هـ/ حزيران ١٨٢٧م[٢٩٣].
١٥	الحاج محمد سعيد أفندي مفتي الشافعية بالقدس الوكيل الشرعي عن زوجته محبوبة بنت علي طفش	الدرويش مصطفى طفش	ادعى محمد أن علي والد زوجته محبوبة باعها ستة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من الدار القائمة في مدينة القدس بجانب قهوة النشاشيبي، بمبلغ قدره ألف قرش أسدي، وطلب رفع يد الدرويش مصطفى عن الحصة المذكورة، وقد أنكر الدرويش ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من وكيل المدعية بينة تثبت دعواه، فأحضر للشهادة كل من الحاج محمد أفندي رشيد وشقيقه عثمان أفندي، وشهدا بشهادة تطابق أقوال وكيل المدعية، عندها ثبت صحة حدوث البيع وأعلن الحاكم الشرعي حق المدعية في الحصة المذكورة، وطالب رفع يد المدعي عليه عن الحصة.	محرم ١٢٤٣هـ/ آب ١٨٢٧م[٢٩٤]
١٦	السيد سليمان الآي بك زاده الوكيل عن الذمية ذهبية الياس الرومي	إبراهيم أفندي هندية زاده الوكيل عن الذمي فرنسيس ياسف الإفرنجي	ادعى سليمان أن موكلته ذهبية باعت فرنسيس عشرين قيراطا وثلاثة أثمان قيراط في دار داخل أسكلة يافا بثمن ستمائة وتسعة وخمسين قرشا أسدياً، وأن البيع المذكور فيه غبن فاحش، وطالب الوكيل رد البيع، وقد اقر المدعي عليه بصحة البيع والثمن المذكور، لكنه أنكر انه غبن فاحش حيث أشار ان الموكلة برأته من دعوة الغبن الفاحش عند البيع.	طلب الحاكم الشرعي من السيد إبراهيم بينة تثبت صحة أقواله فأحضر شهود على صحة أقواله، وعند ثبات البينة منع الحاكم الشرعي الوكيل من دعوة الموكلة.	جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ تشرين الثاني ١٨٢٧م[٢٩٥]
١٧	عمر ابن المرحوم السيد صالح أبو العلمي	الراهب مكرديش وكيل رهبان الأرمن	حصل النزاع بخصوص البشكش الفروي السنجاب والشماشية، وما يتبع ذلك في كل سنة من رهبان دير الأرمن بالقدس، وأن ذلك آل اليه ولأخيه أحمد من جده بموجب حجة مؤرخة ١٢٠٥ه. وقد تنازع مع مكرديش على البشكش.	توسط المصلحون بينهم وتم الصلح بدفع الراهب مائتي غرش أسدي صاغ مقابل براءة ذمة رهبان دير الأرمن من طلب البشكش.	جمادى الأولى ١٢٤٣ه/ كانون الأول ١٨٢٧م[٢٩٦]

[٢٩٣] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ذي القعدة ١٢٤٢هـ/ حزيران ١٨٢٧م، ص٧٣.
[٢٩٤] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، محرم ١٢٤٣هـ/ آب ١٨٢٧م، ص٩٩.
[٢٩٥] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ تشرين الثاني ١٨٢٧م، ص١٩.
[٢٩٦] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ كانون الأول ١٨٢٧م، ص٢١.

١٨	الذمي موسى ولد جريس الداوا الرومي	ابن المعلم جريس ولد موسى الدوا النجار الرومي	ادعى أن لأمه الذمية توميلة بنت الذمي نسطاس السمرجي الرومي قيراطان ونصف قيراط وخمس قيراط من أصل كامل أربعة وعشرون قيراطا في جميع الدار القايمة بالقدس الشريف بمحلة النصارى بشركة نجوري عطاالله فراج ومن يشركهم، آلت لأمه عن طريق الشراء بموجب حجتين شرعيتين إحداهما مؤرخة بتاريخ ١٢٢٤هـ، والثانية بتاريخ ١٢٣٠هـ، ويطلب من المدعي عليه رفع يده عن الحصة، أنكر المدعي حدوث ذلك وبين أنه اشتراها لزوجته ام جريس توميله بماله وأن اسمها بالحجة عارية ولا حق لها بالحصة.	طلب الحاكم الشرعي من جريس بينة تثبت صحة دعواه، فأحضر للشهادة سليمان طليل الصايغ الرومي والقسيس جريس مهنا فشهدا أن الثمن المدفوع هو من مال المعلم جريس وان اسم المورثة توميلة في الحجة عارية بطريق المواضعة وليس لها في الحصة حق، فقبلت شهادتهما ومنع المدعي من معارضة والده في الحصة.	صفر ١٢٤٣هـ/ أيلول ١٨٢٧م[٢٩٧]
١٩	التاجر الشيخ عبد الرحمن حدوته العلم	وهبه بن حسين ...	ادعى التاجر عبد الرحمن أنه دفع إلى وهبه أربع طبخات صابون، وسافر المدعي عليه إلى دمياط وباعها هناك وأرسل للمدعي بدلاً من الصابون أرز، وقد طلب المدعي من المدعى عليه ثمن الصابون والربح.	عرف الحاكم الشرعي المدعى عليه أن عليه دفع أجر الصابون بمثله لا بغيره، لذلك لا يجوز دفع ثمن الصابون أرز وإنما مال أو بمثل ما أخذ، وطلب الحاكم الشرعي من المدعى عليه دفع ألفين وسبعمائة وواحد وسبعين قرشاً للمدعي.	ربيع الأول ١٢٤٤هـ/ أيلول ١٨٢٨م[٢٩٨]
٢٠	احمد بداره	مصلح بن الشيخ صلاح العلمي الخليلي	ادعى أحمد انه عقدت شراكه بينه وبين المدعي عليه على مبلغ قدره ثلاثة ألاف وخمسمائة قرش أسدياً، بطريق القرض نصف المبلغ والنصف الأخر بطريق الشراكة، وقد فسخ المدعي الشراكة بينه وبين المدعي عليه وقبض رأس المال ولم يبقَ له سوى فرق المعاملة التي قبضها مصلح من أحمد بداره، والبالغة ستمائة وخمسين قرشا، وذلك لأنه حسب ما ادعى به انه دفع له الريال الفرد سنته بثلاثة عشر قرشاً أسدية والجهادي باثني وأربعين قرش، وقد اعترف المدعى عليه بعقد الشراكه واقر بأنه مثلما قبض من احمد المعاملة حاسبه بها ودفع له ربحها، وأنكر أحمد ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من أحمد بينة تثبت صحة دعواه فلم يحضر بينة، والتمس الحاكم الشرعي يمين المدعي عليه الذي حلف بصحة أقواله، فمنع الحاكم الشرعي بناءً على ذلك المدعي من دعواه ومن المطالبة بفرق المعاملة لكونه شريكاً.	جمادى الأخرى ١٢٤٤هـ/ كانون الثاني ١٨٢٩م[٢٩٩]
٢١	فتح الله الأغواني الوكيل الشرعي من قبل حسن الأغوالي	الشيخ جمال الأغواني	ادعى فتح الله لموكله حسن على المدعي عليه مبلغاً وقدره خمسمائة قرشاً أسدياً بطريق الدين، وقد أنكر الشيخ جمال حدوث ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تثبت صحة دعواه، فعجز عن إحضار شهود ولم يلتمس الحاكم الشرعي يمين المدعي، وعندها منع الحاكم الشرعي فتح الله من دعواه.	٣ رجب ١٢٤٤هـ/ ٨ كانون الثاني ١٢٣٩م[٣٠٠].

[٢٩٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، صفر ١٢٤٣هـ/ أيلول ١٨٢٧م، ص٦٣.
[٢٩٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ربيع الأول ١٢٤٤هـ/ أيلول ١٨٢٨م، ص١٠١.
[٢٩٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، جمادى الأخرى ١٢٤٤هـ/ كانون الثاني ١٨٢٩م، ص٢١.
[٣٠٠]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ٣رجب ١٢٤٤هـ/ كانون الثاني ١٨٢٩م، ص٢٨.

٢٢	مصطفى الداودي الوكيل عن الذمي داود رزق الله الفقروق الرومي	مصطفى الدنف الوكيل عن محمود قطينة الوصي على أخيه عبد الحميد وعن عبد المعطي اولاد المرحوم السيد سليمان قطينة	ادعى أن محمود وإخوته اشتروا من تركة الذمي ياسف ولد ياقوب الفقروق الرومي ثلاثة عشر قيراط ونصف في الدار الكائنة في القدس، وكان المدعي حينها في القاهرة، فلما بلغه الأمر أشهد كل من صادق نمر وصلاح الدين الروري، وأرسل للموكل طلب للمطالبه بحق المدعي بالشفعة.	عندما ثبت الشفعة للحاكم الشرعي، أمر الحاكم الشرعي السيد محمود وأخوته بتسلم نظير الثمن فتسلم الموكل الشيخ مصطفى مبلغ وقدره تسعمائة وخمسة وأربعين قرشاً أسدياً وسلمهم لمحمود وإخوته، وأصبحت الثلاثة عشر قيراطاً ونصف ملكاً لذمي داود الفقروق الرومي، يتصرف بها من غير معارض ولا منازع.	ذي القعدة ١٢٤٤هـ/ أيار ١٨٢٩م[٣٠١]
٢٣	محمد بكر العسلي	محمد سر نوح...	ادعى محمد أن المدعي عليه ساكن في داره الكائنة في باب العامود ومنذ خمس سنوات، ولم تصله الأجرة، ويطالب المدعي بأجرة الخمس سنوات، والتي قيمتها مائة قرش أسدي عن كل عام، أنكر المدعي ذلك ووضح انه تأجر الدار بموجب عقد بمبلغ سبعين زلط في كل سنة، وأنه قد انفق على تعمير الدار مبلغ ستمائة وواحد وعشرين قرشا أسدي، وانه يدفع لمحمد بكر في كل سنة عشرين زلط بدل مبلغ التعمير، وبموجب حجة مختومة من المحكمة، وقد اقر محمد بكر بالحجة لكنه أنكر حصوله على الأجرة منذ سنين مضت.	طلب الحاكم الشرعي بينة من المدعي عليه وسافر محمد بكر قبل إحضار البينة، وطالب محمد سر نوح من الحاكم الشرعي باقي مبلغ التعمير، حيث أنه قبض من محمد بكر مائة وسبعة وثلاثين قرشا أسدياً وذلك من خلال حصوله على الخمسين زلطاً من أجرة الدار، وبقي له بذمة محمد سر نوح وبقي له مبلغا...وثلاث وثلاثين قرشا أسدياً يأخذها من باقي أجرة الدار.	ذي الحجة ١٢٤٤هـ/ حزيران ١٨٢٩م[٣٠٢]
٢٤	عيسى السلواني	درويش داود السلواني	ادعى أن له نصف قيراط في البيت الكائن في أرض سلوان كان رهينة عند المدعي عليه على مبلغ قدره ستين زلطاً، ويطالب المدعي برفع يد المدعي عليه عن نصف القيراط مقابل رد المبلغ للمدعي عليه، أنكر المدعي عليه ذلك وبين انه اشترى نصف القيراط من المدعي الذي أنكر انه باع نصف القيراط.	طلب الحاكم الشرعي من درويش بينة تثبت دعواه، فأحضر للشهادة كل من السيد بشير ضمري والسيد محمود صبيح، وشهدا بحدوث البيع فعلاً، وبناءً على البينة منع الحاكم الشرعي المدعي من دعواه.	ذي الحجة ١٢٤٤هـ/ حزيران ١٨٢٩م[٣٠٣]
٢٥	فطومة محمد نوح	الشيخ أحمد الغفاري	ادعت أنها باعت للمدعي عليه كرماً في القدس قدره سبعة قراريط، بثمن قدره ثمانمائة وخمسة وعشرين قرشاً، ولم يدفع لها من الثمن شيء وأن الحصص تساوي ألفي قرش، وطالبت برد الحصص، وقد أنكر الشيخ أحمد ذلك ووضح بأن الموكلة قبضت الثمن.	طلب الحاكم الشرعي من المدعى عليه بينة شرعية تثبت صحة دعواه فأحضر شهوداً أقروا أن المدعية باعت الكرم، وقبضت الثمن من المدعي عليه، بعد ذلك تعللت المدعية بالغبن الفاحش إلا أن الحاكم الشرعي منعها من دعواها لان البيع قد تم.	ذي الحجة ١٢٤٤هـ/ حزيران ١٨٢٩[٣٠٤]

[٣٠١]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ذي القعدة ١٢٤٤هـ/ أيار ١٨٢٩م، ص٥٦-٥٧.
[٣٠٢]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ذي الحجة ١٢٤٤هـ/ حزيران ١٨٢٩م، ٦٦.
[٣٠٣]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ذي الحجة ١٢٤٤هـ/ حزيران ١٨٢٩م، ص٦٩.
[٣٠٤]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ذي الحجة ١٢٤٤ه/ حزيران ١٨٢٩م، ص٧٠.

٢٦	الحاج إبراهيم الأعمى الوكيل عن ولده القاصر	الذمي القسيس جريس مهنا الرومي الوكيل عن ابن أخيه بصطي مهنا	ادعى أن لولده القاصر على مصطفى ألف قرش، إستدانها مصطفى من مال القاصر، وباعه بيعا عرفيا نصف دار نظير المبلغ المذكور، وطالب المدعي من المدعى عليه تسليم الدار له، أقر المدعي بالمبلغ ولكنه بين أنه أعطى الحاج إبراهيم سبعمائة قرش من أصل الألف، ولم يبقَ له سوى ثلاثمائة قرشاً أسدياً، اعترف الحاج إبراهيم بأنه قبض أربعمائة وخمسة وسبعين قرشاً أجرة نصف الدار.	غير واضحة في السجل	١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م[٣٠٥]
٢٧	عبد الله جمعه	محمد جلبي النشاشيبي	ادعى عبد الله أن محمد وكله في خلاص ابن أخيه أحمد النشاشيبي في قصر القاهرة وإحضاره للقدس، وأن تخليصه كلفه مبلغا قدره احد عشر ألف قرش وخمسمائة قرش، أخذ منها ثلاثة ألاف وسبعمائة وثمانية وثمانين قرشاً تسلمها على يد شهود من حاصل أحمد في القاهرة، وبقي له سبعة ألاف وسبعمائة واثني عشر قرشاً أسديا، وقد أنكر المدعى عليه أمر الوكالة.	بعد استماع الحاكم الشرعي لشهود ثبت بطلان الوكالة.	ربيع الثاني ١٢٤٥هـ/ تشرين الأول ١٨٢٩م[٣٠٦]
٢٨	عمر حنكره بن خليل حنكره	خالد الحاج إبراهيم	ادعى عمر انه دفع لخالد مائة ريال ... ويطلبها منه، وقد انكر خالد ذلك.	منع الحاكم الشرعي عمر من دعواه لأنه احضر شهود وشهاداتهم لم تطابق شهاداته، فظهر الزور في حديثه، كما أن المدعى عليه حلف اليمين الشرعي بصدق أقواله وعدم أخذه المائة ريال.	ذي القعدة ١٢٤٥هـ/ أيار ١٨٣٠م[٣٠٧]
٢٩	موسى بن احمد البواب	مصطفى صيام وزوجته عائشة إبراهيم عيد	ادعى أن له عند مصطفى وزوجته احد عشر قرشاً بطريق الدين، وقد أنكر المدعي عليهما ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تثبت دعواه فلم يحضر بينة، فطلب من المدعى عليهما حلف اليمين، فحلفا اليمين الشرعي بأن المدعي ليس له عندهما احد عشر قرشاً، عندها منع الحاكم الشرعي المدعي من دعواه.	محرم ١٢٤٦هـ/ تموز ١٨٣٠م[٣٠٨]
٣٠	الحرمة بنت صالح بدور اللدي	التاجر محمود جلبي قطينة الوصي على ايتام اخيه خليل قطينة	ادعت أن لزوجها محمد بدار اللدي بذمة خليل طبخة صابون، وطالبت بها من متروكات خليل، وقد أنكر محمود ذلك، لأنه لم يجد في دفتر المصبنة ما يشير إلى ذلك، إضافة غالى أن المسؤول عن طبخ الصابون هو محمود وليس أخيه خليل.	طلب الحاكم الشرعي من المدعية ما يثبت صحة دعواها فأحضرت شهوداً، ولم تطابق أحاديثهم ما ادعت به المدعيه، عندها منع الحاكم الشرعي المدعية من دعواها.	جمادى الأولى ١٢٤٦هـ/ تشرين الثاني ١٨٣٠م[٣٠٩]
٣١	حنا البجالي	زيدان البجالي	ادعى حنا أن المدعى عليه وضع يده على حاكورة الزيتون في بيت جالا بغير وجه	طلب الحاكم الشرعي من زيدان بينة تثبت صحة دعوته، فأحضر شهود	ذي الحجة ١٢٤٦هـ/

[٣٠٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، ص٨٤.
[٣٠٦]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ربيع الثاني ١٢٤٥هـ/ تشرين الأول ١٨٢٩م، ص١٠٠-١٠١.
[٣٠٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ذي القعدة ١٢٤٥هـ/ أيار ١٨٣٠م، ص٣٢.
[٣٠٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، محرم ١٢٤٦هـ/ تموز ١٨٣٠م، ص٣٨.
[٣٠٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، جمادى الأولى ١٢٤٦هـ/ تشرين الثاني ١٨٣٠م، ص٨٩-٩٠.

			شرعي، وله مدة تزيد عن أربعة وعشرين عاما، وهو يستغلها، وطلب المدعي ريع ثمنها، فأنكر زيدان ذلك وبين انه اشتراها منه منذ أربع سنوات.	شهدوا بأن حنا باع المدعي عليه الحاكورة منذ أربعة سنوات، فلما ثبت البيع منع الحاكم الشرعي المدعي من دعواه.	أيار ١٨٣١م[٣١٠]
٣٢	إبراهيم بن يحيى قليبه الوكيل عن جدته لأمه خديجة بنت درويش التميمي	بكر عواد التميمي	ادعى إبراهيم انه بلغ جدته قيام بكر بشراء نصف دار قائمة في القدس، وحين بلغها موضوع الشراء أشهدت أنها تملك ذلك بحق الشفعة لكونها شريكة بالنصف، وقد أنكر المدعي ذلك وبين أن الموكلة عندما بلغها الشراء لم تطالب بالشفعة وقد مضى على شرائها ما يقارب عشر سنين.	طلب الحاكم الشرعي من المدعى عليه بينة تثبت أن المدعية وصلها خبر الشراء ولم تطالب بالشفعة، فأخبر الحاكم الشرعي أنه لا بينه له، والتمس الحاكم الشرعي يمين الموكلة فحلفت يمين بصحة أقوالها، عندها أمر الحاكم الشرعي المدعى عليه بتسليم الحصة المذكورة لخديجة، ورد ثمن البيع له وقدره ألف وسبعة وثلاثة قرشاً أسدياً.	ذي الحجة ١٢٤٦هـ/ أيار ١٨٣١م[٣١١]
٣٣	حسن بصره الوصي عن ابن عمه احمد القاصر ابن احمد خضيرة	السيد محمد سعيد الخالدي الوكيل عن حامدة بنت المرحوم احمد خضيرة	ادعى حسن أن لوالد القاصر ثلاثة قراريط في الدار قائمة في محلة بني زيد، وأن الموكلة واضعه يدها عليها، ويطالب الموكل بتسليم الدار لموكله القاصر، وقد أنكر السيد محمد ذلك ووضح أن والد القاصر باع الثلاثة قراريط لأخته حامدة بثمن قدره مائة وخمسون قرشاً أسدياً، قبضها منه والد القاصر، وقد أنكر الوكيل ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من وكيل المدعية بينة تثبت صحة حدوث البيع، واحضر الوكيل شهوداً شهدوا بصحة حدوث البيع بثمن مائة وخمسين قرشاً أسدياً، عندها أصدر الحاكم الشرعي قراراً بحق المدعية بالتصرف في الثلاثة قراريط دون منازع أو معارض، ومنع المدعي من دعواه.	صفر ١٢٤٧هـ/ تموز ١٨٣١م[٣١٢]
٣٤	عمر خليل حنكره	إبراهيم الأعمى	ادعى أنه أعطى إبراهيم مائة ريال إفرنجي.	احضر إبراهيم شهوداً وهم السيد إبراهيم أفندي الخالدي، والسيد قاسم بيك ترجمان وكاتب، وشهدا بصدق حديث إبراهيم عندها منع الحاكم الشرعي عمر من دعواه ومنه من التعرض لإبراهيم، ومنعه من تكرار هذه الدعوة مرة أخرى بسبب صدور الحكم فيها سابقاً.	١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م[٣١٣]
٣٥	خليل بن زليخ الإفرنجي التلحمي	الذمي ياسف الرومي التلحمي	ادعى أنه اشترك مع ياسف على مبلغ قدره خمسة ألاف وثمانمائة وستة وسبعون قرشا صاغاً، وأنهم اشتروا بضاعة وذهبوا بها إلى حلب، وباعوا بعض البضاعة وحصل خلاف بينهم وطلب خليل فك الشراكة ونصف رأس المال إلا أن ياسف رفض ذلك، وافترقا وبقيت البضاعة مع ياسف الذي ادعى بأن باع البضاعة بثمن ألفين ومائتين وخمسين قرشا أسديا وسرق المبلغ منه، وطالب المدعي منه رأس المال وما ربحت البضاعة، وقد بين المدعى عليه انه تصالح مع خليل في حلب	طلب الحاكم من المدعي عليه بينة تثبت حدوث الصلح في حلب، فأحضر شهوداً أكدوا حدوث الصلح فعلا، عندها أمر الحاكم الشرعي أن يتم المحاسبه على عقد الشراكة وما تم ربحه، وبعد ذلك تم فك الشراكة	شوال ١٢٤٦هـ/ نيسان ١٨٣١م[٣١٤]

[٣١٠]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ذي الحجة ١٢٤٦هـ/ أيار ١٨٣١م، ص٦.
[٣١١]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ذي الحجة ١٢٤٦هـ/ أيار ١٨٣١م، ص٧.
[٣١٢]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م، ص٨.
[٣١٣]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ص١٤-١٥.
[٣١٤]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، شوال ١٢٤٦هـ/ نيسان ١٨٣١م، ص٢٧.

			وأبقى عقد الشراكة على ما هو عليه وبأنه استأذنه لسفر إلى للتجارة، ومعه مبلغ قدره ألفين ومائتين وخمسين قرشاًوسرق منه.		
٣٦	أحمد الغفاري الخليلي	يوسف بن سالم السعدي	ادعى أن فاطمة باعته كرم قائم بالقدس، بثمن قدره ألف ومائة زلطه وقد اعترفت بقبضها المبلغ بحجة مؤرخة ١٢٤٠هـ/ والآن ماتت فاطمة وولدها واضع يده على الكرم بغير وجه شرعي، وطالب المدعي من ابن فاطمة تسليمه الكرم، أنكر يوسف ذلك.	بعد الاستماع للشهود منع الحاكم الشرعي أحمد من دعوته.	ربيع الثاني ١٢٤٧هـ/ تشرين الأول ١٨٣١م[٣١٥]
٣٧	الذمي بياص سري الرومي	ميخائيل الرومي	ادعى أن ميخائيل وكله باستئجار سفينة بالأستانة للعودة إلى القدس، وقد استأجر السفينة ودفع عن كل يوم عن كل يوم مائة وخمسين قرشاً، وبعد ذلك رفض هو وجماعته ركب السفينة، ومن عادة الإفرنج أنه إذا امتنع المستأجر من ركب السفينة يرد أجار السفينة، وبناء عليه طالب المدعي المدعي عليه بما دفعه.	لما ثبت ما دعى به ميخائيل أمر الحاكم الشرعي المدعى عليه بدفع الأموال للمدعي.	رجب ١٢٤٧هـ/ كانون الأول ١٨٣١م[٣١٦]

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن عدد الخلافات المالية تنوعت أسبابها، أغلبها حدث بسبب خلاف على البيع والشراء أما عقارات من بيوت وأراضي، أو بضاعة كالصابون وغيره، وبلغت هذه الحالات من مجموع القضايا المالية خمس عشرة حالة، أما خلافات الدين والقروض فكانت تسع حالات، ومنها ما حدثت بسبب خلاف يحدث بين الشركاء الأمر الذي يتسبب في فسخ الشراكة، وهذه مجموعها أربع حالات فقط، وبعضها حدث بفعل خلاف حول ايجار العقارات أو وسائل النقل، وبلغت خمس حالات، بينما الخلافات التي حدثت حول الكفالة المالية فهي حالتان فقط.

وعند متابعتنا لتطور القضايا لم نجد إلا قضية واحدة عرضت على المحكمة مرتين[٣١٧]، وفي كلا الحالتين ثبت افتراء المدعي عليه، وهذا مؤشر على قبول الناس حكم القضاء في تلك الفترة.

[٣١٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ربيع الثاني ١٢٤٧هـ/ تشرين الأول ١٨٣١م، ص٩٧.
[٣١٦]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، رجب ١٢٤٧هـ/ كانون الأول ١٨٣١م، ص١٣٤.
[٣١٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ذي القعدة ١٢٤٥هـ/ أيار ١٨٣٠م، ص٣٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ص١٤-١٥.

أما بالنسبة للعدد الكبير لهذه القضايا والذي بلغ ٣٧ حالة، فمن خلال اطلاعنا على الجدول السابق تبين لنا أن هناك ٢١ حالة، حكم القضاء ببطلانها واعتبرها افتراءات من المدعي، بمعنى أنها لم تحدث، أما عن تأثير هذه الخلافات على الأوضاع الأمنية في القدس ونواحيها إن كثرة هذه القضايا يمكن أن نفسرها على أن أصحابها قد استغلوا حالة عدم الاستقرار الأمني، حيث أنه من الطبيعي أن تزداد الخلافات والتعديات المالية في حالة انعدام الأمن والثقة بأن القانون لا يأخذ مجراه.

٦. الخلافات الاجتماعية: (خلافات أسرية وجيران)

رصدت سجلات محكمة القدس الشرعية بعض الخلافات الاجتماعية التي حدثت بين فئات المجتمع المقدسي ، وقد بلغ عددها سبع عشرة حالة. تم تصنيف هذه الخلافات إلى قسمين، القسم الأول شمل الخلافات العائلية، وبلغ عددها من مجموع الخلافات اثنتا عشر حالة، والجدول رقم(٥) يبين ذلك، والقسم الثاني شمل خلافات تتعلق بالجيران، وبلغ عددها خمس حالات فقط، والجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

جدول (٥): يبين الخلافات العائلية في الفترة الزمنية ما بين (١٨٢٥-١٨٣١) في مدينة القدس وجوارها.

	المدعي	المدعي عليه	سبب الخلاف	الحكم الشرعي	التاريخ
١.	حسن إبراهيم قنع	موسى إبراهيم قنع	تنازع الأخوة (حسن وموسى) على خلو دكان الكبيرة لأبوهما.	تم الصلح بين الطرفين، على أن يدفع موسى لحسن نصف مبلغ خلو الدكان الذي كان قد دفعه لدائني والده، وقدره خمسة وسبعين زلطاً، وأن يسقط حقه من الدكان الصغيرة، وقد أبرأ موسى ذمة أخيه حسن مما كان يدعيه.	جمادى الأخرى ١٢٤٠هـ/ شباط ١٨٢٥م [٣١٨].

[٣١٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، أواخر جمادى الأخرى ١٢٤٠هـ/ شباط ١٨٢٥م، ص١١.

٢.	عبد القادر محمد العجل	مصطفى محمد العجل	ادعى عبد القادر على أخيه مصطفى أنه واضع يده على الدار المعروفة بدار العجل، وهي مخلفة من والدهما لهما ولبقية الورثة، إلا أن مصطفى ادعى أنه اشتراها من يوسف الكي بمبلغ وقدره ألف زلطة، وأن يوسف كان قد اشتراها من والده محمد العجل، وقد أنكر عبد القادر حدوث ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من السيد مصطفى بينة تثبت صحة دعواه، فأحضر للشهادة كل من السيد عبد الرحمن اللدي وموسى العجل، وعيسى العجل، وقد شهدوا أن محمد العجل قد باع الدار ليوسف الكي بالف زلط وأن السيد يوسف باعها إلى مصطفى بالف زلط، وبناء على ذلك أصدر الحاكم الشرعي الحكم بحق مصطفى العجل التصرف بالدار ولا يحق لعبد القادر معارضته أو منازعته.	رمضان ١٢٤٢هـ/ نيسان ١٨٢٧م[٣١٩].
٣.	مصطفى بن زياد السلواني.	آمنة بنت الحاج حجازي أبو مهنا السلواني.	ادعى مصطفى أنه عقد نكاحه على آمنة ولم يثبت عقد النكاح، ثم ادعى أنه عقد نكاحها لولده خليل، ويطالب من الحاكم أن يثبت عقد نكاحها على ولده.	بين الحاكم الشرعي لمصطفى أن دعوته باطلة، ولا يمكن تثبيت عقد نكاح ابنه على أمنة، حيث ادعى أولاً زواجها لنفسه، فلا يجوز له أن يزوجها لابنه، خاصة وان آمنة لم تخبره ولم تقبل النكاح له ولا لولده، وقد أذن لها القاضي بالزواج بمن أرادت وبمن كان كفواً لها.	١٢٤١هـ/ ١٨٢٦[٣٢٠].
٤	عيشة بنت حجازي السلواني	مصطفى زياد السلواني.	طالبت عيشه أن تكون الوصية على أخيها علي القاصر من مصطفى، حيث تبرعت بكسوة وطعام وشراب أخيها، وأن تحفظ له ملكه لحين يتم بلوغه.	اصدر الحاكم الشرعي الإذن لعيشة لتكون وصية على أخيها بدلاً من مصطفى.	١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م[٣٢١]
٥.	مصطفى حماد الوعري الوكيل عن ابنه محمد.	البنت سليمانة داوود الوعري	ادعى مصطفى أن عم سليمانية قد زوجها وهي صغيرة من ابنه محمد، ولم يتم تثبيت عقد النكاح بعقد شرعي، وكانت سليمانية قد ادعت أنه عند بلوغها فسخت العقد.	طلب الحاكم الشرعي من السيد مصطفى حماد شهودا لإثبات عقد نكاح ابنه بسليمانية، فطلب مهلة ولم يحضر، وعندما حضرت سليمانية بين لها بأن شهودها لم تقبل شهادتهم، لأنهم غير عدول، ولكن إقرارها بفسخ العقد يقبل ضمنياً، لكون مصطفى لم يحضر مرة بعد أخرى، وبالتالي ثبت فسخ عقدها، ولها الحق بأن تتزوج بمن رغبت، ولا يحق لمصطفى الاعتراض.	شوال ١٢٤٢هـ/ أيار ١٨٢٧م[٣٢٢].
٦.	الذمية صونة بنت كاسف ملكون الأرمني الوكيلة عن ابنتها بنت الذمي جرجيس البيطار الأرمني	جريس بن عبده الفارسي السرياني	ادعت صونة أن المدعي عليه خطب ابنتها منذ خمس سنوات، وأنه دفع لها خاتماً، وبينت المدعية أن ابنتها بلغت وهي تطلب مهرها من المدعى عليه، اعترف المدعى عليه بذلك وبين أنه وضع الخاتم عندهم في ملتهم عقدا النكاح، كما أنه قرر	طلب الحاكم الشرعي بينة من المدعى عليه تشهد أن وضع الخاتم تعني عقد في ملتهم، اخبر الحاكم الشرعي انه لا بينة له، وطالب من المدعية استرداد ما كان دفعه هدية وهو أربعة عشر قرشاً إسلامبولياً، فأجابته الموكله أن ذلك صرف ولم يبقَ منه شيئاً وأنها كانت قد دفعت نظير هديته	ذي القعدة ١٢٤٢هـ/ حزيران ١٨٢٧م[٣٢٣]

[٣١٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، أواسط رمضان ١٢٤٢هـ/ نيسان ١٨٢٧م، ص٥٤-٥٥.
[٣٢٠]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، ص٥٦.
[٣٢١]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، ص٥٦.
[٣٢٢]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، أواسط شوال ١٢٤٢هـ/ أيار ١٨٢٧م، ص٦٧.
[٣٢٣]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ذي القعدة ١٢٤٢هـ/ حزيران ١٨٢٧م، ص٦٩.

			فسخ الخطبة وطالبها بما قدمه لها من هدايا.	قميصاً ومنديلاً وما عاد ذلك صرفته في إطعام وشراب ابنتها، وبعد أن استمع الحاكم لكلام الفريقين، بين الحاكم الشرعي أن وضع الخاتم لا يعد عقدا صحيحاً، وأن ما أحضره هديه وعوضته شيئا واستهلكته لا رجوع إليه، ومنعه من التعرض للبنت، وبين للموكله أن من حق ابنتها الزواج بمن شاءت لان النكاح لم يثبت.	
٧.	الشيخ عيسى الوكيل الشرعي عن الحرمة عائشة بنت إبراهيم الدجاني.	أولادها من طليقها المرحوم محمد ابن احمد طوطح.	ادعى الوكيل أن عائشة قد وكلت طليقها بشراء الحصة إلتي قدرها خمسة قراريط وربع قيراط وثلاثة أرباع ثمن قيراط من الدار في باب العمود، ودفعت له الثمن من مالها، وطلبت منه أن يكتب السند باسمها لا باسم أولادها، وكتب السند بأسماء أولادها، وطلبت من الحاكم الشرعي أن يرفع يد أولادها عن الحصة المذكورة. وقد أنكر أولادها ذلك وأحضروا حجة مؤرخة بعام ١٢٣٤ه، تثبت أنها سجلت الدار بأسماء أبنائها، وأنها وكلت بالحجة محمد قبلان محضر باش بذلك.	طلب الحاكم الشرعي من أبنائها إثبات مضمون الحجة، فأحضروا للشهادة كل من جناب رئيس الكتاب محمد مكي أفندي، وأخاه إبراهيم أفندي، وجناب السيد قاسم بيك الترجمان، فشهدوا بصحة الحجة، وبناء على ذلك ثبت حق أولاد عائشة بالتصرف بالحصة المذكورة من غير منازع ولا معارض.	١٠ ربيع الثاني ١٢٤٣هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٨٢٧م[٣٢٤]
٨	احمد بن الشاذلي	الشيخ محمد (الفارسكي) زوج صبحة بنت أبي (حطية العشماوي)	ادعى أحمد أن صبحة تحت نكاحه، وطالب محمد بتسليمها له، لأنها تحت نكاحه، وضح محمد للحاكم الشرعي أن المدعي كان متزوجاً من صبحه لكنه طلقها لدى الحاكم الشرعي محمد نور الدين أفندي، وأنها بعد أن قضت عدتها، تزوجها المدعى عليه بعقد صحيح وقد أنكر المدعي ذلك.	بين الحاكم الشرعي للمدعي أنه قد طلقها منه منذ سنة وأكثر، ومنعه من دعواه، كما أنه منعه من التعرض لصبحة وزوجها.	رمضان ١٢٤٣هـ/ آذار ١٨٢٨[٣٢٥].
٩	خير الله ابن عبد الله الأسود	احمد ابن حسين بيرص	ادعى خير الله أن سيده حسين بيرص قد اعتقه قبل وفاته، وقد أنكر احمد حدوث ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من خير الله بينة تثبت صحة دعواه، فأحضر للشهادة كل من السيد عبد الله مكية، ويوسف الفواخيري اللداوي، وقد شهدا أن خير الله قد طلب من سيده عتقه أو بيعه في حياته، فرفض بيعه أو عتقه، وأخبره أنه بعد وفاته معتوق، وعند ذلك عرف الحاكم الشرعي خير الله بأنه الآن قد خرج من ملك سيده.	ربيع الثاني ١٢٤٤هـ/ تشرين الأول ١٨٢٨م[٣٢٦]

[٣٢٤]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٠ ربيع الثاني ١٢٤٣هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٨٢٧م، ص٩.
[٣٢٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، رمضان ١٢٤٣هـ/ آذار ١٨٢٨م، ص٥٠.
[٣٢٦]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ربيع الثاني ١٢٤٤هـ/ تشرين الأول ١٨٢٨م، ص٤.

١٠	محمد (قزمور)	محمد عبد الله الجبالي	ادعى أن المدعى عليه عقد نكاحه على السيدة آمنه بنت الحج المرحوم السيد حسن ابنة أخ المدعي، وطالب بفك عقد النكاح، لكون المدعي غير كفء لابنة أخيه التي هي شريفة الأصل، وأهلها وحرفة أهلها خدمة بيت المقدس، أنكر المدعي عليه وتعلل بأن آمنة قد رضيت به.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تشهد صحة دعواه فأحضر شهوداً شهدوا أن آمنة شريفة الأصل وحرفة أهلها خدمة بيت المقدس، وأن زوجها غير كفء لها فقبل الحاكم شهادتهم وحكم بفسخ عقد النكاح ومنع المدعى عليه من التعرض إليها.	جمادى الأخرى ١٢٤٤هـ/ كانون الثاني ١٨٢٩م[٣٢٧].
١١	يوسف بن عبد الغني من أهالي قرية مزرعة	الشيخ عبد اللطيف الريان شيخ قرية بيتونة الوكيل الشرعي عن البنت حمده	ادعى يوسف أن حمده وكلت حسين بن الخرفقي البيتوني، لعقد نكاحها عليه بمهر قدره خمسة وأربعين ريالاً إفرنجياً، ويطالب بالدخول بها، وقد أنكرت حمده أمر التوكيل بشأن نكاحها.	طلب الحاكم الشرعي من يوسف بينة تثبت صحة دعواه، فأحضر شهود من قريته، إلا إن المدعية حلفت بعدم توكيل حسين لزواجها من يوسف، فمنع الحاكم يوسف من دعواه.	١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م[٣٢٨]
١٢	الشيخ محمد الدمشقي الوكيل الشرعي عن الحرمة حسن بنت مصطفى	اسعد كليس الخليلي.	ادعى محمد أن لموكلته حسب على طليقها السيد أسعد مؤجل مهرها وقدره مائة وخمسين قرشاً، وبدل صلح ستين قرش واثنين وثلاثين قرشاً بدل أربعة أنصاف إسلامبولي، واعترف اسعد بالمهر وبدل الصلح، وبين بأنه دفع لها بدل الصلح، واعترف الكفيل بأنه قبض بدل الصلح لكنه يطالبه بالمؤجل وقدره مائة وخمسين قرشاً إضافة إلى الاثنين والثلاثين قرش.	تم الصلح بين الطرفين بعد أن دفع أسعد لطليقته ما عليه من أموال، وأسقطت طليقتها حقها عنه.	محرم ١٢٤٧هـ/ حزيران ١٨٣١م[٣٢٩].

تكمن أسباب الخلافات العائلية التي وضحتها السجلات، والتي تم رصدها في الجدول السابق، إما نزاع حول أملاك مشتركة كما في الحالة الأولى والثانية والرابعة من جدول رقم (٥)، حيث تمثلت هذه الخلافات حول دكان مشترك كما في الحالة الأولى، وتم حل الخلاف بعد أن دفع موسى لأخيه حسن خلو عن الدكان المتنازع عليه، مقابل أن يسقط موسى حقه في الدكان الصغير، وبالتالي حلت القضية بينهم بالصلح والتراضي [٣٣٠]. أما في الحالة الثانية فالنزاع كان حول بيت[٣٣١] ، وتبين من خلال محضر القضية

[٣٢٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، جمادى الأخرى ١٢٤٤هـ/ كانون الثاني ١٨٢٩م، ص١٩.
[٣٢٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، ص١٠٩.
[٣٢٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، محرم ١٢٤٧هـ/ حزيران ١٨٣١م، ص٤٩.
[٣٣٠]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، أواخر جمادى الأخرى ١٢٤٠هـ/ شباط ١٨٢٥م، ص١١.

أن المدعي عليه كاذب ودعوته باطلة، وأن المنزل تملكه أخوه عن طريق الشراء[٣٣٢]، والحالة الثامنة تم الخلاف بين أم وأبنائها من طليقها المرحوم، بعد أن أنكرت الأم قيامها بتسجيل البيت الذي اشترته من مالها باسم أبنائها، ولكن أثبت القضاء بطلان ادعاء الأم نتيجة لثبات مضمون الحجة التي يملكها الأبناء، وقد يكون زوجها الثاني هو وراء هذه الدعوة حيث أنه هو وكيل أمهم في رفعه للقضية[٣٣٣]، وأحياناً تكون الخلافات بسبب المطالبة بالوصاية على الأطفال اليتامى بعد وفاة والديهم، مثل الحالة الرابعة والتي حصلت فيها الأخت على وصاية أخيها[٣٣٤].

وقد تكون الخلافات العائلية خلافات بين الأزواج مثل الحالة الثالثة والسادسة من جدول رقم (٥)، فالحالة الثالثة قامت الفتاة سليمانية بفسخ عقد قرانها عند بلوغها، نتيجة لعدم تثبيت عقد النكاح[٣٣٥]، أما الحالة السادسة والتي تم بها رفع دعوى من قبل سيدة حسن على طليقها اسعد مطالبة بمؤجل مهرها ومستحقاتها المالية[٣٣٦]، وفي هذه القضايا جرأة من نساء في فترة القرن التاسع عشر على المطالبة بحقوقهن الشرعية دون خوف، كما أن القضاء لم يتوانَ لحظة عن إنصافهن بعد ثبات صحة دعواهن، ففي حالة الفتاة سليمانية تم فسخ العقد وأعطاها القضاء حق اختيار الزوج الذي ترضاه[٣٣٧]، أما في حالة حُسن فقد أعطاها القضاء كامل مستحقاتها من طليقها أسعد[٣٣٨]. وأحياناً تكون خلافات ما بين السيد وعبده، رغبةً في حصول العبد على العتق، كما في الحالة الخامسة، حيث منح القضاء للعبد خير الله العتق بعد ثبات صحة دعواه، وهنا يظهر مرة أخرى عدالة القضاء الذي لا يميز ولا يفرق بين حر وعبد أو بين غني وفقير [٣٣٩].

---

[٣٣١]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، أواسط رمضان ١٢٤٢هـ/ نيسان ١٨٢٧م، ص٥٤-٥٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم٣١٢، رقم٣١٢، ١٠ ربيع الثاني ١٢٤٣هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٨٢٧م، ص٩.

[٣٣٢]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، أواسط رمضان ١٢٤٢هـ/ نيسان ١٨٢٧م، ص٥٤-٥٥.

[٣٣٣]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٠ ربيع الثاني ١٢٤٣هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٨٢٧م، ص٩.

[٣٣٤]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، ص٥٦.

[٣٣٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، أواسط شوال ١٢٤٢هـ/ أيار ١٨٢٧م، ص٦٧.

[٣٣٦]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، محرم ١٢٤٧هـ/ حزيران ١٨٣١م، ص٤٩.

[٣٣٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، أواسط شوال ١٢٤٢هـ/ أيار ١٨٢٧م، ص٦٧.

[٣٣٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، محرم ١٢٤٧هـ/ حزيران ١٨٣١م، ص٤٩.

[٣٣٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ربيع الثاني ١٢٤٤هـ/ تشرين الأول ١٨٢٨م، ص٤.

جدول (٦): خلافات الجيران في الفترة ما بين (١٨٢٥-١٨٣١) في مدينة القدس وجوارها:

	المدعي	المدعي عليه	سبب الخلاف	الحكم الشرعي	التاريخ
١.	نجيب مصطفى المصري	محمود حلبي المهتدي	أن المدعي عليه قد أحدث في بيته حماماً، وركب الحمام على الحائط الملاصق لوقف جده محمد المصري، وقد أحدث ذلك ضرراً وتشققاً في طبقة وقف جده، وطلب من الحاكم إرسال لجنة للكشف عن الضرر الحاصل في الوقف.	أرسل الحاكم الشرعي لجنة مكونة من كاتبه محمود الخالدي، وجقداره حسين آغا، ومحضره محمد عودة ومعهم المعمار باش خليل صادق النمري، والسيد عثمان النمري والسيد خليل عبد الجواد النمري وغيرهم، وبعد الكشف تبين أن الوقف فيه تشقق ولكن من خلال كشفهم على الحمام تبين أن حائط الحمام خارج عن حائط الوقف، وثبت لديهم أن التشقق كان قديماً، وعندها منع الحاكم الشرعي المدعي من دعواه.	رجب ١٢٤٠هـ/ شباط ١٨٢٥م[٣٤٠]
٢	الشيخ عبد الرحمن حلبي العليم	مصطفى عبد الرازق الحمصي	ادعى عبد الرحمن أن داره مجاورة لدار المدعى عليه، وأن لداره بابين أحدهما ملاصق لدار مصطفى، ومصطفى يمنع عبد الرحمن من المرور من بابه الملاصق لدار المدعى عليه، وقد اعترف مصطفى بذلك بحجة أن الباب قديم ومغلق منذ فترة طويلة وأنه يلحق به الضرر أثناء مرور جيرانه منه إضافة إلى كشف منزله من خلاله.	أمر الحاكم الشرعي بتشكيل لجنة للكشف على الضرر الحاصل جراء المرور من الباب، واللجنة مؤلفة من كاتب المحكمة الشرعية خليل قويدر، والمعمار باش عثمان نمر ومعهم مجموعة من الثقاة، وبعد كشفهم على الباب تبين أنه لا ضرر لسيد مصطفى من قيام عبد الرحمن بالمرور من الباب، وعند ذلك أصدر الحاكم الشرعي قراراً بالسماح لعبد الرحمن بالعبور والخروج من الباب مبيناً أنه ليس لأحد الحق في منعه بذلك.	ربيع الأول ١٢٤١هـ/ تشرين الأول ١٨٢٥م[٣٤١]
٣.	الحاج محمد .. صلاح	عبد الهادي البرادعي الرفعاوي الخليلي	ادعى الحاج محمد أن له حائط مشترك مع عبد الهادي، وأنه منذ قديم الزمان كان له طاقة حديد تفصل بين الحائطين، وأن المدعي عليه حول الطاقة إلى باب للمرور على السطح مما ألحق الضرر بالمدعي نتيجة لقيام عبد الهادي بالمبيت على السطح والأكل ورمي القاذورات عليه، وقد رد عبد الهادي على أقوال محمد بأن له الحق باستخدام السطح.	أرسل الحاكم الشرعي لجنة للكشف على السطح والتحقق من الضرر مكونة من المعمر باش عثمان آغا ومعه مجموعة من الثقاة، وبعد الكشف تبين أن الباب قد تم فتحه حديثاً وأنه بالأساس عبارة عن طاقة حديد، فأمر الحاكم الشرعي بإعادة الطاقة إلى ما كانت عليه، ومنع عبد الهادي من الانتفاع بالسطح.	أواخر محرم ١٢٤٢هـ/ آب ١٨٢٦م [٣٤٢].
٤.	الشيخ عبد الرحمن الجلبي	مصطفى الرياح	ادعى عبد الرحمن أن المدعي عليه فتح من قبو داره باباً ليصل إلى الصهريج الذي في قبو دار المدعي ويطلب من الحاكم الشرعي إغلاق	أرسل الحاكم الشرعي لجنة للكشف عن الصهريجين، فوجدت اللجنة صهريجين احدهما له باب، فطلب الحاكم الشرعي	ذي الحجة ١٢٤٥هـ/

[٣٤٠]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، رجب ١٢٤٠هـ/ شباط ١٨٢٥م، ص١٨.

[٣٤١]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ربيع الأول ١٢٤١هـ/ تشرين الأول ١٨٣٠م، ص١٥.

[٣٤٢]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، أواخر محرم ١٢٤٢هـ/ آب ١٨٢٦م، ص١٤٩-١٥٠.

			الباب، لم ينكر المدعي ذلك وبين أنه في القبو صهريجين احدهما مشترك مع جاره عبد الرحمن، والآخر ملك لمصطفى، واخرج حجة تثبت ذلك، وذلك قبل قيام المدعي بشراء الدار.	من المدعى عليه بينة تثبت بحقه في التصرف بالصهريج الموجود في دار المدعي، فأحضر شهوداً بصحة أقوال المدعي عليه، وبناء على ذلك منع الحاكم الشرعي المدعي من التعرض لمصطفى في حقه باستخدام الصهريجين.	حزيران ١٨٣٠م[٣٤٣]
٥.	الشيخ حسين بن الشيخ محمد المهدي	إبراهيم بن عبد القادر	ادعى حسين أن لإبراهيم دكان مجاور لداره، وأنه أحدث في دكانه فرناً في الحائط الملاصق لداره، مما الحق الضرر في حائط داره، وقد أنكر إبراهيم وجود أي ضرر للحائط.	أرسل الحاكم الشرعي لجنة للكشف على الضرر الحاصل بالحائط، واللجنة مكونة من السيد محمود أفندي ومحضره داوود ومعه معمار باش وبعد الكشف تبين أن الحائط قد تضرر من الفرن، فأصدر الحاكم الشرعي قراراً برفع الضرر عن الحائط.	١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م[٣٤٤].

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن الخلافات التي ذكرتها السجلات بخصوص الجيران، كانت إما على باب[٣٤٥] أو حائط[٣٤٦]، أو على سطح مشترك[٣٤٧]. يقع الخلاف عند قيام أحد الجارين بأعمال إضافية تلحق الضرر بالجار الآخر، مثلما حدث في الحالتين الثانية والثالثة من جدول رقم (٦)[٣٤٨]، أو بسبب خلاف حول باب مجاور لباب شخص آخر مثل الحالة الأولى من الجدول رقم (٦)[٣٤٩]، والجدير بالذكر أن القاضي لم يكن يصدر الحكم بحق الأطراف المتنازعة إلا بعد أن يرسل لجنة من أشخاص مختصين بالإعمار (معمار باش)، ومن أهل الثقة، للكشف عن الضرر الذي يلحق بأحد الأطراف المتنازعة، وبعد الكشف عن الموقع وإخبار القاضي بما توصلت إليه اللجنة، يصدر القاضي الحكم بالقضية[٣٥٠]، هذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى دقة ومصداقية القضاء في مدينة القدس، في تلك الفترة الزمنية.

---

٣٤٣. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ذي الحجة ١٢٤٥هـ/ حزيران ١٨٣٠م، ص٣٢.
٣٤٤. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ص٣٦.
٣٤٥. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ربيع الأول ١٢٤١هـ/ تشرين الأول ١٨٢٥م، ص١٥.
٣٤٦. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ص٣٦.
٣٤٧. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ربيع الأول ١٢٤١هـ/ تشرين الأول ١٨٢٥م، ص١٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، محرم ١٢٤٢هـ/ آب ١٨٢٦م، ص١٤٩-١٥٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ص٣٦.
٣٤٨. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، محرم ١٢٤٢هـ/ آب ١٨٢٦م، ص١٤٩-١٥٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ص٣٦.
٣٤٩. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ربيع الأول ١٢٤١هـ/ تشرين الأول ١٨٢٥م، ص١٥.
٣٥٠. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، أواخر محرم ١٢٤٢هـ/ آب ١٨٢٦م، ص١٤٩-١٥٠؛

عند تمعننا في القضايا الاجتماعية سواء الخلافات العائلية أو خلافات الجيران التي مرت بها مدينة القدس ونواحيها، نجد أن عددها إجمالاً قليلاً نوعاً ما، مقارنة بفترة زمنية طويلة تمتد من عام (١٨٢٥-١٨٣١)، كما أن هذه الحالات عادية جداً من الممكن أن تحدث في أي مجتمع كان، ولا نرى انعكاساً لهذه القضايا على الوضع الأمني للسكان، فهذه الخلافات حدثت بين سكان القدس بفئاتهم المختلفة (مسلمين وأهل ذمة) ولم تحدث بين رجال الدولة مثلاً، كما أن القضاء كان يأخذ مجراه ويحكم بناءً على ما لديه من أدلة وبينات، والجدير بالملاحظة هو العدد القليل جداً لمثل هذه الخلافات خلال العام الذي حدثت به الثورة، فكما وضحنا في الجدول رقم (١)، أن الحالات لم تتجاوز حالتين فقط، ولم نشهد خلال فترة (١٨٢٥-١٨٣١م) أي تطور لأي قضية من القضايا السابقة، أو إعادة فتح لإحداها، وذلك يدل على رضا الأطراف المتنازعة بصدق القضاء وعدالته.

٧. التعدي على أملاك الآخرين:

لم تخلُ السجلات من قضايا التعدي على أملاك الغير، حيث وجدت إحدى عشر حالة، تشير إلى التعدي على أملاك الغير، كما يوضحه الجدول رقم (٧):

الجدول رقم (٧): قضايا التعدي على أملاك الغير في القدس ونواحيها ما بين (١٨٢٥-١٨٣١)

	المدعي	المدعي عليه	سبب الخلاف	الحكم	التاريخ
١	إبراهيم أفندي هندية الوكيل الرعي عن الحرمه بدري بنت حسين الطلة.	إبراهيم المداح	بنى بيتاً في صحن الدار المشتركة بين بدري وزوجته صفية من دون إذنها. وقد ادعى إبراهيم أنه قد احدث البيت بعلم ساكنيه وعلم الشيخ علي المداح.	بعد استماع الحاكم الشرعي إلى الشهود تبين أن المدعي عليه قد أخذ الإذن من زوجته صفيه وأختها بما أحدثه في الدار.	جمادى الأولى ١٢٤٠هـ/ كانون الثاني ١٨٢٥م[٣٥١]
٢	ادعى سليمان بن عبد الله العالم الوكيل عن السيد خليل والسيد رشيد ولدي حسن السراج	السيد احمد ابن يوسف النمري	ادعى أن لخليل ورشيد أربعة أذرع جوخ في كل سنة من شهر رمضان عادة معتادة من رهبان الإفرنج في القدس آل لهما عن والدهما حسن، وأن المدعى عليهما يعارض ذلك دون وجه حق، وقد أخرج الوكيل فتوى فيها منع اولاد يوسف من العادة المعتادة.	صدر الصلح بين الطرفين باقتسام الأربعة أذرع بين الطرفين بحيث يحصل خليل ورشيد على اثنين كعادة معتادة من رهبان الإفرنج في شهر رمضان، ويحصل أحمد النمري وإخوته على اثنين.	شوال ١٢٤٠هـ/ أيار ١٨٢٥م[٣٥٢]
٣	سليمان البدور ابن سلمان البدور الخليلي	مسلم الصقر ابن سليمان الصقر الخليلي	ادعى سليمان أن مسلماً واضع يده هو ووالده على دار جده الموقوفة بغير وجه حق، وطلب رفع يده عن الدار الموقوفة، أجاب مسلم على ذلك بأن له أكثر من اثنين وأربعين عاما متصرفا بها دون منازع، وبأن المدعي ووالده كانا على علم بذلك دون أي معارضة، ولم يصدقه سليمان على ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من مسلم بينة تثبت صحة دعواه بخصوص التصرف في البيت هو ووالده في المدة التي ادعاها، فأحضر للشهادة كل عثمان عابدين الخليلي، واحمد صقر الخليلي وهما طاعنان بالسن، شهدا بصدق حديث مسلم، عند ذلك منع الحاكم سليمان من دعواه، ومن التعرض لمسلم.	ذي الحجة ١٢٤١هـ/ تموز ١٨٢٦م[٣٥٣]
٤	محمد عويضة الوكيل عن رقية بنت الحاج علي	درويش مصطفى طفش عم رقية.	ادعى الموكل ان والد رقية قد وهبها حال حياته ستة قراريط في الدار القائمة في القدس الواقعة بخط سيدنا داود وذلك في رجب ١٢٣٥ه، وقد انكر المدعي عليه ذلك، ووضع يده عليهما دون وجه	طلب الحاكم من رقية بينة، فأحضرت شهوداً شهدوا أن والد رقية قد وهبها ستة قراريط في الدار التي هي سكن المدعي عليه حالياً، فأمر الحاكم درويش عدم	محرم ١٢٤٢هـ/ آب ١٨٢٦م[٣٥٤]

[٣٥١] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، جمادى الأولى ١٢٤٠هـ/ كانون الثاني ١٨٢٥م، ص١٢.
[٣٥٢] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، شوال ١٢٤٠هـ/ أيار ١٨٢٥م، ص٣٣.
[٣٥٣] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ذي الحجة ١٢٤١هـ/ تموز ١٨٢٦م، ص١٣٠-١٣١.
[٣٥٤] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، محرم ١٢٤٢هـ/ آب ١٨٢٦م، ص١٤٢.

	طفش		شرعي.	التعرض لرقية وبأن من حقها التصرف في الستة قراريط من البيت.	
٥	عبد الله بن عمر (الخانجي)	عبد الرحمن الخزني	ادعى أن له داراً من ثمانية قراريط، وان عبد الرحمن واضع يده على الطبقة والثلاث بيوت السفلية بغير وجه حق، وقد اعترف المدعي عليه بحصة المدعي في كامل الدار، ولكنه بين انه منذ سنة قسمت الدار بحضور الشركاء وهم محمد ابن الفالوجي، وعلي الطايرة، وجماعة من المسلمين وقبل عبد الله ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من عبد الرحمن بينة تثبت صحة دعواه فأحضر شهوداً وعند ثبات البينة منع الحاكم الشرعي عبد الله من دعواه.	١٢٤٣ه/ ١٨٢٧م[٣٥٥]
٦	السيد انيس افندي ...	السيد درويش طه الداودي	ادعى أن السيد درويش واضع يده على أوضه البرانية والجوانية المعروفة بالعلية الكائنة لمسجد سيدنا داود عليه السلام، وأن الأوضة كانت تحت تصرف جد الشيخ محمد أفندي الدجاني، ثم من بعده ولديه السيد داودي افندي ووالدي السيد خليل مدة مديدة، ووالد السيد درويش وجده والت الاوضة الى والد انيس وجده، وجميع (عائلة) الداودية شاهدون تصرف ذلك ولم يسبق لأحد من السادات الداودية أن تصرف بذلك.	سأل الحاكم الشرعي السيد درويش على ما ادعاه السيد أنيس فأقر بصحة ذلك، وجاء كل من قاسم بيك الرحمان واخيه وحسين العباسي ومحمد يحيى الداودي وعبد ... الداودي، وشهدا شهادة تطابق أقوال أنيس، فعند ذلك أمر الحاكم الشرعي بمنح مفتاح العلية للسيد انيس لسكنها.	جمادى الأولى ١٢٤٤هـ/ تشرين الثاني ١٨٢٨م[٣٥٦]
٧	حسن آغا بداره	محمد آغا العدلوني	ادعى حسن أنه وضع عند مصطفى بداره مجموعة من الأغراض (تشمل شراشف وصحون نحاس ومناشف ومكحلة... الخ)، وبأن محمد أغا، أخذ هذا من مصطفى بالغصب والقوة، وقد ادعى محمد أغا أن هذه الأغراض لخالته عيشه زوجة حسن وأنه ورد له من خالته كتاب بأخذ هذه الأغراض من مصطفى آغا وإرسالها إلى خالتي في يافا، وذهب حسن آغا، وأخذها من المودع بغير وجه شرعي.	تدخل المصلحون بين المتنازعين وتم الصلح على أن يدفع محمد أغا إلى حسن أغا نظير الأشياء المذكورة، مبلغا وقدره خمسمائة قرش أسديه، وقد قبضها حسن أغا وقد أبرأ حسن آغا محمد آغا من الأشياء المرقومة البراءة وصدر عقد بذلك،	١٢٤٤ه/ ١٨٢٩م[٣٥٧].
٨	يوسف القباني الوكيل الشرعي عن الحرمة فطومة بنت احمد المصري	الشيخ عبد الرحمن القطب الوكيل الشرعي عن خانم ومحبوبة بنتي السيد حسين أبو اعرب	ادعى أن موكلته ورثت عن اختها نفيسة داراً في محلة الجوالده وارض وان المدعى عليهما وضعا أيديهما عليها دون وجه شرعي، فأنكر وكيل المدعى عليهما ذلك تبين أن موكلتيه اشتريتا ذلك من أخت المدعية قبل وفاتها.	احضر وكيل المدعى عليهما شهوداً ليشهدوا بحدوث البيع، فشهد كل من شاكر الموقت وإبراهيم نجم، فشهدوا بحدوث البيع وبناء على ذلك منع الحاكم الشرعي وكيل المدعية من دعواها.	١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م[٣٥٨]

٣٥٥. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م، ص١٨.
٣٥٦. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، جمادى الأولى ١٢٤٤هـ/ تشرين الثاني ١٨٢٨م، ص١١.
٣٥٧. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣م، ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م، ص٢٦-٢٧.
٣٥٨. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ص١٢٧.

٩	عودة حنا من أهالي قرية بيت جالا	الذمي حنا البجالي	ادعى عودة أن حنا غصب منه سهل الزيتون منذ أربعة وعشرين سنة، ويطالبه برفع يده عنه، وقد أنكر المدعى عليه ذلك وبين أنه اشتراه من المدعي وأخويه نقولا وسلامة جميع الزيتون بثمن قدره ألف ومائتين وعشرين زلطاً بموجب حجة مؤرخة.	طلب الحاكم الشرعي من المدعى عليه بينة تثبت صحة دعواه فأحضر شهوداً شهدوا بصحة البيع فمنع الحاكم الشرعي المدعي من دعواه.	١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م[٣٥٩]
١٠	سليمان الأزهري الوكيل عن مصطفى بن شرف حجيج الأصيل عن نفسه والوصي على أولاد أخيه المرحوم محمد وهم سعيد وخليل ورقية	احمد بن المرحوم حسين شرف حجيج	ادعى سليمان أن المدعى عليه غصب من دار موكله وأولاً أخيه بعض الأمتعة (أربعة عشر صحناً نحاسي وكانون وثلاثة طناجر نحاس، وماعون كبير وصنية نحاس وطبق صغير)، وطالب الموكل المدعي عليه بإعادة ما أخذه بغير حق، رد المدعي عليه على الدعوة بأن هذه الحاجيات هي متروكات جده وهي كانت غير مقسمة، وأن السيد مصطفى قسم المتروكات بعد وفاة أخيه محمد، ومنح المدعي عليه ما أخذه، أنكر مصطفى ذلك وبين أن والده حسين شرف باع بعد وفاة والده شرف جميع الدار وما بها وقبض ثمنها.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تثبت صحة دعواه، فأحضر شهوداً شهدوا بحدوث البيع فعلاً، كما أحضر حجة مؤرخة بتاريخ ١٢١٠هـ، تشير إلى حدوث البيع، فلما ثبتت البينة للحاكم الشرعي أمر احمد بإعادة ما أخذه إلى المدعي، ومنعه من التعرض للمدعي وأبناء أخيه.	محرم ١٢٤٧هـ/ حزيران ١٨٣١م[٣٦٠]
١١	محمد النناسي من قرية رفات	محمد لبس	ادعى أن له ارض في قرية رفات نصفها له ونصفها لابن عمه محمد، وأنه خرج وسكن خارج القرية وعندما عاد وجد ابن عمه قد وضع يده عليها بلا حق شرعي، وعندما طالبه بها ادعى أن له عليها ثلاثين زلطاً، فدفع المدعي له الثلاثين زلطاً وتصرف بنصف الأرض مدة خمسة عشر عاما، والآن عاد المدعى عليه يطالبه بالأرض، وقد أنكر المدعي ذلك وبين أنه أخذ نصف الأرض بالغصب بطريق التغلب.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تشهد أنه دفع الثلاثين زلطاً فأحضر شهوداً، ولكن لم تقبل شهادتهم، وطلب الحاكم شهوداً آخرين ولم يحضر المدعي، عندها أذن الحاكم الشرعي للمدعى عليه التصرف في جميع الأرض لعجز المدعي عن إحضار بينة تثبت صحة دعواه.	جمادى الثاني ١٢٤٧هـ/ تشرين الثاني ١٨٣١م[٣٦١]

يتضح لنا عند التمعن في الجدول السابق، أن الخلافات كانت إما على بيوت، أو أراضي، ويحدث النزاع عندما يقوم أحد الأطراف المتنازعة بالتصرف في أملاك الآخرين دون وجه شرعي، وبناءً على جميع الحالات السابقة تبين لنا أن الحقوق ردت إلى أصحابها عند ثبات البينة، والذي يستدعي الانتباه في

[٣٥٩] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م، ص٣٦.
[٣٦٠] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، محرم ١٢٤٧هـ/ حزيران ١٨٣١م، ص٤١.
[٣٦١] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، جمادى الثاني ١٢٤٧هـ/ تشرين الثاني ١٨٣١م، ص١١٨.

الجدول السابق أن هناك (٦) حالات من مجموع الحالات السابقة، كان الحكم فيها لصالح المدعي عليه، وبالتالي بطلان دعوة المدعي. لم يقتصر النزاع على الأملاك من بيوت وأراضي، وإنما شملت أيضاً التعدي على الإمتيازات التي حصلت عليها بعض العائلات المقدسية في فترة العهد العثماني، ففي عام ١٨٢٥، ذكرت السجلات أن بعض الأفراد من عائلة النمري قد عارضت عائلة السراج، في حقها في الحصول على ضريبة العادة المعتادة، التي اعتادت عائلة السراج الحصول عليها من رهبان الإفرنج في القدس، في شهر رمضان من كل عام، والتي كانت عبارة عن أربعة أذرع جوخ، ونتيجة لاستمرار النزاع بين أفراد العائلتين تم حصول الصلح بينهم بتقسيم الضريبة بين العائلتين، بحيث تحصل عائلة النمري على ذراعين جوخ، وعائلة سراج على ذراعين[٣٦٢].

هذا النوع من الخلافات بلا شك له علاقة وطيدة بالوضع الأمني، فهو مؤشر على مدى التزام الأفراد بالقانون، وقيام جماعة بالتعدي على أملاك الغير من دون وجه شرعي، هو مؤشر على محاولة التمرد على هذا القانون، ولكن ومن خلال الجدول السابق، تبين أن القانون أخذ مجراه، من خلال رد الحقوق إلى أصحابها بواسطة القضاء، كما أن أغلب هذه الدعاوي مثلما وضحنا هي افتراء من المدعي ولا صحة لها حسب قرار القاضي، إضافةً إلى أننا لم نجد خلال دراستنا للسجلات أي تطور لأية قضية من القضايا السابقة، أو إعادة عرضها على القضاء مرة أخرى، مما يشير إلى التزام الناس بحكم القضاء ، ولو كان هناك تطورات لهذه القضايا لكان مؤشراً على عدم الالتزام بالقانون واستمرار النزاع، ولكن الذي يتضح لنا هو التزام الناس بالقانون، فالسكان في مدينة القدس والنواحي كانوا محكومين بالقانون عن طريق هذه المحاكم.

[٣٦٢]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، شوال ١٢٤٠هـ/ أيار ١٨٢٥م، ص٣٣.

ومن القضايا التي وجدت في سجلات محكمة القدس الشرعية قضايا الأوقاف والميراث، حيث كان لها النصيب الأكبر من حيث العدد، حيث ظهر في السجلات ما يقارب ٥٨ حالة انتهاك للأوقاف[٣٦٣]، و٣٧ شكوى بسبب خلافات حول ميراث العائلة[٣٦٤]، ومثل هذه الخلافات لا تدخل ضمن الخلافات التي تؤثر

[٣٦٣]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ٢١ رجب ١٢٤٠هـ/ ١٠ آذار ١٨٢٥م، ص٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، رجب ١٢٤٠هـ/ آذار ١٨٢٥م، ص٣-٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، رجب ١٢٤٠هـ/ آذار ١٨٢٥م، ص٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م، ص١٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م، ص١٧؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، رجب ١٢٤٠هـ/ شباط ١٨٢٥م، ص١٨-١٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ١٥ شوال ١٢٤٠هـ/ ١حزيران ١٨٢٥م، ص٤١؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ذي القعدة ١٢٤٠هـ/ حزيران ١٨٢٥م، ص٤٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، رجب ١٢٤٠هـ/ شباط ١٨٢٥م، ص٥٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، رجب ١٢٤٠هـ/ شباط ١٨٢٥، ص٥٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ذي القعدة ١٢٤١هـ/ حزيران ١٨٢٦م، ص٨٧-٨٨؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦، ص٩٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، شعبان ١٢٤١هـ/ مارس ١٨٢٦م، ص٢٤-٢٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ذي القعدة ١٢٤١هـ/ حزيران ١٨٢٦، ص٩٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦، ص١٥٤-١٥٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، جمادى الأولى ١٢٤٢هـ/ كانون الأول ١٨٢٦م، ص٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، جمادى الأولى ١٢٤٢هـ/ كانون الأول ١٨٢٦م، ص٨؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، جمادى الأولى ١٢٤٢هـ/ كانون الأول ١٨٢٦م، ص١٣-١٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، رجب ١٢٤٢هـ/ شباط ١٨٢٧م، ص١٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، شعبان ١٢٤٢هـ/ آذار ١٨٢٧م، ص٤٨؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ١٧ رجب ١٢٤٢هـ/ ١٣ شباط ١٨٢٧م، ص٥٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ذي القعدة ١٢٤٢هـ/ حزيران ١٨٢٧م، ص٧٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ تشرين الأول ١٨٢٧م، ص٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ٩ ربيع الثاني ١٢٤٣هـ/ تشرين الأول ١٨٢٧م، ص٨؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ تشرين الثاني ١٨٢٧م، ص٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، شعبان ١٢٤٣هـ/ آذار ١٨٢٨م، ص٣٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، شعبان ١٢٣٤هـ/ آذار ١٨٢٨م، ص٤٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ٢٣ شعبان ١٢٤٣هـ/ ٩ آذار ١٨٢٨م، ص٤٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ذي القعدة ١٢٤٣هـ/ أيار ١٨٢٨م، ص٥٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، ص٨٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، محرم ١٢٤٣هـ/ تموز ١٨٢٨م، ص٨٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ٥صفر ١٢٤٤هـ/ ١٦ آب ١٨٢٨م، ص٩٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، صفر ١٢٤٤هـ/ آب ١٨٢٨م، ص٩٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ربيع الأول ١٢٤٤هـ/ أيلول ١٨٢٨م، ص١٠٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م، ص٥٨-٥٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، ص٧٧؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ٤ جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/ ٣١ تشرين الأول ١٨٢٩م، ص١٠٧، **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، ص١٢٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ٢٨ جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/ ٢٤ تشرين الثاني ١٨٢٩م، ص١٢٤-١٢٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، شعبان ١٢٤٥هـ/ شباط ١٨٣٠م، ص١٤١؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ذي الحجة ١٢٤٥هـ/ حزيران ١٨٣٠م، ص٣٥-٣٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ١٢٤٠هـ/ ١٨٣٠م، ص٣٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، محرم ١٢٤٦هـ/ تموز ١٨٣٠م، ص٤٨-٤٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، صفر ١٢٤٦هـ/ آب ١٨٣٠م، ص٥٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، جمادى الأولى ١٢٤٦هـ/ تشرين الثاني ١٨٣٠م، ص٨٧، **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، جمادى الأولى ١٢٤٦هـ/ تشرين الثاني ١٨٣٠م، ص١٠٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ص١٢١؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، رجب ١٢٤٦هـ/ كانون الأول ١٨٣٠م، ص١٢٥؛ **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م، ص١٥٠؛ **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ذي الحجة ١٢٤٦هـ/ حزيران ١٨٣١م، ص١٧؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١٥، شوال ١٢٤٦هـ/ نيسان ١٨٣١م، ص٢٥؛ **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، شوال ١٢٤٦هـ/ نيسان ١٨٣١م، ص٢٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٠ محرم ١٢٤٧هـ/ ٢٠ حزيران ١٨٣١م، ص٤٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، صفر ١٢٤٧هـ/ آب ١٨٣١م، ص٥٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ربيع الأول ١٢٤٧هـ/ أيلول ١٨٣١م، ص٧٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، ص٧٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ربيع الثاني ١٢٤٧هـ/ أيلول ١٨٣١م، ص٩٨؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ تشرين الأول ١٨٣١م، ص١٠٩.

[٣٦٤]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، جمادى الثاني ١٢٤٠هـ/ كانون الثاني ١٨٢٥م، ص١٢-١٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ٦ جمادى الثاني ١٢٤٠هـ/ كانون الثاني ١٨٢٥م، ص١٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، رجب ١٢٤٠هـ/ آذار ١٨٢٥م، ص٢٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ربيع الأول ١٢٤٠هـ/ تشرين الأول ١٨٢٥م، ص٢٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ذي القعدة ١٢٤٠هـ/ حزيران ١٨٢٥م، ص٤٣-٤٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ذي الحجة ١٢٤٠هـ/ تموز ١٨٢٥م، ص٥٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م، ص٦-٧؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، رجب ١٢٤١هـ/ آذار ١٨٢٦م، ص١٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ذي القعدة ١٢٤١هـ/ تموز ١٨٢٦م، ص١٠٠-١٠١؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٠، ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، ص٨-٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ٢ شعبان ١٢٤٢هـ/ ٢٨ شباط ١٨٢٧م، ص٤٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ١١ شوال ١٢٤٢هـ/ ٧ شوال ١٨٢٧م، ص٦٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ذي الحجة ١٢٤٢هـ/ تموز ١٨٢٧م، ص٧٧؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ذي القعدة ١٢٤٣هـ/ حزيران ١٨٢٨م، ص٦٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م، ص٧٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، محرم ١٢٤٣هـ/ تموز ١٨٢٨م، ص٧٨؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، محرم ١٢٤٤هـ/ تموز ١٨٢٨م، ص٨٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، ص٨؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، جمادى الأولى ١٢٤٤هـ/ كانون الثاني ١٨٢٨م، ص١٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، جمادى الأخرى ١٢٤٤هـ/ كانون الثاني ١٨٢٩م، ص٢٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ذي القعدة ١٢٤٤هـ/

على الوضع الأمني، فهذه القضايا وجدت في مدينة القدس وغيرها من المدن الإسلامية، قد يستوقفنا العدد الكبير لهذه القضايا قليلاً، لكننا لا نستطيع إهمال مسألة أن الفترة الزمنية طويلة نوعاً ما (١٨٢٥–١٨٣١)، ومن الطبيعي في مدينة مكتظة بفئات سكانية متنوعة كمدينة القدس أن يكون هناك انتشار لهذه الخلافات، خاصة وأن مسألة الأوقاف والميراث، لا تتوقف على المسلمين فقط بل شملت أهل الذمة أيضاً. ولأن هذه القضايا لا تدخل ضمن القضايا الأمنية، استثنيناها من جدول رقم (١) واكتفينا بالإشارة إلى عددها فقط، دون تحليل أسباب حدوثها وذلك لكونها تخرج عن موضوع الدراسة.

نلاحظ أن هناك تعدداً وتنوعاً في القضايا التي وردت في السجلات ما بين تعدي رجال الدولة على السكان، وتمرد السكان على الدولة، وما بين قتل، وسرقة، واغتصاب...الخ، جميع تلك القضايا عاشها سكان القدس في الفترة الزمنية ما بين (١٨٢٥–١٨٣١)، وهي بلا شك تعكس الحالة الأمنية التي عاشتها مدينة القدس، ومن خلال تحليلنا للسجلات، تبين لنا أن الأوضاع الأمنية التي عاشتها القدس ونواحيها خلال هذه الفترة الزمنية، لم تكن مثالية ولم تكن مستقرة، ولكن ما نلاحظه أيضاً أن أعداد القضايا المرفوعة إلى قاضي القدس من (سرقة وقتل واغتصاب وتمرد)، كانت محدودة وقليلة، مقارنة مع عدد سكان القدس الذي وصل خلال تلك الفترة تقريباً ١٠,٠٠٠ نسمة، مع وجود اختلاف طائفي وعقائدي بين سكان مدينة القدس، وهذه القضايا من الممكن أن نجدها في أي مجتمع صغير، وليس في مدينة معقدة التركيب مثل مدينة القدس خلال ستة سنوات.

أيار ١٨٢٩م، ص٦٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم٣١٣، محرم ١٢٤٥هـ/ تموز ١٨٢٩م، ص٧٨؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/ تشرين الثاني ١٨٢٩م، ص١١٢-١١٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/ تشرين الثاني ١٨٢٩م، ص١١٩-١٢٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/ تشرين الثاني ١٨٢٩م، ص١٢٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، ربيع الأول ١٢٤٥هـ/ أيلول ١٨٢٩م، ص ١٢٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/ تشرين الثاني ١٨٢٩م، ص ١٢٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، جمادى الأولى ١٢٤٥هـ/ تشرين الثاني ١٨٢٩م، ص ١٢٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٣، رجب ١٢٤٥هـ/ كانون الثاني ١٨٣٠م، ص١٤٧؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ٢٠ صفر ١٢٤٦هـ/ ٩ آب ١٨٣٠م، ص٥٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ربيع الثاني ١٢٤٦هـ/ تشرين الأول ١٨٣٠م، ص٧٩-٨٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، جمادى الثاني ١٢٤٦هـ/ كانون الأول ١٨٣٠م، ص١٠٩-١١٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م، ص١٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ربيع الأول ١٢٤٧هـ/ أيلول ١٨٣١م، ص٦٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ربيع الثاني ١٢٤٧هـ/ أيلول ١٨٣١م، ص٨٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، جمادى الأول ١٢٤٧هـ/ تشرين الأول ١٨٣١م، ص١٠٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، جمادى الثاني ١٢٤٧هـ/ تشرين الثاني ١٨٣١م، ص١١٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، جمادى الثاني ١٢٤٧هـ/ تشرين الثاني ١٨٣١م، ص١١٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، رجب ١٢٤٧هـ/ كانون الأول ١٨٣١م، ص١٢٨.

وبالتالي لا يمكننا أن نعتبر أن هذه الفترة كانت أسوأ حالاً من فترة الحكم المصري، إلا بعد دراسة الأوضاع الأمنية في فترة الإدارة المصرية، ومقارنتها بأوضاع القدس في هذه الفترة، اعتماداً على سجلات محكمة القدس الشرعية.

"الفصل الثالث"

الأوضاع الأمنية في القدس ما بين الاستقرار والتدهور(١٨٣١-١٨٣٥)

سياسة الحكومة المصرية في مدينة القدس ونواحيها قبل ثورة ١٨٣٤:

بعد أن وقعت مدينة القدس ونواحيها تحت الحكم المصري، بدأ إبراهيم باشا بسياسة مرضية للسكان، فخفف عنهم الضرائب الثقيلة التي كانت ترهقهم، ونتج عن تلك السياسة نشاطا في الزراعة والتجارة واستقرارا أمنيا وحدث نوع من الإرتياح للسكان، إلا أن هذا الانسجام والتناغم ما بين السكان والحكم المصري لم يستمر طويلاً، حيث ظهرت الأطماع الحقيقية لمحمد علي باشا من وراء قيامه بحكم بلاد الشام، فلم تكن رغبته الحقيقية بحكم المنطقة هو مصلحة الأهالي، وإنما كان هناك مصالح شخصية تمثلت برغبته باستغلال البلاد من حيث القوة البشرية والمالية. حيث قام بتطبيق نفس السياسة المتبعة في مصر من استغلال للسكان وللثروات، وفرض ضرائب جديدة وتطبيق سياسات جديدة أضرت بمصالح الفئات المجتمعية المختلفة خاصة تلك المتنفذة. فبدأت المدن الشامية تعاني من تلك السياسة الجديدة، الأمر الذي أدى إلى انتشار الثورات بما فيها ثورة عام ١٨٣٤، وهذا ما سيتم الحديث عنه في هذا الفصل[٣٦٥].

قسمت الحكومة المصرية بلاد الشام إلى ثلاث إيالات: الشام وطرابلس وصيدا، وأبقى محمد علي باشا متسلمية القدس تابعه لولاية الشام[٣٦٦]، وفي بداية الحكم المصري حرصت الحكومة المصرية على إبقاء النظم الإدارية في المدن الشامية كما هي، فأمر إبراهيم باشا متسلمي المدن والنواحي بالبقاء كما كانوا في السابق[٣٦٧]، فأبقى متسلمية القدس ونواحيها كما كانت، حيث أعاد مثلما سبق وأن أشرنا تعيين محمد شاهين آغا متسلماً على مدينة القدس " لما تقرر لدينا عن شاهين آغا المومى اليه من الرشد والسداد فاقتضت إرادتنا نصبه متسلما من طرفنا كما كان"، (أنظر ملحق رقم ٧)[٣٦٨].

---

٣٦٥. ابو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٥١-١٥٢.
٣٦٦. المدني، عبد العزيز. **" القدس وجوارها خلال الفترة ١٢٤٦-١٣٣٦هـ/ ١٨٣١-١٩١٨م" مصدر سابق**، ص٢٣.
٣٦٧. صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٨٠.
٣٦٨. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ٣٠ تشرين الثاني ١٨٣١م، ص١٢٣.

رفض محمد شاهين آغا أن يبقى في منصبه واعتذر لإبراهيم باشا، فعين إبراهيم باشا بدلاً منه "يحيى بك الاي بيك القدس سابقاً"، بناء على طلب أهالي مدينة القدس، الذين رفعوا عرائض للمطالبة بتعيينه:

"وصل عرض محضركم المتضمن استحسانكم قدوة الاماجد والاعيان يحيى بيك الاي بك القدس سابقا واقمتوه وكيل متسلم لطرفكم وبمقتضى ماشرحتموه عنه من حسن الحال والرشد والسداد ... ومن حيث ان اقتضى [امرنا استحصال] اسباب الراحة والرفاهية لاهالي بيت المقدس وقد قبلنا التماسكم ونصبنا المومى اليه متسلمنا من طرفنا عليكم يتعاطى أمور الاحكام"[٣٦٩].

ولكن بعد فترة زمنية تم عزل يحيى بك عن متسلمية القدس، بسبب عدم رضى السلطة المصرية عنه وعينت بدلاً منه الحاج محمد سعيد آغا[٣٧٠]، إلا أنها فيما بعد أيضاً عزلته هو الآخر عن المتسلمية بحجة البطء في إدارة شؤون البلاد، وعينت بدلاً منه الشيخ قاسم الأحمد متسلماً على القدس[٣٧١].

وجد سكان بلاد الشام في الحكم المصري بقيادة إبراهيم باشا الخلاص من الوضع السيء الذي كانت تعيشه المنطقة قبل قدوم الحملة المصرية، حيث وعدهم إبراهيم باشا بالتغيير وإرساء الأمن في المنطقة وتأمين الطرق والمواصلات، إضافة إلى تخليصهم من الضرائب التي كان يفرضها الزعماء المتنفذون في المنطقة دون رقيب[٣٧٢]، ووعدهم بأنه لن يكلفهم إلا دفع الضرائب عن الأراضي الميرية، التي لم تكن تشكل عبئاً عليهم أثناء الفترة العثمانية إلا عندما كان يرافقها سوء معاملة وابتزاز بمبالغ إضافية من الولاة بحجج مختلفة[٣٧٣]. فعقد الأهالي الآمال على حكم إبراهيم باشا لتخليصهم من السياسة القاسية التي كان يتبعها الحكام المتنفذون، لكن سرعان ما أخذت الأمور بالتغيير مثلما سيمر معنا[٣٧٤].

---

[٣٦٩] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، سجل ٣١٥، ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ١كانون الثاني ١٨٣١م، ص١٢٩.
[٣٧٠] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، سجل ٣١٦، ١٧ رمضان ١٢٤٧هـ/ ١٨ شباط ١٨٣٢م، ص٤٥.
[٣٧١] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، سجل٣١٧، ٢٦ ربيع الأخر ١٢٤٨هـ/٢١ كانون الأول ١٨٣٢م، ص٤١.
[٣٧٢] . سعادة، علاء كامل عبد الجابر. **متسلمية نابلس في العهد المصري ١٢٤٧-١٢٥٦هـ/ ١٨٣١-١٨٤٠م**. ط١. الأردن: دار البشير للنشر، ٢٠٠٩، ص٢٩١-٢٩٢.
[٣٧٣] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٥١.
[٣٧٤] . سعادة، علاء كامل عبد الجابر. **مصدر سابق**، ص٢٩١-٢٩٢.

بعد أن وطدت الحكومة المصرية نفوذها في المنطقة حرصت على نقل بلاد الشام إلى مرحلة إدارية جديدة وفقاً لسياسة مخطط لها من قبل الحكومة المصرية، فمنذ سقوط بلاد الشام تحت الحكم المصري رأى محمد علي باشا ضرورة إعادة هيكلية بلاد الشام لخلق بيئة جديدة تكون جزءاً من أرض مصر، فكانت أول خطوة في سبيل تحقيق ذلك هي إلغاء الصيغة العثمانية التي كانت تتصف بها بلاد الشام. وكانت فاتحة أعمالهم اهتمامهم بتغيير الأمور الإدارية التي كان سكان بلاد الشام قد اعتادوا عليها في فترة الدولة العثمانية.

من أجل تحقيق غايته أوجد ما يعرف بمجالس الشورى، رغبة منه في إتباع نظام حكم مختلف عما كان سائداً في السابق[٣٧٥]، فشكل ديوان الشورى في كل مدينة تجاوز عدد سكانها عشرين ألف شخص ، يتراوح عدد أعضائه ما بين ١٢ و ٢١ شخصاً حسب عدد السكان في المدينة، ويتم انتخاب الأعضاء من بين الأعيان وكبار التجار[٣٧٦]، ويتم تمثيل كافة الطوائف والموظفين فيه، والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن مدينة القدس لم تتجاوز عشرة آلاف نسمة إلا أن الحكومة المصرية أنشأت فيها مجلس للشورى[٣٧٧]، ورغم إشراك العلماء والأعيان في مجالس الشورى إلا أن الحكومة المصرية بقيت هي المرجع الأساسي، في كل القضايا التي تعرض على المجلس، كما أن صلاحيات الأعيان في المجلس كانت محدودة للغاية، إضافة إلى أن الوظائف العليا كانت تعطى للمصريين الذين تم جلبهم من القاهرة[٣٧٨].

عمدت الحكومة المصرية في أوائل عام ١٨٣٤، إلى عزل المشايخ عن الوظائف الإدارية والدينية والحد من سلطتهم[٣٧٩]، حيث تم القضاء على الحكم الإقطاعي، وتحول أصحاب الإقطاعيات إلى موظفين

[٣٧٥] . سالم، لطيفة محمد. **مصدر سابق**، ٦٥-٦٦، ص٧٩.
[٣٧٦] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٣٥.
[٣٧٧] . المدني، زياد عبد العزيز . **مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني ١٢٤٦-١٣٣٦هـ/ ١٨٣١-١٩١٨م**، ط١. ٢٠٠٤، ص٢٨.
[٣٧٨] . مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٤١.
[٣٧٩] . نوفل، نوفل نعمة الله. **مصدر سابق**، ص١٢٣، ص١٢٤.

إداريين يتقاضون رواتب مقررة[٣٨٠]، لا تتجاوز عُشر ما كانوا يحصلون عليه من إقطاعاتهم، وأحياناً كان يتم عزلهم وتولية موظفين غيرهم، وعندما نزع إبراهيم باشا سلطة المشايخ استغل السلطان محمود هذا الموضوع، وأعلن استياءه من هذا التصرف ووعد المشايخ بإعادتهم إلى وظائفهم[٣٨١].

أما بالنسبة لنظام القضاء، فقد أدخل الحكم المصري تحديثاً لنظام القضاء، بما يتوافق والشريعة الإسلامية، وأخضع القضاة للمراقبة، الأمر الذي جعل القضاة خائفين على فقدان مراكزهم وذلك بعد أن فقدوا الإمتيازات التي كانوا يتمتعون بها في السابق، وبالتالي أصبح نظام القضاء يخضع لرقابة السلطة الحاكمة، كما استخدمت الشدة مع القضاة حتى تضمن الحكومة المصرية إرساء العدل في المنطقة حسب تصورها وسياستها[٣٨٢]. هذا بالنسبة لبلاد الشام بشكل عام أما بالنسبة لمدينة القدس فاختلف الوضع فيها قليلاً، حيث بقيت مدينة القدس من ناحية قضائية تتصرف وكأنها ما زالت ماثلة تحت الحكم العثماني، وحرص القضاة على الحفاظ على علاقاتهم الجيدة مع العثمانيين، وكانت الحكومة تتدخل في وظيفة قاضي القدس فأحياناً تقوم بتوظيف المفتيين والموظفين الدينين في المدن الفلسطينية علماً أنّ ذلك كان من ضمن وظائف قاضي القدس، وبالتالي فقد قاضي القدس بعض الصلاحيات التي كانت موكله له[٣٨٣]، كما حدّ النظام القضائي الجديد من قوة المحاكم الشرعية[٣٨٤]، فمثلاً كان على المحاكم الشرعية أن تحصل على موافقة السلطة المصرية قبل إقرار بيع أو شراء "المالكانات السباهية" [٣٨٥].

منذ أن وطئت الدولة المصرية أرض بلاد الشام بدأت تعلن للأهالي بأنها لم تأتِ إلا من أجل رفع الضرر عنهم وتخفيف المعاناة التي حدثت لهم في الفترة السابقة، فبدأ إبراهيم باشا بسياسة التخفيف عنهم بالنسبة للضرائب، فألغى ضريبة الغفر والعوائد التي كانت تدفعها الكنائس، ولذلك كان هناك ترحيب كبير

---

[٣٨٠] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٣٧.
[٣٨١] . نوفل، نوفل نعمة الله. **مصدر سابق**، ص١٢٣، ص١٢٤.
[٣٨٢] . سالم، لطيفة محمد. **مصدر سابق**، ص٨٨.
[٣٨٣] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص١٠٣.
[٣٨٤] . ارومسترونج، كارين. **مصدر سابق**، ٥٦٣.
[٣٨٥] . دوماني، بشارة. "سجلات المحاكم الشرعية في فلسطين"، **نشرة أبحاث بيرزيت**. عدد ٢، شتاء ١٩٨٥/١٩٨٦م، ص٦.

من قبل أهل الذمة يهود ومسيحيين بالحكم المصري، بالمقابل اتخاذ هذا القرار أضر بمصلحة المشايخ والزعماء المحليين من أمثال آل أبي غوش[٣٨٦]، الذين كانوا معتادين على جباية هذه الضريبة منذ عهد السلطان سليمان القانوني[٣٨٧].

أرسل إبراهيم باشا إلى متسلمي جميع مناطق بلاد الشام بخصوص موضوع الضرائب، مبيناً لهم أن هناك نظاماً ضرائبياً جديداً يختلف عما كان في السابق من ظلم، ولم يفرض عليهم سوى الأموال الميرية التي كانوا معتادين على دفعها مثلما سبق وأن وضحنا[٣٨٨]، وهذا ما ظهر في الفرمان الصادر في ١٨ آب عام ١٨٣٢:

"قد تحقق لدينا انواع المشقات التي تكبدوها الرعايا في ايام الولاة السابقين من كثرة التوزيعات التي ستحصل منهم من مصارف الحكام وعوائد [وغيره] عدا عن الاموال الميرية ومن حيث ان الله سبحانه وتعالى قد انقذهم بادخالهم تحت ظل حكومت المصرية فصار واجب وفرض عليها [التشبث] باستحصال اسباب راحتهم وعدم غدرهم بمنع هذه [التشريعات] عنهم وابطالها بالكلية فيلزم منكم بوصول مرسومنا هذا اليكم يتلوه جهارا بمحكمة القدس الشريف بحضور كافة الاعيان والوجوه وتكون معلوم عندكم انه عدا عن الاموال الميرية والمقتنيات العايدة الى الخزينة العامرة من الان وصاعد لا تسمح ايرادتنا بان يتوزع [سليان] على الاهالي مثل عوائد متسلمين ووجوه وخدام ومصارفات..."[٣٨٩].

وضريبة الميري هي ضريبة يتم دفعها على استغلال الفلاح لأراضي الدولة ويختلف مقدارها حسب قيمة العقار، لكنها كانت في السابق تتعرض للزيادة حسب أهواء الملتزمين، أما في العهد المصري فقد أعيد تحديدها[٣٩٠].

تساهل إبراهيم باشا في جمع الضرائب في بداية حكمه لبلاد الشام بفعل انشغاله في محاربة الدولة العثمانية، ولكن نتيجة للأزمة المالية التي عانت منها الحكومة المصرية في بلاد الشام والتي أدت إلى

---

[٣٨٦] . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٣٩.
[٣٨٧] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص ٤٣١.
[٣٨٨] . سالم، لطيفة محمد. **مصدر سابق**، ص١١١-١١٢.
[٣٨٩] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٨ آب ١٨٣٢م، ص ٣١.
[٣٩٠] . سالم، لطيفة محمد. **مصدر سابق**، ص١١١-١١٢.

تأخر دفع رواتب الموظفين والعساكر، فقد تم تغيير سياسة التساهل إلى سياسة الشدة وتحديداً بعد توقيع اتفاقية كوتاهية مع الدولة العثمانية عام ١٨٣٢[٣٩١]، خصوصاً وأن سكان القدس والقرى المجاورة لها، أساءوا فهم مرسوم إبراهيم باشا بشأن الضرائب وظنوا أن إبراهيم باشا قد أعفاهم من دفع جميع الضرائب، فتوقفوا عن دفع ضريبة الميري للدولة المصرية، الأمر الذي جعل الحكومة المصرية تلجأ إلى إصدار فرمان آخر بتاريخ ٨ أيلول ١٨٣٢، من أجل دفع الأموال الميرية:

"... وان صورة المرسوم الشريف (الذي) توجهت لما حصل تلاوتها علنا (فسر) والي زوالهم بحسب قصر عقولهم ان السماح حصل في الاموال الميرية والجميع المشايخ النواحي ومشايخ قرايا والعموم تنشئوا بذلك وتوقفوا من دفع الاموال "[٣٩٢].

لم يتوقف الأمر على ذلك بل طلبت الدولة المصرية من سكان القدس دفع عوائد الميري المتأخرة لسنتي ١٨٣٢ وسنة ١٨٣٣، وإيصالها إلى خزينة الدولة بأسرع وقت[٣٩٣]. وعندما تأخرت القدس ونواحيها عن دفع أموال الميري، اتهمت الحكومة المصرية متسلم القدس بعدم سعيه بجمع الأموال المطلوبة من القدس ونواحيها "من عدم السعي والغيرة من كل منكم" كما اتهمت الحكومة المصرية مشايخ النواحي بأنهم السبب وراء ذلك "وبالحقيقة ان هذا الاهتمام الحاصل يتأخر المطالب الميرية فما يوجب القم والملام على الجميع بين على مشايخ النواحي الناقلين عن طريق الصواب [وليس محتسبين] عواقب ذلك انه يكون اكبر [سبب لوقوعهم] في هذه نزع الراحة والاستراحة" وقد حمل الفرمان نوعاً من التهديد لشيوخ النواحي "ويندموا بعد ذلك حيث لا ينفع الندم ولا يقدرو على رد الجواب" وطلب منهم الإسراع بجمعها كاملة لا تنقص قرشاً واحداً بمدة لا تتجاوز خمسين إلى ستين يوماً فقط، وإرسالها إلى خزينة الدولة المصرية " ليستيقظ من غفلة هذه (التواني) والاهتمام ولكي يبادرو

---

[٣٩١] . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٤١.

[٣٩٢] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ١٣ ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/ ٨ أيلول ١٨٣٢م، ص٣٧.

[٣٩٣] . Safi. Khaled. **Op. cit**., p. 114.

جميعا بالاتفاق والاتحاد مع المتسلم المومى اليه بتحصيل الاموال الميرية والبقايا المتأخرة في النواحي على التام والكلام [والمرحم] ان الى مدة خمسين ستين يوم تنجز وكامل المطالب والبقايا من دون تهاون ان يتأخر منها غرش"[٣٩٤].

ونتيجة لتأخر قرى القدس في دفع الضرائب، وجهت الأوامر العسكرية إلى بعض الولاة بنهب هذه القرى مثلما حدث في بيت لحم، ففي تموز ١٨٣٣، وجهت الأوامر إلى منيب أفندي قائممقام عكا بنهب بيت لحم وتدميرها بسبب تأخر أهلها وتمردهم على دفع الأموال الميرية[٣٩٥]، وبسبب ردة الفعل التي حدثت والتذمر الذي عمّ مدينة القدس ونواحيها على تصرفات الحكومة المصرية وقسوتها في جمع أموال الميري، أصدر إبراهيم باشا فرماناً أعفى فيه سكان القدس من دفع ضريبة تدعى بـ " الإعانة"، وذلك لأن أهالي مدينة القدس كانوا معتادين على إعفائهم من ضريبة الميري أيام الدولة العثمانية، بسبب مكانتهم الدينية والمدنية، فرغبت الحكومة المصرية أن تشعر أهالي القدس أن مكانتهم لم تتغير في ظل الحكم المصري عما كانت عليه أيام الحكم العثماني، ولكن في المقابل أصبحت نسبة ضريبة الميري أكبر بكثير مما كانت عليه في السابق[٣٩٦].

والذي زاد من تذمر الأهالي في القدس والقرى المجاورة ليست سياسة إبراهيم باشا في جمع ضريبة الميري فحسب، بل فرض محمد علي باشا ضرائب إضافية، نذكر منها: ضريبة الدخان والمواشي والصابون والطحين والجمارك والزواج[٣٩٧]، وضريبة الشونة وهي تدفع لتأمين حاجات الجيش وتموينه وغيرها من الضرائب، الأمر الذي استفز أهالي القدس وأريافها، أن عوائد هذه الضرائب يتم إرسالها إلى القاهرة، ولا يستفيد منها السكان بتاتاً[٣٩٨]، عدا عن كونها قد أثقلت كاهل السكان فعبروا عن سخطهم على هذا الواقع بالتمرد.

---

٣٩٤ . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ٢١رجب ١٢٤٨هـ/ ١٣ كانون الأول ١٨٣٢م، ص٦٧.
٣٩٥ . رستم، أسد. **"حروب إبراهيم باشا" مصدر سابق**، ص٣٣.
٣٩٦ . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص١٤٦.
٣٩٧ . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٤١.
٣٩٨ . سعادة، علاء كامل عبد الجابر. **مصدر سابق**، ٢٩٩.

هذا بالنسبة لأحوال المسلمين من سكان مدينة القدس ونواحيها في بداية الحكم المصري، أما بالنسبة لأهل الذمة من اليهود والنصارى، فقد تغير وضعهم وتحسن في العهد المصري مقارنة بحالهم السابق في الفترة العثمانية، فمنذ سقوط بلاد الشام تحت الحكم المصري، أعلن محمد علي باشا المساواة بين الطوائف والأجناس كافة ومنحهم الحرية الدينية[٣٩٩]، لذلك أصدر محمد علي باشا في ١٤ كانون الأول عام ١٨٣١ فرماناً بإلغاء كافة الضرائب التي كان يدفعها النصارى في مدينة القدس:

" ومن حيث ان الاديرة والكنايس الكائنة بمدينة القدس الشريف هي مقر الرهبان والقسس وبها يتلون الانجيل الشريف ويجرون طرايق اعتقادهم وطقوسهم فينبغي حمايتهم وصيانتهم من كل التكلفات التي ترتبت عليهم بواسطة طمع السالفين فلذلك اصدرت ارادتنا الان برفع الترتيبات التي على جميع المعابد والاديرة وجميع طوايف النصارى الكاينة بالقدس الشريف افرنج وروم وارمن وقبط وكذلك العوايد المرتبة على الملة الموسوية قديماً وحديثاً بتلك المرتبات ان كانت من فرايض وعبوديات ومعتادات عايدة الى خزينة الولاة..."[٤٠٠].

لكن على ما يبدو أن شيوخ النواحي من أمثال آل أبي غوش وأل السمحان والذين كانوا معتادين على أخذ ضريبة الغفر من النصارى والسياح الأجانب، لم يلتزموا بما تضمنه الفرمان السابق واستمروا بأخذ ضريبة الغفر من أهل الذمة، الأمر الذي جعل إبراهيم باشا يصدر فرماناً لـ "الشيخ إبراهيم أبو غوش والشيخ إسماعيل السمحان" ويؤكد لهم فيه ضرورة إلغاء هذه العادة (انظر ملحق رقم ٨)، ويحذرهم من العقوبة في حال استمروا بهذه السياسة:

"تحيطون علما انو انه قبل الان صدرت اوامرنا برفع كافة العوايد المرتبة على ادريت طايفة العيساوية وطائفة الموسادية والاغفار الموضوعة على الزوار [وابطالهم] والان لأجل تأكيد مرسومنا السابق [نامر بالحتم] بان لا احد يمد يده لأخذ نصف[فضة] واحدة من المرتبات [والاغفار] المذكورة" وقد تضمن الفرمان تهديد لهم بالسجن في حال لم يلتزموا بما تضمنه الفرمان "وان [تجاوز] احد لأخذ [بارة] الفرد ان كان من اغفار أو من عوايد او من شيء من هذا حالا يقع عليه القبض بمعرفة متسلم اغا وينوضع بالسجن"[٤٠١].

---

[٣٩٩] . القضاة، احمد حماد. **مصدر سابق**، ص٤٤٥.
[٤٠٠] . الشهابي، بشير الثاني. **مصدر سابق**، ج٣، ص٨٢٥.
[٤٠١] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ٣محرم ١٢٤٨هـ/ ١حزيران ١٨٢٣م، ص٦.

لم يقتصر التسامح تجاه أهل الذمة على مسألة الضرائب، وإنما شمل أيضاً إلغاء الفوارق الدينية بين المسلمين وغيرهم، لذلك أصدر أمراً بإلغاء عادة نزول النصراني عن دابته إذا صادف في الطريق مسلماً، لأنه رأى بأن المسلم ليس أرفع مقاماً من الذمي، كما أنه سمح لهم بلبس الحذاء الأحمر، وألغى عادة إجبارهم على لبس الملابس السوداء والزرقاء[٤٠٢]، إضافة إلى السماح لأهل الذمة ببناء وإصلاح أماكن عبادتهم[٤٠٣] دون أخذ رشوة منهم أو ابتزازهم كما كان يحدث في السابق. ومن نتائج هذه السياسة الجديدة أن استغل أهل الذمة هذه الامتيازات فأصلحوا أماكن العبادة التي دمرتها الزلازل عام ١٨٣٤، واستطاع رهبان الفرنسيسكان إصلاح كنيسة المخلص، ولم يتوقف الأمر على المسيحيين فقط بل حتى اليهود كان لهم حظاً من هذا الإمتياز ففي عام ١٨٣٤ أصدر محمد علي قراراً يسمح للسفرديم (اليهود الشرقيين) بإعادة بناء معبد زكاى المهدم، وقد ترتب على سياسة التسامح التي مارستها الدولة المصرية مع اليهود إلى زيادة أعداد اليهود الإشكناز (اليهود الغربيين) القادمين من بولندا[٤٠٤].

حرصت الدولة المصرية منذ قدومها على اتخاذ سياسة جديدة مع أهل الذمة من يهود ومسيحيين وهي تثبيت المساواة بينهم وبين المسلمين، وكان هذا الأمر غريباً وجديداً على سكان القدس فهم لم يعتادوا على ذلك في الفترة السابقة للحكم المصري، مما جعلهم ينظرون إلى أهل الذمة نظرة حسد بسبب ما حصلوا عليه خاصة الطوائف المسيحية وكنائسهم وأديرتهم من امتيازات جعلتهم على نفس الدرجة من المساواة مع المسلمين، فأبدى المسلمون ردة فعل رافضة لسياسة إبراهيم باشا بسبب فقدانهم مراكزهم التقليدية، ففي الوقت الذي شعرت به النخب المحلية من المسلمين بأن الدولة المصرية تعمل على التقليل من نفوذهم، منحت امتيازات واسعة لأهل الذمة من اليهود والمسيحيين[٤٠٥].

---

[٤٠٢] . سعادة، علاء كامل عبد الجابر. **مصدر سابق**، ص٣١٥.

[٤٠٣] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ١٧ جمادى الثاني ١٢٥٠هـ/ ٢٠ تشرين أول ١٨٣٤، ص٣٤.

[٤٠٤] . أرمسترونغ، كارين. **مصدر سابق**، ص٥٦٣-٥٦٤.

[٤٠٥] . سعادة، علاء كامل عبد الجابر. **مصدر سابق**، ص٣١٥-٣١٦.

وبالتالي أيقن سكان القدس وغيرها من المناطق أن الدولة المصرية لم تفرض سيطرتها على فلسطين لخدمة مصالحهم، وإنما لمصالحها الشخصية، وتبين للنخب المحلية بأن مصالحهم قد تضررت بفعل سياسة الحكومة المصرية، فرغم تعاون هذه النخبة مع الحكم المصري _مثلما حدث في نابلس عندما تعاون شيوخها وأعيانها مع إبراهيم باشا_ إلا أنها فيما بعد عندما تبين لهم أن النظم الإدارية الجديدة التي أوجدتها الدولة المصرية قد أفقدتهم امتيازاتهم وأضرت بمصالحهم، وثارت هذه النخب في القدس ونابلس عام ١٨٣٤ على الحكم المصري[٤٠٦].

[٤٠٦] . مناع، عادل. **"لواء القدس" مصدر سابق**، ص٥٠.

ثورة عام ١٨٣٤:

منذ أن سقطت بلاد الشام تحت الحكم المصري، ووقعت الدولة العثمانية مع الحكومة المصرية اتفاقية كوتاهية، أدرك محمد علي باشا أن الدولة العثمانية لن تستسلم لهذه الاتفاقية التي كان ينظر هو نفسه لها على أنها اتفاقية مؤقتة؛ لذلك سارع هو وابنه إلى اتخاذ كافة التدابير للتصدي لأي هجوم عثماني محتمل، وكانا بحاجة إلى توفير أموال وإنشاء قوة عسكرية جديدة، فبادر محمد علي باشا إلى اتخاذ سياسات جديدة، ألا وهي التجنيد ونزع السلاح، إضافة إلى جمع الضرائب. اقترح إبراهيم باشا على والده أن تبدأ الدولة بتطبيق سياسة نزع الأسلحة؛ وذلك ليمنعهم من المقاومة في حال قامت الدولة بفرض سياسة التجنيد والضرائب، إلا أن محمد علي باشا كان مصمماً على أن يبدأ بالتجنيد أو أن تتم جميعها في آن واحد إن أمكن ذلك [٤٠٧].

بينما كان إبراهيم باشا في يافا وصلته أوامر من والده محمد علي باشا في نيسان ١٨٣٤ يأمره بتجنيد الأهالي للجيش المصري[٤٠٨]، ونزع السلاح من الأهالي واحتكار تجارة الحرير وتحصيل ضريبة الفردة [٤٠٩]، وهي ضريبة جديدة يتم تأديتها من جميع الذكور الذين تجاوزوا سن الخامسة عشرة[٤١٠]، وكانت قيمتها تتراوح ما بين ١٥ قرشاً حتى ٥٠٠ قرشاً في السنة، تدفع بحسب قدرة الأفراد على الدفع على اختلاف الملل والأديان[٤١١]. فجمع إبراهيم باشا أهالي القدس ونابلس والخليل[٤١٢] من أعيان وعلماء ومشايخ نواحي هذه المناطق في٢٥ نيسان في القدس، وأخبرهم بأوامر والده بما يتعلق بنزع السلاح وبفرض التجنيد الإجباري على السكان بمعدل مائتي جندي عن مدينة القدس، وثلاثة آلاف مجند عن

---

[٤٠٧] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص ١٢٢.
[٤٠٨] مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٤٣.
[٤٠٩] .أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٧٠.
[٤١٠] . دوماني، بشارة. **مصدر سابق**، ص٥٩.
[٤١١] . نوفل، نوفل نعمة الله. **مصدر سابق**، ص١١٧.
[٤١٢] .رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية** ، رقم ٣٤٣٣، محفظة ٢٤٩، رقم ١٧، ١٩ أيار ١٨٣٤، ص٣٩٧.

ألوية القدس ونابلس، وطلب أيضاً ستة ذكور من مدينة نابلس وأربعة من مدينة الخليل ليمثلوا العائلات المتزعمة في المدينتين[٤١٣].

حاول إبراهيم باشا إقناع المشايخ بضرورة تقديم الأشخاص المطلوبين للجندية، ولم يستطع المشايخ رفض طلب إبراهيم باشا، وإنما حاولوا إقناعه باستبدال التجنيد بتعويض مالي، كما طالبوا بإعفائهم من تسليم أسلحتهم له. إلا أن إبراهيم باشا رفض ذلك، وبين لهم أنه مجرد وسيط بينهم وبين والده، فقبلوا مكرهين وأخبروه بأنهم سيحاولون إقناع الأهالي بذلك، لكنهم طلبوا منه أن لا يعتبرهم المسؤولين في حال رفض الأهالي مطالبه، واتفقوا معه على أن يكون التجنيد شخصا واحداً عن كل اثني عشر رجلاً[٤١٤]. جاءت هذه المطالب في الوقت الذي أصدرت الدولة المصرية قرارها بعزل قاسم الأحمد عن متسلمية القدس بحجة كبر سنه، وتنصيب ابنه قاسم الأحمد بدلاً منه، الذي كان يشغل متسلمية نابلس[٤١٥]، وعين بدلا منه على نابلس سليمان عبد الهادي ابن الشيخ حسين عبد الهادي، وبالتالي سيطر آل عبد الهادي على جبل نابلس وأصبحوا من أكثر الداعمين للحكومة المصرية[٤١٦].

أدرك الأعيان والمشايخ في القدس وغيرها من المناطق بعد اجتماعهم بإبراهيم باشا بأن محمد علي باشا، قد هدف إلى القضاء على نفوذهم؛ فنزع السلاح من أيديهم، يعني فقدانهم أهم مظاهر القوة والعظمة. فمنذ قرون طويلة اعتاد سكان بلاد الشام خصوصاً مشايخ النواحي وأعيان المدن على حمل السلاح، وكانوا يتفاخرون بوجود مجموعة من رجالهم حولهم يحملون السلاح. إضافة إلى أن سياسة الدولة المصرية بشأن احتكار تجارة الحرير وغيرها من منتجات بلاد الشام كالحبوب، وسياسته بخصوص

---

[٤١٣] . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٤٢-١٤٣.
[٤١٤] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٧٠.
[٤١٥] .**سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٤م، ص٣٥.
[٤١٦] . النمر، إحسان. **مصدر سابق**، ج١، ص٣٢٤-٣٢٥.

فرض التجنيد الإجباري على أبناء بلاد الشام، قد جعل المشايخ والأعيان يتأكدون بأن الدولة المصرية لم تأتِ لبلاد الشام، إلا رغبة منها باستغلال ما لديها من رجال ومال[٤١٧].

عاد إبراهيم باشا بعد اجتماعه بالأعيان إلى يافا في ٢٨ نيسان، وذلك خوفاً من انتشار الطاعون بين صفوف الجيش بعد أن انتشر في قرى جبل القدس، لكنه ترك قبل المغادرة جيشاً لحماية القدس والقلعة، لشعوره بنية السكان القيام بعصيان أوامر والده [٤١٨]، وعاد المشايخ إلى مناطقهم لكنهم اتفقوا على عدم الإستجابة لمطالب إبراهيم باشا خصوصاً فيما يتعلق بسياسة التجنيد ونزع السلاح، لأنه بلا شك سوف يؤثر على نفوذهم في حكم مناطقهم[٤١٩]. فوصلت إبراهيم باشا تلك الأخبار المتضمنة اعتذار مشايخ القدس وغيرها من المناطق عن إرسال ما طلبه منهم لعدم قدرتهم على تحقيق مطالبة، واعتذر هؤلاء المشايخ بقولهم أن الفلاحين هربوا وليس لديهم قدرة على إرجاعهم[٤٢٠].

عاد إبراهيم باشا وأصدر أوامره إلى المشايخ والأعيان مشددّا عليهم بضرورة تنفيذ أوامر والده بما يتعلق بتجنيد الأهالي في الجيش المصري. وبالرغم من تشديد إبراهيم باشا على الأهالي بمسألة تنفيذ قرارات والده إلا أن وكلاءهم في نابلس والقدس والخليل اعتذروا لإبراهيم باشا عن تنفيذ قرارات والده بخصوص التجنيد. كما وصلته الأخبار بقرارهم حمل السلاح وإعلان العصيان.

وفي مواجهة سياسة محمد علي الجديدة اتفق مشايخ نواحي نابلس والقدس والخليل على إعلان الثورة باستثناء حسين عبد الهادي الذي ساند الحكومة المصرية[٤٢١]. كما استفز قاسم الأحمد شيخ ناحية جماعين جبل نابلس[٤٢٢] موضوع عزله عن متسلمية القدس، وحصول آل عبد الهادي على مكانه، وجاء

[٤١٧] . سعادة، علاء كامل عبد الجابر. **مصدر سابق**، ص ٢٩٧، ص٣٠٠.
[٤١٨] . Safi. Khaled**. op. cit**., p.189
[٤١٩] . عادل، مناع. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٤٣.
[٤٢٠] . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية** رقم ٣٤٣٣، محفظة ٢٤٩، رقم ١٧، ١٩آيار ١٨٣٤م، ص٣٧٩.
[٤٢١] . مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٤٣.
[٤٢٢] . دوماني، بشارة. **مصدر سابق**، ص٥٩.

موضوع التجنيد ونزع السلاح وفرض الضرائب[٤٢٣]، لتحركه ضد الدولة المصرية، فما أن عاد من موسم الحج ١٨٣٤، حتى قرر إعلان العصيان على الدولة المصرية[٤٢٤]، فقبضت الدولة المصرية عليه وسجنته في يافا لكنه استطاع الهرب من سجنه[٤٢٥] واجتمع مع أعيان نابلس ليحرضهم على الثورة في قرية بيت وزن، وفعلاً ثار شيوخ جبل نابلس[٤٢٦] الذين استغلوا أيضاً تذمر سكان القدس من سياسة الدولة المصرية بخصوص التجنيد والضرائب وغيرها، وأعلنوا العصيان أيضاً على الحكم المصري[٤٢٧]. وقد قاد الثورة الشيخ قاسم الأحمد، الذي أخذ يحرض زعماء القدس والخليل على عدم الاستجابة إلى مطالب إبراهيم باشا ووالده بخصوص تجنيد الأهالي، فبعث لهم الرسائل التي تحرضهم على الثورة والقتال ضد الدولة المصرية التي تحاول أن تحرم الأهالي من أولادهم[٤٢٨].

أما في مدينة القدس فقد وقف جميع المشايخ بصف واحد وانضم آل أبو غوش إلى الثوار، وذلك بسبب قيام الحكومة المصرية بإلغاء ضريبة الغفر التي كان آل أبو غوش يحصلون عليها من السياح أثناء مرورهم من طريق القدس[٤٢٩]، كما أن قرار الحكومة المصرية بجمع السلاح يعني إزالة نفوذ المشايخ وأصحاب الإقطاعات من أمثال آل أبي غوش وغيرهم من مشايخ النواحي، وهو ما أخافهم، لذلك قرروا أن يقفوا ضد الحكومة المصرية ويعلنون الثورة عليها[٤٣٠]. في الوقت الذي استغل به السلطان العثماني محمود الثاني اضطراب الأوضاع في بلاد الشام وتذمر الأهالي من سياسة الحكم المصري، فأعلن السلطان محمود الثاني بأنه سيعفي بلاد الشام كاملة من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، كما بعث رجاله

---

[٤٢٣] . سعادة، علاء كامل عبد الجابر. **مصدر سابق**، ص٣٠٢.
[٤٢٤] . النمر، إحسان. **مصدر سابق**، ج١، ص٣٢٥-٣٢٦.
[٤٢٥] . سعادة، علاء كامل عبد الجابر. **مصدر سابق**، ص٣٠٢.
[٤٢٦] . النمر، إحسان. **مصدر سابق**، ج١، ص٣٢٥-٣٢٦.
[٤٢٧] . سعادة، علاء كامل عبد الجابر. **مصدر سابق**، ص٣٠٢.
[٤٢٨] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص ٢٤١.
[٤٢٩] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ٣محرم ١٢٤٨هـ/ ١ حزيران ١٨٣٢م، ص٦.
[٤٣٠] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص ٤٣١.

إلى بلاد الشام لتوزيع السلاح والأموال سراً على الناس، وبترغيبهم إلى العودة للحكم العثماني والتخلص من الحكم المصري[٤٣١].

بدأ الفلاحون بالهجوم على الطرق الواصلة بين القدس والمناطق الأخرى، فقد ساند مجموعة من فلاحي قرية البيرة فلاحي قرية أبو غوش أثناء قطعهم الطريق الواصل بين يافا والقدس، وتجمع أعداد من الفلاحين في قرية الشيخ بدر لقتال الجيش المصري، إلا أن قائد العساكر المصرية رشيد بك تمكن من هزيمتهم، كما تمكن اللواء إبراهيم بك من صد هجوم آل أبي غوش وبني حسن وسمعان على مدينة القدس في محاولة منهم لنهب المواشي فيها. لكنه شعر بالحاجة الماسة إلى المزيد من المقاتلين، الأمر الذي استدعى منه إرسال تقرير إلى محمد علي بك من أجل إرسال الأخير للواء تعزيزات عسكرية لكي يتمكن من قتال الثوار والتغلب عليهم[٤٣٢].

أمر إبراهيم باشا الفرقة العسكرية الثانية عشر المقيمة بمدينة الرملة بالتوجه إلى مدينة القدس، فاستطاعت هذه الفرقة أن تصل إلى مضيق "واد علي"[٤٣٣] حيث التقت بالثوار هناك وهاجمتهم، واستطاعت هذه الفرقة التقدم نحو قرية سريس[٤٣٤] ومن بعدها إلى قرية عين شمس، لكنها بعد أن أضاعت الطريق اضطرت إلى العودة إلى مدينة الرملة، مخلفة عدداً من القتلى والجرحى، إضافة إلى فقدانهم بعض الخيول[٤٣٥]. فقد قدر عدد القتلى ب٥٢ فارساً منهم ١٦ ضابطاً وجرح ١٨ فارساً، واستولى الثوار على ٨٠ من خيول العساكر المصرية[٤٣٦]. الأمر الذي جعل إبراهيم باشا في ٢٤ أيار ١٨٣٤ أن يرسل إلى والده لإمداده بالقوة من العساكر المقيمين بمصر للقضاء على الثورة[٤٣٧]، وفي ٢٦ أيار وصل

---

[٤٣١] . نوفل، نوفل نعمة الله. **مصدر سابق**، ص١٢٤.
[٤٣٢] . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**. رقم ٣٤٣٨، محفظة ٢٤٩، رقم ٢٣، ٢٣ أيار ١٨٣٤م، ص٣٩٩.
[٤٣٣] . واد علي: باب الواد.
[٤٣٤] . سريس: (ساريس) تقع على نحو ١٥ ميلاً غربي القدس.
[٤٣٥] رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم ٣٤٣٩، محفظة ٢٤٩، رقم ٢٣، ٢٣ أيار ١٨٣٤م، ص٣٩٩.
[٤٣٦] . مناع، عادل. **مصدر سابق**، ص١٤٤.
[٤٣٧] . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم ٣٤٤٠، محفظة ٢٤٩، رقم ٢٦، ٢٤ أيار ١٨٣٤م، ص٣٩٩.

الرد من محمد علي باشا لإبراهيم باشا بإرساله المدد المطلوب لمساعدته بقمع الثورة[٤٣٨]. وقد عانت قوات إبراهيم باشا من نقص المياه أثناء مواجهتهم للثوار في منطقة جبل القدس الأمر الذي ساهم في تأخر الجيوش المصرية في القضاء على الثورة، اشتد هذا النقص في شهر حزيران[٤٣٩]؛ لذلك رأى إبراهيم باشا أنه من الخطورة التحرك وقتال الثوار قبل اتخاذ احتياط توفير المياه لجيشه [٤٤٠].

وفي ٨ آذار ١٨٣٤ حاصر الثوار القدس حيث كان فيها الحامية التي تركها إبراهيم باشا قبل مغادرته إلى يافا لحراسة القلعة والتي تقدر بألف جندي، وفي ٩آذار جاءتهم قوات تقدر بعشرة آلاف مقاتل مسلح من الخليل ونابلس، وجهوا إنذاراً لقوات إبراهيم باشا الموجودة في القلعة لإقناعهم بالاستسلام ومغادرة المدينة إلا أنهم رفضوا، وبدأت عملية إطلاق النار بين الطرفين، ومع ذلك رفضت الحامية الاستسلام، وحسب ما يرويه عارف العارف لم يستطع الثوار الدخول إلى المدينة إلا عندما ساعد أهالي قرية سلوان الثوار وأدخلوهم من مجرى مياه عادمه مهجور بالقرب من باب المغاربة يوصلهم إلى طاحونة بحارة اليهود، الأمر الذي أدى إلى دخول ستة وثلاثين شخصاً من الثوار إلى المدينة عبر المجرى القديم، وفتح باب المغاربة[٤٤١].

وعندما رأى سكان مدينة القدس تمكن الثوار من دخول المدينة انضموا إليهم لقتال الحامية المصرية مما جعل الجند يغادرون القلعة، واشتبك الثوار والجند، وتوزع الثوار في أنحاء المدينة وبدأوا بعملية نهب للبيوت والحوانيت[٤٤٢]. وأثناء المواجهات التي حدثت ظهر في مدينة القدس مجموعة من السكان المتسلحين وكانوا سابقاً قد ادعوا بأن أسلحتهم قد سبق وأن سلموها إلى إبراهيم باشا[٤٤٣]، وتعرضت بيوت

---

[٤٣٨] . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم ٣٤٤٦، دفتر ٢١١، رقم ١٦٧، ٢٦ أيار ١٨٣٤، ص٤٠٠-٤٠١.
[٤٣٩] . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم ٣٤٥٧، محفظة ٢٤٩، رقم ٤٥، ٢ حزيران ١٨٣٤، ص٤٠٢.
[٤٤٠] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٤٥.
[٤٤١] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٣٣.
[٤٤٢] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٣٣.
[٤٤٣] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٤٥.

القادة المسؤولين عن حماية المدينة للنهب والسرقة على أيدي الثوار[٤٤٤]، مما أدى إلى خروج ٥٠٠ جندي من القلعة للانتقام من المواطنين الذين شاركوا بعمليات النهب[٤٤٥]، وانتهى القتال بهزيمة الثوار الذين فروا من باب العمود، بعد أن قتل منهم ستة وستون شخصاً، ستة عشر من سكان مدينة القدس، وخمسون من الفلاحين[٤٤٦]، بينما قتل من جنود الحامية المصرية ما يقارب واحد وخمسون شخصاً[٤٤٧].

توجه إبراهيم باشا بجيشه من يافا إلى القدس في ٥ حزيران لملاحقة الثوار[٤٤٨] بعد أن وصلته الإمدادات من مصر، ومعه سليمان باشا الفرنساوي وجيش يقدر عدده بستة الآلاف. وصلت قوات إبراهيم باشا قرية العنب التي تقيم بها عائلة آل أبو غوش، الواقعة على الطريق بين يافا والقدس، واشتبكت مع آل أبو غوش[٤٤٩]، فهرب الفلاحون وتركوا ما يقارب ستمائة أو سبعمائة شخصاً[٤٥٠]. تمكنت قوات إبراهيم من التغلب عليهم والوصول إلى مدينة القدس، ورغم أن قرية العنب لا تبعد عن القدس سوى مسيرة ثلاث ساعات فقط إلا أن إبراهيم باشا لم يستطع أن يصلها إلا بعد ثلاثة أيام بسبب اشتداد القتال[٤٥١]، حيث أخذ الفلاحون بسد الطريق بالحجارة أمام جيوش إبراهيم باشا وحيواناتهم، وأطلقوا الرصاص على الجنود، مما أدى إلى فقدان الجيش المصري ما يقارب ١٥٠٠ جندي[٤٥٢].

وصل إبراهيم باشا مدينة القدس، ولكنه لم يدخلها وإنما عسكر خارج القلعة، ولم يصل إلى أسوار القدس إلا بشق الأنفس وصعوبة بالغة[٤٥٣]، وقبل أن يدخل المدينة أرسل إلى مساعديه في يافا أوامره لإرسال تعزيزات إضافية إلى القدس، وطلب أن تسلك طريق غزة والخليل، بسبب صعوبة الوضع، كما

---

[٤٤٤] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، ٣١٩، أواسط جمادى الثاني ١٢٥٠هـ/ تشرين أول ١٨٣٤م، ص٣٦.
[٤٤٥] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٤٥.
[٤٤٦] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٣٣.
[٤٤٧] . مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٤٥.
[٤٤٨] . رستم، أسد. **"حروب ابراهيم باشا"**. عني بنشرها: بولس قرألي. ط١. ج١+ج٢. لبنان: منشورات المكتبة البوليسية، ١٩٨٦، ص٤١.
[٤٤٩] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٧٢-١٧٣.
[٤٥٠] . **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم ٣٤٦٩، عابدين محفظة ٢٤٩، رقم ٥٨، ١٠ حزيران ١٨٣٤، ص ٤٠٤-٤٠٥.
[٤٥١] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٧٢-١٧٣.
[٤٥٢] . Safi. Khaled. **Op. cit**.,p. 194.
[٤٥٣] . مناع، عادل. **مصدر سابق**، ص١٤٥-١٤٦.

عمم على الجميع إعلان العفو عن الثوار، وطلب منهم الاستسلام دون خوف من العقوبة، لكن لم يستسلم أحد[٤٥٤]. وما أن دخل المدينة حتى أصدر أوامره إلى جنوده بالانتقام من مسلمي مدينة القدس الذين ساعدوا الثوار وقاتلوا إلى جانبهم أثناء دخولهم المدينة، حيث سمح إبراهيم باشا لجنوده بنهب منازلهم، وبالخطأ نهبت بعض منازل اليهود بسبب قربها من منازل المسلمين[٤٥٥]، ومن الجدير ذكره أن اليهود والمسيحيين بكافة طوائفهم رحبوا بقدوم إبراهيم باشا إلى مدينة القدس حسب ما يرويه عارف العارف[٤٥٦].

بعد أن أحكم إبراهيم باشا سيطرته على مدينة القدس، بدأ بالتصدي للفلاحين في القرى القريبة من القدس، ففي قرية مخماس الواقعة ما بين رام الله و القدس عقد الفلاحون اجتماعاً لهم، اتفقوا فيه على مواصلة قتال جيوش إبراهيم باشا، فلما عرف إبراهيم باشا بأمرهم، خرج على رأس جيش يقدر بثلاثة آلاف جندي لقتالهم، وكانت النتيجة لصالح جيش إبراهيم باشا الذي هزم الفلاحين وقتل ما يقارب ثلاثة آلاف شخص، وأسر ما يقارب الخمسمائة وساقهم إلى مدينة القدس عند عودته إليها[٤٥٧].

وفي ١٠ حزيران وصل مجموعة من ثوار نابلس إلى قرية شعفاط قرب القدس[٤٥٨]، وحاولوا التصدي لجيوش إبراهيم باشا، إلا أنهم هزموا مخلفين ما يقارب ٥٠٠ إصابة من الفلاحين، كما وصل أعداد من ثوار الخليل لمساعدة الفلاحين في قرية بيت جالا للتصدي لقوات إبراهيم باشا، وقد قتل ما يقارب ثمانيين شخصاً من الثوار[٤٥٩]، ونهبت الجيوش المصرية بيوتها[٤٦٠] وتعاون ثوار القدس مع ثوار نابلس بقيادة الشيخ قاسم الأحمد الذي ترأس ثوار نابلس وزحف بهم إلى القدس للتصدي لقوات إبراهيم باشا في قرية

---

٤٥٤. Safi. Khaled. **Op. cit**., p.194.

٤٥٥. أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٧٣.

٤٥٦. العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٣٥.

٤٥٧. العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٣٦. (هناك مبالغة بعدد القتلى).

٤٥٨. رستم، اسد. **"حروب ابراهيم باشا المصري" مصدر سابق**، ص٤١.

٤٥٩. رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**، مصدر سابق، رقم ٣٤٧٣، عابدين محفظة ٢٤٩، رقم ٦٣، (غير مؤرخة)، ص٤٠٥.

٤٦٠. العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٥٣.

لفته، ولكن جيوش إبراهيم باشا استطاعت التصدي للثوار وقتل أعداد منهم[٤٦١]، ورغم ما حدث لجيوش إبراهيم من هزائم إلا أنه استطاع خلال هذه المعارك من إلقاء القبض على إبراهيم أبو غوش، وهو أحد كبار عائلة أبو غوش ومن متزعمي الثورة، وألقي في بالسجن[٤٦٢].

أما في منطقة بيت لحم، فقد تجمع الفلاحون بالقرب من دير مار إلياس على طريق بيت لحم، فتوجه إليهم إبراهيم باشا وبصحبته أربعة آلاف جندي مجهزين بمدافع، وطاردهم حتى أرجعهم إلى بيت لحم[٤٦٣]، لكنهم لم يستسلموا فقد استغل الفلاحون في منطقة بيت لحم قيام الجيش المصري بالإستراحة بالقرب من برك سليمان وشنوا هجوماً عليهم، استطاعوا من خلاله قتل ما يقارب ٨٠٠ جندي، من مجموع عددهم البالغ حوالي ١٥٠٠ جندي، كان من بين القتلى رشيد بك آمر قلعة القدس، كما أسر عدداً آخر من الجنود، اقتادهم الفلاحون إلى مدينة الخليل. أما بدو التعامرة الذين كانوا مسلحين فقد بادروا إلى الدفاع عن أنفسهم وعن المسيحيين الذين كانوا يقيمون في بيت لحم من أعمال نهب الجنود المصريين، لكنهم لم يهاجموا جيش إبراهيم باشا. وبعد هزيمة إبراهيم باشا في بيت لحم انسحب منها وعاد إلى القدس[٤٦٤].

بعد عودة إبراهيم باشا إلى القدس حاصره الفلاحون، في دير الإفرنج بالقدس[٤٦٥]، وجاءت إمدادات للثوار من نابلس مما عزز موقف الثوار المحاصرين لإبراهيم باشا، ومن جهة أخرى هاجم عربان البحر الميت جيوش إبراهيم باشا، ومن جهة ثالثة قطع آل أبو غوش الطريق على جيوش إبراهيم باشا مع يافا، فوجد إبراهيم باشا نفسه محاصراً من جميع المناطق من الثوار[٤٦٦]، هذا إضافةً إلى نقص المياه[٤٦٧]،

---

[٤٦١] . رستم، أسد. **"حروب ابراهيم باشا" مصدر سابق**، ص٤١؛ المحفوظات الملكية المصرية، رقم ٣٥٠٣، عابدين محفظة ٢٤٩، رقم ٨٧، ١٣ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢٠ حزيران ١٨٣٤م، ص٤١١.

[٤٦٢] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٥٢.

[٤٦٣] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٣٦.

[٤٦٤] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٤٨.

[٤٦٥] .نوفل، نوفل نعمة الله. **مصدر سابق**، ص٢٨٣.

[٤٦٦] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٧٣.

[٤٦٧] .رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم ٣٤٧١، عابدين محفظة ٢٤٩، رقم ٦١، ١٢ حزيران ١٨٣٤م، ص٤٠٥.

والمؤن الغذائية مما أدى إلى تذمر جيوش إبراهيم باشا، في الوقت الذي بدأت الثورة تشتد وتنتشر في نابلس وصفد وعكا وطبريا وفي اللد ويافا والخليل والكرك[٤٦٨] وغزة والناصرة، ورغم أن هذه الثورة كانت عفوية في انتشارها، إلا أنها كانت لا تخلو من التنسيق بين زعمائها في الخليل والقدس ونابلس[٤٦٩].

بعد أن وصلت أخبار أحوال إبراهيم باشا في القدس وتضييق الثوار عليه، لقطعهم الطرق بين القدس ويافا ووضع يدهم على بعض المناطق كالرملة واللد[٤٧٠]، أرسل محمد علي باشا نجدة إلى ابنه إبراهيم باشا تتألف من ثلاث كتائب من المشاة، وكتيبتين من الفرسان، وألف من البدو. يترأس هذه القوة قائدان من أكفأ قادة محمد علي باشا هم أحمد منكلي بك ومحمد سالم باشا[٤٧١]. رغم إرسال محمد علي باشا قوة مساندة إلى ابنه إبراهيم إلا أنه قرر أن يخرج بنفسه من أجل مساعدة ابنه في قمع الثورة والتصدي للثوار[٤٧٢]، ووصل محمد علي باشا إلى يافا في ٢٩ حزيران ١٨٣٤م، وكان مع محمد علي باشا جيش يقدر ب ١٥ ألف جندي[٤٧٣]، قادماً من الإسكندرية عن طريق البحر. عندما علم إبراهيم باشا باقتراب وصول والده إلى يافا لجأ إلى وقف القتال بالوسائل الدبلوماسية، فأوهم الثوار بقراره بالتراجع عن تنفيذ قرارات والده بخصوص التجنيد وغيرها من الامور التي كانت من أسباب ثورتهم[٤٧٤]، وذلك رغبة منه في كسب الوقت وإضعاف صفوف الثوار باستمالة زعمائهم، حيث جرت اتصالات إبراهيم باشا مع زعماء الثورة قاسم الأحمد وأبو غوش[٤٧٥].

وصلت للثوار أخبار عزم محمد علي باشا على المجيء بنفسه لقمع الثورة، فدخل القلق والخوف إلى نفوسهم ونفوس زعمائهم، لذلك بادروا إلى عقد هدنة مع إبراهيم باشا، اشترط إبراهيم باشا عليهم فيها بدفع

---

[٤٦٨] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص ٤٣٧.
[٤٦٩] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٤٩.
[٤٧٠] .رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم ٣٤٩٦، عابدين محفظة ٢٤٩، رقم ٨٢، ١١ صفر ١٢٥٠هـ/١٨ حزيران ١٨٣٤م، ص٤١٠.
[٤٧١] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٣٧.
[٤٧٢] .رستم، أسد.**المحفوظات الملكية المصرية**. رقم ٣٥١٨، خديوي تركي دفتر ٧٧٨، رقم ٣٦٤، ١٦ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢٣ حزيران ١٨٣٤م، ص٤١٥.
[٤٧٣] . رستم، أسد. **" حروب إبراهيم باشا" مصدر سابق**، ص٤٠.
[٤٧٤] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٧٤.
[٤٧٥] . مناع، عادل. **مصدر سابق**، ص١٥٠.

البدل والذي حدد قيمته بألف قرش عن كل رجل، كما أنه أعلن عن نيته في منح العفو العام للثوار، في المقابل لم يشترط الثوار على إبراهيم باشا سوى انسحاب الجيش المصري من المنطقة، إلا أن إبراهيم باشا طلب منهم إبقاء حامية في القدس على أن يزودها السكان بالمؤن، كما أنه عين قاسم الأحمد والياً على نابلس والقدس والخليل[٤٧٦]، وتم الإتفاق مع أولاد إبراهيم أبو غوش بإطلاق سراح والدهم المسجون في عكا، شريطة أن يقف آل أبو غوش إلى جانب الحكومة المصرية مقابل أن يتناسى إبراهيم باشا أعمالهم السابقة، وعندما تأكد إبراهيم باشا من وقوف آل أبي غوش إلى جانبه نكث الصلح مع قاسم الأحمد وعاد إبراهيم إلى يافا لاستقبال والده، بينما عاد قاسم الأحمد إلى نابلس وهو عازم على مواصلة القتال ضد الحكم المصري[٤٧٧].

لم يكن محمد علي معنياً بالهدنة مع الثوار؛ لأن وقف القتال وقبول الهدنة، يعني أنه لن يستطيع تطبيق سياسته؛ لذلك أراد أن يقضي على الثورة بالقوة. ومن أجل قمع الثورة وإيقافها قابل محمد علي باشا وجهاء القدس الذين كان إبراهيم باشا قد اعتقلهم أثناء مواجهاته مع الثوار، وهم الشيخ عبد الله البديري وكان من كبار علماء القدس، محمد أبو السعود نقيباً سابقاً لمدينة القدس، وغيرهم من الذين اعتقلهم إبراهيم باشا، وعندما قابلهم محمد علي باشا قرر إرسالهم إلى عكا، ومن ثم نفيهم إلى مصر حيث حكم عليهم بالإقامة الجبرية فيها[٤٧٨]، وتشاور محمد علي وابنه في كيفية العمل على القضاء على الثورة الممتدة في كل أنحاء فلسطين وتم الإتفاق على الإجراءات الواجب اتخاذها للقضاء على المتمردين[٤٧٩].

أرسل محمد علي باشا وراء الأمير بشير الشهابي الذي اعتذر عن القدوم وأرسل ابنه الأمين بدلاً عنه، وقابل الأمين محمد علي باشا الذي بعث معه أوامره إلى والده بالتحرك باتجاه صفد لقمع الثورة هناك

---

[٤٧٦] . Safi, Khaled. **Op. cit**., p. 197. .

[٤٧٧] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٧٤.

[٤٧٨] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ٢٥٣.

[٤٧٩] .رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم ٣٥٣٧، معية تركي دفتر ٥٦، رقم ١٧٢، ٢٧ صفر ١٢٥٠هـ/ ٤ تموز ١٨٣٤م، ص٤٢٠.

وتأديب الثائرين[٤٨٠]، في الوقت الذي أرسل محمد علي باشا أوامره إلى والي صيدا بمساعدة بشير الشهابي في مهماته في إيالة صيدا، وتقديم ما يلزم من ذخائر وعدم الاعتراض له أثناء قيامه بتأديب المتمردين في إيالة صيدا[٤٨١]، وتنفيذاً لأوامر محمد علي باشا خرج الأمير بشير الشهابي إلى إيالة صيدا واستطاع أن يقمع الثورة في صفد والناصرة وطبريا، وأرسل الأمير بشير الشهابي رسالة إلى محمد علي باشا يخبره بما حققه من انتصارات، وليثبت له مرة أخرى ولاءه للدولة المصرية[٤٨٢]، كما أمر سليم باشا بإخضاع اللد والرملة من خلال توجيه قواته إلى تلك المناطق لإعادة الأمن إليها[٤٨٣].

أما بخصوص نابلس فقد تجمع الثوار فيها بقيادة قاسم الأحمد الذي أعلن مواصلته لقتال الدولة المصرية، وكان قاسم الأحمد قد أرسل إلى السلطات العثمانية طالباً منها الدعم وإرسال الجنود لمساعدة الثوار، كما طالب بإرسال متسلمين إلى عكا ومدن أخرى، لكن لا يوجد ما يبين إمداد الدولة العثمانية له بما طلبه[٤٨٤]، فتوجه إبراهيم باشا في ٨ تموز ١٨٣٤ من يافا إلى نابلس لقتالهم، ومعه جيش يقدر عدده بعشرين ألفاً[٤٨٥]. لم يستسلم الثوار بسهولة في نابلس، حيث خاض إبراهيم معارك عديدة كان أولها في قرية زيتا[٤٨٦]، لكنّ إبراهيم باشا قتل ما يقارب ٩٠ ثائراً، ومن ثم توجه إلى قرية الدير[٤٨٧]، التي هرب الثوار إليها ثم تمكن إبراهيم باشا من التغلب عليهم، ومن ثم التوجه إلى مدينة نابلس، فاستسلم شيوخ وأهالي نابلس لإبراهيم باشا وجيشه، أما قاسم الأحمد زعيم الثورة فقد هرب ومعه الشيخ عبد الله جرار وعيسى البرقاوي وناصر المنصور[٤٨٨] إلى مدينة الخليل، وكان قاسم الأحمد قد جرح خلال هذه

---

٤٨٠. مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٥١.
٤٨١. رستم، أسد. **"الأصول " مصدر سابق**، ج٢. ٢٥ صفر ١٢٥٠/ ٢تموز ١٨٣٤م، ص١٥١.
٤٨٢. مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٥١.
٤٨٣. Safi, Khaled. **Op. cit**., p. 198.
٤٨٤. صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٥٩.
٤٨٥. رستم، أسد. **"حروب إبراهيم باشا" مصدر سابق**، ص ٤٣-٤٤.
٤٨٦. المصدر السابق، إلى الجنوب الغربي من نابلس على نحو ٦ أميال من نابلس.
٤٨٧. بين زيتا ونابلس.
٤٨٨. رستم، أسد. **"الأصول العربية" مصدر سابق**،ج٢. ١١ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ١٧تموز ١٨٣٤م، ص١٦١.

المواجهات قبل هروبه إلى الخليل، فاضطر إلى الفرار بعد أن استسلم أهالي نابلس لجيش إبراهيم باشا، واستطاع أن يقبض على المتمردين الذين كانوا سبب الثورة من أمثال مسعود الماضي[٤٨٩].

بعد أن تأكد محمد علي باشا من أن ابنه بدأ بتحقيق انتصارات على الثوار، وبأن الثورة أوشكت على الانتهاء غادر يافا متجهاً إلى الإسكندرية حيث وصلها في ٢٩ تموز ١٨٣٤[٤٩٠]، في الوقت الذي تجهز به إبراهيم للانطلاق لتأديب الثوار في القدس والخليل، سبق وأن أشرنا إلى أن إبراهيم باشا قد تفاوض مع أبناء آل أبي غوش بوقف الثورة، مقابل إطلاق سراح والدهم إبراهيم أبو غوش وأخيه جبر أبو غوش، وعندما أيقن محمد علي باشا وقوف آل أبو غوش إلى جانبه، فأصدر قراراً بإطلاق سراح إبراهيم أبو غوش من السجن، الذي تعهد له بالاستقامة والبعد عن التمرد[٤٩١].

كما أصدر أمراً آخراً بتعيين جبر أبو غوش متسلماً للقدس "قد فوضنا متسلمية القدس الشريف لعهدة الشيخ جبر أبو غوش" (انظر ملحق رقم ٩)، وبالتالي يكون قد ضمن وقوف آل أبو غوش إلى جانب ابنه [٤٩٢]، وكان هذا العمل خروج عما هو متعارف عليه فلأول ولآخر مرة في تاريخ وظيفة متسلمية القدس يتم تعيين أحد من مشايخ النواحي لشغل هذه الوظيفة التي كانت لفترة طويلة حكراً على الأعيان والأفندية من مدينة القدس وغيرها من المدن والنواحي، والغرض الأساس من هذا التصرف هو نزع عائلة آل أبو غوش من صف الثوار واكتسابها إلى جانبه[٤٩٣].

كان لوقوف آل أبو غوش إلى جانب إبراهيم تأثيراً مهماً في مسيرة إبراهيم في قمع الثورة في جبل القدس، فمن جهة ضمن إبراهيم باشا تنحي آل أبي غوش عن الثورة، مما أدى إلى ضعف الثورة ويسهل على إبراهيم باشا قمع المتمردين، ومن جهة أخرى أصبحت الطريق بين يافا والقدس آمنة، مما سهل

---

[٤٨٩] . رستم، أسد. **"حروب إبراهيم باشا" مصدر سابق**، ص٤٤.
[٤٩٠] . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص١٥٢.
[٤٩١] . رستم، أسد. **"الأصول" ج٢ مصدر سابق**، ٢ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٨ تموز ١٨٣٤م، ص١١٥-١١٦؛ **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم ٣٥٤٨، عابدين دفتر ٢١١، رقم ٢١٧، ٦ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ١٢تموز ١٨٣٤م، ص٤٢٣.
[٤٩٢] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ص٥-٦.
[٤٩٣] . مناع، عادل. **"لواء القدس" مصدر سابق**، ص٦٣.

عملية مرور قوات إبراهيم باشا من يافا إلى القدس والمناطق الجنوبية. وبعد أن وصل إبراهيم باشا إلى القدس انطلق منها إلى الخليل، وهناك قابل مشايخ الخليل الذين جاءوا لإعلان الطاعة لإبراهيم باشا لكن إبراهيم باشا اشترط عليهم تسليم قاسم الأحمد وتقديم أولادهم للجندية، إلا أنهم رفضوا مطالبه مما أدى إلى تجدد القتال بين الطرفين، وأمر إبراهيم باشا بقصف المدينة، فقتل المئات وجرح الآلاف، كما استطاع إبراهيم وجيشه أسر مئة وعشرين شاباً أدخلوا في التجنيد[٤٩٤].

أما زعماء الثورة فقد هربوا من الخليل إلى الكرك، فلاحقهم إبراهيم باشا، إلا أن جيشه عانى من الحر والعطش، وواصل القتال حتى استسلمت المدينة، فهرب الثوار ومعهم قاسم الأحمد إلى السلط، ومن ثم إلى البادية حيث احتموا بعرب عنزة، وعندما علم إبراهيم باشا بذلك بعث برسائل إلى العربان يهددهم فيها بالعقاب في حال سمحوا للثوار بالإحتماء لديهم، مما أدى إلى إلقاء الرعب في قلوب العربان، لذلك قام شيخ قبيلة عنزة الشيخ ابن الدوخي، بالقبض على الزعماء الذين لجأووا إليه، وسلمهم إلى جيش إبراهيم باشا، فلما استلمهم إبراهيم باشا نفذ حكم الإعدام في بعضهم في مدينة دمشق[٤٩٥]، ومنهم قاسم الأحمد وعيسى البرقاوي[٤٩٦]، والبعض الآخر تم إعدامهم في عكا[٤٩٧].

استطاع إبراهيم باشا أن يقضي على الثورة في جميع أجزاء فلسطين خلال فترة لم تتجاوز الأربعة أشهر بمساعدة الأمير بشير الشهابي وحسين عبد الهادي[٤٩٨]، لكن في المقابل يمكن القول أن ثورة فلسطين كانت فاتحة للعديد من الثورات المتتالية في بلاد الشام قاطبة على الحكم المصري [٤٩٩]، فكانت السياسة القاسية التي مارستها الحكومة المصرية مع السكان، قد ولدت لديهم البغض والكره، فاستغل العثمانيون والأوروبيون أعداء محمد علي حالة التذمر والكره التي سادت بلاد الشام، فاستمالوا سكان بلاد

[٤٩٤] .مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**، ص١٥٢-١٥٣.
[٤٩٥] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٧٨-١٧٩.
[٤٩٦] . مناع، عادل. **"أعلام فلسطين" مصدر سابق**، ص٣١٠.
[٤٩٧] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٧٨-١٧٩.
[٤٩٨] . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**. ص١٥٤.
[٤٩٩] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٧١.

الشام وأيدوا الثوار، حتى انتهى الأمر إلى انهيار الحكم المصري في بلاد الشام وخروج إبراهيم باشا وجنوده منها قاطبة[٥٠٠]، لتعود مرة ثانية بلاد الشام إلى أحضان الدولة العثمانية، وتعود القدس من جديد تحت ظل الحكم العثماني، الذي بقي ماثلاً فيها حتى عام ١٩١٧ عندما سقطت تحت سيطرة الاحتلال البريطاني.

---

[٥٠٠] . سعادة، علاء كامل عبد الجابر. **مصدر سابق**، ص٣١٣.

أوضاع مدينة القدس وجوارها ما بعد ثورة ١٨٣٤:

حقق إبراهيم باشا انتصارات –مثلما سبق وأن أوضحنا– على الثوار في جميع أنحاء فلسطين بما فيها مدينة القدس وقراها، واستطاع خلال أربعة أشهر من قمع الثورة، لكن هذه الانتصارات كان قد حققها بالقوة والعنف والتعذيب للسكان، فقد دمر بعض القرى المجاورة لمدينة القدس بسبب مشاركة سكانها بالثورة. حيث أمر أثناء الثورة بتدمير قرية صوبا وهي موطن آل أبي غوش. وحتى بعد الانتهاء من الثورة استمر إبراهيم باشا في سياسة القوة والشدة تجاه السكان الرافضين لسياسة التجنيد وتسليم الأسلحة. ففي أيلول عام ١٨٣٤، أجبر إبراهيم باشا ما لا يقل عن ألف شخص من سكان القدس بين مسلمين ويهود ومسيحيين، للعمل على هدم المنازل وقطع أشجار، وكل من رفض التجنيد وتسليم الأسلحة للحكومة المصرية، أو هرب إلى البادية وغيرها من المناطق أثناء الثورة أو بعدها، كما شمل ذلك الفلاحين الذين هجروا قراهم[٥٠١].

لم يتوانَ إبراهيم باشا عن استخدام كافة وسائل العنف ضد سكان مدينة القدس وما جاورها من قرى لإخضاعها وتأديب الثوار الذين تجرؤوا وثاروا عليه، فبالرغم مما خسره إبراهيم باشا من الجنود الذين وصلوا إلى أكثر من ألفي جندي فإن خسارة الثوار كانت أكبر بكثير، مع أنه لا يوجد إحصائيات دقيقة لعدد الخسائر في صفوف الثوار إلا أن التقديرات بينت أن هناك الآلاف من القتلى والعشرات من الجرحى، والأسرى، والمنفيين والمجندين الذين تم إبعادهم عن مناطق سكنهم في فلسطين. كما ساهم إبراهيم باشا في إضعاف دور الزعامات المحلية على مناطق الريف، عن طريق تقويض نفوذ المشايخ الذين شاركوا بالثورة وأعيان المدن الذين ساندوهم، فالدولة المصرية استخدمت كافة وسائل البطش والقمع تجاه كل من رفض التعاون معها سواء من الفلاحين أو من المشايخ والأعيان[٥٠٢].

---

[٥٠١] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٦٠.
[٥٠٢] . مناع، عادل. **"تاريخ فلسطين" مصدر سابق**، ص ١٥٤، ص١٥٧.

ونتيجة لسياسة إبراهيم باشا في تقويض نفوذ المشايخ والأعيان، حدثت بعض التغيرات الإدارية في القدس والقرى المجاورة لها[٥٠٣]، فمثلاً تم إعدام قاسم الأحمد في دمشق، وولديه الأكبرين[٥٠٤]، وأخيه يوسف[٥٠٥] كما تم أخذ أولاده الصغار محمود وعثمان وأحمد وأرسلتهم الحكومة المصرية إلى مصر[٥٠٦]، وبالتالي فقد آل قاسم مركزهم في مدينة القدس ونابلس والمناطق المجاورة لهما، ولم يفقد آل القاسم مراكزهم فقط بل فقدوا أيضا أملاكهم، ففي أثناء الثورة اضطر قاسم الأحمد إلى الاستدانة من أجل الإنفاق على نفسه[٥٠٧]، مما أدى إلى جعل الدولة المصرية بعد مقتله هو وأخيه يوسف تصدر فرماناً بخصوص أملاكهما، ببيع جزء منها لسداد ديونه التي استدانها من الناس والخزينة، وتقسيم المتبقي من ميراثه وميراث أخيه على الورثة حسب الشرع[٥٠٨]، لكن الجزء المتبقي من أملاكهم سيطر عليها آل عبد الهادي، بعد أن حلوا مكان آل القاسم في منطقة جبل نابلس[٥٠٩].

نفذ إبراهيم باشا حكم الإعدام بحق العديد من الوجهاء والمشايخ، ففي ١٨ كانون الأول من عام ١٨٣٤ أعدم إبراهيم باشا أحد شيوخ القدس الشيخ حسن[٥١٠] شيخ قرى الولجة والمالحة وعين كارم وبيت جالا والخضر[٥١١]، وكان الشيخ حسن من الذين تزعموا الثورة، فأمر بقطع رأسه عند باب العامود في مدينة القدس[٥١٢]، كما أعدم شيوخ بني زيد من قرية دير غسانة، عبد الجبار رباح البرغوتي وعلي رباح البرغوتي، حيث أمر إبراهيم باشا بإحضارهم إلى مدينة القدس وقطع رؤوسهم فيها، وقتل إبراهيم باشا رئيس شيوخ بني حارث الشيخ إسماعيل السمحان[٥١٣]، كما أمر بإرسال عدد من الزعماء المشاركين بالثورة

---

٥٠٣. صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٦٤-٢٦٥.
٥٠٤. دوماني، بشارة. **مصدر سابق**، ص٥٩.
٥٠٥. رستم، أسد. **"الأصول العربية" مصدر سابق**، ج٢، ٢٨ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ٢٦ نيسان ١٨٣٥م، ص١٦٥.
٥٠٦. النمر، إحسان. **مصدر سابق**، ج١، ص٣٣٢.
٥٠٧. صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٦٤-٢٦٥.
٥٠٨. رستم، أسد. **"الأصول العربية" مصدر سابق**، ج٢، ٢٨ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ٢٦ نيسان ١٨٣٥م، ص١٦٥-١٦٦.
٥٠٩. صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٦٤-٢٦٥.
٥١٠. العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٣٩.
٥١١. Safi. Khaled. **Op. cit**., p. 207.
٥١٢. العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٣٩.
٥١٣. صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٦٥.

إلى عكا ومنهم الباشكاتب محمد أفندي، حيث وضعهم بالسجن، مما أدى إلى ازدياد الكره في نفوس أهالي مدينة والقدس والقرى المجاورة لها[٥١٤].

دفعت الخسائر المالية البالغة التي ألحقت بإبراهيم باشا خلال حملاته العسكرية ضد الثوار، إلى إتباع سياسة فرض غرامات باهظة على السكان لتعويض ما خسره[٥١٥]، واتبع سياسة قاسية في جمع الضرائب وخصوصاً ضريبة الفردة، فالدولة المصرية كانت قد وعدت السكان في بداية عهدها بإلغاء الضرائب، لكنها لم تلغِ أي منها سوى ما تعلق بالكنائس كضريبة سلاماتية الكنائس التي تدفعها سنوياً إلى خزينة الدولة، وضريبة رسم العروسين، التي كان يأخذها الملتزمين من كل من أراد الزواج من النصارى. كما منع إبراهيم باشا ما كان القضاة والمفتون قد اعتادوا عليه من أخذ الشموع من الكنائس في شهر رمضان.[٥١٦].وقد بلغ مجموع ما دفعه أهل القدس وضواحيها من أموال ضريبة لدولة المصرية في سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥-١٨٣٦م ما يقارب ٤٤٢٨ كيساً، منها ٩١٢ كيساً، كضريبة الفردة، بحيث بلغ الكيس ٥٠٠ قرش، وبالتالي يكون سكان القدس قد دفعوا ما يقارب ٤٥٦,٠٠٠ قرش ضريبة الفردة [٥١٧].

لم تقف سياسة إبراهيم باشا بتنفيذ قرارات والده عند المطالبة بدفع ضريبة الفردة فقط، بل أمر السكان بتسليم أسلحتهم، وبالرغم من أن سياسة نزع الأسلحة بعد أن توطد الأمن واستقر في المنطقة بعد قدوم الحملة المصرية أمر قد يكون في مصلحة السكان، إلا أن فيه نوع من الحماية واستقرار للأمن في المنطقة، لكن هذه السياسة التي استخدمتها الدولة المصرية في جمعها قد نفرت السكان منها، حيث كانت سياسة جائرة حملت القسوة والترويع للسكان[٥١٨]، وقد أصر إبراهيم باشا على أن يقوم بنفسه بجمع

[٥١٤] . العارف، عارف. **مصدر سابق**، ص٤٣٩.
[٥١٥] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٦١-٢٦٢.
[٥١٦] . نوفل، نوفل نعمة الله. **مصدر سابق**، ص٢٩٦-٢٩٧.
[٥١٧] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص١٥٠.
[٥١٨] . أبو عز الدين. سليمان، **مصدر سابق**، ص١٦٥.

الأسلحة من السكان في مدينة القدس؛ وذلك لكي يرهب السكان ويخيفهم مما أدى إلى تسليم أسلحتهم له[٥١٩].

حرصت الدولة المصرية على تنفيذ هذه السياسة رغبة منها في احتكار استخدام القوة، ولتمنعهم من مقاومة سياسة الحكومة المصرية خصوصاً في الفترة اللاحقة للثورة، وأمر إبراهيم باشا متسلم القدس بجمع الأسلحة بجميع أنواعها من سيوف ومسدسات وبنادق من سكان القدس ومن الفلاحين، ونتيجة لتحذير متسلم القدس للفلاحين وتعرضهم للضرب اضطروا إلى تسليم أسلحتهم، وقد أجبر كل شخص يدفع ضريبة الفردة أن يسلم بندقيه، وإذا لم يكن لديه، عليه شراء واحدة وتسليمها، وزج بالعديد من السكان في السجن لعدم قيامهم بذلك، واستطاعت الحكومة المصرية جمع ما لا يقل عن ٤٠٠٠ بندقية قديمة من مدينة القدس[٥٢٠]، فحرص أشد الحرص على استخدام سياسة قاسية تجاه السكان لكي يمنعهم من إعادة محاولة التمرد مرة أخرى.

حرص إبراهيم باشا على تطبيق سياسة والده بخصوص التجنيد الإجباري، بعد استسلام سكان القدس وانتهاء الثورة؛ وذلك رغبة منه في إخافة السكان لمنعهم من التمرد مرة أخرى، فجند مجموعة من الشبان من مدينة القدس وضمهم إلى جيشه[٥٢١]، والذي زاد من سخط السكان على الحكم المصري هو سياسته بالنسبة للتجنيد فلم يكن هناك موعداً أو نظاماً معيناً للتجنيد ولم تحدد مدة الخدمة، وإنما كان التجنيد يتم بشكل عشوائي، متى احتاجت الدولة المصرية لذلك، وكانت العساكر المصرية تجول في القرى والمدن تخطف أي شاب تجده في الطريق، أو يتم أخذهم بالقوة من داخل منازلهم، وهذا ما أدى ببعض الشبان إلى قطع السبابة من اليد اليمنى، أو اللجوء إلى فقء العين اليسرى؛ وذلك لإيجاد علة

---

[٥١٩] .رستم، أسد. "**<u>المحفوظات الملكية المصرية" مصدر سابق</u>**، رقم ٣٦٦٥، عابدين محفظة ٢٤٩، رقم ٢٦٣، ٣جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ٦ أيلول ١٨٣٤م، ص٤٤٨.

[٥٢٠] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص١٣٠-١٣١.

[٥٢١] . Safi, Khaled. **Op. cit**., p. 204.

تمنعهم من الذهاب إلى الخدمة العسكرية[٥٢٢]، أو الهرب إلى الصحراء والجبال. وفي المقابل استخدم المصريون وسائل تعذيب أثناء محاولات التفتيش عن الهاربين[٥٢٣].

حاول إبراهيم باشا استخدام الخديعة في سبيل تحقيق هدفه بتجنيد السكان في القدس والخليل ونابلس، فقد أرسل إلى والده بتاريخ ٢ تشرين أول عام ١٨٣٤، "يذكر له ما يعترضه من صعوبات في تجنيد سكان تلك الناطق، واقترح على والده "جمعهم في الورش العمومية كورشة جلب المياه إلى يافا وورشة التعمير في عكا ومفاجأتهم في أثناء العمل وإلقاء القبض عليهم"[٥٢٤]، إلا أن والده قد رفض خطته بخصوص التجنيد، واقترح عليه بدلاً منها " الاتصال ببعض الشيوخ المحببين المخلصين والتداول معهم في الأمر والشروع في التجنيد بعد ذلك"[٥٢٥].

لم تقف إجراءات الدولة المصرية تجاه السكان على ما سبق فقط، بل عانى سكان القدس وغيرها من المناطق من نظام السخرة الذي طبق على الدواب، فكان التفكجي (الضابطي) يهاجم بيوت الأهالي في القرى والمدن ويأخذ دواب الأهالي بالقوة، ويسلمها لمن أراد من الضباط، الأمر الذي جعل الفلاحين يخافون من الذهاب إلى المدن خوفاً من السخرة لدوابهم ولأنفسهم. كما اعتادت العساكر مهاجمة البيوت والاستيلاء عليها من أصحابها بالقوة[٥٢٦].

لم يرغب سكان القدس وغيرها من المناطق التي ثارت ضد الحكم المصري، في أن تحل محل الحكومة المركزية في الحكم، فالثورة التي قامت عام ١٨٣٤، ذات طابع فلاحي، قام بها مشايخ نواحي القدس، رغبةً منهم في تغيير سياسة الدولة المصرية لا تغيير الحكم أو الحكومة، أو الاستقلال التام

---

٥٢٢ . نوفل، نوفل نعمة الله. **مصدر سابق**، ص٢٩٧-٢٩٨.
٥٢٣ . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص١٢٣.
٥٢٤ . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**.ج٢. رقم ٣٧٣١، عابدين محفظة ٢٤٩، رقم ٣٥٥، ٢٩جمادى الاولى ١٢٥٠هـ/ ٢تشرين أول ١٨٣٤م، ص٤٦٠-٤٦١.
٥٢٥ . رستم، أسد. **المحفوظات الملكية المصرية**.ج٢. رقم ٣٧٣٥، عابدين دفتر ٢١١، رقم ٣٦٦و٣٧١. ٣٠ جمادى الاولى ١٢٥٠هـ/ ٣تشرين اول ١٨٣٤م، ص٤٦١-٤٦٢.
٥٢٦ . نوفل، نوفل نعمة الله. **مصدر سابق**، ص٢٩٧.

لمدينة القدس وغيرها من المناطق، وإنما كان كل هدفهم من هذه الثورة هو التمتع باستقلالهم الذاتي الذي كانوا قد اعتادوا عليه في فترة الدولة العثمانية. إضافة إلى أنهم كانوا راغبين في الحفاظ على امتيازاتهم القديمة تحت ظل حكومة، وهذا ما تثبته رسالة قاسم الأحمد في ١٣ تموز ١٨٣٤م للحكومة العثمانية من أجل إرسال ولاة للسيطرة على عكا وغيرها من المدن الفلسطينية، فلو كانوا راغبين في استلام الحكم بدلاً من الحكومة المصرية، لما أرسلوا للدولة العثمانية، ومن ناحية أخرى، إن آل أبي غوش عندما تم تعيين جبر أبو غوش متسلماً للقدس، توقفوا عن المشاركة في الثورة وانسحبوا، حيث لم تشارك في هذه الثورة إلا من باب الرغبة في الحفاظ على الحكم الذاتي الذي كانت تتمتع به في فترة الدولة العثمانية. ومع ذلك أساءت الإدارة المصرية فهم طبيعة سكان المنطقة، وكانت حريصة على أن تقمع أي قوة من الممكن أن تسيطر على المنطقة حتى لو أن هذه القوة لم تكن ترغب بالاستقلال[٥٢٧].

[٥٢٧] . صافي، خالد محمد. **مصدر سابق**، ص٢٦٢-٢٦٣، ٢٦٠.

الأوضاع الأمنية في مدينة القدس (١٨٣١-١٨٣٥):

عانى سكان القدس ونواحيها من أوضاع أمنية سيئة، ومتدهورة في الفترة السابقة للإدارة المصرية، وعندما سقطت القدس تحت سيطرة الإدارة المصرية، تطلع سكان القدس إلى محمد علي باشا كمخلص لهم من تلك الأوضاع والظروف، خصوصاً وأن سكان القدس قد شاهدوا قوة ناشئة في مصر بفضل ما قام به محمد علي باشا من إصلاحات، ولكن سرعان ما تبخرت أحلامهم واندلعت ثورة عام ١٨٣٤م، وتدهورت الأوضاع الأمنية في المدينة المقدسة ونواحيها مرة أخرى، نتيجة ممارسة الدولة المصرية وسياستها، وليس نتيجة لسياسة السكان، وظهر ذلك من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية، التي قمنا بتحليلها وخرجنا بإحصائية تبين مجمل الأوضاع التي مرت بها القدس خلال فترة (١٨٣٢-١٨٣٥) من فترة الحكم المصري.

جدول رقم (٨): إحصائيات للقضايا التي وردت في سجلات محكمة القدس الشرعية، حول مدينة القدس وجوارها لفترة (١٨٣١-١٨٣٥)

العام	عدد القضايا						
	التعدي على المقدسات الإسلامية	قتل	اغتصاب	سرقة	الخلافات الإجتماعية	خلافات مالية	التعدي على أملاك الغير
١٨٣٢م	ـــ	ـــ	ـــ	٢	٢	٤	١
١٨٣٣م	٢	ـــ	ـــ	٤	٢	٧	١
١٨٣٤م	ـــ	ـــ	١	٩	٣	٧	٣
١٨٣٥م	ـــ	ـــ	ـــ	٢	ـــ	٢	٢
المجموع	٢	ـــ	١	١٨	٧	٢١	٧

١. قضايا التعدي على المقدسات الإسلامية:

بعد دراستنا لسجلات محكمة القدس الشرعية والتي غطت الفترة الزمنية من فترة الحكم المصري، وهي بين (١٨٣١-١٨٣٥). وجدنا قضايا متنوعة تناولتها السجلات، كان أكثرها غرابة حالتين رصدتهما سجلات المحكمة، الحالة الأولى وتم فيها فعلياً التعدي على المقدسات الإسلامية من قبل يهودي داخل منطقة الحرم، والحالة الثانية كانت محاولة للتعدي، لكن تم إيقافها، أنظر ملحق رقم (١٠).

ففي الحالة الأولى قام يهودي في تموز عام ١٨٣٣، بالاعتداء على المسجد الأقصى المبارك، وتخريب مقتنياته:

"حضر بمجلس الشرع الشريف الانور جماعة من العساكر المنصورة مع خدمة المسجد الاقصى وصحبتهم شاب من طائفة اليهود وبلغ سنة خمس وعشرين سنة واقروا انه وجدوه عمال يكسر طبقان المسجد الاقصى الشريف فاقتضى ان [راعكم] توجه بنفسه وصحبته جناب متسلم عنايتكم المحترم وجناب الشيخ سليمان المحترم وجماعة من المسلمين وحصل الكشف والوقوف على ما فعله هذا الخاسر فوجدت الطاقة الكبيرة الكاينة فوق المحراب الشريف اغلب قرارها الملون المصنوع في الجبصين مكسر ومرمي داخلا وخارجا وكذلك روس العمدان الموضوعة فوق المحراب من الرخام مكسرات وكذلك ثلاث طبقات على يمين المحراب فوق باب المدرسة التي في المسجد الاقصى ايضا مكسر قزازهم وهذا القزاز مصنوع من قديم الزمان في الجبصين ملون بشكل غريب عجيب متقن ومذهب لا يمكن الان في بلدتنا اصناع مثله والظاهر هذا الخبيث توصل لذلك من محلة المغاربة من الحاكورة التي تسمى الخانوته ومنها الى المدرسة التي تسمى دار الاقصى في قفا محراب المسجد الاقصى"[٥٢٨].

تجدر الإشارة إلى أنه لم يسبق أن حدث في الفترة السابقة للحكم المصري مثل هذا الفعل، وهذا ما أكدته السجلات نفسها في حديثها عن القضية " اذ هذا الفعل ما سمع مثله قط ولا جرى"[٥٢٩]، وقد تم حبس المتهم لحين صدور أوامر من الوالي بخصوص ما حدث، ولم نجد في سجلات محكمة القدس خلال فترة الدراسة، ما يشير إلى أن الوالي قد اتخذ أي إجراء فيما بعد بحق المعتدي. هذه الحالة لم تكن الأخيرة فقد ذكرت

---

[٥٢٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ٣٢ صفر ١٢٤٩هـ/ ١١ تموز ١٨٣٣م، ص١٢٣.
[٥٢٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ٣٢ صفر ١٢٤٩هـ/ ١١ تموز ١٨٣٣م، ص١٢٣.

السجلات أيضاً أن هناك محاولة أخرى قام بها يهودي في تموز عام ١٨٣٣م، إلا أنه تم القبض عليه قبل أن يقوم بما ينوي القيام به ضد المقدسات الإسلامية داخل الحرم، وعندما سُئل عن أسباب وجوده داخل منطقة الحرم قال: "عمال ادور على الخبز لاشتريه"، فقد استخدم هذه الحجة ليفك بها نفسه من أيدي العساكر، مع العلم " ان اليهود من عاداتهم انهم لا يدخلوا للحرم الشريف ومحلتهم بعيدة " عن منطقة الحرم، وهذا ما وضعه موضع الشك، فتم القبض عليه هو الآخر وسجنه[٥٣٠].

رغم عدد هذه الحالات القليلة فهي لم تتجاوز حالتين إلا أن مدلولها قوي جداً، فنجد أن مثل هذه التعديات لم تحدث في العهد العثماني إطلاقاً مثلما سبق وأن أشرنا، فهذه الحالات لم تشهدها مدينة القدس خلال الفترات السابقة، حيث لم تشهد أن ذمياً قد انتهك حرمات مقدسات إسلامية وكنسية، وقد يكون للمساواة وإلغاء الفوارق الدينية بين المسلمين وأهل الذمة، هي السبب في زيادة تمادي اليهود على المقدسات الإسلامية، فقد مر معنا أن سياسة التسامح الشديد التي مارسها إبراهيم باشا مع اليهود كانت سبباً في زيادة عدد اليهود القادمين من بولندا إلى فلسطين، وتحديداً إلى المدينة المقدسة في فترة الحكم المصري[٥٣١]، فشعر اليهود بنوع من الحماية والأمن في ظل الدولة المصرية، مما زاد من تماديهم في الاعتداء على المقدسات الإسلامية.

---

٥٣٠. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ٣٢ صفر ١٢٤٩هـ/ ١١ تموز ١٨٣٣م، ص١٢٣.
٥٣١. أرمسترونغ، كارين. **مصدر سابق**، ص٥٦٣-٥٦٤.

٢. قضايا القتل والاغتصاب:

يلاحظ عند دراستنا لسجلات محكمة القدس الشرعية أنه لم يرد أية قضية متعلقة بالقتل خلال الفترة الزمنية التي يشملها الفصل، ومن الممكن أن نفسر عدم وجود جرائم قتل في الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة بقيام الدولة المصرية بجمع السلاح من الأهالي في تلك الفترة تنفيذاً لأوامر محمد علي باشا.

أما بالنسبة لقضايا **الاغتصاب** فقد وردت قضية واحدة في السجلات، حيث ادعت "نفيسة بنت المرحوم الحاج حسن" على السيد "أحمد أفندي الحكيم" بقيامه باغتصابها في أثناء عملها في بيته كخادمة، ولكن التهمة لم تثبت عليه بسبب عجز المدعية عن إحضار أربعة شهود لإثبات دعوتها على حسن[٥٣٢]، والذي يلفت الإنتباه في هذه القضية هو أن المدعى عليه من طبقة الأعيان فهو من أفندية مدينة القدس، وليس شخصاً عادياً استغل فقر المدعية وحاجتها للعمل وقام بفعلته الشنيعة، كما أن المدعى عليه من الجند (جبه جبي)[٥٣٣]، وبالرغم من عدم ثبوت التهمة على المدعي عليه كما ظهر في قرار القاضي، إلا أنه قد يقودنا إلى التفكير في احتمالية حدوث تلك الفعلة، حيث أن المدعية توجهت من تلقاء نفسها فور حدوث الجريمة، واشتكت على المدعي عليه، أما بالنسبة لعجز المتهمة عن إحضار الشهود فشخص في مكانة المدعى عليه ومن أفندية المدينة من المؤكد أنه لم يخبر أحدا بفعلته حفاظاً على صورته أمام الناس ولم يشاهده أحد لكون الجريمة قد حدثت في بيته، أنظر ملحق رقم (١١).

٣. قضايا السرقات:

انتشرت قضايا السرقات بشكل كبير في هذه الفترة الزمنية في مدينة القدس ونواحيها، وبلغت ذروتها عام ١٨٣٤، أي خلال الثورة التي شنها سكان القدس والنواحي على الحكم المصري، وهذا ما تم توضيحه

[٥٣٢] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، أواسط ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٤م، ص١٦٨.
[٥٣٣] . اسم فرقة في الجيش. (المصري، حسين مجيب. **مصدر سابق**، ص٤٠)؛ مسؤول عن مخزن الأسلحة (مناع، عادل. **"قراءة جديدة" مصدر سابق**. ص١٢٦).

في جدول رقم (٩)، حيث بلغ مجموع السرقات خلال فترة الثورة تسع حالات، من مجموع ثماني عشر حالة موزعة على السنوات ما بين (١٨٣٢-١٨٣٥)، وقد يعود ذلك إلى "الإنفلات الأمني" في تلك الفترة، حيث سبق وأن أشرنا إلى مسألة انتشار حالات السرقة بشكل كبير داخل مدينة القدس تحديداً وفي نواحيها، أثناء الثورة على الحكم المصري، سواء كان ذلك على أيدي الفلاحين الذين دخلوا مدينة القدس أثناء الثورة، أم على أيدي الضباط المصريين[٥٣٤]، والجدول الآتي يبين حوادث السرقة بالتفصيل.

جدول (٩): يبين السرقات التي تمت في مدينة القدس ونواحيها بين (١٨٣١-١٨٣٥)

	السارق	المسروق	نوع المسروقات	كيفية السرقة	الحكم الشرعي	التاريخ
١	ياسين الرابص شقيق محبوبة الرابص	حسين منصور السخط زوج محبوبة الرابص	جوز أساور ذهب وزنهم ثلاثة وخمسين مثقالا.	ادعى حسين الرابص أن زوجته محبوبة قد وضعت الأساور عند شقيقها عن طريق العيرة، لكن أخاها وضع يده على الأساور، الذي أكد بأن شقيقته وهبت له الأساور.	بعد أن استمع الحاكم الشرعي لشهادة السيد عثمان الصادق حلبي النمري والسيد أسعد الخليلي، واللذين أكدا على صحة كلام شقيق محبوبة السيد ياسين، بأن محبوبة قد وهبته الأساور بحضور زوجها، وعند ذلك بين الحاكم الشرعي لسيد حسين بأنه ليس له الحق بالأساور بعد ثبات البينة.	٢٠ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/٢٠ نيسان ١٨٣٢م[٥٣٥].
٢	الذمي سمعان ولد مناويل الفرنجي	يوسف الترك	كيس دراهم يحتوي على مائتين وخمسين أسدياً صاغاً	ادعى يوسف الترك أنه وجد الذمي سمعان في دكانه بخان الزيت، وعندما سأله عن سبب دخوله الدكان، أخبره بأنه دخل الدكان هرباً من العسكر، وفي اليوم الثاني فقد الكيس، وقد أقر الذمي دخول الدكان، لكنه أنكر سرقة النقود.	بعد أن أنكر الذمي سرقته للأموال، طلب الحاكم الشرعي من يوسف بينة تثبت دعوته وعجز عن يوسف عن إحضارها، ونتيجة لقيام سمعان بالحلف على الإنجيل أنه لم يسرق الأموال، عند ذلك برء الحاكم الشرعي سمعان من التهمة.	١٩ محرم ١٢٤٨هـ/١٧ حزيران ١٨٣٢م[٥٣٦].

[٥٣٤] . أبو عز الدين، سليمان. **مصدر سابق**، ص١٧٣.
[٥٣٥] . **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ٢٠ ذي القعدة ١٢٤٧هـ/ ٢٠ نيسان ١٨٣٢م، ص٦.
[٥٣٦] . **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ١٩ محرم ١٢٤٨هـ/ ١٧ حزيران ١٨٣٢م، ص١٠.

٣	صالح القاعود	جعفر الساحوري	بهيم أحمر اللون موسوم على رقبته	ادعى جعفر الساحوري أن البهيم وهبه إياه جابر الحاج منذ ثلاث سنوات، وقد أضاعه منذ سنتين وعشرة أشهر ووجده عند صالح القعود، الذي أنكر أن يكون البهيم لجعفر وادعى بأنه اشتراه من صالح النابلسي.	طلب الحاكم الشرعي من جعفر بينة بصدق دعوته، فأحضر للشهادة كل من السيد محمد الحاج وخليل حسين من أهالي الوادي، اللذان شهدا أن البهيم هو لجعفر وهبه إياه السيد جابر الحاج منذ سنتين وعشرة أشهر، بعد ذلك أمر الحاكم الشرعي السيد صالح القاعود بإعادة البهيم لجعفر، وأخبره أن باستطاعته العودة لصالح النابلسي من أجل الحصول على ثمن البهيم.	١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م[٥٣٧].
٤	الذمي الياص فنوس الرومي	أحمد بن شيخ الحارة الجبالي	البهيم الأحمر البيلكي	سرق البهيم الأحمر من أحمد بن الشيخ الحارة الجبالي في قرية العنب وبعد سنة وأربعة أشهر وجده عند الذمي الياص فنوس الرومي.	بعد أن استمع الحاكم الشرعي لشهود وهم السيد خليل الصوفي ومحمد قنور وزعرور السلاخ، والذين شهدوا بأن البهيم الأحمر البيلكي هو بهيم أحمد سرق منه في قرية العنب منذ سنة وأربعة أشهر، فأمر الحاكم الشرعي رد البهيم لأحمد.	شهر ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ نيسان ١٨٣٣م[٥٣٨].
٥	الحرمة فاطمة	الحرمة رقية أم إبراهيم	خمسة عشر ونصف خيري وأربعين أسدياً.	ادعت الحاجة رقية أن الحاجة فاطمة من أهالي بيت عنان، نامت عندها وفي الليل سرقت المبلغ المذكور وقد أنكرت الحاجة فاطمة حدوث ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من الحاجة رقية بينة تثبت دعواها ولم يكن لديها وبعد استماع الحاكم ليمين الحاجة فاطمة بعدم سرقتها المبلغ، وعند ذلك برء الحاكم الحاجة فاطمة.	ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ نيسان ١٨٣٣م[٥٣٩]
٦	أحمد آغا بيراقدار بن محمد آغا العجمي باشي الدستور السيد عبد الله باشا	عثمان آغا ابن محمد انكرلي	حصان الأحمر بين عينيه نجمه	ادعى عثمان آغا بأنه اشترى الحصان الأحمر من السيد خليل آغا تفكنجي باش وقد نهب منه في عكا عندما دخلها إبراهيم باشا ومن ثم وجده عند السيد أحمد آغا في القدس، الذي ادعى بأنه شراه من عكا من السيد علي أفندي باشي.	بعد أن استمع الحاكم الشرعي لشهادة كل من السيد محمد سلامة أيوب ومصطفى الترك، اللذين شهدا أن الحصان الأحمر هو حصان السيد عثمان ضاع منه منذ سنة وثلاثة شهور عندما فتحت عكا، وبعد أن حلف السيد عثمان بأن الحصان له ولم يبعه أو يهبه لأحد، أمر الحاكم الشرعي أحمد آغا بتسليم الحصان لسيد عثمان آغا بسبب ثبات البينة.	أواسط شهر ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/آب ١٨٣٣م. [٥٤٠]
٧	محمد عمر الخليلي السلطاني	الحاج حطاب المصري	تسعمائة قرش أسدياً	سرق السيد حطاب أثناء تواجده في حمام الست مريم، حيث فقد المبلغ عندما خرج من الحمام ليرتدي ثيابه،	أنكر محمد عمر السرقة وحلف اليمين بأنه لم يسرق، عند ذلك برأة القاضي.	محرم ١٢٥٠هـ/ أيار ١٨٣٤م[٥٤١].

[٥٣٧]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م، ص٦٣.
[٥٣٨]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ نيسان ١٨٣٣م، ص١٠٢.
[٥٣٩]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ نيسان ١٨٣٣م، ص١٠٤.
[٥٤٠]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، شهر ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ آب ١٨٣٣م، ص٨-٩.
[٥٤١]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم٣١٨، محرم ١٢٥٠هـ/ أيار ١٨٣٤م، ص١١١.

				واتهم محمد عمر الخليلي بسرقة المبلغ بسبب تواجده بالحمام.		
٨	الحاج إسماعيل بن خليل الخليلي	الحاج عبد الله الحموي	حمار أسود اللون	سرق الحمار من السيد عبد الله في منطقة النبي روبين فوجده عند الحاج إسماعيل بن خليل الخليلي، الذي أكد بأنه اشتراه من شخص عتال بمدينة يافا.	بعد أن أحضر السيد عبد الله الحموي شهود وهم عبد الله بن الشيخ حسن الداوودي والسيد حجيج، وشهدا بصدق دعوى الحاج عبد الله، أمر القاضي السيد إسماعيل بإعادة الحمار لصاحبه، وعرفه بأن له حق الرجوع على من اشتراه منه لاسترداد ثمنه.	أواسط رمضان ١٢٤٩هـ/ كانون الثاني ١٨٣٤م[٥٤٢]
٩	اسماعيل الديسي	صالح بن عبد الله ابو اشماله	البهيم الأزرق	سرق البهيم الأزرق أيام جداد الزيتون من السيد صالح ووجده عند السيد إسماعيل، الذي أنكر سرقته للبهيم وادعى أنه اشتراه من إبراهيم أبو خليل.	بعد شهادة كل من السيد علي الشريف والسيد عبد الهادي، بصدق دعوة السيد صالح حيث أثبتا أن البهيم المذكور لصالح نتج من حمارته منذ ثلاث لأربع سنوات، أمر القاضي السيد إسماعيل بإعادة البهيم لصالح، وبين له أن الحق بالرجوع إلى الشخص الذي اشتراه منه ليسترد ثمنه.	رمضان ١٢٤٩هـ/ كانون الثاني ١٨٣٤م[٥٤٣].
١٠	حمدان العيساوي	حسن العبادي البدوي	حصان احمر اللون	بين السيد حسن العبادي بأن الحصان الأحمر بأن سرق منه ووجده عند حمدان العيساوي الذي ادعى بأنه اشتراه من جابر الحمود.	لم يتم إكمال تفاصيل القضية في السجلات.	١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م[٥٤٤].
١١	سليم من قرية بيت ساحور النصارى	منصور آغا الانام من العسكر الجهادية من سكرنجي الاي من ابكجي بك	بغلة حمرة اللون	ادعى منصور آغا بأنه اشترى البغلة من صيدا، وأحضرها للقدس الشريف وأخرجها السايس لجلب القشر على ظهرها من منطقة البرية، فاعترض طريقه ثلاث من الفلاحين وسرقوا البغلة ثم هربوا، وبعد مدة وجدها عند سليم، الذي ادعى بأنه قد اشتراها منذ خمس سنوات من بشورة الشماع الرومي من قرية بيت لحم، ولم يصدق منصور آغا سليم ما قاله سليم.	طلب الحاكم الشرعي من سليم ومنصور إحضار شهود على صحة أقوالهم، فأحضر سليم لشهادة يوسف سموم الذي لم تكن شهادته مطابقه لما قاله سليم، وعجز عن إحضار غيره من الشهود، في الوقت الذي استطاع منصور آغا إحضار شاهدين وهما السيد علي آغا بوز باشي وحسن آغا باشي جاويش فشهدا بصدق ما قاله منصور آغا وطابقت شهادتهما أقوال منصور آغا، وحينها أمر الحاكم الشرعي الفلاح سليم بإعادة البغلة إلى الملازم منصور.	أواخر ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٤م[٥٤٥].

[٥٤٢]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، شهر رمضان ١٢٤٩هـ/ كانون الثاني ١٨٣٤م، ص٦٣.
[٥٤٣]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم٣١٨، رمضان ١٢٤٩هـ/ كانون الثاني ١٨٣٤م، ص٦٥.
[٥٤٤]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ص١٣٧.
[٥٤٥]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٤م، ص٢.

١٢	ملازم ثاني مصطفى آغا ابن أحمد	يوزباش حسن آغا ابن مصطفى	شال حرير مقصب قيمته ثلاثة مائة أسدي	اتهم يوزباش حسن آغا الملازم ثاني مصطفى آغا بسرقة الشال الحرير، وقد أنكر حسن آغا ذلك.	بعد شهادة السيد جاويش علي ابن علي جاويش خليفه، بصدق دعوة يوزباش حسن آغا ابن مصطفى، حيث أثبت أن الشال المذكور لحسن، أمر الحاكم الشرعي السيد مصطفى آغا بإعادة الشال أو بدفع مبلغاً قدره ثلاثة مائة لحسن آغا صاحب الشال، وبعد ذلك اعترف مصطفى آغا بدفع الشال إلى حسن آغا.	ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٤م[٥٤٦].
١٣	شحادة صيام، أحمد عيسى، محمد حمدان من أهالي قرية لفتا	إبراهيم آغا قواص ابن عبد الرحمن طوصلي، ومحمد آغا قواص بن أحمد الاضرنلي.	أمتعة تساوي قيمتها ألف وخمسمائة وثمانية قرشاً ونصف لإبراهيم آغا قواص، ثمانمائة وخمسة وخمسين قرشاً أسدياً ونصف ولمحمد آغا قواص ستمائة وثلاثة وخمسين قرشاً أسديا.	ادعى كل من إبراهيم ومحمد أن شحادة واحمد ومحمد قد دخلوا دارهما وقت دخول الفلاحين مدينة القدس (أثناء ثورة ١٨٣٤م) ونهبوها، وقد أنكر المدعو عليهما ذلك.	أحضر كل من السيد إبراهيم آغا والسيد محمد آغا شهود وهم يوسف أبو شلخ ونسيبة محمد الفتاوي وشهدا بأنهما رأا المدعى عليهما قد دخلا دار المدعيين واخذوا منهم أمتعة ولم يعلموا ما هي، فلم تقبل شهادتهم لعدم البيان، وتم حل القضية عن طريق المصلحين الذين توسطوا بينهم، على أن يدفعوا لإبراهيم آغا قواص أربعمائة وسبعة وعشرين قرشاً أسدياً ونصف وربع، ولمحمد آغا قواص ثلاثمائة وستة وعشرين قرشاً اسدياً ونصف مقابل أن يسقط إبراهيم ومحمد حقهما.وبناءً على ذلك حصل الصلح.	جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ أيلول ١٨٣٤م[٥٤٧].
١٤	خليل عبد الله الرصاص	مصطفى نابع بك باش خليل افندي.	فرملية كبودة صمرة مع كبودتين.	اتهم مصطفى نابع السيد خليل بوضع يده على الفرملية الكبودة والكبودتين بغير وجه شرعي، حيث أشار إلى أنها سرقت منه في شهر محرم من عام ١٢٥٠ه، وقد أنكر السيد خليل ذلك وأوضح أنه قد اشترى تلك الأشياء من متروكات الحاج سليمان الرزلي.	بعد أن سمع الحاكم الشرعي لشهادة السيد إسماعيل ابن درويش اسكر والسيد حسن مقبل، واللذان شهدا أن السيد مصطفى نابع قد اشترى الفرملية الكبودة والكبودتين من تركة سليمان الرزلي من سوق المزاد بالقدس سنة ٤٧ه، منع الحاكم الشرعي خليل عبد الله من دعواه وذلك لأن البينة سبقت تاريخ السرقة.	أواخر ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ أيلول ١٨٣٤م[٥٤٨].

[٥٤٦]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٤م، ص١٢.
[٥٤٧]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ أيلول ١٨٣٤م، ص٢٥.
[٥٤٨]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ أيلول ١٨٣٤م، ص٢٨.

١٥	الفلاحون	عبد الله بن يحيى مساعد تون ثلاثة عشر الاي	كسوته وطاسه مصنوعة من الفضة	الفلاحون قد سرقوا كسوته وطاسته المصنوعة من الفضة (أثناء دخولهم إلى مدينة القدس خلال ثورة ١٨٣٤م).	قبض محمد آغا بن الحاج محمد آغا ملازم أول من الفلاحين مبلغ وقدره ستمائة قرش من الفلاحين عوضاً عن عبد الله آغا، وقام محمد آغا بتسليم المبلغ لعبد الله باشا الذي برأ الفلاحين من دعوته.	أواسط جمادى الثاني ١٢٥٠هـ/ تشوين الأول ١٨٣٤م[٥٤٩].
١٦	علي الجاعوني والسيد عبد الله الجاعوني والسيد عثمان الجاعوني	اسحق ابن يعقوب اليهودي	أمتعه	ادعى اسحق اليهودي أنه قد سرق أثناء دخول الفلاحين مدينة القدس (أثناء ثورة ١٨٣٤م)، واتهم كل من علي وعبد الله وعثمان الجاعوني الذين أنكروا حدوث ذلك	أحضروا المدعى عليهم شهودا أثبتوا أن اليهودي اسحق أقر واعترف أمام الشهود بأنه ليس له حق لدى المدعى عليهم والشهود من مسلمين ويهود، وهم (محمد أفندي بيك باشي اوشنجي اورطة اون أوشنجي الاي وعبد الله آغا البغدادي يوزباشي برنجي والحاخام ميرنة بوكيل طايفة اليهود بالقدس والحاخام ربينيه ترجمان طائفة اليهود وبن الحاخام باشي بالقدس الحاخام شلبون وغيرهم من اليهود)، وبالتالي منع الحاكم الشرعي اليهودي من دعواه بعد أن ثبتت البينة.	أواسط رجب ١٢٥٠هـ/ تشرين الثاني ١٨٣٤م[٥٥٠].
١٧	الحاج حسن	عبد الرحمن الحواري	حصان أحمر اللون	ادعى الحاج عبد الرحمن الحواري أنه قد اشترى الحصان احمر اللون منذ ستة سنين، وبأنه أضاعه منذ أربع سنوات واتهم الحاج حسن بأنه سرقه منه، إلا أن الحاج أنكر ذلك.	أحضر السيد حسن شهودا وهم (إبراهيم طوطح، ومحمد الزعلول) اللذين شهدا بأن الحصان اشتراه السيد حسن من محمد القضماني الطحان منذ خمسة سنين ونصف بثلاثمئة وخمسين قرش ، وبناء على ذلك حكم الحاكم الشرعي ببراءة السيد حسن بعد ثبوت البينة.	أوائل رمضان ١٢٥٠هـ/ كانون الثاني ١٨٣٥م[٥٥١].
١٨	أحمد لافي من أهالي قرية عين كارم	محسن وأخيه الحاج حسن من أهالي قرية ابوديس من عائلة الخنافسة	ثلاثة دبابي صوف، وحجرة صوف حمرة وسكينة فضة، ومطبقان فلاحي ومزوت وأربعة أرطال زيت، وجراب طحين وطنجرة وقدرة نحاس.	ادعى الحاج محسن وأخوه حسن خنافسة بأن أحمد لافي قد أخذ الأمتعة المذكورة من خراب قرية أبوديس، وقد أنكر أحمد لافي حدوث ذلك.	بعد أن استمع الحاكم الشرعي لشهادة كل من الحاج أحمد جعابيص الساحوري وحسين خليل الديسي بأن أحمد لافي قد أقر أمامهم بسرقته للأمتعة المذكورة، أمر الحاكم الشرعي أحمد لافي بدفع مبلغ وقدره مائتي وخمسة وسبعين قرشاً ثمن الأمتعة المذكورة، وتم دفع المبلغ للمدعيين وأسقطا حقهما عن المدعى عليه.	٢٠ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٢ أيلول ١٨٣٥م[٥٥٢]

---

[٥٤٩]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، جمادى الثاني ١٢٥٠هـ/ تشرين الأول ١٨٣٤م، ص٣٦.
[٥٥٠]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، رجب ١٢٥٠/ تشرين الثاني ١٨٣٤م، ص٤٨-٤٩.
[٥٥١]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، رمضان ١٢٥٠هـ/ كانون الثاني ١٨٣٥م، ص ٦٤.
[٥٥٢]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم٣١٩، ٢٠ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٢ أيلول ١٨٣٥م، ص١٨٦.

من خلال الجدول السابق تبين لنا، أن حالات السرقة انتشرت وتنوعت في مدينة القدس ونواحيها، ما بين سرقة الحيوانات، والأموال والمجوهرات، إضافة إلى انتشار حالات سرقة الأمتعة والملابس، إلاّ أنها تركزت في سرقة الحيوانات من القرى أكثر من داخل المدينة؛ وذلك بحكم طبيعة عمل سكان القرى، واعتمادهم على الحيوانات في الزراعة، والتنقل، بينما تركز داخل مدينة القدس حالات سرقة الأموال والأمتعة. عند تمعننا في الجدول رقم (٩)، نجد أن عدد القضايا التي ثبت فيها وقوع السرقة فعلاً من قبل المحكمة عشر حالات، بينما كان هناك سبع حالات تم فيها تبرئة السارق، وحالة واحدة لم تكملها السجلات. وإذا سلمنا بفكرة أن الحالات السبع لم تحدث وكانت افتراء من المدعي، فإن ذلك لا يغير صورة الأوضاع الأمنية لمدينة القدس ونواحيها خلال الفترة المصرية، إذ أن عشر حالات ليس بالعدد القليل أيضاً، ولا ينفي مسألة انتشار السرقة في مدينة القدس ونواحيها في فترة الحكم المصري خاصةً فترة الثورة.

وإذا دققنا في الجدول رقم (٩) نجد أن حالات السرقة قد شملت جميع فئات السكان في مدينة القدس والنواحي سواء كانوا مسلمين أم أهل ذمة، من عامة الناس أم من الأعيان. أما بالنسبة للفاعلين فالسجلات كشفت أن السارقين لم يكونوا من عامة الناس، أو من الفلاحين فقط (أنظر ملحق رقم ١٢)، بل رصدت السجلات حالتين كان السارق في كليهما من الجُند وأصحاب المناصب العليا، وكلاهما يحمل لقب آغا[٥٥٣]، فالحالة السادسة[٥٥٤] من جدول رقم (٩)، كان السارق وهو أحمد آغا وظيفته بيرقدار[٥٥٥] في الجيش المصري، أما الحالة الثانية عشر[٥٥٦]، فكان السارق وهو مصطفى آغا، من أصحاب المراتب العليا في الجيش المصري ويحمل رتبة ملازم ثاني، في الوقت الذي كان يفترض فيه أن يكون هؤلاء هم الذين يحفظون الأمن في المدينة والنواحي، لكنهم على العكس من ذلك عنصراً مخلاً بالأمن، وقد ثبت من خلال السجلات قيام كل منهما بالسرقة فعلاً، (أنظر ملحق رقم ١٣).

---

[٥٥٣]. مصطلح يطلق على السيد، وهي من ألقاب التعظيم، المصري.(حسين مجيب. **مصدر سابق**، ص١٨).
[٥٥٤]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ آب ١٨٣٣م، ص٨-٩.
[٥٥٥]. مصطلح يطلق على من يحمل العلم في الجيش. (صابان، سهيل. **مصدر سابق**، ص٦٩.)
[٥٥٦]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٤م، ص١٢.

٣.الخلافات الاجتماعية:

سجلت محكمة القدس الشرعية بعض الخلافات الإجتماعية والتي بلغ عددها سبع حالات. تم تصنيف هذه الخلافات إلى فئتين: فئة شملت خلافات عائلية وبلغ مجموعها ست حالات، وفئة شملت خلافات بين الجيران، ولكنها لم ترصد سوى حادثة واحدة فقط.

جدول (١٠): يبين الخلافات العائلية التي حدثت في الفترة بين (١٨٣١-١٨٣٥م)

	المدعي	المدعي عليه	سبب الخلاف	الحكم الشرعي	التاريخ
١	الذمي الياس	الذمية منه	ادعى الياس أنه منذ أربع سنوات انفصل عن زوجته منه، وله منها ولد وكان في حضانتها، وسنه الآن تسع سنوات، وطالب الياس بحضانة ولده، وأنكرت منه أن يكون الولد ابنه أو أنها تزوجته.	احضر الياس شهود شهدوا أن الياس كان متزوج منها، وله منها ولد، بعد أن ثبت ذلك للحاكم الشرعي، أمر الحاكم الشرعي منه بتسليم الولد لوالده الياس.	شعبان ١٢٤٧هـ/ كانون الأول ١٨٣٢م[٥٥٧]
٢	مصطفى الفرج الوكيل الشرعي عن ابنته وطفه.	صالح رمضان علي زوج وطفه.	أن صالحاً متزوج وطفه منذ ثماني سنوات ولم يدخل بها، وأن المفتي قد أعطى صالحاً مهلة تسع شهور للدخول بزوجته، وإن لم يحدث ذلك تعتبر طالق منه طلاق بائناً بينونة كبرى، وبعد مضي المهلة وعدم حدوث ذلك طلب والد وطفة من الحاكم الشرعي التفريق بين ابنته وزوجها.	تم تطليق وطفه من زوجها صالح طلاقاً بائناً بينونة كبرى بعد ثبات البينة بشهادة كل من الشيخ عبد اللطيف الكسواني، وعوض الصالح وبعد اعتراف زوجها بصحة دعوى والدها.	٢٤ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ٢٠ آب ١٨٣٢م[٥٥٨]
٣	محمد بن عثمان أبو كف من بيت لقيا	الشيخ حمادة من أهالي بيت لقيا	ادعى أن حمادة تزوج بأخته عالية واتفقوا على أن يكون الزواج زواجاً بدلاً، وهو يطالب بواحدة بدل أخته، وقد أنكر حمادة ذلك وبين أنه عقد نكاحه على عالية بالدراهم.	عرف الحاكم الشرعي أن دعوته بزواج البدل باطلة شرعاً، ومنعه من التعرض لشيخ حمادة.	١٦ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ٢٦ آذار ١٨٣٤م[٥٥٩]

[٥٥٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٦، شعبان ١٢٤٧هـ/ كانون الأول ١٨٣٢م، ص٢.
[٥٥٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ٢٤ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ٢٠ آب ١٨٣٢م، ص٣٠.
[٥٥٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ١٦ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ٢٦ آذار ١٨٣٤م، ص٨٦.

٤	عمر ابن المرحوم السيد زين	إبراهيم الدجاني الوكيل عن السيدة هانم بنت محمد زين	ادعى عمر أن هانم بنت المرحوم محمد زين هو وليها، لأنها ابنة عمه وقاصراً، وطلب ضمها إليه.	بعد أن تبين للحاكم الشرعي بحسب ما قاله إبراهيم الدجاني من أن هانم بالغة وعمرها يقارب الإثنتا عشر سنة، وبأنها حالياً في حضانة جدتها، وقد أحضر للحاكم شهادة تثبت ملكية هانم من أبيها مبلغ من المال، وقد حضر للشهادة كل من السيد عثمان المغربي وأخيه سعيد وشهدوا بأن هانم قريبة من الإثنتي عشر سنة، وبناء على ذلك أصدر الحاكم الشرعي أن هانم فتاة بالغة حتى لو كان عمرها تسعة.	ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٣م[٥٦٠]
٥	عبد اللطيف ابن المرحوم الحاج مصطفى زحيمان وشقيقه صالح	داود موسى الوكيل عن رقية زوجة مصطفى زحيمان	ادعى كل من عبد اللطيف وصالح على زوجة والدهم أنها أخفت بعض الأمتعة من تركة والدهم وطالبوا رقية بتسليمهم الأمتعة، وقد أنكر الوكيل على لسان رقية ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من عبد اللطيف وأخيه بينة تثبت صحة دعواه، فأخبروا الحاكم أنه لا بينة لديهم، فالتمس الحاكم يمين المدعى عليها، فحلفت اليمين الشرعي بأن كلام عبد اللطيف وصالح هو افتراء عليها، عندها منع الحاكم الشرعي المدعيين من دعواهما.	١٩ ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ ٢٤ آب ١٨٣٤م[٥٦١]
٦	نصرة الرومية	عبد الله الكردوش	ادعت نصرة أن زوجها قد أسلم منذ أربع سنوات ولها ابنتان خضرة وسارة، وأن متسلم نابلس محمد القاسم قد نزع ابنتها خضرة منها وزوجها لعبد الله الكردوش، وهي تريد استرداد ابنتها من عبد الله؛ لأنها نزعت منها غصبا.	بما أن الوالد قد اسلم منذ أربع سنوات، عرف الحاكم الشرعي نصرة أن الولد يتبع خير الأبوين دينا، وبالتالي خضرة مسلمة، وبما أنها تزوجت من عبد الله لا يجوز لأمها استردادها، كما عرف الحاكم الشرعي نصرة بأن سارة أيضا أصبحت مسلمة تبعا لدين والدها ولا يجوز أن تبقى عندها وطلب من ولاة الأمور نزع البنت من عند أمها.	٦ جمادى الثاني ١٢٥٠هـ/ ٩تشرين الأول ١٨٤٣م[٥٦٢]

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن الخلافات العائلية شملت المسلمين وأهل الذمة، وغالباً ما كانت تحدث بين أفراد الأسرة الواحدة والأقرباء، إما بخصوص حضانة الأطفال بين الأزواج عند الإنفصال، أو للمطالبة بالولاية عن اليتامى، أو بخصوص طلب الإنفصال عن الزوج، أو طلب زواج البدل، وهي خلافات طبيعية حصلت قديماً وما زالت حتى عصرنا الحالي.

٥٦٠. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، أواخر شهر ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٣م، ص٣.
٥٦١. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ١٩ ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ ٢٤ آب ١٨٣٤م، ص١٦.
٥٦٢. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ٦ جمادى الآخر ١٢٤٥٠هـ/ ٩ تشرين الأول ١٨٣٤م، ص٣٢.

أما بالنسبة للخلافات التي حدثت بين الجيران، لم ترصد السجلات سوى حالة واحدة فقط بخصوص خلافات الجيران، إذ وقعت هذه الحادثة بين جارين من أهل الذمة، حول طاقة مشتركة بين دارين، حيث وجدت هذه الطاقة القديمة في باب قديم يربط بين مطبخ السيد "موسى الرومي ابن جرجيس" ومطبخ السيد "موسى"، وقد حصل الكشف بقرار من المحكمة الشرعية على الطاقة المشتركة من قبل السيد محمد علي أفندي النائب وباش كاتب المحكمة القدس الشريف، السيد محمود أفندي الخالدي، وجقدار إبراهيم آغا، وبحضور داود المصري وصحبهم الحاج عثمان جلبي النمر معمار باش والسيد الحاج أسعد الجاعوني وإبراهيم شاهين، وبعد أن تبين للجنة أن الطاقة قد أحدثت ضرراً فعلياً، أمر الحاكم الشرعي السيد موسى من إغلاق هذه الطاقة، وبعد رفض المدعي عليه سدها، أمر الحاكم الشرعي السيد محمود الخالدي وجقداره إبراهيم آغا، ومحضره داوود أن يغلقوا الطاقة بأنفسهم، وبالفعل تم إغلاقها بالشيد والحجر ومنع المدعي عليه من إعادة فتحها مرة أخرى[٥٦٣].

ورغم تحدي المدعي عليه قرار المحكمة بإبقاء الطاقة مفتوحة إلا أن القضاء أخذ مجراه الطبيعي وتم فعلاً إغلاق الطاقة، ورغم ذلك فإن هذا مؤشر على أن قرار المحكمة الشرعية كان يجابه بالرفض أحياناً من السكان، وهذه الحالة لم نشهدها في السجلات في الفترة السابقة للحكم المصري، سواء في الخلافات الإجتماعية أو غيرها.

---

[٥٦٣]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، أواخر شهر رجب ١٢٤٩هـ/ كانون الأول ١٨٣٣م، ص٤٧.

٤. القضايا المالية:

رصدت سجلات محكمة القدس الشرعية، حالات تتعلق بالخلافات المالية بين السكان في مدينة القدس ونواحيها، بلغ عددها إحدى وعشرون حالة، والجدول رقم (١١) يوضح هذه الحالات بالتفصيل:

الجدول رقم (١١):

الخلافات المالية بين سكان مدينة القدس ونواحيها بين (١٨٣١-١٨٣٥م)

	المدعى	المدعى عليه	سبب الخلاف	الحكم الشرعي	التاريخ
١.	إسماعيل	فطومة محمد نابلسي	ادعى إسماعيل أنه بلغه قيام فطومة بشراء ثلاثة قراريط في دار من الحاج عثمان بن أحمد الخليلي، بثمن قدره مائة وأربعين قرشاً أسدياً، ولما بلغ المدعي ذلك أشهد بأنه تملك ذلك بحق الشفعة، وذلك لأنه جار عثمان بن احمد وداره ملاصقة لدار عثمان، ولم تصدقه فطومة على ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تثبت صحة دعواه، فأحضر شهود شهدوا بأن إسماعيل قد شهد أنه تملك الدار بحق الشفعة، عندها بين القاضي لفطومة أن الدار أصبحت من حق إسماعيل وطلب من إسماعيل رد المبلغ لفطومة، فشهدت فاطمة أنها قبضت من إسماعيل مائة وأربعين قرشاً.	شوال ١٢٤٧هـ/ آذار ١٨٣٢م[٥٦٤]
٢.	مصطفى بن المرحوم السيد إبراهيم عبد الحق وكيل شرعي عن والدته رقية بنت المرحوم الحاج محمد العربي	حسين بن سليمان أبو حمده الجبالي	ادعى مصطفى أن لوالدته مبلغ قدره ستمائة قرشاً أسدياً عن طريق القرض في رمضان سنة ١٢٤٥هـ، وقد أنكر حسين حدوث ذلك	طلب الحاكم الشرعي من السيد مصطفى بينة بصدق دعوته، فأحضر للشهادة كل من السيد أسعد الداودي ومصطفى وأمجد عطا القزاز ومحمد وجيه حجيج، وقد شهدوا جميعاً بصدق دعوة مصطفى، فأمر الحاكم الشرعي حسين بدفع المبلغ المذكور لمصطفى ووالدته رقية.	١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م[٥٦٥].
٣	الخواجه أسعد محليس الخليلي	الذمي خليل بن أبي زكريا الرومي الحداد	ادعى اسعد أن الذمي باصيل الحداد حال حياته اشترى منه ثمانية وثمانين رطلاً حديداً كل رطل بخمسة زلطة، عليه ذلك الثمن ثلاثمائة وثلاثون قرشاً أسدياً، وبأن باصيل عندما حمل الحديد حمله معه خليل، وطالب أسعد من خليل ثمن الحديد بصفته شريكاً لباصيل، وأقر خليل أنه ساعد باصيل في حمل الحديد	بعد أن أحضر خليل شهود أثبتوا صحة دعواه، بين الحاكم الشرعي لأسعد أنه لا يجوز له أن يطلب خليل ثمن الحديد حتى لو حمله مع باصيل، ومنعه من التعرض لخليل.	أواخر محرم ١٢٤٨هـ/ حزيران ١٨٣٢م[٥٦٦].

[٥٦٤]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٦، شوال ١٢٤٧هـ/ آذار ١٨٣٢م، ص١٣.
[٥٦٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ص٤.
[٥٦٦]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، أواخر محرم ١٢٤٨هـ/ حزيران ١٨٣٢م، ص١٤.

			لكنه بين أن باصيل اشتراه لنفسه.		
٤	محمد زريق	موسى زعرة	ادعى محمد عقد شراكة مع حمودة بمبلغ قدره ألفين ومائة قرش أسدي، وبعد ذلك توفي وترك في دكانه بضاعة اشتريت بمال الشراكة، ووضع موسى يده على البضاعة، وأنكر أمر الشراكة.	طلب الحاكم الشرعي بينة من المدعي تثبت صحة شراكته بحمودة، فأحضر شهوداً شهدوا بحدوث الشراكة فعلاً بين محمد وحمودة، عندها أمر الحاكم الشرعي المدعى عليه بتسليم المدعي حصته من البضاعة بموجب الشراكة التي بين المدعي وبين أخيه المتوفى.	رجب ١٢٤٨هـ/ كانون الأول ١٨٣٢م[٥٦٧]
٥	أحمد حمدون الوكيل الشرعي عن زوجته سلما وشقيقتها خديجة ووالدتهم زوجة حسن عبد الحق حمود السكافي	السيد علي الآي بك زاده.	ادعى أحمد بأن السيد علي قبض من موكلاته ثلاثين وربع فندقلي منذ سنة ونصف وعليه أجار الدار، ثلاث عشرة سنة وأربع أشهر، كل سنة خمسة وأربعين قرشاً، وطالب الوكيل أجرة الدار من علي خلال المدة المذكورة، وضح المدعى عليه أن الحاج حسن قبل وفاته اقترض منه ثلاثين وربع فندقلي، وأنه عندما استأجر الدار من الحاج حسن ١٢٣٧هـ، عن كل عام خمسة وأربعين قرشاً، دفعها المدعي في تعمير الدار بموجب حجة شرعية، وقعها مع الحاج حسن حال حياته.	طلب الحاكم الشرعي من السيد علي بينة تثبت صدق دعوته فأحضر للشهادة كل من يونس أفندي وأخيه الشيخ موسى، اللذين شهدا بصدق حديث علي الاي بك، مما جعل الحاكم الشرعي يرفض دعوة احمد وموكلاته.	ذي القعدة ١٢٤٨هـ/ آذار ١٨٣٣م[٥٦٨].
٦	عبد القادر الحنبلي النابلسي الوكيل عن أخيه أسعد	إبراهيم أفندي	ادعى أن عمه اقترض من أخيه أسعد مبلغاً من المال قدره مائتين وأربعين قرشاً أسدياً، اعترف عمه أن فعلاً اقترض من ابن أخيه أسعد لكن ما اقترضه كان مائة قرش أسدي فقط.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة شرعية فأحضر شهود أكدوا أن عم المدعي استدان من أخيه مائتين وأربعين قرش أسدي، عندها أمر الحاكم الشرعي السيد إبراهيم بدفع المبلغ للمدعي.	ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ تموز ١٨٣٣م[٥٦٩].
٧	الذمي وابيد ولد حنا الفاري الرومي	السيد يوسف أفندي الوكيل الشرعي عن الذمي جرجس معتوق كتانة الرومي	ادعى وابيد بأن الذمي جرجس المعتوق اشترى منه داراً مع طاحونة بمبلغ اثني عشر ألف قرش أسدي، قبض منهم عشرة ألاف وبقي ألفان، وقد أقر يوسف أفندي بشرائه الدار والطاحونة بالمبلغ المذكور لكنه أنكر بقاء الألفين.	طلب الحاكم الشرعي من يوسف أفندي بينة تثبت صحة أقوال المدعي عليه، فأحضر شهود شهدوا بصحة أقوال المدعي عليه ووكيله بقبض الثمن كما أنه شهدوا أن المدعي قد أسقط حقه من دعوة الغبن الفاحش أثناء البيع، إلا أن المدعي بين أن السيد يوسف طلب منه أن يشهد بحصوله على الثمن أمام الشهود ووعده بإرسال المبلغ فيما بعد، وقد أنكر يوسف ذلك، فطلب الحاكم الشرعي حلف من	١٣ ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ ٢٩ آب ١٨٣٣م[٥٧٠].

[٥٦٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، رجب ١٢٤٨هـ/ كانون الأول ١٨٣٢م، ص٥٤.
[٥٦٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ذي القعدة ١٢٤٨هـ/ آذار ١٨٣٣م، ص٨٥.
[٥٦٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ تموز ١٨٣٣م، ص١٣٠.
[٥٧٠]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ١٣ ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ ٢٩ آب ١٨٣٣م، ص٦-٧.

				السيد يوسف فحلف اليمين الشرعي، عندها بين الحاكم الشرعي أن البيع صحيح ومنع المدعي من دعوته.	
٨	عبد الله الحموه	موسى غنيم	ادعى عبد الله أنه اشترى من المدعي خمسة عروق سفرجل بمبلغ مائة وتسعين قرشاً وقبض الثمن، بموجب حجة أبرزها للحاكم الشرعي، لكنه بين أنه لم يدفع له ما تم الإتفاق عليه بخصوص السفرجل، وقد أنكر المدعى عليه حدوث البيع.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تثبت صحة دعواه، فأحضر شهوداً بينوا صحة ما ادعى به عبد الله بخصوص حدوث البيع وقبض الثمن، عندها أمر الحاكم الشرعي موسى بدفع المبلغ للمدعي أو بدفع له عروق السفرجل.	ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ أيلول ١٨٣٣م[٥٧١]
٩	أحمد خليل الفندكجي	الذمي فرملي ياقوب اليهودي السكناجي الطحان	ادعى أحمد أنه أجر الذمي بغلة لجر الطاحونة، كل يوم بقرشين أسدي ونصف أسدي، وقد ماتت البغلة بسبب تدوير الطاحونة ليلا، وطالب المدعي المدعى عليه بثمن البغلة، وقيمتها أربعين ونصف ذهب خيري، وقد بين المدعي عليه أنه استأجر البغلة ليلا ونهارا وهي عادة استئجار الطواحين، بقرشين ونصف أسدي عن كل يوم، وأن البغلة ماتت قضاء الله وقدره أثناء استئجارها، بين المدعي أنه اشترط على الذمي عدم الطحن على البغلة ليلاً، وقد أنكر المدعي ذلك وأحضر شهوداً تشهد بصحة أقواله.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تثبت صحة دعواه فأخبره أنه لا بينة له، فطلب الحاكم الشرعي من المدعي عليه حلف اليمين فحلف على صحة أقواله، عندها منع الحاكم الشرعي احمد خليل من التعرض للمدعى عليه.	جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ أيلول ١٨٣٣م[٥٧٢]
١٠	أحمد ابن القولي وصيا من قبل أخيه لامه عقل ابن صبيح من قرية حزما	الاي بك زاده السيد الشيخ سليمان أفندي ابن المرحوم الشيخ عبد الله العالم	ادعى أن لأخيه عقل المتوفي على الشيخ سليمان ثلاثة قروش أسدية، وبصفته وصي على القاصر يوسف يطالب بالثلاث قروش أسديه، وقد اعترف الشيخ بالثلاث قروش لكنه طلب من احمد القولي بينة تثبت أن أخاه وهبه وصية شرعية عن ابنه يوسف.	أحضر أحمد الشيخ عبد الله المزرعاوي خطيب قرية حزما وشهد وعبد الكريم عبد الفتاح من عناتا وشهدوا بأن عقل حال حياته أوصى احمد القولي على ابنه، عند ذلك أمر الحاكم الشرعي الشيخ سليمان أفندي بدفع الثلاث قروش للمدعي.	جمادى الثاني ١٢٤٩هـ/ تشرين الثاني ١٨٣٣م[٥٧٣]
١١	سالم أبو الليل اللفتاوي	جار الله وأخيه ولدي شحادة اللفتاوي	ادعى سالم أن المدعى عليهما باعاه ثلثي قيراط بثمن قدره خمسين أسدي من الرهينة التي هي تحت يده، وقد أنكرا المدعيان ذلك كله.	طلب الحاكم الشرعي من سالم بينة تثبت صحة دعواه، فغاب ولم يحضر بينة، وحلفا المدعى عليهما أنهما لم يبيعا سالم شيء، عندها منع الحاكم الشرعي سالم من دعواه، وأن من حق جار الله وأخيه التصرف بالأرض.	رجب ١٢٤٩هـ/ كانون الأول ١٨٣٣م[٥٧٤]

[٥٧١]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ أيلول ١٨٣٣م، ص١٣.
[٥٧٢]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ أيلول ١٨٣٣م، ص٢٢.
[٥٧٣]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، جمادى الثاني ١٢٤٩هـ/ تشرين الثاني ١٨٣٣م، ص٣٤.
[٥٧٤]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، رجب ١٢٤٩هـ/ كانون الأول ١٨٣٣م، ص٣٥.

١٢	سليمان ربيع	محمد الشيخ	ادعى سليمان أن جمل محمد قد تسبب في قتل مهره، وطالب من المدعي دفع ثمن المهر، وقد وضح المدعى عليه أنه لا يعلم إن كان جمله من قام بقتل المهر أم لا؛ لأنه لم يكن يومها مع الجمل.	منع الحاكم الشرعي المدعي من دعوته، وبين أن محمد لا يقع عليه دفع ثمن المهر لأنه لم يكن مع الجمل حينما وقعت الحادثة.	أواخر شعبان ١٢٤٩هـ/ كانون الثاني ١٨٣٤م[٥٧٥]
١٣	الذمي أبو قير القبطي	أيوب عبد القدوس الإفرنجي	ادعى أبو قير أن ابن عمه وضع عند المدعى عليه اثني عشر ريالاً بطريق الأمانة، وأن ابن عمه مات ولا يوجد له وريث سواه، وطالب من المدعي عليه المبلغ، إلا أن أيوب أنكر حدوث ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تثبت دعواه فأحضر شهوداً لم تقبل شهادتهم، وعجز عن إحضار بينة، فطلب الحاكم الشرعي اليمين من المدعى عليه، فحلف يميناً شرعياً بصحة أقواله، حينها منع الحاكم الشرعي المدعي من دعوته ومنعه من التعرض لأيوب.	٢٤ رمضان ١٢٤٩هـ/ ٣ شباط ١٨٣٤م[٥٧٦]
١٤	محمد جلبي النشاشيبي	الذمي عيسى مخلوف	ادعى محمد أنه دفع لعيسى ألف وأربعمائة قرشاً أسدية، ثمن نصف زيت كرم الزيتون البالغ خمسة ثمانين جرة زيت، ولم يسلمه إلا ثمانين جرة فقط.ووعده بتسليمه الخمسة الباقية ثم أنكر أنه باعه نصف الكرم.	أحضر محمد النشاشيبي شهوداً شهدوا بصحة البيع، وصدور العقد فعلاً، عندها أمر الحاكم الشرعي المدعى عليه، بتسليمه ما تم الإتفاق عليه.	رمضان ١٢٤٩هـ/ كانون الثاني ١٨٣٤م[٥٧٧].
١٥	سليمان بن أحمد وهيبة الخليلي	محمد أبو سمرة اللحام	ادعى أنه دفع لمحمد مبلغ من المال يبلغ ألف وأربعمائة ريالاً، ليسلمه بدل منها زيت، وبعدها سافر إلى الحجاز ولم يسلمه الزيت وعند عودته طالبه بالزيت فطلب منه أن يمهله ثلاث أيام وبعد انقضاء المدة لم يسلمه الزيت، وطالب المدعي محمد أبو سمرة بالمبلغ الذي دفعه، فأنكر المدعي عليه أن قبض أي مبلغ من المدعي.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة شرعية تثبت صحة أقواله فأحضر شهوداً شهدوا بصحة دعوى سليمان؛ وبناءً على ذلك أمر الحاكم الشرعي محمد أبو سمرة بدفع الألف أربعمائة ريالاً للمدعي.	ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ أيار ١٨٣٤م[٥٧٨].
١٦	المعلم موسى ولد جرجيس الدار الرومي	موسى ولد طليل الرومي	ادعى موسى جرجيس أن له بذمة المدعى عليه تسعة عشر أسدية، أجرة سنة وسبعة أشهر من رمضان ١٢٤٩هـ، وهي أجرة قيراط وثلاثة أرباع قيراط في الدار القائمة بالقدس الشريف في محلة النصارى، وبين المدعي أن هذه الدار آلت إليه بالشراء من كاترينة شقيقة موسى، وقد اعترف موسى طليل بذلك لكنه بين أن الدار آلت إليه بحق الشفعة، بموجب حجة شرعية،	بعد إطلاع الحاكم الشرعي على كلام الفريقين وعلى الحجة المذكورة، وضح الحاكم الشرعي لموسى أنه لا شفعة له بهذا البيع، وذلك لأن الثمن مجهولاً، وهذه الحيلة مسقطة للشفعة، وهو أسلوب يلجأ إليه البعض للتحايل،وأمر الحاكم الشرعي موسى طليل بدفع الأجرة المذكورة التسعة عشر أسدياً الأجرة المذكورة، وقبض موسى	ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٤م[٥٧٩].

[٥٧٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، شعبان ١٢٤٩هـ/ كانون الثاني١٨٣٤م، ص٥٨.
[٥٧٦]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ٢٤ رمضان ١٢٤٩هـ/ ٣ شباط ١٨٣٤م، ص٦٦.
[٥٧٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، رمضان ١٢٤٩هـ/ كانون الثاني ١٨٣٤م، ص٦٧.
[٥٧٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ أيار ١٨٣٤م، ص١٠٨.
[٥٧٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٤م، ص١٢.

			وقدم الحجة للحاكم الشرعي لنظر بها.	جرجيس المبلغ.	
١٧	حسن آغا أوسطه طوبجي	إبراهيم آغا ابن المرحوم مصطفى جوربجي المنصوب شرعا على تركة عثمان آغا طوبجي سابقاً المتوفي عام ١٨٣٣م.	ادعى حسن آغا أن له بذمة عثمان آغا قبل أن يتوفى مبلغا وقدره خمسمائة قرشا أسدياً، فطلب المدعي المبلغ من تركة عثمان.	طلب الحاكم الشرعي من حسن آغا بينة شرعية تثبت دعواه، فأحضر شهود أكدوا صحة دعوى حسن آغا بخصوص الدين، فأمر الحاكم الشرعي إبراهيم آغا بدفع الخمسمائة قرش لحسن آغا من تركة عثمان في الباب العالي من (العلوفة المنكسرة)، وقد شهد حسن آغا أنه قبض من إبراهيم المبلغ المذكور.	٥ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ٨ أيلول ١٨٣٤م[٥٨٠]
١٨	عثمان آغا طوبجي روم قاللي ابن محمد	إبراهيم آغا ابن المرحوم مصطفى جوربجي المنصوب شرعا على تركة عثمان آغا طوبجي سابقاً المتوفي عام ١٨٣٣م.	ادعى عثمان آغا أن له بذمة عثمان آغا طوبجبي باشي سابقاً قبل أن يتوفى مبلغا وقدره ألف قرش أسدي، فطلب المدعي المبلغ من تركة عثمان الموجودة في الباب العالي من علوفه المنكسرة.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة شرعية تثبت دعواه، فأحضر شهوداً أكدوا صحة دعوى عثمان آغا بخصوص الدين، فأمر الحاكم الشرعي إبراهيم آغا بدفع الألف قرش لعثمان آغا من تركة المتوفي في الباب العالي من (العلوفة المنكسرة)، وقد شهد عثمان آغا أنه قبض من إبراهيم المبلغ المذكور.	جمادى الأول ١٢٥٠هـ/ ١٨٤٣م[٥٨١]
١٩	جويد آغا أول اون اوجنجي الاي	احمد ديب المجدلاوي	ادعى أنه اشترى من أحمد جارية سوداء اسمها فاطمة، بألف وثمانية قروش، خالية من العيوب، وبأنه وضعها عند جيرانه، وتوجه إلى مأموريته، وعندما عاد وجد فيها غيباً، وبينت الجارية أن هذا العيب قديم، فطلب من المدعى عليه إعادة ثمن الجارية لأنه اشترط أن تكون خالية من العيوب، وقد أنكر المدعي ذلك وبين أن الجارية خالية من العيوب.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة شرعية تشهد صحة دعواه، فأحضر شهوداً أقروا بصحة أقوال المدعي، فطلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تثبت قدم العيب فأخبر الحاكم بأن لا بينة له، فطلب المدعي من الحاكم الشرعي يمين المدعي عليه، فرفض المدعى عليه حلف اليمين، عندها طلب الحاكم الشرعي من أحمد أن يأخذ جاريته من عند جويد ورد الإلف والثمانية قروش للمدعي	رجب ١٢٥٠هـ/ تشرين الثاني ١٨٣٤م[٥٨٢]

[٥٨٠]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ٥ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ٨ أيلول ١٨٣٤م، ص٢٥-٢٦.
[٥٨١]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ أيلول ١٨٣٤م، ص٢٦.
[٥٨٢]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، رجب ١٢٥٠هـ/ تشرين الثاني ١٨٣٤م، ص٤٣.

٢٠	الذمي سلامة بن عيسى مخلوف من بيت جالا	جماعة من مشايخ بيت جالا	ادعى أنه في عام ١٢٤٣هـ، حبس إبراهيم آغا متسلم القدس والده عيسى على مال الميري المطلوب من أهالي بيت جالا والمطلوب دفعه إلى خزينة القدس والبالغ ألفان وتسعمائة وخمسة وسبعون قرشاً، بموجب وثيقة أخرجها وأعطاها للحاكم الشرعي ومختومة بالختم المعتاد، وبأن المبلغ المدفوع سلم على يد عيسى ، وبعد خروجه من السجن طالب أهالي بيت جالا بالمبلغ، بأن يستلم منهم زيتاً فاستلم مائتين وثمانية وعشرين جرة، بألف وخمسمائة قرشاً، ولم يدفعوا بعد ذلك لوالده ما تبقى، وقد أنكر مشايخ بيت جالا ذلك وبينوا أنه حبس لجرم اقترفه هو لا دخل لهم به.	طلب الحاكم الشرعي من سلامة بينة تثبت صحة دعواه فأحضر شهوداً شهدوا بصحة أقواله وبأن جميع أهالي بيت جالا على علم بما حدث وبأن عيسى حبس عن أموال الميري، عند ذلك أمر الحاكم الشرعي شيوخ بيت جالا بدفع المبلغ لسلامة ووالده عيسى.	١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م[٥٨٣]
٢١	ركادة الأرمني	الخواجا يعقوب جان الأرمني ودنيس أروني الأرمني	ادعى ركادة أنه أخذ منه ثلاثة آلاف وخمسة عشر قرشاً، وطلب منهم تسليمه المبلغ، وقد أنكر المدعيان ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تثبت دعواه، فلم يستطع إحضار بينة ولم يلتمس الحاكم الشرعي يمين المدعى عليهما؛ وبناءً على ذلك بين الحاكم الشرعي لركادة، بأنه ليس له شيء عند يعقوب ودنيس.	ربيع الأول ١٢٥١هـ/ تموز ١٨٣٥م[٥٨٤]

من خلال إحصائيات سجلات محكمة القدس الشرعية، بخصوص الخلافات المالية، اتضح أن أغلب الخلافات كانت إما خلافات حول البيع والشراء، أو خلافات حول الديون والقروض، حيث بلغ كل منهما ثماني حالات، في حين بلغ عدد الخلافات حول إيجار العقارات حالتان فقط، ووجدت حالة واحدة لكل من قضايا الخلاف حول الشراكة المالية، والخلافات حول اختلاس الأموال، والخلافات حول تعويض بدل فاقد. ومن خلال الجدول السابق تبين أن هناك ثلاث عشرة حالة ثبت حدوثها فعلاً، أي أن أكثر من نصف الشكاوي ثبت حدوثها من خلال إثبات البينة.

[٥٨٣]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م، ص٨٤.
[٥٨٤]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ربيع الأول ١٢٥١هـ/ تموز ١٨٣٥م، ص١٥٥.

٦. قضايا التعدي على أملاك الغير:

الجدول رقم (١٢): قضايا التعدي على أملاك الغير التي وردت في سجلات محكمة القدس الشرعية في القدس ونواحيها بين (١٨٣١-١٨٣٥)

	المدعي	المدعي عليه	سبب الخلاف	الحكم الشرعي	التاريخ
١	حسين محمد حمدية	حسين أفندي العسلي الوصي على أبناء المرحوم قدورة حنون	ادعى بأن والده قد ترك له نصف دار قائمة بالقدس، وأن المدعى عليه واضع يده على جميع الدار ويأجرها ويقبض أجرتها، ولم يدفع له ولا لأخوته ما يخص نصف الدار، وقد اعترف المدعى عليه بذلك.	بين الحاكم الشرعي للمدعى عليه أن من حق حسين وإخوته نصف الدار، وذلك لان نصف الدار لهم والنصف الآخر لأيتام الحاج قدورة، وأن من حق حسين وإخوته التصرف بها تصرف المالك، ومنعه من معارضة ذلك.	محرم ١٢٤٨هـ / حزيران ١٨٣٢م[٥٨٥]
٢	سليمان النسر وعمار ونصار من قرية البيرة	محمد أبو عبيد وعوض الولي عن ولدي عمه محمد أبو سلامة وهما عبد اللطيف وحسين القاصرين	ادعى سليمان أن جميع الأرض المعروفة بدير الشباب هي لهم أن المدعى عليهم هم وآباؤهم واضعون أيديهم عليها من غير وجه شرعي، وقد بين المدعى عليهما أن جميع الأرض في تصرف محمد أبو عبيد ومحمد أبو سلامة والد القاصرين، بموجب عقد عن أبائهما وأجدادهما لمدة تزيد عن الثمانين عاماً، وأن المدعيين شاهدان على ذلك، وقد عرض محمد أبو عبيد فتوى شرعية بحقه في التصرف بالأرض.	منع الحاكم الشرعي المدعيين من دعوتهما ووضح لهما أن الأرض من حق محمد أبو عبيد وولدا محمد أبو سلامة.	شعبان ١٢٤٩هـ/ كانون الثاني ١٨٣٤م[٥٨٦]
٣	سعد محفوظ حمودة الخليلي	ابن أخيه محمد ديب الخليلي الوكيل الشرعي عن زوجته محبوبة بنت سيدي حمودة	ادعى سعد أن محبوبة واضعة يدها على دار له بها ثلاثة قراريط، وأن محبوبة لم تدفع له أجرة الثلاث قراريط، ووضح محمد ديب وكيل محبوبة، أن زوجته متصرفة فعلاً في كامل الدار منذ فترة طويلة، وأنكر أن للمدعي ثلاث قراريط، ووضح أن الدار آلت لزوجته عن جدها ووالدها، وقد أنكر المدعي ذلك.	طلب الحاكم الشرعي من المدعي بينة تثبت صحة أقواله، ونتيجة لعجزه عن إحضار بينة منع الحاكم الشرعي دعواه.	رمضان ١٢٤٩هـ/ شباط ١٨٣٤م.[٥٨٧]
٤	مصطفى شيخ قرية مخماس	علي بن محمد أبو الخروف، أحد مشايخ قرية دير دبوان	ادعى شيخ مخماس أن المدعي عليه وجماعته يزرعون أراضي القرية منذ فترة زمنية طويلة، مقابل الثلث والثلثين لأهل القرية، والمدعي عليه رفض دفع ذلك هو وجماعته، وقد رد المدعي عليه أن أهالي قرية	عرف الحاكم الشرعي الشيخ مصطفى أنهم لا يلزمون المدعى عليه وجماعته بدفع سوى ما يزرعونه من الأراضي، ولا يجوز له الزامه بدفع ما	ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ أيار ١٨٣٤م[٥٨٨]

[٥٨٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، محرم ١٢٤٨هـ/ حزيران ١٨٣٢م، ص١١.
[٥٨٦]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، شعبان ١٢٤٩هـ/ كانون الأول ١٨٣٣م، ص٥٧.
[٥٨٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٤م، ص٦٨.
[٥٨٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ أيار ١٨٣٤م، ص١٠٧.

			مخماس منذ قديم الأزمان ضعاف لا يقدرون على تشييد أراضي قريتهم، وأنهم كانوا يزرعون أراضيهم مقابل دفع قسمته الأراضي، وبين للحاكم الشرعي أنهم رافعون أيدهم عن أراضي قرية مخماس سوى عدد قليل من الأراضي ويدفعوا قسمتها.	لايزرعه.	
٥	يوسف ضيا أفندي	موسى أفندي رضوان وكيل الخانم زينب بنت المرحوم كنج احمد آغا وزوجة محمد باشا والي الروم سابقاً	ادعى يوسف بأن المملوك إبراهيم رومي الأصل، والموجود في يد زينب ملكها إياه زوجها، هو حر الأصل ولم يدخل في الرق، وأن زوج زينب قتل والده ظلماً، من دون أن يصدر منه عصيان طمعاً في أمواله، وغصب ولده واسترقه من غير وجه شرعي، وقد أنكرت زينب ذلك، وبينت أن زوجها ملكها إياه، وأحضر المدعي حجة مختومة من مفتي القدس آنذاك الحاج محمد طاهر أفندي، تشهد بأن إبراهيم حر الأصل ويشهد على ذلك شهود.	طلب وكيل زينب مهلة ثم عاد ومعه اعتراف من زينب بأن إبراهيم حر الأصل وأن والده لم يصدر منه عصيان من أجل استرقاقه، فأصدر الحاكم الشرعي قراراً بأن إبراهيم حر الأصل.	٢٤ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ٢٧ أيلول ١٨٢٤م[٥٨٩]
٦	حسين بن المرحوم السيد حسن محيي الدين أفندي	إبراهيم المهتدي الوكيل عن ياسين الصالحي	بين أن والده الفرن المعروف بفرن محيي الدين زاده، وأن ياسين واضع يده عليه بغير وجه شرعي، وطالب حسين من ياسين تسليمه الفرن، وقد بين الوكيل أن دعوة حسين باطلة، وذلك لأن موكله قد اشترى الفرن من مفتي القدس السيد محمد أفندي، بحجة مؤرخة عام ١٢٣٨هـ، الذي آل إليه الفرن عن طريق الشراء من حسن محيي الدين والد حسين وذلك بحجة مؤرخة في شهر صفر ١٢٣٧هـ.	عندما تحقق الحاكم اشرعي من صحة الحجتين، منع المدعي من دعوته، وبين أن لياسين الحق بالتصرف في الفرن دون معارضة أحد.	محرم ١٢٥٠هـ/ أيار ١٨٣٥م[٥٩٠]
٧	موسى بن المرحوم حسن.... زعرة والسيد علي بن المرحوم حسين زعرة	عيسى عثمان زعرة	ادعوا أن عثمان واضع يده على دار ودكانين لهما آلا إليهما عن جدهما، وقد اعترف المدعى عليه بصحة دعواهما، وبين أنه واضع يده على الدكانين والدار بحق التصرف، وبأنه يتصرف بهما منذ خمسة عشر عاماً بعلم والد المدعيين وجدهما، وبأن والده أيضاً كان يتصرف بهما لمدة خمس وعشرين عاماً.	بين الحاكم الشرعي لعيسى أن تصرفه بالدار والدكانين هو وأبوه غير صحيح ولا يمنع مطالبة المدعيان بميراثهما في الأملاك المذكورة، وبالتالي تسلم الأملاك للمدعيان ليتم تقسيمها بين الورثة.	٥ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ٣٠ تموز ١٨٣٥م[٥٩١]

من خلال الاطلاع على القضايا التي شملتها السجلات وجد بعض الحالات تتعلق بالتعدي على أملاك الغير، وبلغ عددها سبع حالات، وهو عدد قليل إجمالاً مقارنة مع القضايا الأخرى، إما على

[٥٨٩] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ٢٤ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ٢٧ أيلول ١٨٣٤م، ص٢٩-٣٠.
[٥٩٠] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، محرم ١٢٥١هـ/ أيار ١٨٣٥م، ص١٠٢.
[٥٩١] . **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ٥ ربيع الثاني ١٢٥١هـ/ ٣٠ تموز ١٨٣٥م، ص١٤٤-١٤٥.

العقارات من أمثال البيوت والدكاكين والأراضي، أو من خلال استغلال أملاك الغير دون دفع إيجار تلك العقارات[٥٩٢].

وقد بلغ عدد حالات التعدي على أملاك الأوقاف ثلاث وثلاثون حالة [٥٩٣]، بينما قضايا الميراث فكانت ثلاث وعشرون حالة[٥٩٤]، ولأنها مثلما سبق وأن وضحنا تخرج عن موضوع الدراسة اكتفينا بذكر عددها.

[٥٩٢]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، محرم ١٢٤٨هـ/ حزيران ١٨٣٢م، ص١١؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ أيار ١٨٣٤م، ص١٠٧.

[٥٩٣]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٦، ١٢٤٧هـ/ ١٨٣٢م، ص١؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٦، شوال ١٢٤٧هـ/ آذار ١٨٣٢م، ص٢٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ١٠ محرم ١٢٤٨هـ/ ٨حزيران ١٨٣٢م، ص٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، صفر ١٢٤٨هـ/ تموز ١٨٣٢م، ص١٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ آب ١٨٣٢م، ص٣٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ص٤٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/ تشرين الثاني ١٨٣٢م، ص٤٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/ أيلول ١٨٣٢م، ص٥٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ذي القعدة ١٢٤٨هـ/ نيسان ١٨٣٣م، ص٨٨؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ذي القعدة ١٢٤٨هـ/ نيسان ١٨٣٣م، ص٩٠-٩١؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ أيار ١٨٣٣م، ص١٠٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، صفر ١٢٤٩هـ/ تموز ١٨٣٣م، ص١٢٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ آب ١٨٣٣م، ص١٢٧؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، صفر ١٢٤٩هـ/ حزيران ١٨٣٣م، ص١٥٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ أيلول ١٨٣٣م، ص٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ تشرين الأول ١٨٣٣م، ص٢٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، رجب ١٢٤٩هـ/ كانون الأول ١٨٣٣م، ص٤٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٤م، ص٧٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ آذار ١٨٣٤م، ص٨٦-٨٧؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، محرم ١٢٥٠هـ/ ١٤ أيار ١٨٣٤م، ص١١٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ نيسان ١٨٣٤م، ص١١٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ أيلول ١٨٣٤م، ص١٨-١٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، رجب ١٢٥٠هـ/ تشرين الثاني ١٨٣٤م، ص٤٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، شعبان ١٢٥٠هـ/ كانون الأول ١٨٣٤م، ص ٦٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، شوال ١٢٥٠هـ/ شباط ١٨٣٥م، ص٧٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، محرم ١٢٥١هـ/ أيار ١٨٣٥م، ص١٠٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ١٩صفر ١٢٥١هـ/ ١٥حزيران ١٨٣٥م، ص١٣٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، صفر ١٢٥١هـ/ حزيران ١٨٣٥م، ص١٣٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ تموز ١٨٣٥م، ص١٥٧؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ربيع الأول ١٢٥١هـ/ تموز ١٨٣٥م، ص١٦٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، تموز ١٨٣٥م، ص١٧٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ أيلول ١٨٣٥م، ص١٨٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٢٠، ١٩ رجب ١٢٥١هـ/ ٩ تشرين الثاني ١٨٣٥، ص٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٢٠، جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ تشرين الأول ١٨٣٥م، ص١١-١٢.

[٥٩٤]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ص١٣؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ص٦١-٦٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، أواسط رمضان ١٢٤٨هـ/ شباط ١٨٣٣م، ص٧٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ آب ١٨٣٢م، ص٢٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ آب ١٨٣٢م، ص٢٩-٣٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ آب ١٨٣٢م، ص٣١؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/ أيلول ١٨٣٢م، ص٣٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/ تشرين الأول ١٨٣٢م، ص٣٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/ تشرين الأول ١٨٣٢م، ص٤١؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، رجب ١٢٤٨هـ/ كانون الأول ١٨٣٢م، ص٦٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، رمضان ١٢٤٨هـ/ شباط ١٨٣٣م، ص٧٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م، ص١٠٤؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ تشرين الأول ١٨٣٣م، ص١٩؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ تشرين الأول ١٨٣٣م، ص٢٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ٢١ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ نيسان ١٨٣٤م، ص١٠٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ١٩ربيع الثاني ١٢٤٥٠هـ/ ١٧تشرين الأول ١٨٣٤م، ص١٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ٢١ ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ ٢٦ آب ١٨٣٤م، ص١٦-١٧؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ٦ جمادى الثاني ١٢٥٠هـ/ ٩ تشرين الأول ١٨٣٤م، ص٣٢؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ نيسان ١٨٣٥م، ص٩٥؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ٣ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ٢٨ حزيران ١٨٣٥م، ص١٤٨؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ربيع الثاني ١٢٥١هـ/ آب ١٨٣٥م، ص١٧٠؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٢٠، ١٣ رجب ١٢٥١هـ/ ٣ تشرين الثاني ١٨٣٥م، ص٥-٦؛ **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٢٠، ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، ص١٨.

ما نلاحظه خلال دراستنا لجميع القضايا التي تضمنتها السجلات خلال فترة الحكم المصري (١٨٣١–١٨٣٥)، أنه لم يرد أية قضية أو فرمان يشير إلى اعتداءات من قبل الجند ورجال الدولة المصرية على السكان، على العكس من فترة الحكم العثماني (١٨٢٥–١٨٣١) والتي ظهر خلالها مثلما سبق، وأن وضحنا مثل هذه الحالات، إلا أن مثل هذه الحالات مرت وبشكل كبير في وثائق المحفوظات الملكية المصرية، وقد يفسر ذلك على أن المحكمة الشرعية في فترة الدولة العثمانية كانت محكمة رسمية، والقاضي هو ممثل الدولة في الولاية، مما أعطاها نوعاً من الحرية، بينما في فترة العهد المصري، ومن خلال تحليلنا للسجلات وصلنا إلى الإستنتاج أن المحاكم العثمانية كانت أكثر حرية وعدالة من المحاكم في ظل الحكم المصري، خاصةً وأن الحكومة المصرية استحدثت ما يعرف بمجالس الشورى وفقدت عندها المحكمة الشرعية أهميتها.

ولأن هذه الإحصائيات معنية فقط بسجلات محكمة القدس الشرعية لم نتطرق إلى وثائق المحفوظات الملكية المصرية، ولكن الواجب التاريخي يحتم علينا التنويه إلى ذلك، لكي نبين أن الدولة المصرية لم تكن بالمثالية التي توقعها منها الأهالي في مدينة القدس ونواحيها عندما رحبوا بقدومها عام ١٨٣١، لتخليصهم من الحكم العثماني.

الخاتمة

عند دراسة الأوضاع الأمنية خلال الثورتين، نجد أن السجلات قد رصت مختلف القضايا التي مرت بها مدينة القدس خلال الفترتين المختلفتين، من تعديات على حقوق الآخرين وجرائم قتل، وسرقة واغتصاب وانتهاك للأوقاف وخلافات عائلية وقضايا مالية وغيرها من أمور وردت في سجلات المحكمة الشرعية، هذه القضايا تعكس الحالة الأمنية لمدينة القدس في الفترة التاريخية التي تتناولها الدراسة.

وجدت الدراسة أن القضايا والجرائم التي رصدتها السجلات قد اختلف عددها ونسبتها ما بين الفترتين (١٨٢٥-١٨٣١) و(١٨٣١-١٨٣٤)، وهي بلا شك مؤشر لمدى إنضباط أو إنفلات الوضع الأمني في كلا الفترتين. وعند مقارنة الدراسة لعدد القضايا التي وردت في الفترتين من حيث (قضايا الأوقاف والميراث والقضايا المالية والخلافات الاجتماعية، والتعدي على أملاك الغير) نجد أن هذه القضايا كانت نسبتها أعلى في فترة الدولة العثمانية عنها في فترة الحكم المصري.

مثل هذه القضايا يمكن اعتبارها قضايا حياتية، تنتشر بأي مجتمع من المجتمعات وبأي فترة تاريخية كانت، إلا أن زيادتها أو نقصانها مؤشر لمدى خوف السكان من الدولة والقضاء، ومؤشر أيضاً لمدى ضبط الدولة للأمور الحياتية لسكان القدس بمختلف طوائفه. لكن لا يمكننا أن نعتبرها مؤشراً لمدى الانفلات الأمني في مدينة القدس خلال العهد العثماني، أو مؤشر لمدى تذمر السكان من الحكومة العثمانية؛ وذلك لأن مثل هذه التعديات موجه للأفراد وليس للحكومة أو الدولة، وبالتالي كثرتها أو نقصانها مؤشر لطبيعة الحياة في القدس وكيفية التعامل بين السكان فيما بينهم وليس فيما بينهم وبين الدولة.

أما بالنسبة للجرائم والقضايا الأخرى كجرائم القتل، نجد أن هذه الحالات وردت في العهد العثماني ولم ترصدها سجلات محكمة القدس الشرعية في فترة العهد المصري إطلاقاً ما بين (١٨٣١-١٨٣٥)، ورغم خطورة هذه القضايا في المجتمع خصوصاً في حال إنتشارها فهي من ضمن المؤشرات لمدى الانحطاط

الأمني لأي مجتمع تنتشر به، إلا أننا نجد أن عددها قليل جداً خلال فترة العهد العثماني، فقضايا القتل لم تزد عن ثلاث حالات خلال سبع سنوات، منها حالة قد وقعت بالخطأ وحالة لم يثبت حدوثها حسب القضاء، وقد أشرنا إلى أن قضايا القتل تم تسوية الخلافات بين المتنازعين في حالتين بدفع الدية، والحالة الثالثة لم تثبت التهمة على القاتل.

وبالنسبة لعدم انتشار جرائم القتل في العهد المصري، فقد سبق وأن بينا أن الدولة المصرية حرصت على جمع الأسلحة من الأهالي وشددت على هذه المسألة، لدرجة أن الشخص الذي لا يملك السلاح كان يضطر إلى شرائه لتسليمه للدولة المصرية؛ خوفاً من بطش جندها أثناء جمع السلاح من السكان، لذلك اختفت هذه الجرائم من مدينة القدس خلال الفترة (١٨٣١–١٨٣٥). في الوقت الذي اختفت جرائم القتل من سجلات محكمة القدس الشرعية في فترة الحكم المصري، نجد زيادة ملحوظة في حالات السرقة مقارنة بالفترة السابقة له، فهذه الحالات لم تظهر في العهد العثماني. فقد وثقت السجلات أربع حالات فقط، بينما ظهرت ثمانية عشر حالة في فترة الحكم المصري، وهذا من الممكن اعتباره مؤشر على سوء الأوضاع الأمنية لمدينة القدس في تلك الفترة.

أما بالنسبة لقضايا الاغتصاب فتم رصد حالة واحدة في كلا الفترتين، ورغم عدم ثبات حدوث كلا الجريمتين في كلا الفترتين، إلا أننا نرجح حدوث الجريمة التي حدثت في العهد المصري، لكون الواقعة كان فاعلها من الوجهاء في المدينة، استغل فقر المدعية، وأقدم على جريمته البشعة، كما أن وقوع الجريمة كان في منزله ومن الطبيعي أن لا يكون هناك شاهد على وقوعها فعلاً، هذا عدا عن كون المجرم من الجند، والمدعية أقدمت فوراً ومن تلقاء نفسها إلى الشكوى على المدعي. بينما الحادثة التي رصدتها السجلات في فترة العهد العثماني، فكان الفاعل من عامة الناس، ولم تتقدم المشتكية على للقضاء إلا بعد

زواجها وبعد مرور فترة طويلة على الزواج أيضاً حسب ما وضحت السجلات مما يضعها في موضع الشك من حدوثها فعلاً.

عند دراسة حالات السرقة خلال فترة العهد المصري، نجد أن هذه الحالات وصلت ذروتها خلال الثورة ١٨٣٤، حيث أن أكثر حالات السرقة حدثت خلال الثورة، بينما خلال ثورة ١٨٢٥ لم ترد أية حالة سرقة، وإنما الحالات الخمسة التي رصدتها السجلات حدثت أربعة منها عام ١٨٢٧، وحالة واحدة عام ١٨٢٩، وهذا الأمر يستوقفنا ليظهر أن الحالات الثمانية عشرة، التي رصدتها السجلات في فترة الحكم المصري مؤشر على سوء الأوضاع الأمنية أيضاً في فترة الحكم المصري، خصوصاً في ظل ثورة ١٨٣٤، حيث انتشرت حالات السرقة خصوصاً داخل مدينة القدس بسبب دخول الفلاحين للمدينة، ورغم أن الجند المصريين لم يتركوا مدينة القدس وظلوا مرابطين في القلعة، حتى في أثناء دخول الفلاحين للمدينة، إلا أنهم عجزوا عن صد هذه الحالات، بل على العكس شاركوا فيها، وانتشار هذه الحالات مؤشر على عجز الحكومة عن ضبط الأمور الأمنية، الأمر الذي استغله السكان فانتشرت حالات السرقة وقطع الطرق.

وإذا تمعنا في جميع القضايا التي رصدتها السجلات في الفترتين، نجد أن هناك بعض الحالات تتعلق بسياسة ولاة وموظفين الدولة ضد السكان، وبموقف السكان من الدولة، قد وردت في سجلات محكمة القدس الشرعية، في فترة العهد العثماني ولم ترد في فترة العهد المصري، وهذه القضايا على أهمية كبيرة ولا يمكن إغفالها، إذ أنها مؤشر قوي لطبيعة الوضع الأمني في القدس ونواحيها، ففي الفترة العثمانية ظهرت قضايا تتعلق بمسألة اعتداء الجند ورجال الدولة على السكان، وذكرت السجلات خمس حالات تم مناقشتها بالتفصيل في الفصل الثاني من الدراسة، خصوصاً الحالات المتعلقة بقرى رام الله وبيت جالا والجديرة، التي تعمد موظفو الدولة إجراء عقوبات تأديبية بحق هذه القرى بسبب تمردها على الدولة عام ١٨٢٥، ومثل هذه الحالات نفتقدها في فترة الحكم المصري خلال فترة الدراسة في سجلات محكمة القدس الشرعية،

لكنها موجودة وبكثرة في الوثائق الأخرى ومنها وثائق الملكية المصرية، خلال فترة العهد المصري، وقد سبق وأن بينا الأعمال التي قام بها إبراهيم باشا تجاه القدس ونواحيها بعد ثورة ١٨٣٤؛ لتأديبهم بسبب تمردهم عليه وثورتهم ضده، وهذا يعود إلى أن القضاء في العهد العثماني كان أكثر حرية ومصداقية، عنه في العهد المصري، خاصة أن الحكومة المصرية أوجدت مجالس الشورى؛ الأمر الذي أفقد المحاكم الشرعية أهميتها.

إضافة إلى ذلك ظهرت في سجلات محكمة القدس الشرعية في فترة (١٨٢٥-١٨٣١) أربع قضايا تمرد من السكان على الدولة وأوامرها، فظهر ما يعرف بأهل الشقاوة والفساد أو أرباب الفساد كما أسمتهم السجلات، الذين رفضوا الانصياع لأوامر الدولة العثمانية، وأخذوا بنشر الإشاعات والأقاويل ضد الدولة العثمانية، ورأينا سياسة الدولة الحازمة تجاه هذه الحالات، فاتخذت فوراً إجراءات صارمة لمنع تكرار مثل هذه الحالات، في الوقت الذي لا نجد أن هذه القضايا قد ظهرت في سجلات محكمة القدس في العهد المصري، ولكن ألا يمكن اعتبار قضايا السرقة خصوصاً تلك التي حدثت على يد الفلاحين بمثابة تمرد على الدولة؟، فالسجلات أوضحت أن هذه الحالات حصلت عند دخول الفلاحين مدينة القدس "قائلا في تقرير دعواه عليهم مشيرا بخطابه إليهم انه حين دخل الفلاحون القدس الشريف اخذوا المذكورين وهم الفلاحون اشياله من امتعه وغيرها"[٥٩٥]، فدخول الفلاحين إلى القدس وثورتهم على الدولة المصرية هو بمثابة تمرد من السكان على الحكم المصري، وعدد حالات السرقة التي تمت بعد دخول الفلاحين خمس حالات، بينت السجلات أنها تمت خلال دخول الفلاحين القدس، ودخول الفلاحين هو بحد ذاته تمرد على الدولة المصرية، خصوصاً أن السرقة استهدفت جنوداً بالجيش المصري.

ومن الحالات التي ذكرت في سجلات محكمة القدس الشرعية في فترة العهد المصري ولم تذكر في فترة العهد العثماني، قضايا التعدي على المقدسات الإسلامية وتحديداً المسجد الأقصى، والتي بلغت

---

[٥٩٥]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم٣١٩، ص٤٨-٤٩.

حالتان فقط، ورغم عددها القليل إلا أنها ذات مدلول خطير جداً، فالجرأة الكبيرة التي مكنت اليهوديان من الوصول إلى منطقة الحرم رغم أنها منطقة يمنع على اليهود الدخول إليها، وبعيدة عن محلة اليهود أيضاً مثلما بينت السجلات، ومكنت شخصاً منهم من دخول المسجد الأقصى وتحطيم مقتنياته، تدل على عدم اهتمامه بعواقب فعلته ومن العقوبة التي من الممكن أن تحل به إذا ما تم القبض عليه، كما أننا ومن خلال متابعتنا للسجل لا نجد أن الوالي قد اتخذ أي إجراء بحقهم وإنما تم الاكتفاء بسجنهم، وهذا يعود إلى سياسة التسامح المبالغ فيها من قبل محمد علي باشا وابنه إبراهيم تجاه أهل الذمة من اليهود والنصارى، وذلك رغبة منهما في استقطاب الدول الأوروبية إلى جانبهم في حربهما مع الدولة العثمانية، مع التأكيد على أن هذه الحالات لم تحدث إطلاقاً في فترة العهد العثماني وهذا ما أكدته السجلات نفسها " اذ هذا الفعل ما سمع مثله قط ولا جرى"[٥٩٦].

عدا عن ذلك لا يمكننا أن نغفل السياسة التي مارستها الدولة العثمانية للقضاء على ثورة عام ١٨٢٥، ومقارنتها بسياسة الدولة المصرية في القضاء على ثورة عام ١٨٣٤، رغم قسوة الدولة العثمانية في حصار الثوار ووقف الثورة، وسياستها في تأديب الثوار والقرى المشاركة بالثورة، إلا أن سياسة الدولة العثمانية كانت أقل عنفاً من سياسة الدولة المصرية، خاصة بعد استلام عبد الله باشا ألوية صيدا والشام قبيل العهد المصري، فلقد حاول بشتى الطرق تغيير سياسته تجاه السكان، على العكس من الحكومة المصرية، كما أن عبد الله باشا لجأ إلى العفو عن زعماء الثورة بعد انتهاء الثورة، بينما إبراهيم باشا أمر بإعدامهم. فمعاناة السكان في ثورة ١٨٣٤ لم تكن أقل مما كان في ظل ثورة عام ١٨٢٥، استخدم خلالها إبراهيم باشا كافة الوسائل القمعية لوقفها، وتأديب السكان الذين ثاروا وتمردوا عليه، وبعد توقفها لم يلجأ إلى تحسين العلاقة مع السكان بل على العكس تماماً، لجأ إلى الاستمرار في تنفيذ سياسة والده، رغم قناعته التامة بأن هذه السياسة هي التي أثارت عليه السكان، وهي التي قلبتهم ضده، لم تكن الدولة المصرية بتلك الحكمة

[٥٩٦]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ص١٢٣.

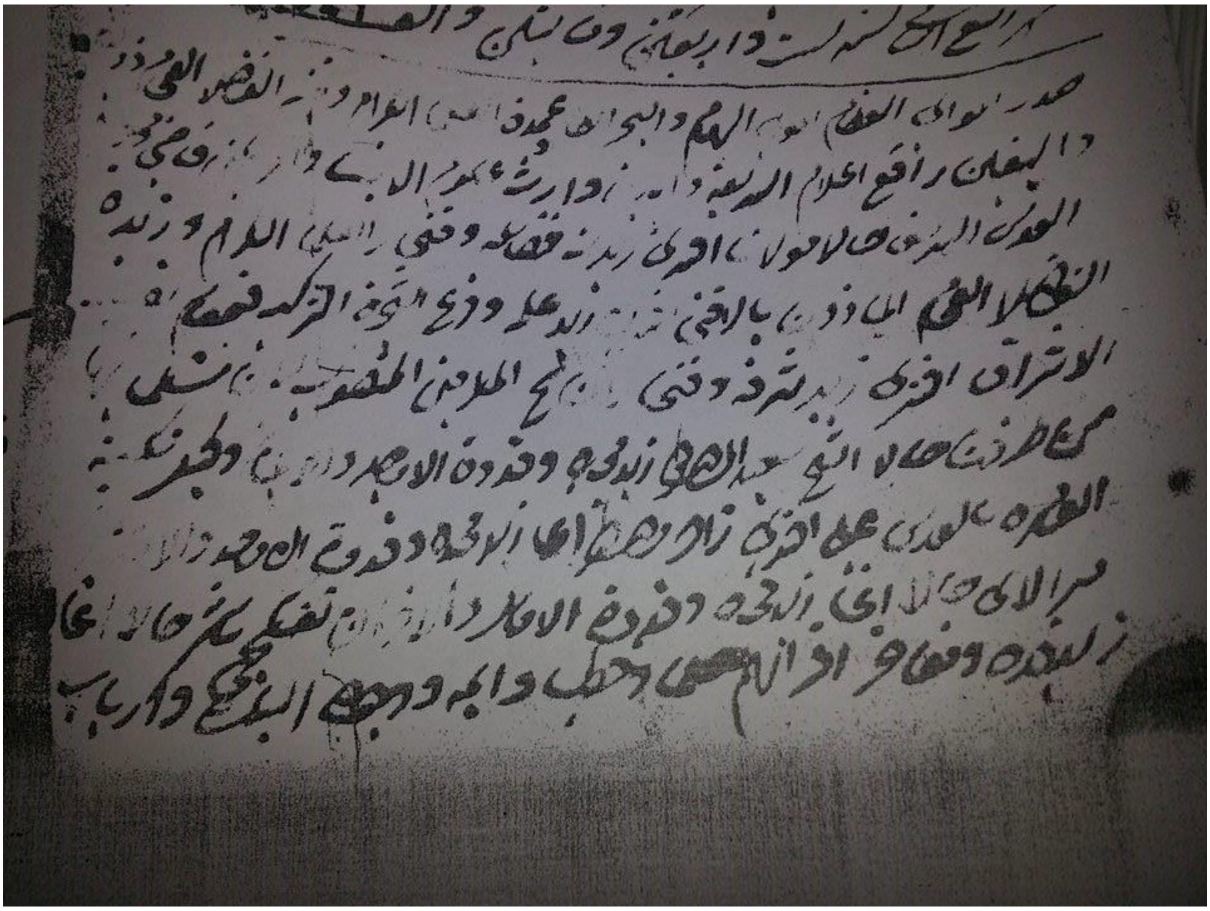
لتستثمر ترحيب السكان بها منذ البداية؛ فسرعان ما قلبت سياستها ضد السكان الأمر الذي جعل سكان القدس وغيرها من المدن الشامية يلجأوا إلى الثورة والتمرد، الذي سرعان ما تجدد مرة أخرى في جميع المدن الشامية مما عجل في خروج الدولة المصرية من بلاد الشام قاطبة. ومن هنا نستنتج أن الدولة المصرية خلقت وضعاً أمنياً صعباً تميز بالقتل والنهب والسرقة، ليس من قبل الأهالي وإنما من قبل الدولة نفسها، التي استغلت حالة الفوضى والفلتان الأمني في القدس ونواحيها، لتقدم على المشاركة في عمليات النهب والسرقة وقتل السكان بسبب تمردهم على الدولة ومشاركتهم بالثورة .

وبناءً على ما سبق تبين لنا من خلال هذه المقارنة، أنه على الرغم من ارتفاع حالات التعدي على الحقوق (قضايا الأوقاف والميراث والقضايا المالية وخلافات الجيران) في فترة الإدارة العثمانية (١٨٢٥-١٨٣١) مقارنة بفترة الإدارة المصرية (١٨٣١-١٨٣٥)، إلا أن ذلك لا يعكس ولا يبين أن الأوضاع الأمنية كانت خلال فترة العهد المصري أفضل من الفترة السابقة له، فجرائم القتل قليلة منها حالة حدثت بطريق الخطأ، ومنها ما لم يثبت حدوثه، وقضايا السرقة عددها أقل بكثير من فترة الإدارة المصرية، ووجود حالات من التمرد من السكان على الدولة العثمانية، لم يكن غريباً عن الدولة المصرية التي واجهتها مثل هذه الحالات خلال ثورة ١٨٣٤ عندما دخل الفلاحون مدينة القدس، إضافة إلى قضية التعدي على المسجد الأقصى الذي لم يسبق لأحد أن تعدى عليه بهذه الجرأة في فترة الإدارة العثمانية.

ومن هنا نتوصل إلى نتيجة مفادها أن الحكم المصري لم يجلب الأمن والاستقرار لسكان القدس كما صوره مؤرخو تلك الفترة أمثال لطيفة محمد سالم وغيرها، بل على العكس، فالسياسة التي اتبعتها الإدارة المصرية في القدس تجاه رفض السكان للسياسة المصرية الجديدة والتي أضرت بمصالحهم قادت إلى حالة من اللاستقرار الأمني عكست أثرها على مجمل حياة المجتمع المدني المقدسي.

ملحق رقم (١)

فرمان عبد الله باشا بتعين الشيخ سعيد المصطفى متسلماً على القدس[٥٩٧]



[٥٩٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، ص ٧٧-٧٨.

٧٨

الكلام بوجه الم نخطط [illegible] بزنجس [illegible] فكنت مسلمه

سنحي الدار [illegible] من عهد [illegible] ابراهيم اغا دوجر [illegible] الوهد

الشيخ عبد [illegible] الموي ابه فكرم [illegible] لذلك [illegible] ان الشيخ

نحو [illegible] ابه نظوها [illegible] من طرف [illegible] فيكون [illegible] فسيحد [illegible]

رفوع [illegible] ولا احد [illegible] فلان [illegible] الصلاة [illegible] وانغا

ادهن [illegible] الي رابعه انه يلزم [illegible] اولا نكون واما

نطايو كافه [illegible] الي الترع الهدف [illegible] نونا المنيع ونسعى

براحة [illegible] وعلى [illegible] درفاه [illegible] البراد وسخبا

[illegible] الكبرة [illegible] حصرة [illegible] السلطان خو

العزيز [illegible] وخلد لله [illegible] الى [illegible] وتشمل عنه [illegible]

[illegible] والزاد العلوه [illegible] منعد [illegible] ومنها ويجدد

[illegible] السعي بردع [illegible] وصبا ذوكا [illegible] ولا نقطع

[illegible] فلان [illegible] دايما [illegible] نكون [illegible] وبجه [illegible]

ادام [illegible] ابا [illegible] العادية الرحيم [illegible]

نحو [illegible] دوام [illegible] الوجه [illegible] نعولوا [illegible] ان اشغالهم

داعي [illegible] لو [illegible] ثم دعا [illegible] تلم وتعترف [illegible]

وان [illegible] الفه [illegible] السلمى والاعوام [illegible]

العباد [illegible] والجنو [illegible] رجا [illegible] ان [illegible] من طرفنا الالحاح

والعباد وبطريقه الرحمة [illegible] من [illegible] فبنا

تعلى ذلك [illegible] الكلم [illegible] ذلك [illegible] من دوم [illegible] خلعة [illegible]

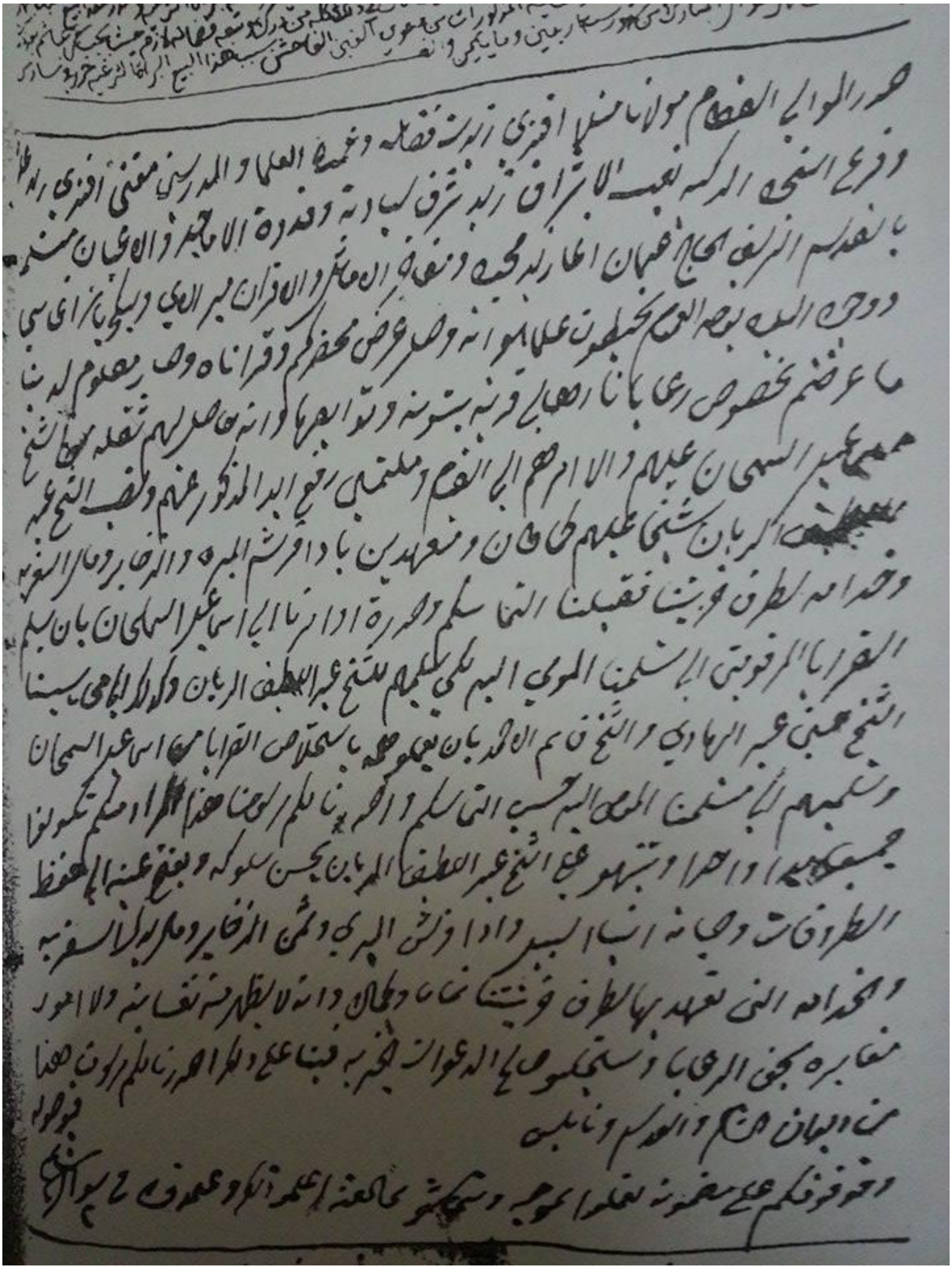
واخر [illegible] الصحيح [illegible] المحبة [illegible] الله [illegible]

[illegible] واطوا علم على نحو [illegible] علنا على [illegible] الاشهاد [illegible]

[illegible] وسخط [illegible] الحمد [illegible] الاتم [illegible]

ملحق رقم (٢)

فرمان من والي الشام بعزل شيخ ناحية بتونيا استجابة لرغبة السكان[٥٩٨]

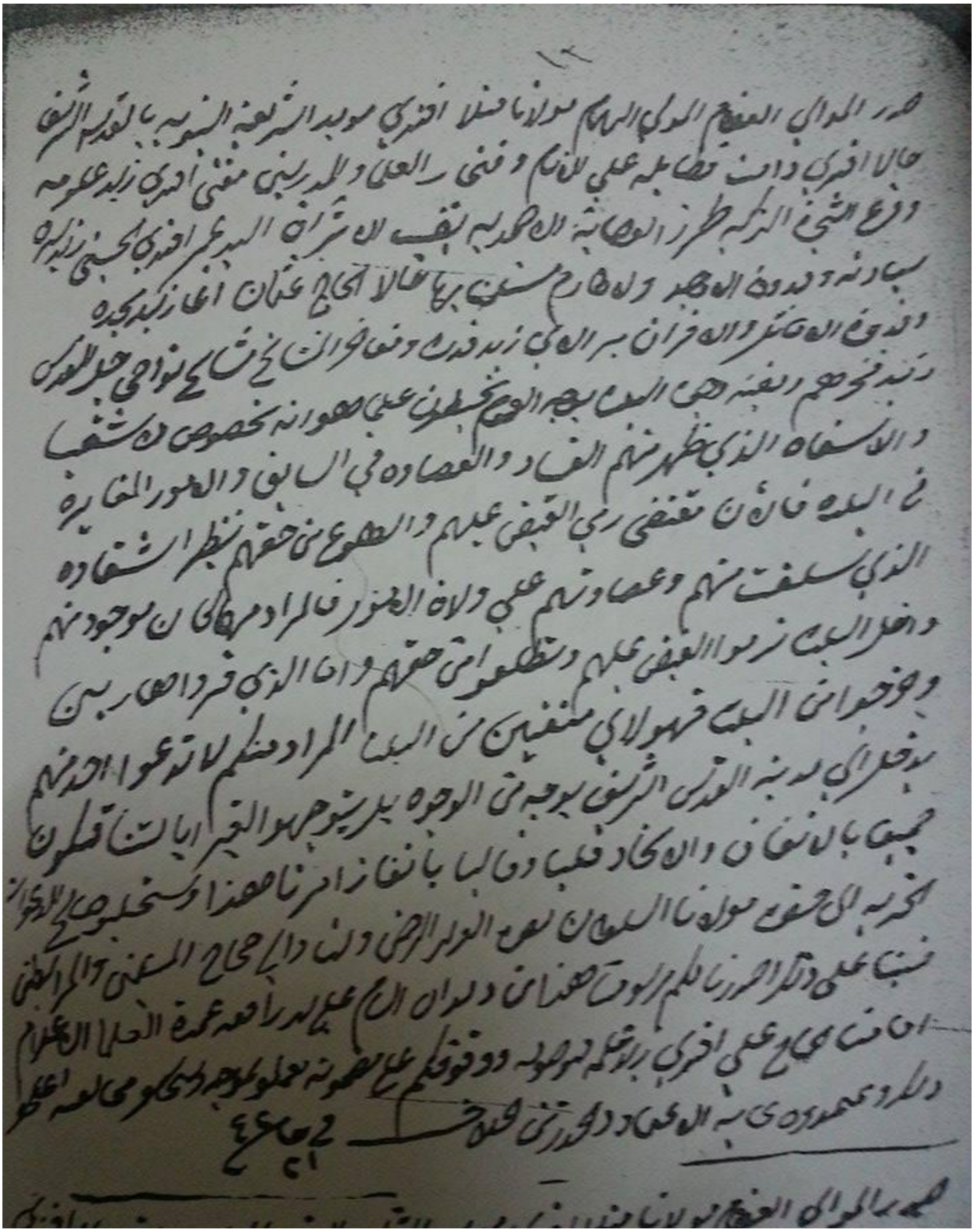


---

[٥٩٨]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، ٢ شوال ١٢٤٠هـ/ ١٩ أيار ١٨٢٥م، ص٣٣.

ملحق رقم (٣)

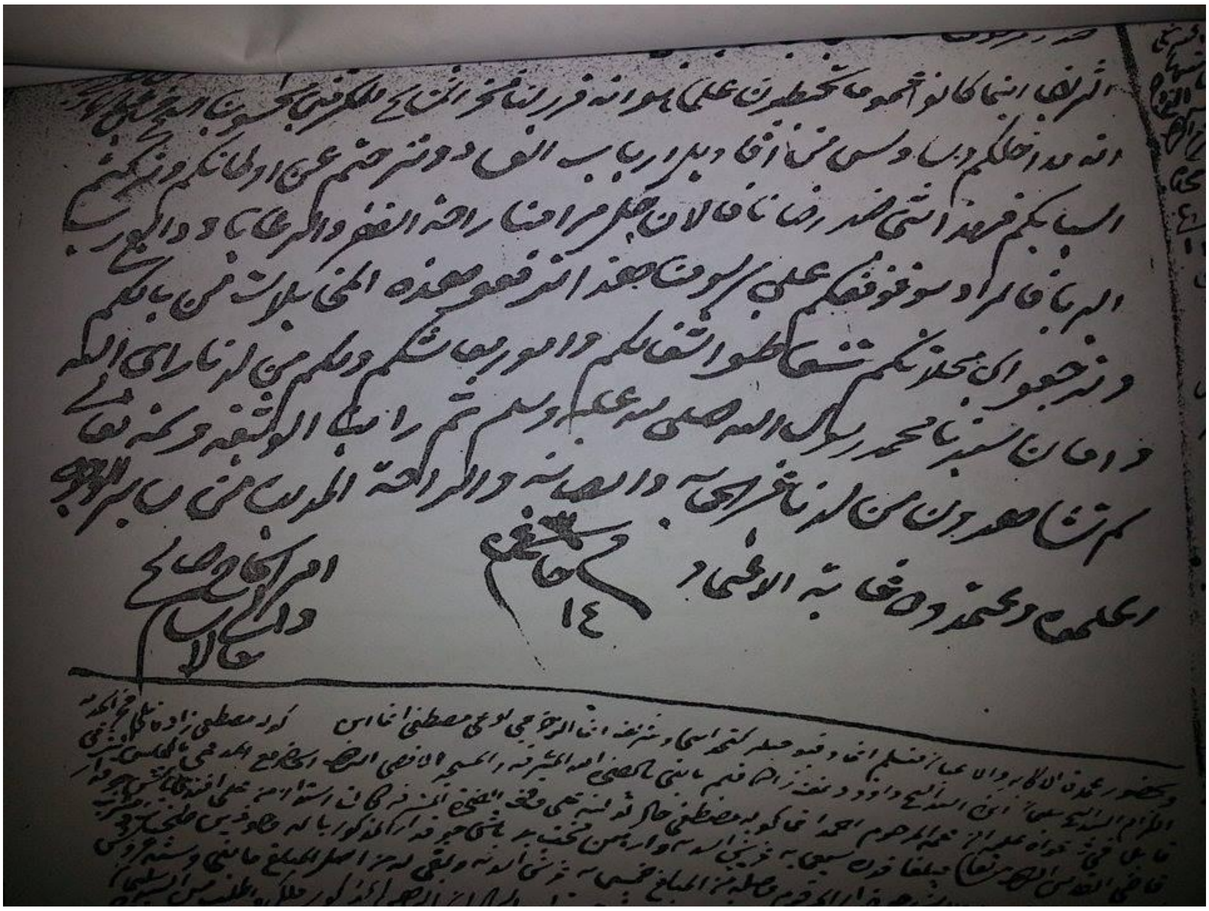
فرمان من الوالي بخصوص أهل الشقاوة والفساد في مدينة القدس[٥٩٩]



[٥٩٩]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١١، ٢١جمادى الأولى ١٢٤هـ / ٢٠ كانون الأول ١٨٢٦م، ص١٣.

ملحق رقم (٤)

فرمان من والي الشام بخصوص الإشاعات التي نشرها أرباب الفساد[٦٠٠]

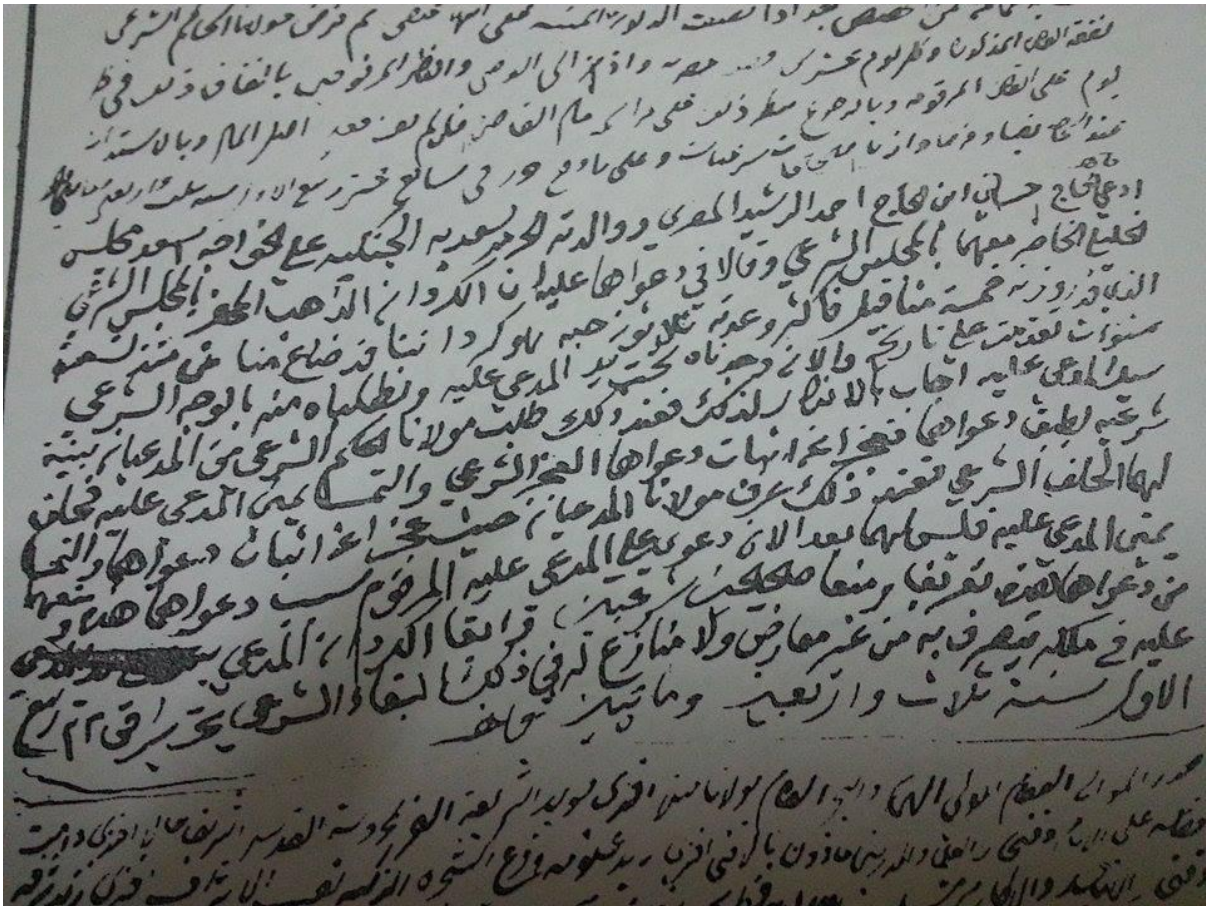


[٦٠٠]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٢، ١٤ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ/ ٢ كانون الأول ١٨٢٧م، ص٢٠.

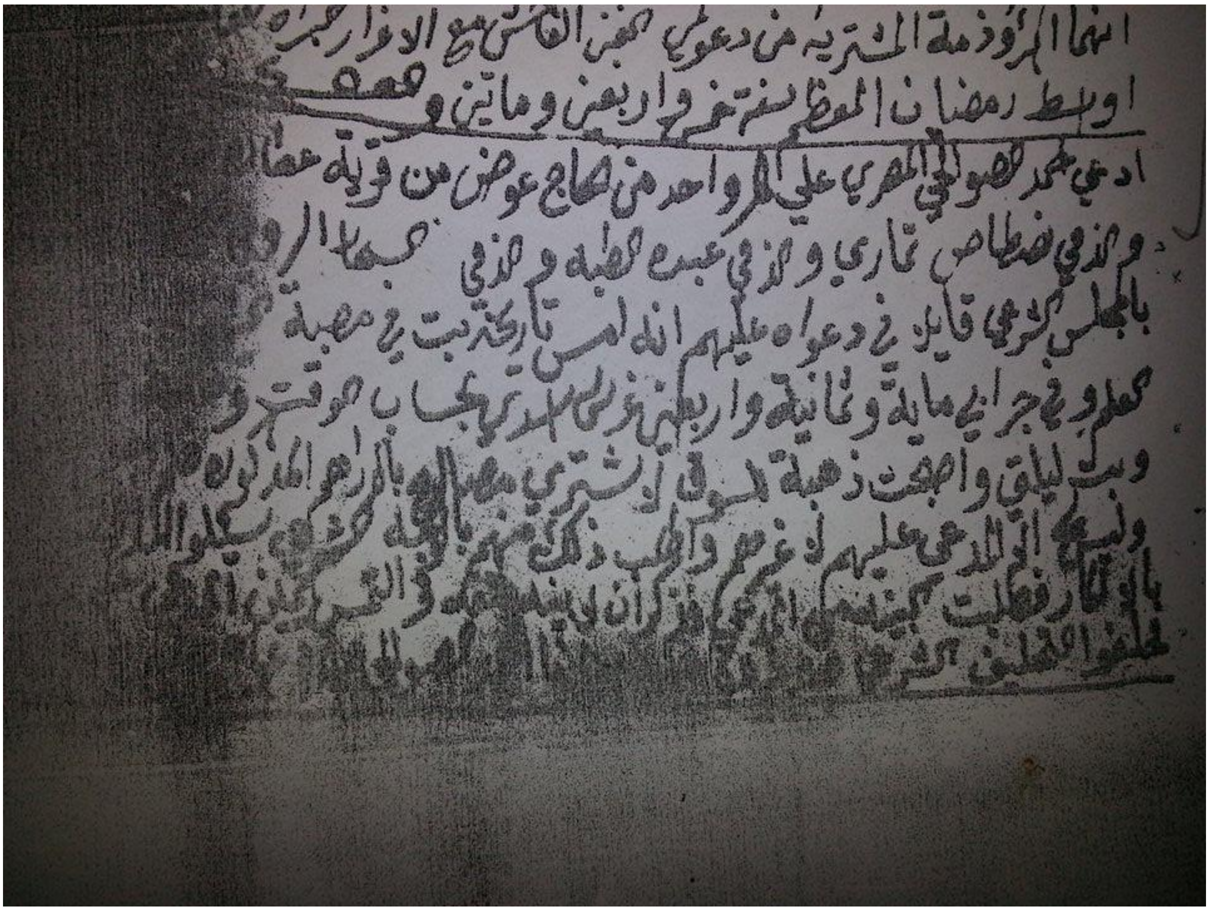
ملحق رقم (٥)

قضايا السرقة في الفترة العثمانية

قضية سرقة مجوهرات ذهبية



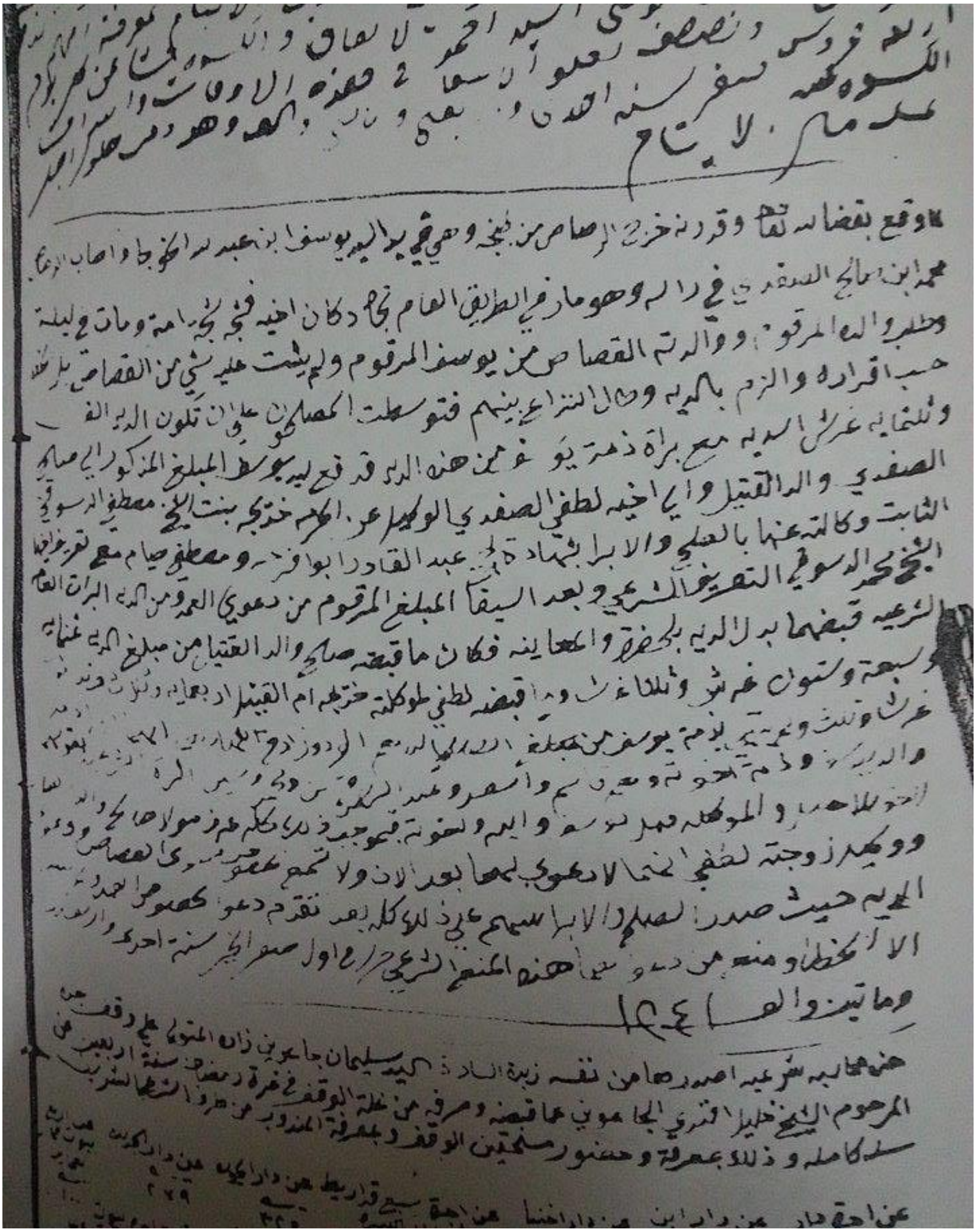
سرقة أموال[601]



[601]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، ص٢.

ملحق رقم (٦)

حوادث القتل في الفترة العثمانية[٦٠٢]



[٦٠٢] **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، صفر ١٢٤١هـ/ أيلول ١٨٢٥م، ص٧١.

[٦٠٢] **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣٠٩، صفر ١٢٤١هـ/ أيلول ١٨٢٥م، ص٧٢.

[٦٠٢] **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٤، رمضان ١٢٤٥هـ/ آذار ١٨٣٠م، ص٣.

حصة السيد سليم ... وقد استوفى كل واحد من المستحقين المذكورين ما خصه كما فصل اعلاه و صار له

بالتمام والكمال وبراءة ذمة المتولي المذكور من ذلك تحريرا في ١٥ محرم الحرام

١٩٠ سنة احدى واربعين ومايتين والف

لما كان في ... قتل السيد عارف ابن المرحوم السيد خليل حنبلي وثبت ان قاتله السيد رشيد ابن السيد

كوجك مصطفى عارف جلبي زاده حضر يوم تاريخه زبدة السادات والايمة الكرام ... السيد

سيد محمد افندي ... زهري الوكيل الشرعي عن المرحومة فطومه بنت المرحوم السيد احمد حنبلي زوجة المقتول

وورثة منه بحق الربع لعدم الولد الثابت وكالته عنها فيما سيذكر فيه من الصلح ... عن حق

القصاص من القاتل بشهادة وتعريف كل واحد من زوجها الان وهو السيد قاسم خوجا و والد

... السيد ... خوجا ثبوتا وتعريفا شرعيا واقر واعترف واشهد السيد ... عليه بموكلته فطومه

زوجة المقتول السيد عارف المرقوم بحسن اختيارها ورضاها ... والشرع ...

... فيها من القود عن قاتل زوجها وهو السيد رشيد ابن السيد كوجك مصطفى جلبي عارف

جلبي واسقطت بالكلية حق القصاص وانها قبضت من يد السيد رشيد ... في

مبلغ قدره ثلثمايه غرش اسديه وقرارات حسب ميراثها من زوجها المذكور ذمة قاتله من القود

ومن الدية وانها رضيت بالدية وان اسقاط القود عن السيد رشيد وقد وصلها منه ذلك تماما وكمالا

... بعد ان لا تستحق ولا تستوجب قتل السيد رشيد لا قودا ولا دية ولا حقا من ساير

الحقوق الشرعية وقد ابرات ذمته من ذلك كله ابراء العامة الشرعية بقولها ... في قبله وحين

... اسقط القصاص عن السيد رشيد حيث احد الورثة قبل الدية واسقط القبول عند

... ومعرفتهما ان ليس لها في ... ومطالبة سوى ... شرعي فطلب السيد رشيد

ما وقع ليكون بيده الى وقت الطلب تحريرا كما هو موقع في اواسط ... سنة

احدى واربعين ومايتين والف

... زبدة السادات والايمة الكرام ...

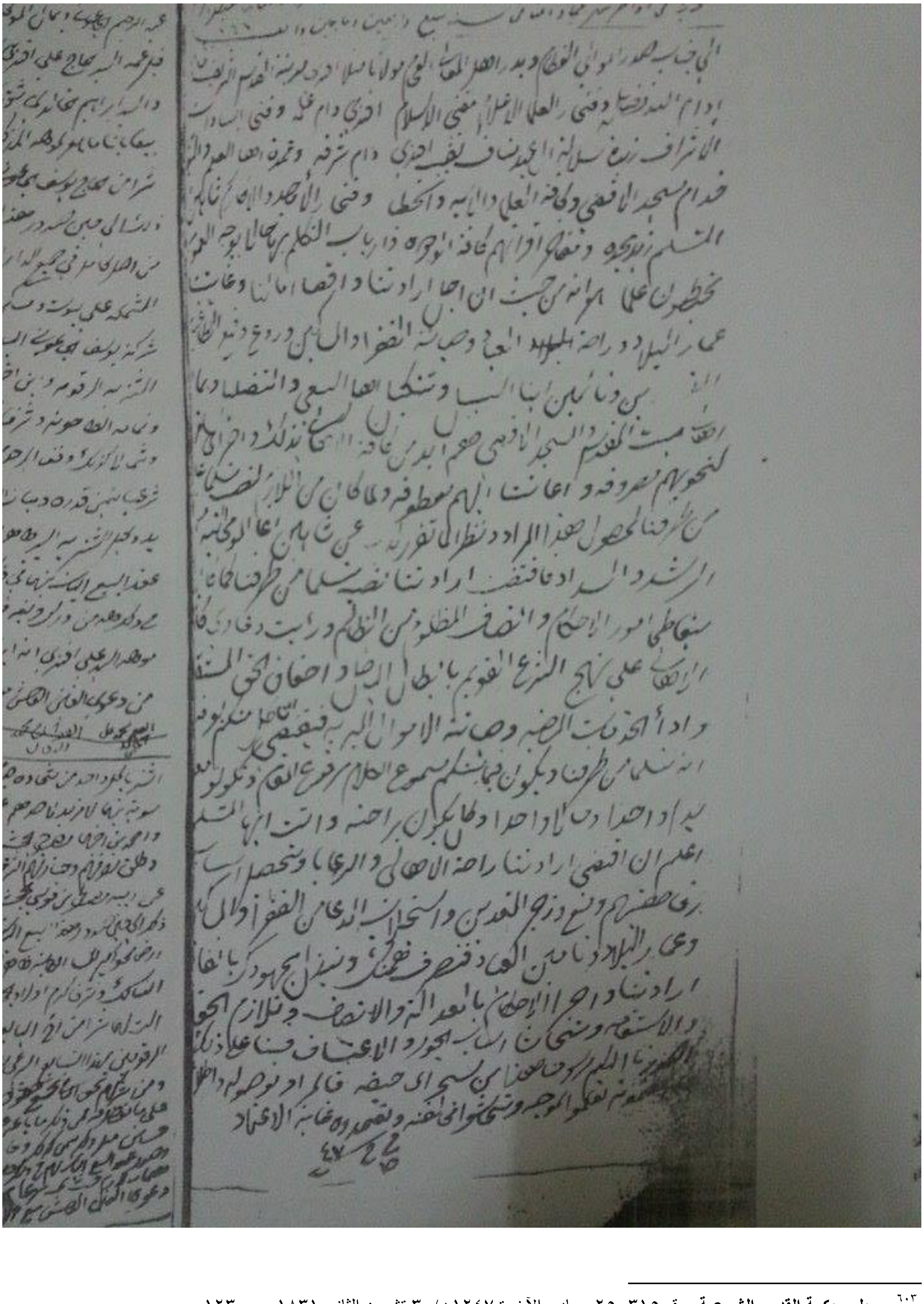
[illegible] وقف جارانه [illegible] رلط [illegible]

[illegible] معلم الشرعي تحريرا في [illegible] رمضان [illegible] سنة [illegible]

ادعى السيد حسن فتح الله [illegible] على اليهودي الحاخام يلسف [illegible] الحاضر معه بالمجلس الشرعي قائلا في
دعواه على اليهودي انه سكن هو واليهودي في دار وقف جامع [illegible] وفي يوم الخميس نصف
شهر تاريخه خرجت مع زوجتي من الدار وابقينا لنا فيها صبي وبنت صغيرين غلقنا عليهما
باب الدار فدخل اليهودي وزوجته من جهتهما على [illegible] داري واشعلا نارا في ثياب الغلام
وعمره ثلاث سنين فاضرمت النار في ثياب الغلام [illegible] على بدنه فاحرقت جسمه ومات
بسبب ذلك واليهودي وزوجته ينظران ذلك ولم يقربا الغلام ففزعت اهل المحلة من
[illegible] وكسروا باب الدار فوجد الولد محترقا في ثياب بدنه واليهودي وزوجته
[illegible] لم يطفوا ثياب الغلام حيث انهما عنه وتركاه يحترق في ثيابه
[illegible] ذلك وطلب المدعي من مولانا الحاكم الشرعي الحكم الشرعي في ذلك
[illegible] اجاب بانه [illegible] احراق الغلام وذكر انه كان [illegible] في دكان الحاخام
[illegible] ان الولد احترق في داره [illegible] الدار وجدت جماعة في داخل الدار والغلام
[illegible] ثياب الغلام ولا يعلم من احرقه وزوجته [illegible] تغسل [illegible] بها في حوش
[illegible] من السيد حسن المدعي بينة [illegible] فشهد ان المدعى عليه وزوجته [illegible]
[illegible] بسبب ذلك [illegible] مصطفى [illegible] الحاج احمد وذميا [illegible]
[illegible] كانت في تلك [illegible] جماعة على باب الدار ليفتحوه فلم يقدروا على فتحه فاخذت
[illegible] على [illegible] باب الدار [illegible] وجد اليهودي وامراة اليهودي وهذا الغلام
[illegible] في ثياب بدنه [illegible] الغلام فقال لا نقدر على ذلك ولا ندري ان
[illegible] على وزوجته [illegible] ان اليهودي كان غير
[illegible] في تعيين اليهودي هل هو المدعى عليه او غيره
[illegible] الاعتى [illegible] من اليهودي [illegible] طلبت [illegible] المدعي [illegible]
فاب [illegible]

ملحق رقم (٧)

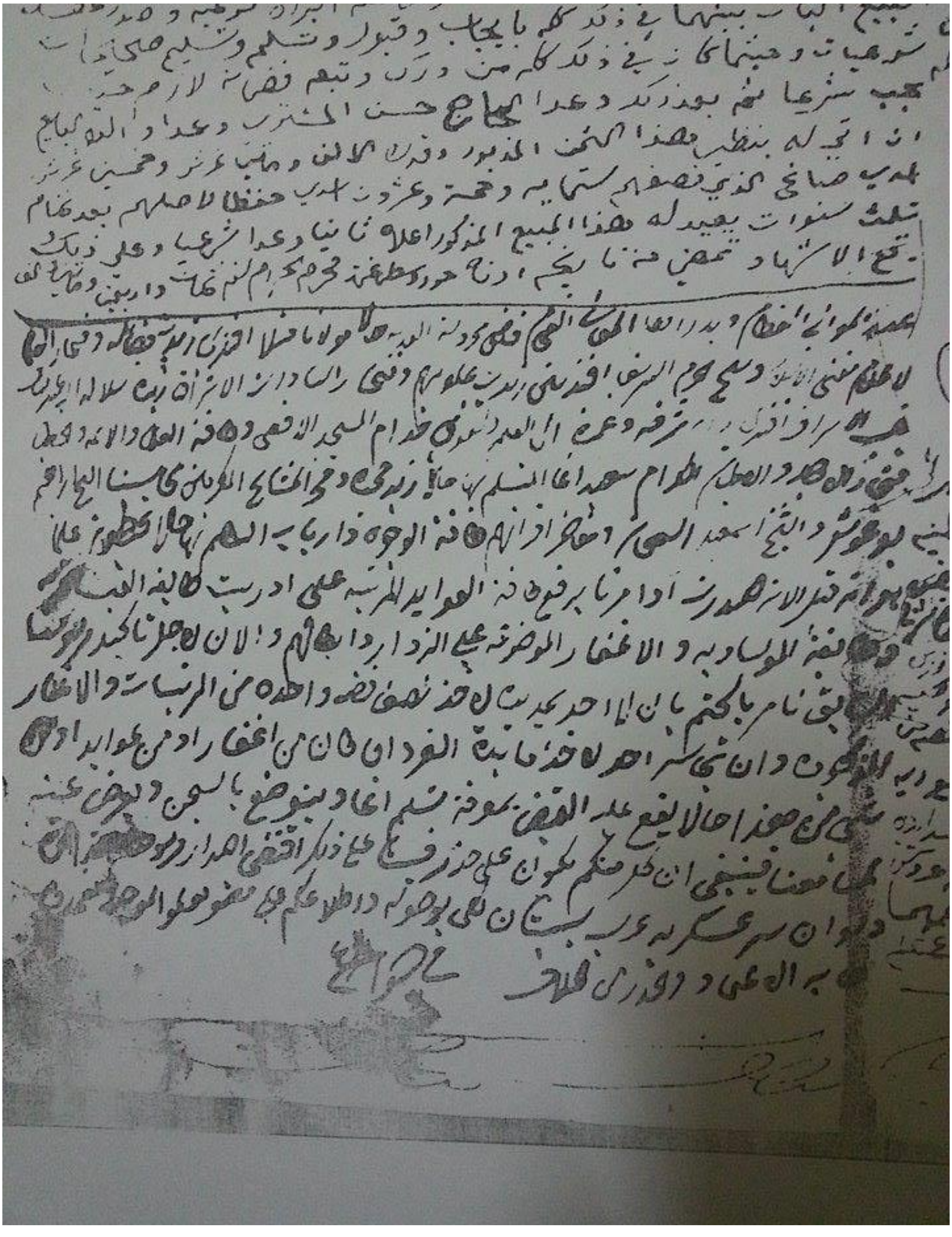
فرمان تعيين محمد شاهين آغا متسلماً على القدس[٦٠٣]



[٦٠٣]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٥، ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/٣٠ تشرين الثاني ١٨٣١م، ص١٢٣.

ملحق رقم (٨)

فرمان بإلغاء ضريبة الغفر[٦٠٤]

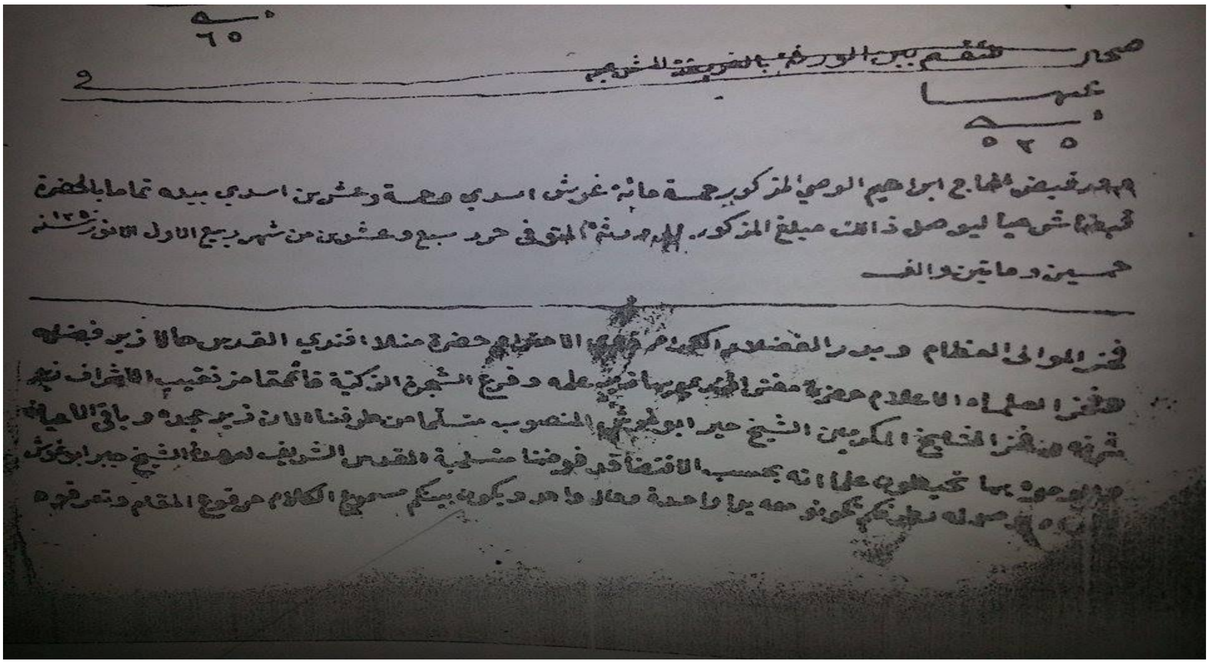


[٦٠٤]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ٣محرم ١٢٤٨هـ/ ١حزيران ١٨٢٣م، ص٦.

ملحق رقم (٩)

تعين جبر أبو غوش متسلما

للقدس[٦٠٥]



ما قبض الحاج ابراهيم الوصي المذكور خمسة مائة غرش اسدي وخمسة وعشرين اسدي بيده تماما بالحضرة قبضا شرعيا ليوصل ذلك مبلغ المذكور [illegible] المتوفى حرر في سبع وعشرين من شهر ربيع الاول الانور لسنة خمسين ومائتين والف

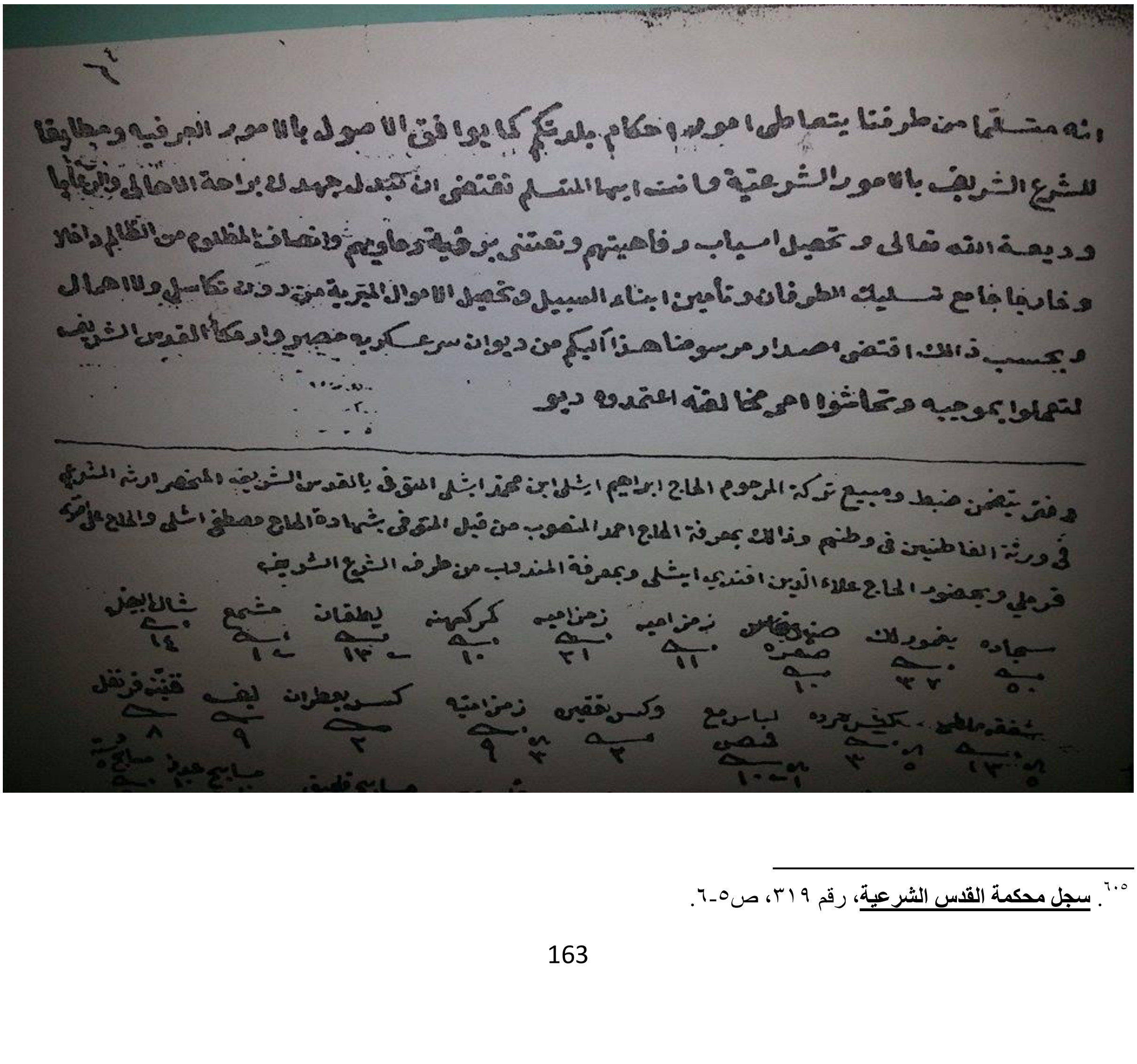
فخر الموالي العظام ومعدن الفضل والكرام [illegible] حضرة منلا افندي القدس حالا زيد فضله

فخر العلماء الاعلام حضرة مفتي [illegible] وفرع الشجرة الزكية قائمقام نقيب الاشراف [illegible]

[illegible] المكرمين الشيخ جبر ابو غوش المنصوب متسلما من طرفنا الان [illegible] وباقي الاعيان

[illegible] بما تحيطون علما انه بحسب الاقتضاء قد وجهنا متسلمية القدس الشريف لعهدة الشيخ جبر ابو غوش

[illegible]



انه متسلما من طرفنا يتعاطى امور واحكام بلدتكم كما يوافق الاصول بالامور العرفية ومطابقا للشرع الشريف بالامور الشرعية فانت ايها المتسلم تقتضي ان تبذل جهدك براحة الاهالي والبرايا وديعة الله تعالى وتحصيل اسباب رفاهيتهم وتعتني بوقاية رعاياهم وانصاف المظلوم من الظالم [illegible] تسليك الطرقات وتأمين ابناء السبيل وتحصيل الاموال الميرية من دون تكاسل ولا اهمال وبحسب ذلك اقتضى اصدار مرسومنا هذا اليكم من ديوان سر عسكرية مصر [illegible] القدس الشريف لتعملوا بموجبه وتحاشوا عن مخالفته [illegible]

[illegible] ضبط ومبيع تركة المرحوم الحاج ابراهيم [illegible] المتوفى بالقدس الشريف المنحصر ارثه الشرعي في ورثته القاطنين في وطنهم وذلك بمعرفة الحاج احمد المنصوب من قبل المتوفى بشهادة الحاج مصطفى [illegible] والحاج [illegible] وبحضور الحاج علاء الدين افندي [illegible] وبمعرفة المندوب من طرف الشرع الشريف

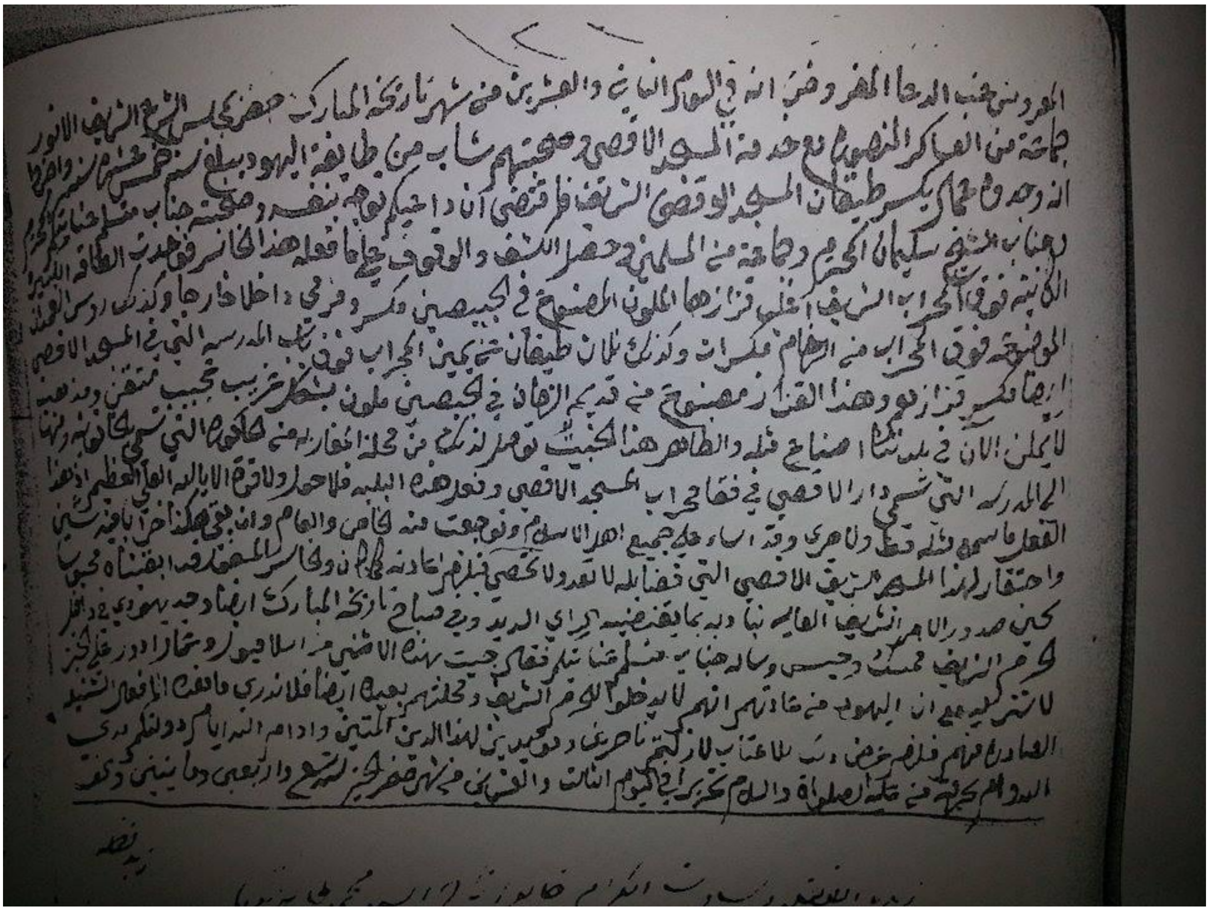
[illegible]

---

٦٠٥. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ص٥-٦.

ملحق رقم (١٠)

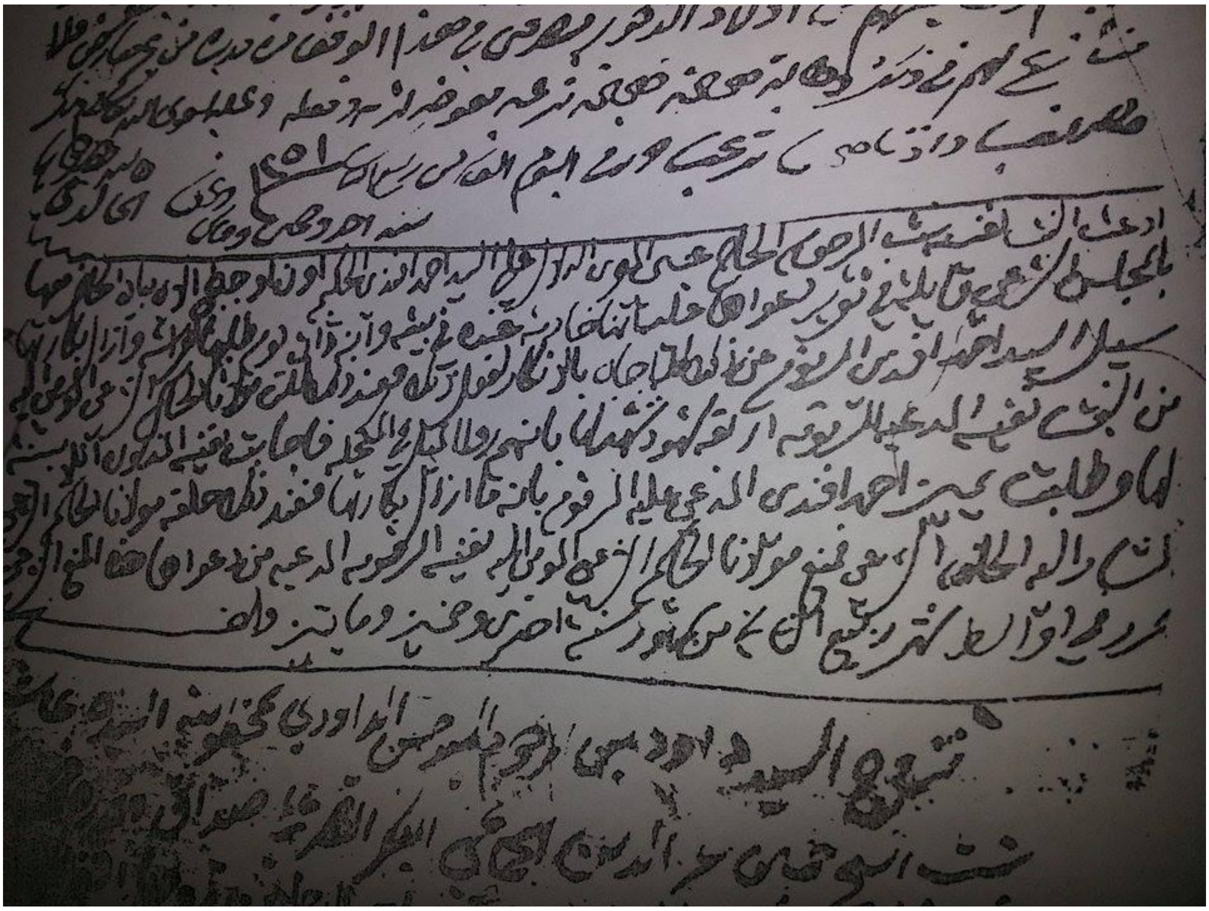
تعدي اليهود على المسجد الأقصى المبارك[606]



٦٠٦. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٧، ٣٢ صفر ١٢٤٩هـ/ ١١ تموز ١٨٣٣م، ص١٢٣.

ملحق رقم (١١)

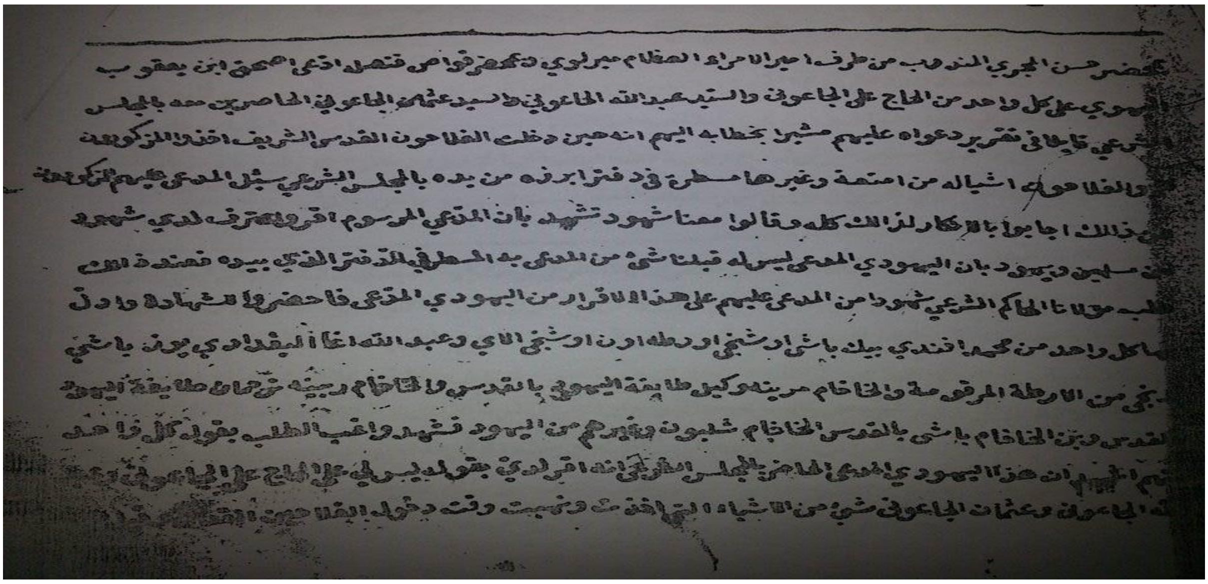
قضية اغتصاب في فترة الحكم المصري[٦٠٧]

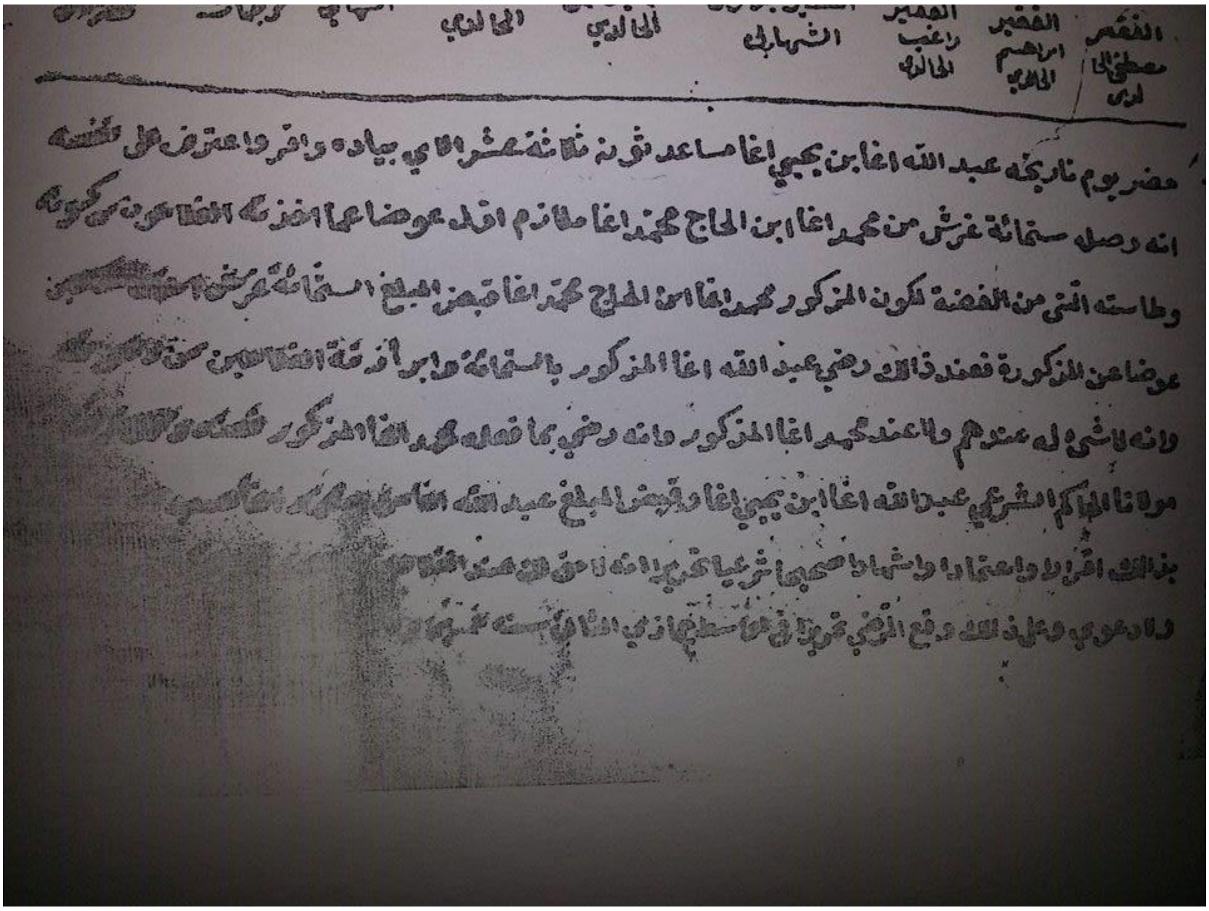


[٦٠٧]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، أواسط ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٤م، ص١٦٨.

ملحق رقم (١٢)

بعض حوادث السرقة على يد الفلاحين أثناء ثورة القدس عام ١٨٣٤م

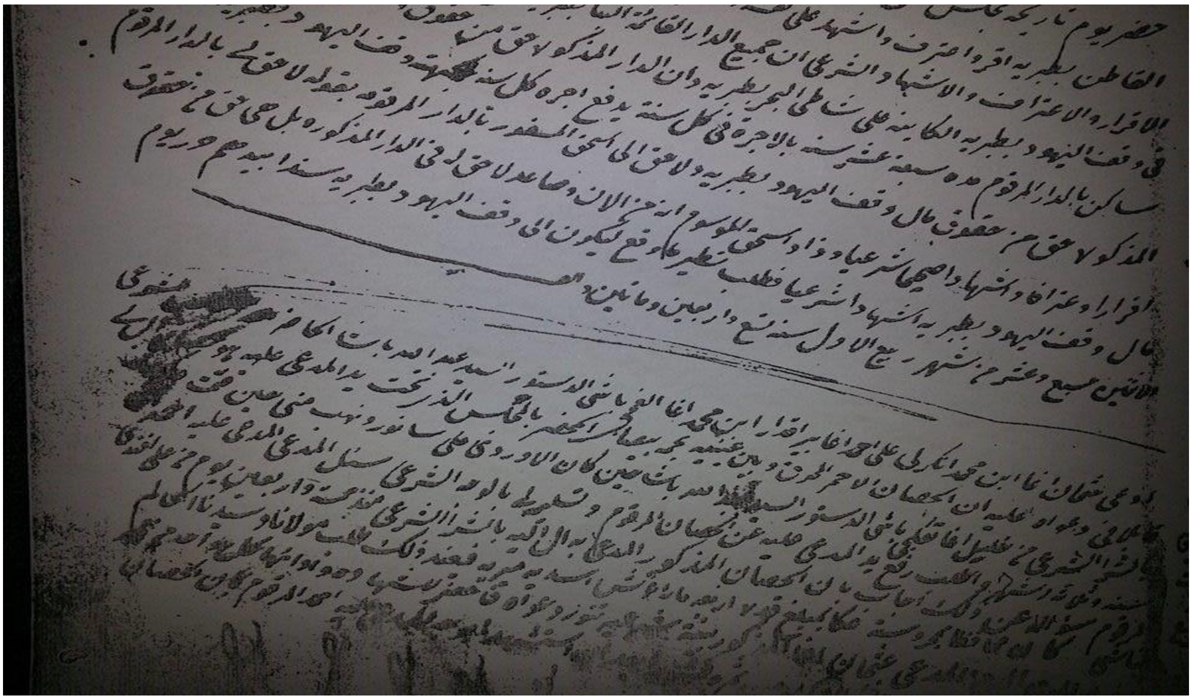

[illegible] حسن الجربي المذهب من طرف امير الامراء العظام ميرلوي [illegible] قنصل [illegible] اسحق ابن يعقوب
[illegible] على كل واحد من الحاج علي الجاعوني والسيد عبد الله الجاعوني والسيد عثمان الجاعوني الحاضرين معه بالمجلس
الشرعي قايلا في تقرير دعواه عليهم مشيرا بخطابه اليهم انه حين دخلت الفلاحون القدس الشريف اخذوا المذكورين
[illegible] الفلاحون اشياله من امتعة وغيرها مسطرة في دفتر ابرزه من يده بالمجلس الشرعي سئل المدعى عليهم المذكورين
عن ذلك اجابوا بالانكار لذلك كله وقالوا معنا شهود تشهد بان المدعي المرسوم اقر واعترف لدى شهود
[illegible] مسلمين ويهود بان اليهودي المدعي ليس له قبلنا شيء من المدعى به المسطر في الدفتر الذي بيده فعند ذلك
طلب مولانا الحاكم الشرعي شهودا من المدعى عليهم على هذا الاقرار من اليهودي المدعي فاحضروا للشهادة وادى
كل واحد من محمد افندي بيك باشي [illegible] وعبد الله اغا البغدادي [illegible] باشي
[illegible] من الاورطة المرقومة والحاخام [illegible] وكيل طايفة اليهود بالقدس والحاخام [illegible] ترجمان طايفة اليهود
بالقدس وبين الحاخام باشي بالقدس الحاخام شلبون [illegible] من اليهود فشهدوا عقب الطلب بقوله كل واحد
[illegible] ان هذا اليهودي المدعي الحاضر بالمجلس الشرعي انه اقر لدي بقوله ليس لي على الحاج علي الجاعوني
[illegible] الجاعوني وعثمان الجاعوني شيء من الاشياء التي اخذت ونهبت وقت دخول الفلاحين [illegible]

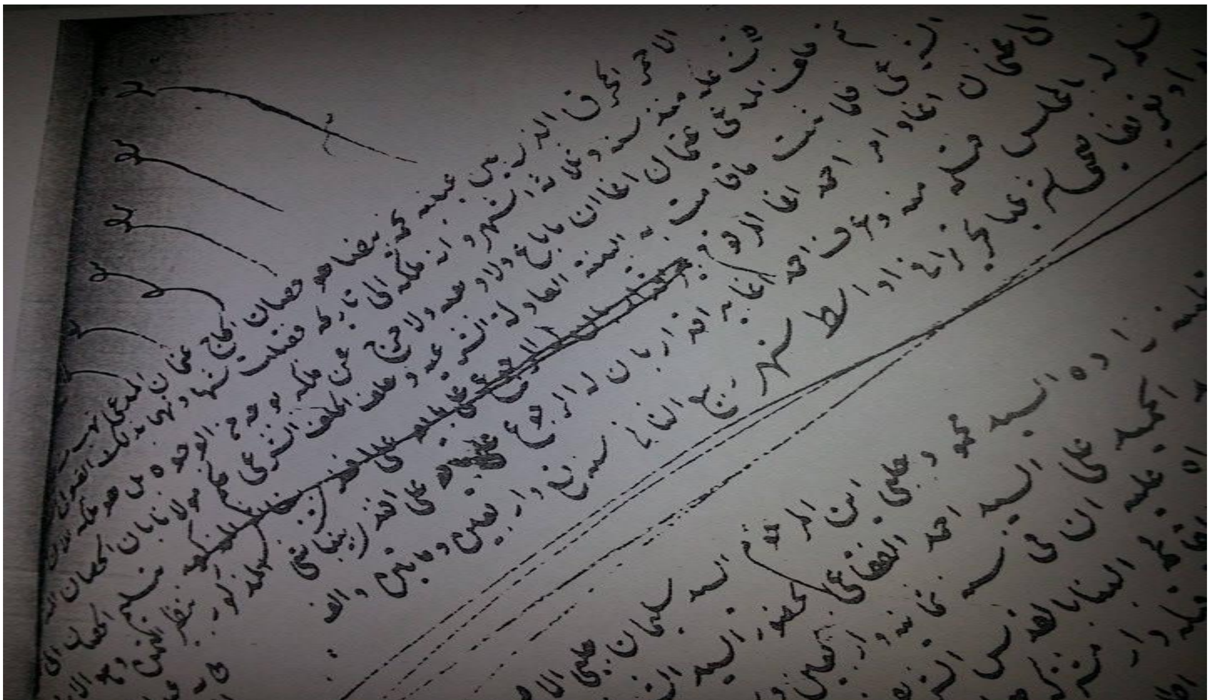

الخالدي | الخالدي | الشهابي | الفقير راغب الخالدي | الفقير ابراهيم الخالدي | الفقير مصطفى الخالدي

حضر يوم تاريخه عبد الله اغا ابن يحيى اغا ساعد [illegible] ثلاثة عشر الاي بيادة واقر واعترف [illegible]
انه وصله ستمائة غرش من محمد اغا ابن الحاج محمد اغا [illegible] عوضا عما اخذته الفلاحون من كسوته
وطاسته التي من الفضة لكون المذكور محمد اغا ابن الحاج محمد اغا قبض المبلغ الستمائة غرش [illegible]
عوضا عن المذكورة فعند ذلك رضي عبد الله اغا المذكور بالستمائة وابرا ذمة الفلاحين [illegible]
وانه لا شيء له عندهم ولا عند محمد اغا المذكور وانه رضي بما فعله محمد اغا المذكور [illegible]
مولانا الحاكم الشرعي عبد الله اغا ابن يحيى اغا وقبض المبلغ عبد الله [illegible]
بذلك اقرارا واعترافا واشهادا صحيحا شرعيا [illegible] انه لا حق [illegible]
[illegible] وقع التحرير في اواسط [illegible] سنة [illegible]

ملحق رقم (١٣)

بعض حوادث السرقة قام بها الجنود المصريين أثناء ثورة القدس عام ١٨٣٤م[٦٠٨]





[٦٠٨]. **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٨، ربيع الثاني ١٢٤٩هـ/ آب ١٨٣٣م، ص٨-٩؛ **سجلات محكمة القدس الشرعية**، رقم ٣١٩، ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ آب ١٨٣٤م، ص١٢.

١٢٥٠ وبعد ذالك قبض موسى الداره الاجرة المرقومة من يد موسى طليل بالمجلس بالحضرة قبضا شرعيا حرر في

ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ خمسين ومائتين والف

ادعى بوز باش حسن اغا ابن مصطفى على ملازم ثاني مصطفى اغا ابن احمد الحاضر معه بالمجلس الشرعي قائلا في دعوته
عليه ان له بذمته شال حرير لي مغصب قيمته ثلاثة مائة اسدي و طلب منه ذالك بالوجه الشرعي [illegible]
المدعى عليه اجاب بالانكار فطلب من حسن اغا بينة شرعية تنور دعواه فغاب واحضر للشهادة [illegible]
كل واحد من جاويش علي ابن علي و جاويش خليفة ابن خليفة فشهدا بوجه المدعى عليه طبق ما قرره المدعي المرقوم
فقبلت شهادتهما القبول الشرعي فلما ثبت ما قامت به البينة الشرعية عرفه مولانا الحاكم الشرعي بالحكم عليه
مصطفى اغا بدفع الشال او قيمة الشال ثلثمائة اسدي تعريفا شرعيا ثم بعد ذالك اعترف مصطفى اغا
بثمن الشال المذكور بمبلغ قدره ثلثمائة اسدي كما ثبت عليه و طلب من بوز باش حسن اغا المهلة الى حين
تفريق الجامكية اعترافا شرعيا واختار الصبر عليه بوز باش المرقوم حسن اغا الى مدة تفريق الجامكية
وعلى ذالك وقع الرضا حرر في ربيع الثاني سنة خمسين ومائتين والف

كاتبه الفقير
مصطفى
الكاتب

استبدل مولانا الحاكم الشرعي الى السيد خليل القاصر يتيم السيد خليل حبيبه الرجاني [illegible]
[illegible]

المصادر غير المنشورة:

سجلات محكمة القدس الشرعية:

١. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣٠٩، في جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ - ١٠ صفر ١٢٤١هـ/ ٢١ كانون ثاني ١٨٢٤ – ١٥ أيلول ١٨٢٥م.

٢. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١٠، في ربيع الأول ١٢٤١هـ - صفر ١٢٤٢هـ/ ١٤ تشرين ثاني ١٨٢٥ – ٤أيلول ١٨٢٦م.

٣. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١١، في غرة ربيع أول ١٢٤٢هـ - أواخر صفر ١٢٤٣هـ/ ربيع أول ١٢٤٢هـ / ٣ تشرين أول ١٨٢٦م – ٢٤ آب ١٨٢٧م.

٤. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١٢، ٢شعبان ١٢٤٢– صفر ١٢٤٣هـ/ ٢٨ شباط ١٨٢٦ –٢٤ آب ١٨٢٧م.

٥. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١٣، محرم ١٢٤٤– ٥شعبان ١٢٤٥هـ/ ١٤ تموز ١٨٢٨– ٢٦ كانون ثاني ١٨٢٩.

٦. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١٤، ٣ جمادى ثاني ١٢٤٥هـ - أواسط شعبان ١٢٤٦هـ/ ٢٨ تشرين أول ١٨٢٩– ١٥ كانون ثاني ١٨٣٠م.

٧. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١٥، ١٨ جمادى الأولى ١٢٤٦هـ - رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٨. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١٦، ١٥ شعبان ١٢٤٧هـ - ١٧رمضان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٩. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١٧، ٢٧ رجب ١٢٤٧– صفر ١٢٤٩/ ١٨٣١/ ١٨٣٣م.

١٠. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١٨، ٢١ محرم ١٢٤٩– صفر ١٢٥٠/ ١٨٣٣/ ١٨٣٤.

١١. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣١٩، ٢٠ شعبان ١٢٤٩– جمادى أول ١٢٥١هـ/ ١٨٣٣/ ١٨٣٤.

المصادر العربية المنشورة:

١. الدمشقي، ميخائيل. **تاريخ حوادث الشام ولبنان من سنة ١١٩٧هـ الى سنة ١٢٥٧هـ (١٧٨٢-١٨٤١ مسيحية)**. تحقيق: الأب لويس معلوف اليسوعي، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩١٢.

٢. رستم، أسد. **الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا**. ج١. بيروت: الجامعة الأمريكية كلية العلوم والآداب، ١٩٣٠-١٩٣٤.

٣. رستم، أسد. **محفوظات الملكية المصرية**. م١. ط٢. لبنان: المكتبة البوليسية، ,١٩٨٧

٤. رستم، أسد. **محفوظات الملكية المصرية**. م٢. ط٢. لبنان: المكتبة البوليسية، ,١٩٨٦

٥. رستم، أسد. **بلاد الشام في عصر محمد علي باشا ١٨٣١-١٨٤١م**. ط١. جمع وتقديم: لميا رستم، لبنان: منشورات المكتبة البوليسية، ١٩٩٥.

٦. الشهابي، حيدر أحمد. **لبنان في عهد الامراء الشهابيين**.ج٣. تحقيق: أسد رستم وفؤاد افرام البستاني،. ط٢. لبنان: منشورات المكتبة البوليسية، ١٩٨٤.

٧. قرألي، بولس. **حرب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول**.ط٢. عني بنشرها: أسد رستم، لبنان: المكتبة البوليسية، ١٩٨٦.

٨. نوفل، نوفل نعمة الله. **كشف اللثام عن محيا الحكومة والحكام في اقليمي مصر وير الشام**. تحرير: ميشال أبو فاضل وجان نخول. طرابلس: (د.ن)، ١٩٩٠.

المراجع العربية:

١. النمر، إحسان. **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**. ج١. ط٢. نابلس: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٧٥.

٢. أرمسترونغ ، كارين. **القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث.** ترجمة: فاطمة نصر ومحمد زكريا عناني. القاهرة: دار سطور للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

٣. بيات، فضل. **الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني – اواسط القرن التاسع عشر)**. ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

٤. توما، اميل. **فلسطين في العهد العثماني**. القدس: دار الفجر للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

٥. دودويل، هنري. **الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة**. ترجمة: احمد محمد عبد الخالق وعلي احمد شكري، تقديم : محمد عفيفي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٧.

٦. دوماني، بشارة. "سجلات المحاكم الشرعية في فلسطين"، **نشرة أبحاث بيرزيت**. عدد ٢، شتاء ١٩٨٥/ ,١٩٨٦

٧. دوماني. بشارة. **إعادة اكتشاف فلسطين أهالي جبل نابلس ١٧٠٠-١٩٠٠**.ط١. ترجمة: حسني زينة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨.

٨. سالم، لطيفة محمد. **الحكم المصري في الشام ١٨٣١– ١٨٤١م**. ط٣. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

٩. سرور، موسى. " الأوقاف الإسلامية في حارة النصارى في القدس والتحول إلى ملكية مسيحية في أواخر العهد العثماني"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**. عدد ٤١–٤٢، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، كانون الأول ٢٠١٠.

١٠. سرور، موسى. " سجلات محكمة القدس الشرعية إشكاليات منهجية" **أوراق عائلية: دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين**. ط٢. تحرير: زكريا محمد وآخرون، مراجعة: صالح عبد الجواد، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١.

١١. سعادة، علاء كامل عبد الجابر. **متسلمية نابلس في العهد المصري ١٢٤٧–١٢٥٦هـ/ ١٨٣١–١٨٤٠م**. ط١. الاردن: دار البشير للنشر، ٢٠٠٩.

١٢. السوارية، نوفان رجا. "القدس في ظل الحكم العثماني ١١١٢–١١٢٣هـ/ ١٧٠٠–١٧١١م دراسة في الأوضاع الداخلية من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية"، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد الرابع عشر، العدد الثامن، ,١٩٩٩

١٣. سيسالم، عصام ناجي، وزكريا إبراهيم السنور. **تاريخ فلسطين في أواسط العهد العثماني (١٧٠٠–١٨٣١م)** . ط١. غزة: رابطة الكتاب والأدباء الفلسطينيين، ٢٠١٠.

١٤. شوفاني، الياس. **تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى عام ١٩٤٨م**. ط١. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

١٥. شولش، الكزاندر."القدس في القرن التاسع عشر(١٨٣١-١٩١٧)" **القدس في التاريخ**. ترجمة وتحرير: كامل العسلي، عمان: منشورات الجامعة الأردنية ،١٩٩٢.

١٦. صابان، سهيل. **المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠.

١٧. صافي، خالد محمد. **الحكم المصري في فلسطين ١٨٣١-١٨٤٠م**. ترجمة: تحسين عليان، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٠.

١٨. العارف، عارف. **المفصل في تاريخ القدس**. القدس: مطبعة المعارف، ١٩٦١.

١٩. أبو عز الدين، سليمان. **إبراهيم باشا في سوريا**. ط٢. بيروت: المطبعة العلمية ليوسف صادر، ١٩٢٩.

٢٠. علي، محمد كرد. **خطط الشام**.ج٣. ط٣. بيروت: مكتبة النوري، ١٩٨٣.

٢١. العسلي، كامل جميل. "القدس تحت حكم العثمانيين ١٥١٦-١٨٣١م" **القدس في التاريخ**. تحرير وترجمة: كامل جميل العسلي، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.

٢٢. فريد بك المحامي، محمد. **تاريخ الدولة العلية العثمانية**. بيروت: (د.ن)، ١٩٧٧.

٢٣. القضاة، احمد حماد إبراهيم. **نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية**. ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

٢٤. المدني، زياد عبد العزيز. **القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥-١٢٤٥هـ/ ١٨٠٠-١٨٣٠م**.ط١. عمان: منشورات بنك العمال، ١٩٩٦.

٢٥. المدني، زياد عبد العزيز. **القدس وجوارها خلال الفترة ١٢٤٦-١٣٣٦هـ/١٨٣١-١٩١٨م**. ط١. عمان: (د.ن)، ٢٠٠٤.

٢٦. المصري، حسين مجيب. **معجم الدولة العثمانية**. ط١. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٤.

٢٧. معوز، موشيه. " القدس في الحقبة الحديثة التغيرات السياسية والاجتماعية" **القدس دراسات في تاريخ المدينة**. تحرير: أمنون كوهن، القدس: ياد يتسحاق بن تسفي، ١٩٩٠م.

٢٨. مناع، عادل. **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠-١٩١٨م**.ط١. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦م.

٢٩. مناع، عادل. **تاريخ فلسطين في آواخر العهد العثماني ١٧٠٠-١٩١٨م (قراءة جديدة)** .ط٢. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣.

٣٠. مناع، عادل. **لواء القدس في اواسط العهد العثماني الادارة والمجتمع منذ اواسط القرن الثامن عشر حتى حملة علي باشا سنة ١٨٣١م**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٨م.

٣١. هلسة، محمد عقل. **سواحرة الواد في بيت المقدس وأكنافه " دراسة تاريخية استقصائية تحليلية"**. ط١. فلسطين: (د.ن)، ٢٠١٠.

المراجع الأجنبية:

1. Baer; Gabriel. "Jerusalem's Families of Notables and the Wakf in the Early 19th Century" **Palestine in the Late Ottoman Period Political, Social and Economic and Economic Transformation**. Edited by: David Kushner. Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi Press, 1986. P. 109- p121.

2. Ben Arieh, Yehoshua. "The Population of the Large Towns in Palestine During The First Eighty Years of The Nineteenth Century, According to Western Sources" **Studies on Palestine During The Ottoman Period**. Edited by: Moshe Maoz. Part 1. Jerusalem, 1975.

3. Mandaville, Jon E. " The Jerusalem Shari'a Court Records: A Supplement and Complement to The Central Ottoman Archives " **Studies on Palestine During The Ottoman Period**. Edited by: Moshe Maoz. Jerusalem, 1975. Part 2. pp. 517- 523.

4. Safi. Khaled. **The Egyptian Rule in Palestine 1831-1840 A Critical Reassessment** .Berlin: Mensch & Buch Verlag, 2004.

5. Sroor, Musa. " The Real Estate Market in Jerusalem between Muslims and Christians (1800-1810)". **Oriente Moderno**, Volume 93, Issue 2, 2013. pp. 593- 608.